



جامعة محمد خير - بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر التعددية الإثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري
دراسة حالة دولة جنوب السودان

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية

تحت إشراف :
أ.د عمر فرحاتي

من إعداد الطالب :
محمد الأمين بن عودة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم و اللقب
رئيساً	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	نور الصباح عكنوش
مشرفاً	جامعة الوادي	أستاذ التعليم العالي	عمر فرحاتي
ممتحناً	جامعة باتنة	أستاذ محاضر أ	هشام عبد الكريم
ممتحناً	جامعة تيبازة	أستاذ محاضر أ	جمال حدار
ممتحناً	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	فوزي نور الدين
ممتحناً	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	ياسين ربوح

السنة الجامعية 2017-2018

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ

وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا

إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"

الآية 13 من سورة الحجرات

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله..

إلى زوجتي العزيزة ..

إلى..إبنيَّ و قرة عيني الغاليين ... رؤيا و

عبد المارق..

و إلى كل فردٍ من أفراد العائلة الكريمة...

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله العلي القدير

أتقدم بالشكر إلى سيادة المشرف الأستاذ الدكتور فرحاتي عمر، على

كل ما قدّمه لي من مساعدة وعونٍ و توجيه أفادني في إتمام هذا العمل

المتواضع،

و أتقدم بالشكر أيضاً إلى الأسرة الجامعية بجامعة محمد خيضر

ببسكرة، من أساتذة وإداريين.

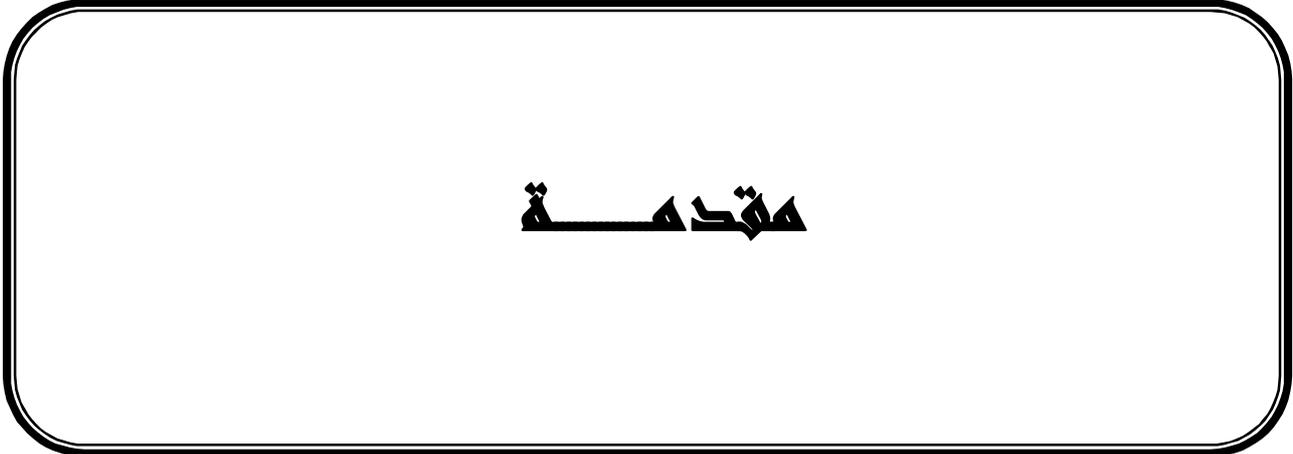
قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

ATR	The African Traditional Religious الديانات الإفريقية التقليدية
CPA	Comprehensive Peace Agreement إتفاقية السلام الشامل
RDI	Religious Diversity Index مؤشر التنوع الديني
SPLM	Sudan People Liberation Movement الحركة الشعبية لتحرير السودان
TCSS	Transitional Constitution Of South Sudan الدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان
WCC	The World Church Council المجلس الكنسي العالمي
SPLM/A	Sudan People Liberation Movement Army جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان
SSDF	South sudan defense forces قوات دفاع جنوب السودان
UN	United Nations الأمم المتحدة
IGAD	Intergovernmental Authority On Development الهيئة الحكومية للتنمية
SPLM/N	Sudan People Liberation Movement/North الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال
UN.OCHA	United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
AU	AFRICAN UNION الإتحاد الإفريقي
SPLM/IO	Sudan People Liberation Movement In Opposition الحركة الشعبية لتحرير السودان/في المعارضة
GOSS	Government of south sudan حكومة جنوب السودان

قائمة المختصرات

UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees المفوضية الأممية العليا لشؤون اللاجئين
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة
NLA	National Legislative Assembly المجلس التشريعي الوطني
SC	States Ccouncil مجلس الولايات



تختلف المجتمعات و الشعوب حول العالم في تركيبتها و مكوناتها و مقوماتها إختلافاً متبايناً بشكلٍ جلي، و حالة الإختلاف هذه تظهر و تسود حتى في نطاق المجتمع و الشعب الواحد للدولة، و هي حالةٌ صحيحة بالنظر لعوامل و محددات عديدة، و قد أفرزت هذه الإختلافات حالاتٍ فريدة قد تتميز بها كل دولةٍ على حدة، و في بعض الأحيان تشترك عدّة و حداث سياسية و تتداخل من حيث المركب و المكوّن المجتمعي السائد بها، فتشكّل بذلك نسقاً متشابه و متقارب فيما بينها.

و يعتبر العامل الإثني أحد أبرز هذه الأبعاد التي تضي على الأفراد و الجماعات و الشعوب ميزةً و سمةً بارزةً، تميزهم عن البقية ممن يعيشون و يتواصلون معهم، سواءً على مستوى الدولة الواحدة، أو في نطاقٍ أوسع من حيث الوحدات و الكيانات السياسية المعنية، و لطالما مثل البعد الإثني مادةً علمية جذبت إهتمام قطاعٍ كبيرٍ من باحثي الأنثروبولوجيا، و بقية تخصصات العلوم الإنسانية و الإجتماعية الأخرى، بما فيها دارسي العلوم السياسية بشتى تخصصاتهم البحثية.

و في نفس السياق فإنه لطالما أيضاً أثار موضوع الإثنية و التعددية الإثنية، جدلاً و نقاشاً حادّين في أوساط الباحثين و الدارسين عبر فتراتٍ و حقباتٍ تاريخية متتالية، بدءاً بالجدل حول المعضلة المفاهيمية المتعلقة بتحديد أبعاد و معاني مفهوم الإثنية، و وصولاً إلى آليات تعامل و إدارة الحكومات للشعوب المنقسمة على نفسها و المتعددة لغوياً، دينياً، ثقافياً و عرقياً.. و هو موضوع في غاية الأهمية و الخطورة معاً، إذ لاتزال الجهود و الكتابات العلمية المحكّمة تتناول هذه القضايا، عبر زوايا و مقاربات علمية مختلفة و متجدّدة بين الفترة و الأخرى.

و دولة جنوب السودان، تعتبر أحد أهم الدول و الوحدات السياسية الإفريقية جذباً لإهتمام علماء الأنثروبولوجيا و باحثي العلوم السياسية، و ذلك لعدّة أسبابٍ أهمها كونها الدولة الأحدث، و ذلك بعد انفصالها عن جمهورية السودان سنة 2011 من جهة، و من جهةٍ أخرى فإنّ ما يميّز المجتمع جنوب سوداني من تعددٍ إثني بكافة أبعاده القبلية، اللغوية و الدينية و العرقية .. جعلت منها - دولة جنوب السودان - وحدةً و حالةً تستحق الدراسة و التحليل، خاصة للباحثين المهتمين بقضايا الجماعات الإثنية و معضلة الأقليات بالقارة الإفريقية.

و في هذا الإطار، و بما أنّ الدراسة تندرج ضمن تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، فقد حاولت أن تعالج أوجه العلاقة بين متغيرين أساسيين، هما التعددية الإثنية كظاهرةٍ مجتمعية سائدة بدولة جنوب السودان من جهة، و مدى تأثيرها على تحديد نمطٍ للحكم الإداري أو نمطٍ للحكم و الإدارة من جهةٍ أخرى، و ذلك بالتطبيق على حالة دولة جنوب السودان.

1. أهمية الموضوع :

بالنظر للوحدة المدروسة، و المتمثلة أساساً بدولة جنوب السودان، فإن الموضوع يكتسي أهمية قصوى جداً، و ذلك لعدّة إعتبرات علمية، أكاديمية و بحثية، يمكن رصدها في عدّة جوانب كالتالي:

تعتبر دولة جنوب السودان فاعلاً دولياً جديداً نسبياً على السّاحة الإفريقية، فبالرغم من حداثة إقامة الدولة جنوب سودانية و التي تعود لسنة 2011، إلا أنّ مسألة جنوب السودان و ما مثله الإقليم سابقاً، هي مسألة في غاية الأهمية على النطاق الإفريقي، العربي و الدولي، و ذلك لما تحويه الدولة الوليدة من ثروات و إمكانيات طبيعية هائلة، أثارت أطماع عدّة قوى إقليمية و دولية، مما جعل منها -دولة جنوب السودان- بمثابة ساحة للتنافس الدولي بين قوى كبرى مختلفة .

و من جهةٍ أخرى، و بالنظر إلى عامل التعددية الإثنية، و الذي يُمثّل المتغير المستقل الرئيسي للدراسة، فإن دولة جنوب السودان تعتبر الدولة و الوحدة الأكثر إستحقاقاً للدراسة و التحليل، و ذلك على المستوى الإفريقي على أقل تقدير، لما تتضمنه من معطيات و دوافع عديدة للباحثين و المهتمين بشؤون الجماعات الإثنية، ليس فقط على المستوى الإفريقي، بل على بقية مستويات البحث الدولية الأخرى.

مع الأخذ بعين الإعتبار أنّ العامل و المتغير الإثني، و سوء إدارة الجماعات الإثنية، مثل أحد أهم الأسباب الرئيسية في انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان العربية سنة 2011، و ذلك لما اتصفت به التجربة السودانية في إدارة التعددية الإثنية من سلبيات كثيرة، و من فشلٍ عبر كافة الحكومات الوطنية التي تعاقبت على حكم السودان منذ إستقلاله سنة 1956.

و الدراسة أيضاً على قدرٍ عالٍ من الأهمية ، لأنها تدخل في صلب تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ، باعتبار الدور البارز الذي يلعبه عامل التعددية الإثنية ، في تحديد طبيعة نظام الحكم الإداري ، ليس فقط بإقليم جنوب السودان أو دولة جنوب السودان الحالية ، و إنما في العديد من تجارب الدولة التي تتميز مجتمعاتها بقدرٍ معين من التعدد الإثني و الثقافي .

2. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى محاولة الإلمام_ و الإحاطة بمضامين و أبعاد الظاهرة الإثنية ككل، و محاولة إعطاء تصوّر متكامل حولها، و حول تحدي حدودها المتعلقة بالمشكلة المفاهيمية التي تطبع مفهوم الإثنية، و ذلك لتمكين الدارسين من إدراك معالم التمييز بين مفهوم الإثنية من جهة، و مفاهيم أخرى مشابهة و متداخلة من جهةٍ أخرى .

و كذلك تستهدف الدراسة محاولة إعطاء صورة متكاملة عن التركيبة المجتمعية الإثنية بدولة جنوب السودان من جهة، و إدراك طبيعة التوازنات السائدة بين مختلف القوى و الجماعات الإثنية بالدولة الوليدة من

جهةٍ أخرى، و مدى تأثيرها و تأثيرها بمحيطها الإفريقي، الذي تتداخل معه التركيبة الإثنية لدولة جنوب السودان بشئى الأبعاد: دينية عقائدية، لغوية، ثقافية، عرقية و ثقافية ..

و من جهةٍ أخرى تهدف الدراسة إلى رصد و توضيح طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، و مدى إتساقه مع مختلف المحددات و المقومات السياسية، المجتمعية و الإقتصادية، ليس فقط للبيئة المحليّة الداخلية، بل حتى مع النسق الإقليمي الإفريقي الذي تنتمي إليه، و المحيط العربي الذي تؤثر فيه و تتأثر به، خاصّةً مع جمهورية العربية .

3. مبررات إختيار الموضوع :

في هذا الإطار يمكن التمييز بين مبررات ذاتية متعلقة بالباحث، و مبررات موضوعية علمية، متعلقة بالإضافة و الإثراء العلمي الذي ستضيفه الدراسة، من خلال معالجة العلاقة بين متغير التعددية الإثنية و طبيعة نظام الحكم الإداري و ذلك بالتطبيق على حالة جنوب السودان .

أ - المبررات الذاتية:

تتمثّل المبررات الذاتية لإختيار موضوع الدراسة، في رغبة الباحث للتعرفّ و الدراسة أكثر حول طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، و جنوب السودان كحالةٍ راهنة هو نتاج لتراكمات و تجارب سلطوية في الحكم و الإدارة، تعود إلى عشرات السنين منذ أن كان إقليمياً ضمن الدولة السودانية سابقاً، و هي تجربة ثرية و مليئة بالأمثلة و الشواهد، خاصة فيما تعلق بطرق و آليات الإدارة و الحكم، التي تراوحت بين الطابع المركزي من جهة، و الأساليب اللامركزية من جهةٍ أخرى .

ب - المبررات الموضوعية :

تكمن المبررات العلمية الموضوعية لإختيار موضوع الدراسة، في محاولة إعادة فهم طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان على شكله و نمطه الحالي، و محاولة معرفة مختلف الأسباب التي أثرت في إختيار هذا النمط من الحكم من قِبل القادة و الزعماء السياسيين المؤسسين للدولة سنة 2011، و كذا محاولة التركيز على مقارنة جديدة تكون مغايرة عن الطرح المؤسساتي القانوني، و تهتم أكثر بالأبعاد المجتمعية البيئية ذات الصلة بالتركيبة الإثنية لمجتمع دولة جنوب السودان، و مدى تأثيرها على تحديد طبيعة نظام الحكم و الإدارة فيها، و تكون بذلك الدراسة قد تبنت مقارنة جديدة، مغايرة عن المقاربات العديدة التي تناولت موضوع نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان من زوايا أخرى .

و كذلك ومن بين المبررات العلمية في إختيار موضوع الدراسة ، هو محاولة المساهمة العلمية في إثراء المكتبة الوطنية الجزائرية ، فيما يخص الشؤون الإفريقية بشكل عام ، و الشأن جنوب سوداني بشكلٍ خاص ، وذلك لما تحمله دولة جنوب السودان من أهمية واضحة ، باعتبارها دولة حديثة النشأة و مجال خصب للدراسة و البحث العلمي .

4. أدبيات الدراسة :

لقد اعتمد الباحث خلال إعداد الدراسة، على العديد من الدراسات العلمية السابقة، قدمت في مجالات العلوم السياسية ، القانون العام ، و أخرى في الإدارة العامة و الحكم المحلي ، وحرص الباحث على إختيار الدراسات التي تناولت كل من المتغيرين الأساسيين للدراسة، وذلك للإلمام أكثر بالجوانب النظرية لهذه الدراسات ، ومعرفة النواقص التي لم تتطرق إليها ، ما يتيح للباحث تقديم أطر و مقاربات جديدة في معالجة موضوع التعددية الإثنية بجنوب السودان وعلاقته بنظم الحكم و الإدارة.

1. الدراسة المقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية من إعداد الباحث عبد الوالي مُجَّد عبد الوهاب، و الموسومة بـ "التعددية الإثنية و التكيف الثقافي في دولة جنوب السودان : دراسة ميدانية"¹ ، و التي تطرّق فيها الباحث بالبحث و التحليل في مسألة التعددية الإثنية بالتطبيق على الحالة جنوب سودانية، و ركّز على تأثيرها على مسألة التكيف و الإندماج الثقافي بالبلاد، مع إغفالٍ للأبعاد الأخرى التي يمكن أن تتأثر بالعامل الإثني .

2. الدراسة المقدمة لنيل درجة ماجستير في الدراسات الإفريقية من إعداد الباحثة عفيفي ريم عفيفي عبد الستار، و الموسومة بـ "ديناميات الصراع الداخلي في دولة جنوب السودان و مستقبل الدولة الجديدة"²، بحيث تمّ الإستفادة من التحليلات و التفسيرات المختلفة لمسألة الصراع الداخلي بدولة جنوب السودان، و كذا من الرؤية المطروحة حول السيناريوهات المستقبلية للدولة ككل، لكن الدراسة لم تعطي البعد الإثني مركزاً و أهمية قصوى في تحديد و توجيه الصراع الداخلي بدولة جنوب السودان.

3. الدراسة المقدمة لنيل درجة ماجستير في الدراسات الإفريقية، و التي أعدها الباحث مُجَّد رشا سعيد صبحي، و الموسومة بـ "أثر اللغة في الإندماج الوطني بجنوب السودان"³ ، فبالرغم من معالجة الدراسة لمسألة الإندماج الوطني بدولة جنوب السودان، إلا أنها ركّزت فقط على بعد التعددية اللغوية كعاملٍ قد يؤثر على تحقيق هذا الإندماج، مع إغفال العوامل الأخرى و التي أهمها الإرادة السياسية.

4. الدراسة المقدمة من الباحثين Agbor Julius And Olumide Taiwo و الموسومة بـ : *Managing Ethnic Diversity, South Sudan One Year After Independence: Opportunities And Obstacles For Africa's Newest*

¹ - عبد الوالي مُجَّد عبد الوهاب ، "التعددية الإثنية و التكيف الثقافي في دولة جنوب السودان : دراسة ميدانية" . رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه

الفلسفة في الدراسات الإفريقية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم الأنثروبولوجيا، القاهرة : 2014

² - عفيفي ريم عفيفي عبد الستار ، "ديناميات الصراع الداخلي في دولة جنوب السودان و مستقبل الدولة الجديدة".رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير

في الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم السياسة و الإقتصاد ، 2015

³ - مُجَّد رشا سعيد صبحي ، "أثر اللغة في الإندماج الوطني بجنوب السودان". رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة

، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم الأنثروبولوجيا ، 2012 .

¹ Country، و التي عاجلت المعضلة المفاهيمية لمفهوم التعددية الإثنية من جهة، و أهم المعوقات التي واجهت حكومة جنوب السودان في السنة الأولى من الانفصال على جمهورية السودان، بحيث ركزت الدراسة على العامل الإثني باعتباره أهم عامل مثل تحدي حكومة جنوب السودان، مع إغفال للعوامل الأخرى مثل المشاكل الاقتصادية، النزاعات الحدودية ..

المشكلة البحثية:

منذ إنفصالها الرسمي عن جمهورية السودان سنة 2011، مثلت دولة جنوب السودان محط أنظار و متابعة من غالبية المهتمين و الباحثين في الشؤون السياسية الإفريقية، خاصةً فيما تعلق بالخصوصية التي مثلتها هذه الدولة الوليدة، عبر فترة تاريخية طويلة من الكفاح و النضال الشعبي، من أجل نيل و التمتع بكافة الحقوق الثقافية على أراضي إقليم الجنوب .

و قد تباينت إهتمامات الباحثين حول وضع و مستقبل دولة جنوب السودان، خاصةً إبان السنوات الأولى للإستقلال، و التي شهدت محطّات عنيفة و جدّ صعبة، تمثلت بالأساس باكتساح موجة من الصراعات الإثنية الأهلية بالبلاد لأسبابٍ و دواعي عديدة و مختلفة غاية في التعقيد و التركيب.

و قد سبق إنفصال جنوب السودان سنة 2011، مجموعة من الكتابات و التحليلات حاولت في المجمل تفسير طبيعة نظام الحكم و الإدارة الذي سيسود الدولة بعد الإستقلال، و ما هي أهم العوامل و المحدّات المتحكمة في تحديد معالم هذا النظام، و في هذا الصدد إختلفت و تمايزت الأدبيات، فمن الدراسات ما ركزت على البعد المتعلق بمتغيّر القيادة السياسية الحاكمة، و أثرها على الشكل و البناء السُلطوي داخل نظام الحكم بدولة جنوب السودان، و فريقٌ آخر من الباحثين ركّز على المحيط الخارجي الإقليمي، و مدى تأثيره على توجهات القادة المؤسسين للدولة جنوب سودانية، فيما يخص نمط الإدارة و الحكم الواجب تطبيقه .

وعلى ضوء هذه المقاربات و التحليلات المتباينة، تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع طبيعة نظام الحكم الإداري بدولة جنوب السودان، إنطلاقاً من زاوية و مقاربة مغايرة، تركز بالأساس على تسليط الضوء على متغيّر التعددية الإثنية، باعتباره المتغيّر الأكثر تأثيراً في رسم معالم نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، و عليه فإن الدراسة تتمحور حول تساؤلٍ و إشكالية رئيسية هي كالتالي :

ما أثر التعددية الإثنية على نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان ؟

ومن خلال الدراسة سنحاول توضيح العلاقة بين متغيري الدراسة الأساسيين (التعددية الإثنية- نظام الحكم الإداري)، و توضيح الدور الذي قد تلعبه ظاهرة التعدد الإثني في تحديد طبيعة نظام الحكم الإداري بجنوب السودان، خاصة و أن مجتمع جنوب السودان يتميز بتعددٍ ديني و لغوي و عرقي و ثقافي كبير ، وكيف له أن

¹ - Agbor Julius And Olumide Taiwo, Managing Ethnic Diversity, South Sudan One Year After Independence: Opportunities And Obstacles For Africa's Newest Country . Ethiopia : The Brookings Institution, 2013.

يفرض أسلوب حكم إداري قادر على أن يحقق اندماجاً أكثر بين مكونات مجتمع جنوب السودان، و بهدف فهم الإشكالية الرئيسية و معرفة أبعادها نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف الجماعات الإثنية بدولة جنوب السودان ؟
- ما هي طبيعة توازنات القوة السائدة بين الجماعات الإثنية المكونة لمجتمع دولة جنوب السودان ؟
- ما هو دور النسق التقليدي الإثني-القبلي على ديناميكية و عمل نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان؟
- ما هو مستقبل و آفاق نظام الحكم اللامركزي الموسّع بدولة جنوب السودان؟

5. فرضيات الدراسة :

إنطلاقاً من التساؤلات الفرعية السابقة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات، و ذلك بهدف إختبارها أثناء معالجة و تحليل موضوع الدراسة، و في هذا الإطار يمكن إدراج الفرضيات التالية :

- تميّزت العلاقات بين مختلف الجماعات الإثنية بجنوب السودان بالطابع الصراعى في أغلب الأحيان منذ قيام الدولة سنة 2011
- بالرغم من حدّة التعددية الإثنية المميزة لمجتمع جنوب السودان، إلا أنّ توازنات القوة بين مختلف الجماعات الإثنية جنوب سودانية، تميل في غالب الأمر إلى القبائل و الجماعات الإثنية النيلية، خاصةً قبائل الدينكا ، النوير و الشلك أو الشيلوك على التوالي.
- لقد لعب النسق التقليدي الإثني القبلي دوراً في غاية الأهمية و الخطورة في ديناميكية و عمل نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان.
- بالنظر للطبيعة التعددية التي يتصف بها مجتمع دولة جنوب السودان، و لطبيعة إقتسام السلطة غير متساوي بين مختلف الجماعات الإثنية، فإنّ مستقبل نظام الحكم اللامركزي الحالي يبقى مفتوحاً على عدّة سيناريوهات و بدائل.

6. حدود مشكلة الدراسة :

- أ- الحدود الزمنية : تتركز الحدود الزمنية للمشكلة البحثية منذ إعلان دولة جنوب السودان بـ جويلية 2011 و إقرار دستور جنوب السودان الإنتقالي.
- ب- الحدود المكانية: تتمحور الحدود المكانية للمشكلة البحثية أساساً حول البيئة الداخلية لدولة جنوب السودان ، و ماحدث فيها من تفاعلات سياسية لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ، و كذا البيئة الخارجية وما لها من تأثيرات إيجابية و أخرى سلبية ، خاصة دول الجوار الإفريقي لجنوب السودان كإقليم ثم كدولة ، و دورها في حل مشكلة الجنوب، و تأثيرها على البناء المؤسساتي للدولة الوليدة.

7. مناهج الدراسة :

من خلال تحليلنا ومعالجتنا لإشكالية الدراسة ، المتعلقة بأثر التعددية الإثنية على تحديد طبيعة نظام الحكم الإداري بدولة جنوب السودان، نستخدم منهجين أساسيين هما كل من : المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة ، بالإضافة إلى المقترَب البيئي في تحليل النظم الإدارية، بغرض التحليل الجيد و المحكم لأبعاد موضوع الدراسة، بحيث نحاول قدر الإمكان أن نركز على أهم النقاط التي لها علاقة مباشرة بالموضوع ، وهذه المناهج هي كالتالي :

فبالنسبة للمنهج الوصفي فهو يعتمد على تحليل ودراسة مجموعة من الظواهر، ويقوم بوصف هذه الظواهر وصفاً دقيقاً محدد، ويقوم بالتعبير عنها من خلال إعطاءها صفات رقمية، وكتابة جداول وبيانات تحدد هذه الظواهر ومدى ارتباطها مع الظواهر الأخرى، حيث يعتبر المنهج الوصفي عبارة عن منهج واسع يتضمن العديد من المناهج والأساليب الفرعية، و باستخدام هذا المنهج تتمكن الدراسة من إعطاء صورة عامة حول الظاهرة الإثنية بدولة جنوب السودان من جهة، و شكل و نمط الحكم و الإدارة فيها من جهةٍ أخرى، و ذلك باستخدام الأدوات و الآليات الإحصائية المختلفة.

أما فيما يخص منهج دراسة الحالة نستخدمه لتسليط الضوء على تجارب الحكم و الإدارة بإقليم جنوب السودان، باعتباره وحدة الدراسة الرئيسية قبل تقسيم الدولة السودانية، ثم على طبيعة نظام الحكم الإداري الحالية بدولة جنوب السودان، و التطرق إلى أهم النقاط الإيجابية و السلبية التي تشوب بنية نظام الحكم الإداري بجنوب السودان، و فق ماجاء به الدستور من أطرٍ قانونية و تشريعية، و وفق الممارسة الفعلية للنظام الإداري منذ إعلان قيام دولة جنوب السودان .

ومن جهة أخرى إستخدمت الدراسة **المقترَب البيئي** ، في تحليل مختلف نظام حكم الإدارية المطبقة بجنوب السودان ، إبان فترة الحكم الثنائي ، ثم فترة الدولة الموحدة ، ثم خلال الفترة الحالية عند قيام دولة جنوب السودان ، مع التركيز على مدى إستجابة هذه النظم ، لمعطيات و محددات بيئة جنوب السودان الثقافية و العرقية و الدينية ، على مستوى أغلب السياسات الحكومية السابقة ، خاصةً تلك المتعلقة بحماية الحقوق الثقافية و الدينية لمختلف الجماعات الإثنية بجنوب السودان .

8. تقسيم الدراسة :

لقد إعتدنا في تقسيم الدراسة على طريقة الفصول ، بحيث تمّ تقسيمها إلى أربعة فصول رئيسية ، تناولنا من خلالها أهم الجوانب ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة .

فبالنسبة للفصل الأول من الدراسة فقد تمّ تخصيصه إلى التطرق إلى الجوانب النظرية ذات الصلة بالمتغير المستقل و المتعلق أساساً بالتعددية الإثنية، بحيث تمت معالجة جميع التفاصيل التي تمكننا من الإحاطة الشاملة حول طبيعة هذه الظاهرة، بدايةً بتحديد التعريف اللغوي و الإصطلاحي لمفهوم التعددية الإثنية و "الإثنية"، و

التمييز بينه وبين مفاهيم أخرى مشابهة و متداخلة مثل : الأقلية و العرقية ، الطائفية و القبلية..، ثم تم توضيح أهم تصنيفات الجماعات الإثنية و تحديد مطالبها ، و أخيراً التطرق إلى الآليات المتبعة في إدارة التعددية الإثنية .

أما في الفصل الثاني فقد تطرقت الدراسة إلى المتغير التابع و المتعلق بأنظمة الحكم و الإدارة، و مدى تأثيرها بظاهرة التعددية الإثنية، و في هذا الإطار تمت دراسة ثلاثة أنماط رئيسية للحكم و الإدارة هي : نظام الحكم المحلي، نظام الحكم الذاتي ، و نظام الحكم الفيدرالي، و ذلك باعتبارها أهم أنظمة الحكم و الإدارة المنتهجة في البلدان متعددة الإثنيات من جهة، و من جهة أخرى باعتبارها آليات للإدارة و الحكم أنتهجت في جنوب السودان، سواء قبل إعلان الدولة سنة 2011 أو بعدها .

أما في الفصل الثالث، فقد ركزت الدراسة على دراسة الظاهرة الإثنية بمجتمع دولة جنوب السودان، و توضيح جوانب التعدد فيها، و أهم الميزات التي تجعل من دولة جنوب السودان حالة فريدة على مستوى القارة الإفريقية، و قد تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى عدّة جوانب ، منها إبراز أوجه التعددية الإثنية مثل : التعددية الدينية و اللغوية و القبلية، و كذا التطرق إلى نمط العلاقات السائدة بين مختلف الجماعات الإثنية بدولة جنوب السودان، و رصد أوضاع بعض الجماعات الإثنية المهمشة بدولة جنوب السودان .

أما بالفصل الرابع و الأخير من الدراسة، فقد تمّ من خلاله دراسة طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، و ذلك عبر البدء بتحليل طبيعة نظام الحكم بجنوب السودان و أهم القوى الفاعلة و المؤثرة فيه، سواءً الرسمية منها أو غير الرسمية، ثم التطرق إلى تحديد نظام الإدارة بالدولة الحديثة، و ذلك بالتركيز على نظام الحكم المحلي فيها باعتباره أساساً للحكم اللامركزي، أم في آخر الفصل فقد تطرقت الدراسة إلى أهم معوقات تطبيق نظام الحكم اللامركزي و أهم البدائل و السيناريوهات المتوقعة بشأن نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، بالتركيز على بديلين أساسيين هما : الطرح الكونفيدرالي مع دولة السودان ، أو نظام الحكم الفيدرالي الإثني عبر إسقاط النموذج الإثيوبي على الحالة جنوب سودانية .

الفصل الأول

مدخل نظري لمفهوم التعددية الإثنية

إنّ الدارس و الباحث في موضوع التعددية الإثنية عبر مختلف الحقول العلمية تواجهه مشكلة بحثية منهجية جلية متمثلة أساساً في التحديد الدقيق لمفاهيم دراسته، وعليه فإن مفهوم التعددية الإثنية يعتبر من أكثر المفاهيم تعقيداً في هذا الصدد، و ذلك للعديد من الإعتبارات، من بينها الإعتبارات اللغوية التي نتجت بسبب تداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى مشابهة من جهة، و الإختلاف في تحديد الأصول اللغوية لكل هذه المفاهيم من جهةٍ أخرى، واعتبارات معرفية مرتبطة أساساً في التباين بين مختلف الأطر المعرفية و العلمية، من حيث الزاوية التي يُنظر لها لمفهوم التعددية الإثنية، و عليه فإننا سنحاول في هذا الفصل التفصيل في الإطار النظري المفاهيمي لمتغير الدراسة الأساسي، و المتعلق بمفهوم التعددية الإثنية، و ذلك عبر التطرق إلى ثلاثة مباحث أساسية هي كالتالي :

● تحديد مفهوم التعددية الإثنية

● أهم تصنيفات و مطالب الجماعات الإثنية

● سياسات و آليات إدارة التعددية الإثنية

المبحث الأول : تحديد مفهوم التعددية الإثنية

يعتبر تحديد مفهوم التعددية الإثنية بمثابة المرتكز الأساسي للدراسة ككل، و ذلك لما له من دور بالغ الأهمية في توضيح معالم التحليل و معالجة جميع جزئيات الدراسة من جهة، و كذا لإزالة اللبس و الغموض حول المفهوم الذي يعرف تداخلاً واضحاً و عميقاً مع مفاهيم و متغيرات أخرى، و من خلال وسيحاول هذا المبحث تحديد مفهوم التعددية الإثنية من خلال نقطتين أساسيتين هما :

● تعريف التعددية الإثنية .

● التمييز بين مفهوم الإثنية و مفاهيم أخرى مشابهة .

المطلب الأول : تعريف التعددية الإثنية

يعتبر مفهوم التعددية الإثنية من بين المفاهيم البالغة التعقيد و الغموض، والتي تتشابك فيها إلى جانب العلوم السياسية العديد من الحقول و الأطر المعرفية و العلمية، و بغرض تقديم إحاطة متكاملة لمفهوم التعددية الإثنية، سنرصد أهم التعاريف اللغوية و الإصطلاحية للمفهوم في الآتي :

الفرع الأول : التعريف اللغوي لمفهوم التعددية الإثنية

أولاً : تعريف التعددية

التعددية تأكيد وإقرار وتسليم لعالم متنوع ومختلف، وغدت إحدى ثوابت آلية الحياة المعاصرة. وكيفية التعامل والتفاعل معها سيقود بشكل أو بآخر، إلى بلورة الملكية الذاتية والاحترام والتسامح والحوار والمرونة في حوارنا وتعايشنا مع الآخر.

ومن بين الصور والأشكال المختلفة للتعددية. اكتسبت التعددية الإثنية وأيضاً التعددية العرقية، أهمية خاصة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحت الصراعات الإثنية والعرقية التي شهدتها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم من تحديات لأنماط إدارة التنوعات وما ينجم عنها من صراعات في هذه المجتمعات.

التعددية هي نقيض **الواحدية**، و أصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء بالزيادة أو بالنقصان، وهي الأصل في كل شيء، قال الله تعالى: "ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون" (الذاريات 49)، إذن فالأصل في كل شيء هو التنوع و الاختلاف، و التعدد بدوره هو الأصل في البشرية ، قال الله تعالى: "ولو شاء ربك لجلع الناس أمة واحدة و لايزالون مختلفين" (هود 118)، ولايزال الخلف بين الناس في أديانهم، إعتقاداتهم، مللهم، آرائهم، أصولهم ألوانهم، لغاتهم ... فالتعددية توجد حيثما يوجد تنوع سواء عرقي أو ديني أو عقائدي، أو فلسفي أو طبقي¹.

و تُستخدم التعددية كمفهوم عام يصف ظاهرة طبيعية قائمة وواقعة في كل المجتمعات، لكن التعددية تملك وجهاً آخر من حيث كونها مصطلحاً، فهي تصور لحقيقة وجود التباين و التنوع و الاختلاف، و ضوابط الإفتراق و الإلتفاق، و التعامل مع هذا التباين، وكيفية تنظيم المجتمع على أساس ذلك، و التعايش السلمي في ضوء حتمية وجود هذا التنوع و التعدد.²

يعود أصل التعددية للدلالة إلى "عدّ" وتعني حسب وأحصى و"عاده" معاداة و عداداً: فاخوه في العدد وناهضة في الحرب، و"عدّد" الشيء وأحصاه و"عدّدت" الشيء جعلته ذا عدد "تعدّ القوم: عدّ بعضهم بعضاً. "تعدّدت" صار ذا عدد. والعديّة": الحصة والنصيب. ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة في التفاخر والمعادة، وكذلك تتضمن معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها.³ ولا يختلف الأمر في اللغة الإنجليزية حيث تعني كلمة Pluralism أن هناك تعدداً وعدم أحادية في الأصعدة المختلفة.⁴

والتعددية كمفهوم هي فوق مستوى النقد أو الرد أو الطعن فيها، كونها حقيقة كونية ثابتة، بخلافها كمصطلح، فهي تتأرجح بين القبول و الرد و الطعن و التشكيك في منطقتها و أشكالها . و التعددية لغة مصدر صناعي مأخوذ عن المصدر الأصلي تعدّد وفعله تعدّد، ويقال تعدّد يتعدّد تعدّداً و تعدّد أي صار ذا عدد، و هم يتعدّدون عن ألف: أي يزيدون، و التعدد تدل على حالة الكثرة و زيادة العدد.⁵

وتعرف الموسوعة البريطانية التعددية بأنها "الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل الكنيسة والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والأقليات العرقية".⁶

¹ - عبد الله عايض دريمح العتي، "التعددية الثقافية من منظور التربية الإسلامية دراسة تحليلية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التربية تخصص التربية الإسلامية، قسم التربية

الإسلامية و المقارنة، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، مكة المكرمة 1434 هـ، ص 20

² - نفس المرجع، ص 21

³ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، ج2، ط3، 1985، ص 608.

4- C.t.Oninons(ed) The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press, Oxford, 1956, P1528.

5 - عبد الله عايض دريمح العتي، مرجع سابق، ص 21

6 Encyclopedia Britanica, Vol.8, p.51.

هناك من يستخدم مفهومي التعددية pluralisme و التنوع diversity استخداماً موحداً، و يجعلهما كمترادفين، كأن يقول "تعددية إثنية" أو "تنوع إثني" بنفس المستوى و الفهم، في حين أن المصطلحين مختلفين تماماً، و ذلك بالرغم من الغموض الشديد الذي يتصف به مفهوم التنوع، و كذا الاختلاف الواضح بين الباحثين و المنظمات في تحديد أبعاده ومدلولاته، فهناك من يرى التنوع من جهة الدين و العرق من جهة، و من يعرفه من زاوية النوع "الجنس"، و إتجاه آخر يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى التنوع في الأطر السوسولوجية و الإقتصادية للأفراد.¹ و تفترض التعددية "الإعتراف بحقوق الإنسان في المجتمع و بكرامته و برسالته مثلما تفترض الإقرار بواجباته و مسؤولياته". و على ذلك تعتبر التعددية "أحد شروط الممارسة الديمقراطية وبالتالي فهي تتعارض تعارضاً تاماً مع وجود الدولة الشمولية بل تفترض قدراً من الحياد من قبل السلطة العليا – أي الدولة – التي ينبغي أن تحترم القوى و المؤسسات التي تعمل في إطارها على تعميق الخير العام للبلاد."² كذلك تشير التعددية السياسية إلى المؤسسات الحكومية و غيرها من المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها أن تشارك في مزاولة السلطة.³

أما إصطلاحاً، ففي العلوم الاجتماعية، التعددية هي "تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، و تعدد الجماعات داخل المجتمع الواحد، و تعدد الجماعات نفسها".

وفي قاموس المصطلحات السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية، التعددية هي: "تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع و الاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، و خاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الإتجاهات الأيديولوجية و الفلسفية و الدينية."⁴

وهناك التعريف الفلسفي للتعددية، كما يرى "دنليفي وأوليري"، الذي يستند أساساً إلى استحالة فهم الحقيقة عن طريق جوهر واحد أو مبدأ واحد. و من ثم فإن التعددية هنا هي الاعتقاد السائد بأن هناك أو ينبغي أن يكون هناك تعدد في المعتقدات و المؤسسات و المجتمعات. أي انها على النقيض من الواحدة.⁵

وهناك من يرى التعددية، مثل "كرافورد يونغ" CRAFORD YONG، في علاقتها بالدولة القومية ذات السيادة و النظام السياسي القائم فيها، و الذي يحدد بصورة قاطعة حدود التفاعل، بغض النظر عن طبيعة هذا

1 - David Washington, The concept of diversity, USA : Washington & Company, 2008 , P 03

2 - فاخر السلطان، التعددية في بعدها السياسية، على الرابط التالي:

http://www.mettransparent.com/old/texts/fakher_sultan/fakher_sultan_multipartism_in_politics.htm.

3 - علي الدين هلال، نيفين عبد المنعم مسعد (محرران): معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994، ص 109.

4 - عبد الله عايض دريمح العتيبي، "مرجع سابق، ص 21

5 نيفين عبد الخالق، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية: قراءة في واقع الدول القطرية و استقرار مستقبلها، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية و الطائفية و العرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، 1993، ص 5.

أنظر أيضاً: أحمد ثابت: التعددية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 16.

التفاعل، بين الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغوية أو الطائفية، ومن حيث أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومفاهيمها السياسية¹.

ويعتبر الاقتصادي "فيرنيفال" Fernival هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين. ثم طور عالم الاجتماع م.ج. سميث John Smith ما بدأه "فيرنيفال" وحاول صياغة نظرية عامة عن "التعددية الثقافية"، وقد ركز على أن مفهوم التعددية، مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من الروابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول دون تمرکز الحكم ويحقق المشاركة في المنافع²، وهي القيمة التي أكدّت عليها منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة UNESCO بمؤتمرها المنعقد بباريس 20 نوفمبر 2001 أنظر (الملحق رقم 01).

ومن وجهة نظر فلسفية أخرى، ترى مجموعة من الباحثين أن التعددية الثقافية، هي بمثابة حتمية طبيعية تنشأ في كل المجتمعات، شأنها شأن التعددية العرقية و اللغوية ... و تنتج ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة عوامل عديدة، أهمها على الإطلاق الهجرة و التحركات السكانية بين الأقطار و الدول³.

وتجدر في هذا السياق التفرقة بين التعدد والاختلاف كمفاهيم، وبين "التعددية" كمصطلح سياسي في علم السياسة الغربي الليبرالي السائد تحديداً؛ فالتعدد - كمفهوم - لا يرادف التنوع diversity والتفاوت والاختلاف، في حين أن "التعددية" كمصطلح هي نظامٌ سياسيٌ له خلفية تاريخية وفلسفية ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة، بل وطبيعة الإنسان، وصيغ العقد الاجتماعي وقضاياها ونظامه الاقتصادي.

كما أن لذك النظام ملامح مؤسسية ثابتة متفصلاً عليها، ويقترن بتطور اقتصادي واجتماعي محدد، ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، ويهدف إلى إدارة الصراع الاجتماعي الممتد دون مرجعية فكرية واحدة تجمع الأفراد والجماعات، سوى مبدأ قبول التعدد ذاته وإجراءات إدارته، مع تنامي الهويات الناشئة والمصطنعة، وليست المكتسبة في مواجهة مرجعيات سائدة أو تاريخية⁴.

وتشير التعاريف السابقة إلى أن التعدد هو الأصل في تكوّن الجماعات و تركيبها، كما تشير إلى أن التعدد لا يأخذ صورة أو نمطاً واحداً، بل تتمايز المجتمعات بما تحتويه من تعدديات و توجهات مختلفة، و هذا يعني أنّ التعدد لا

1 - جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993، ص4:15.

2 - مصطفى منجود، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993، ص4.

3 - Hari Prasad bhattarai, "cultural diversity and pluralism in nepal", USA: CNAS Journal, vol 31, No 02, July 2004, P 295

4 - مصطفى منجود، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993، ص4.

يكون على مستوى المجتمعات المختلفة فحسب، بل يتجاوزها إلى داخل المجتمع الواحد، و ذلك بتعدد الجماعات فيه.¹

ثانياً : تعريف الإثنية

من الناحية اللغوية، فإن لفظ الإثنية Ethnecity مشتق من الكلمة اليونانية Ethnos و الإثنية في ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا تنظيمًا سياسياً واجتماعياً معيناً في إطار دولة المدينة، و الإثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم و غير مشمولين داخل دولة المدينة.² وقد ورد في الموسوعة البريطانية حول كلمة مجموعة إثنية (ETHNIC GROUP): أنها مجموعة من السكان تميزها عن المجتمع الأوسع، وترتبط بين أفرادها روابط مشتركة من العرق و اللغة و القومية الوطنية أو الثقافية.³

يعود مصطلح الإثنية في أصوله الأولى للغة الإغريقية القديمة، حيث وردت لدى الشاعر " هوميروس " في " الإلياذة " كلمة (ETHNOS) بمعنى قبيلة باللاتينية ينحدر أفرادها من جدٍ مؤسس، ولكننا نلاحظ على الفور أبرز مؤكيدات معضلة تعريف المصطلح لدى العلماء المعاصرين، في أن الغالبية العظمى - إن لم يكن كل محاولات التعريف لا تدور حول أصلٍ حديث له، وإنما حول كلمة (ETHNICITY) الإثنية، تعني التضامن بين المنتمين لإثنية واحدة أو الوعي الفردي الجماعي بالإتتماء لها، وهذه الكلمة إشتقاق من صفة (ETHNIC)، المشتقة بدورها من أصل لا يوجد له مقابل معاصر من كلمة واحدة مثل الكلمة الأصل القديمة.⁴

الفرع الثاني : التعريف الإصطلاحي لمفهوم التعددية الإثنية

إن لفظة إثنية كإسم حالة من الألفاظ المحدثه نسبياً، لم يستخدم إلا بعد مطلع الخمسينات من القرن العشرين، و قد ظهر أول مرة لدى علماء الأنثروبولوجيا و علماء الاجتماع، و هذا اللفظ ليس له مقابل في اللغة العربية، فهو مشتق من الكلمة الإغريقية (ETHNOS) بمعنى شعب، والتي لاتزال مستخدمة في الكتابات و الأدبيات الأنثروبولوجية و الاجتماعية المعاصرة، بينما تكاد تختفي في مثيلاتها في الأدبيات الغربية .

يعتبر فريديريك بارث Frederic Barth من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية، فالإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. وأكد Barth أن الهوية الإثنية تولد وتتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناعات القرار والفرد.⁵

¹ - عبد الله عايض دريمح العتي، مرجع سابق، ص 22

² - سمية بلعيد، " النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً "، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسنطينة : 2009 / 2010، ص 14

³ - عبد العزيز حسين الصاوي، أزمة المصير السوداني: مناقشات حول المجتمع و التاريخ و السياسة، القاهرة : مركز الدراسات السودانية، 1999، ص 8

⁴ - بن عودة محمد الأمين، "النظام الفيدرالي و إدارة التنوع الإثني السودان نموذجاً". رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2011. ص 09

⁵ Fredrik Barth (ed.), **Ethnic Groups and Boundaries**, Little Brown.USA : Boston,1969, Pp,9-11.

ويستخدم السوسولوجي البريطاني أنتوني سميث Anthony Smith كلمة Ethnic ليصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها، كما إنها ترتبط برقعة أرض معينة، وتمتاز على الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها. والوعي بالانتماء المشترك هو ما يميز الإثنية عن القوم، فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة وأساطير مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى التضامن كما تفتقر إلى النزوع المقصود للحفاظ على حدودها المميزة.¹

ويجمع أمسال Amselle على العديد من الخصائص التي تميز الإثنية و هي اللغة، القيم الإقليم، العادات، و الوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة، لكنه يعتبر بأن الإثنيات في العديد من الدول هي مجرد إبتكار إستعماري، وحسب أنتوني سميث Anthony Smith هناك ستة 06 فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية الإثنية Ethnic Identity و هي : الإسم التاريخ، الماضي المشترك، الثقافة و الإقليم، التضامن بين الأفراد.² ولعل تعريف أنتوني سميث Anthony Smith من أهم التعريفات للمجموعة الإثنية، لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الإستغناء عنها وهي :

1. مجموعة السكان : وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان .
 2. الأصل المشترك: وهو عنصر جوهري تركز عليه أي مجموعة إثنية .
 3. الإرتباط بإقليم خاص وهو يُعبر عن وجود وطن أو مجموعة أوطان تقطنها هذه المجموعة الإثنية .
 4. التضامن، التلاحم و التكتل وهي شروط ضرورية للمجموعة الإثنية لتضمن بقاءها واستقرارها داخل أي مجتمع سياسياً واقتصادياً.³
- ويعرفها كليفوردي غيرتز Clifford Girts على أنها "المعطي النابع من ولادة الفرد إلى جماعة دينية تتكلم لغة محدودة أو حتى لهجة من لغة وتتبع ممارسات اجتماعية محددة."⁴
- وكذلك فإن عبارة " تتميز ثقافياً " تلتقي مع تعريف قاموس علم الاجتماع لمفردة " إثنية " للتعبير عن جماعة فرعية ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر . و لهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى، أو في المجتمع، و قد يكون لها أعراف مميزة، و ربما يكون الشعور بالتوحد كجماعة متميزة من الناحية التقليدية⁵

1 مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حريات سوسولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006)، ص252.

2 - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص14

3 - إيدابير أحمد، "التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية و الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر: 2011-2012، ص16

4 - شفيق الغبر، "الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف 1988، ص44.

5 - بن عودة محمد الأمين، مرجع سابق ص 09

و يشير العديد من العلماء إلى أنه عندما يكون هناك عضو لا يتكلم اللغة الأصلية للمجموعة لا يعني هذا إقصاؤه منها فغياب خاصية من الخصائص المشتركة لا يعني إقصاء الفرد من الجماعة، لكن لهذا التعريف سلبيات معينة كونه واسع فهو لا يؤكد دور الفرد و مسؤوليته في إختيار الإنتماء إلى المجموعة أم لا، حيث أن المجموعة الإثنية لا تتواجد صدفةً أو فجأة بل تحمل و تحوي علاقات إجتماعية بين أفرادها تشكلت بشكلٍ تراكمي .¹

كما يقول بانيكوس Panikos أن الإثنية Ethnicity مشتقة من كلمة Ethnos والتي تعنى كلمة أمة، وانه لا يوجد اختلاف بين الجماعة الإثنية والأمة، ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة. وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتقة التي تشارك نفس خصائص تركيزهم الجغرافي، الزواج من أعضاء جماعتهم، وبالتالي يتم تحليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بانتقالها من جيل إلى جيل.²

ويذهب الكثير من الباحثين باعتبار أن ظاهرة الإثنية هي أكثر الظواهر الإجتماعية في العالم تهديداً و تحدياً للنظم السياسية من جهة، و لتماسك كيان الدولة من جهةٍ أخرى³، و الإثنية كظاهرة إجتماعية يمكن تحديدها بأنها الإعتقاد الأسطوري في الإنحدار الجماعي من أصلٍ مشتركٍ واحد، الأمر الذي يجمل معه عادةً سمات و خصائص فطرية مشتركة، تدفع نحو مزيدٍ من الإحساس بانصهار الجماعة وامتزاجها و تمييزها عن غيرها⁴.

و يتناولها جورج فرم بقوله: " إن الإثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات و أهم نقطتين في النوعية الإثنية هما الدين و اللغة لأنهما تكفلان تواصلًا أمثل بين أعضاء الإثنية، و هذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعين فعلاً، و لا تشاطرهما فيهما جماعات إجتماعية أخرى"⁵.

ومن ناحية أخرى تعرف الإثنية على أنها وحدة أو جماعة من السكان، لها وعي ذاتي يلتف حول تقليد محدد، ويتضمن الإنتماء لمنطقة محددة ولغة مشتركة، ودين وتفرّد عرقي واحد، وهذه السمات ليست ثابتة أو مسلم بها ولكنها الأكثر بروزاً في وعي الناس بالإثنية، ونتيجة لذلك سلم بأن الهوية الإثنية للجماعة تتكون من استخدام الشعار Motto أو الرمز Symbol أو الذاتية لأي وجه من أوجه الثقافة، من أجل أن تميز الجماعة نفسها عن باقي الجماعات .⁶

1 - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 14

2 Panikos Panayi, **an Ethnic History Of Europe Since 1945**. longman, London, 2000, P101.

3 - أحمد فؤاد القاضي، "العلاقة بين الدولة و الدين في السودان منذ الإستقلال"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، القاهرة : 2005، ص 17

4 - larry diamond, "ethnicity and ethnic conflict". the journal of modern african studies , uk - London : vol 25, 1987 ,p 117

5 - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 15

6- بن عودة محمد الأمين، مرجع سابق، ص 10

هناك من يرى أن الإثنية هي مجموعة من الناس، أو فئة إجتماعية تشترك في خصائص عرقية و ثقافية، تحتل رقعة جغرافية واحدة، ويجمع بينها شعور بالتضامن و التناصر، كل ذلك يجعلها مجموعة متميزة فتتصرف هي و يتصرف الآخرون حيالها تبعاً لذلك، وينطوي هذا التعريف على خصائص الجماعة، بحيث أن الجماعة تختص بأن لها حدود قد تنكمش أو تمتد تبعاً لظروف تاريخية واجتماعية معينة، كذلك فإن للإثنية شعور طبيعي و فكري في الجماعة الإنسانية، تقوى و تضعف تبعاً لظروف إجتماعية واقتصادية و تاريخية معينة، و لها خاصية إجتماعية توجد في ظروف إجتماعية و تاريخية تقوى و تضعف تبعاً لمسار و حركية تلك الظروف.¹

و على أي حال فإن مسألة تحديد مفهوم الإثنية تُعدّ من بين أكثر القضايا إثارةً للجدل و الخلاف و عدم الإتفاق حول مضامينه و دلالاته، فهي ظاهرة معقدة قابلة للتغير و الثبات معاً، إذ تستطيع أن تبدل طبيعة شكلها و مكانها و دورها في المجتمع، و يلاحظ أنّ هذا المصطلح قد ورد معظم الكتابات العربية بمفاهيم متداخلة أخرى.²

الجماعة الإثنية

يرى العالم الأنثروبولوجي Everett Hughes أن الجماعة الإثنية تعتبر كذلك لأن الناس فيها و الأفراد خارجها يعرفون أنها واحدة، ولأن من هم بالداخل و الخارج يتحدثون و يشعرون و يتصرفون كما لو كانت جماعة منفصلة، و هذا يمكن أن يتحقق فقط وفق رأيه، إذا وجدت طريقة لإختيار من ينتمي للجماعة و من لا ينتمي إليها، أما إذا كان من السهل التخلي عنها، فهي إذن ليست جماعة إثنية حقيقية.³

أما عبارة " الجماعة الإثنية " Ethnic Group فيرجع إستخدامها إلى قرن من الزمن، و فيما يخص محتوى المفهوم كتركيب إجتماعي فقديماً جداً، وقد حل هذا المفهوم حديثاً محل مفهوم العنصر، لضعف مقولة أنه الخصائص البيولوجية تحدد إلى قدر كبير الخصائص الإجتماعية و الحضارية عموماً.⁴

لكي نطلق على مجموعة بشرية ما لفظ جماعة إثنية، لابد من توافر معايير محددة منها :

1. وجود إسم محدد لها، الذي يعتبر بمثابة الرمز الشخصي للجماعة لأن غياب هذا الرمز أو الإسم يعكس هوية جماعية غير مكتملة التطور .
2. الإعتقاد الراسخ في وجود أصلٍ مشترك يجمع أفراد هذه الجماعة بعضهم البعض، وكذا الإشتراك في تراثٍ واحد الذي غالباً ما يكون مجرد تصور أسطوري تؤمن به هذه الجماعة و تتناقله عبر الأجيال .
3. التاريخ و الذي يمثل المذكرة الجماعية التي توحى بخلق إحساسٍ بالماضي و المصير المشترك لهذه الجماعة .

1 - بن عودة مجّد الأمين، مرجع سابق، ص 10

2 - مجّد السيد السعيد، الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية، الكويت : المجلس الأعلى للثقافة و الفنون و الآداب، 1986، ص 122

3 - Everett Hughes, On Work, Race And The Sociological Imagination, University Of Chicago Press, USA 1994, P91

4 - إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص 11

4. الإشتراك في ثقافة واحدة تتركب من اللغة و الدين و القوانين و العادات، حتى الزي و نوع الموسيقى، الحرف المتوارثة، العمران و الطعام ... ويكون لها شعور بالإرتباط بإقليم محدد حتى و إن لم تكن تقطن فيه.
5. لابد للأفراد ان يفكروا في أنفسهم كجماعة تسعى لتأسيس مجتمع إثني بمعنى الإحساس بإثنتيهم المشتركة، فالجماعة لابد و أن تكون مدركة لذاتها و لابد أن تكون متضامنة، فالتضامن هو المعيار الذي يحدد قوة الترابط بين أعضاء الجماعة و تماسكها.

وهناك العديد من التعريفات للجماعة الإثنية و يمكن إجمالها في مايلي :

- هي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية Physica Characters كوحدة الأصل مثلاً، أو ثقافية كوحدة اللغة و الدين أو التاريخ، ويلاحظ أن هذا التعريف يؤكد على المقومات الذاتية العرقية Racism ، وهي ليست بالضرورة مقومات فيزيقية أو بيولوجية، و إنما قد تكون كذلك مقومات ذات طابع ثقافي كوحدة اللغة أو الثقافة، وما يؤخذ عليه أيضاً أنه قد أهمل إعتباراً هاماً يتمثل في ضرورة كون الجماعة تعيش في مجتمع يضم جماعات أخرى، أما إذا كانت الجماعة تمثل منفردة الكيان البشري لمجتمعها، فإننا هنا بصدد أمة Nation لا جماعة إثنية، و يكاد يكون مثال المجتمع الألماني هو الأقرب في هذه الحالة .¹
- الجماعة الإثنية هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات و التقاليد، أو اللغة أو الدين، أو أي سمات أخرى تميزهم عن بقية أفراد المجتمع، بما في ذلك الأصل و الملامح الفيزيقية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد مدركين تمام الإدراك لتمييز جماعتهم عن بقية الجماعات ، الأمر الذي يخلق شعوراً بالإنتماء لدى كل فرد من أفراد المجتمع لجماعة محددة .
- الجماعة الإثنية : "هي فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر، لها ثقافتها المتمايزة، تشعر بذاتها، و يرتبط أفرادها معها إما بروابط السلالة، أو الثقافة أو القومية"، و هذا التعريف يتطابق تعريف آخر الذي من خلاله تعرف الإثنية على أنها " تجمع بشري يتربط أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل أو القومية أو الثقافة، وهم يعيشون معاً داخل إطار حضاري مغاير لإطارهم الثقافي، إلا أنهم يحافظون على ثقافتهم "²

المطلب الثاني : التمييز بين مفهوم الإثنية و مفاهيم أخرى

يرى العديد من الباحثين المهتمين بدراسات الإثنيات و المجتمعات المتعددة، أنّ مصطلح التعددية الإثنية، أو الإثنية بشكلٍ أدق تكمن صعوبة تحديد أبعاده و دلالاته في تداخله واستخدامه بشكلٍ مترادف مع مجموعة من

¹ - نفس المرجع، ص 15

² - المرجع السابق، ص 15

المفاهيم الأخرى المشابهة، و عليه سنحاول خلال هذا المطلب أن نُميّز بين مفهوم الإثنية و مفاهيم أخرى على غرار :
العرق، القومية، الأقلية ...

الفرع الأول : الإثنية و العرق

بالنسبة لماكس فيبر Max Weber فقد نظر في بادئ الأمر لمفهومي الإثنية و العرق على أنهما وجهين لعملة واحدة، وفي حوالي سنة 1900 أرجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص إلى السمات الموروثة جينياً، وفي تحليلات متقدمة ل فيبر وصف الإثنية على أنها واحدة من المقومات الاجتماعية للأفراد، واعتبرها -الإثنية- و العرق منقسمان عن بعضهما البعض وهو بذلك يشير إلى أن الإثنية العرقي يختلف عن الإثنية، فالأول يعتمد على الأصل كأساس، أما الإثنية فهي تعتمد على إعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل¹.

وقدّم ماكس فيبر Max Weber في كتابه الإقتصاد و المجتمع، مرجعية إجتماعية مؤثرة للجماعات الإثنية، ورأى أنها تقوم على السلالة Ancestry و المعتقدات المشتركة لأعضائها، ومن خلال هذه فإن أي نوع من العضوية الإثنية لا تشكل جماعةً، ولكن فقط تسهّل تشكيلها خاصة في المجال السياسي، و بذلك فإن الإعتقاد في السلالة المشتركة ينتج عن الأفعال السياسية الجماعية و ليس نتيجة رؤية الأفراد لأنفسهم و لإثنتائهم العرقي الثقافي².

وفي عام 1950 أصدرت اليونسكو UNESCO بياناً حول المسألة العرقية، الذي وقّعه عدد من العلماء Gunner Myrdal, Claude Lévi-Straus , Ashly و الذين رأو بأن كلُّ من الوطنية، الدين، الجغرافيا و اللغة لا تتفق بالضرورة مع المجموعات العرقية، و السمات الثقافية لكل مجموعة ليس لها صلة جينية بالسمات العرقية.

وفي عام 1982 أكد كلُّ من Bell Ashcroft , Helen Tevny أن الفئات العرقية و الإثنية هي طرق مختلفة، و أن الفرق بين الإثنية و العرق كبير جداً، فالإثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها و تتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتركها أو يأخذها منها، أما العرقية فهي تظهر كطريقة لتأسيس التقسيم و تحديد الناس وفقاً لمعيار جيني ثابت³.

يرى بيتر ويد (peter wed) في كتابه "Race, Nature and Culture" أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح و أن الكثير من النظريات الدارسة للعرقية لا تمتلك الأساس الواضح، و أن الكثير من التعريفات نزعَت لإستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية واجتماعية تخلق التمايز بين البشر و تحكّم سلوكهم و تجاهلت الجانب الجسماني و الطبيعي البيولوجي و الجيني في فهم العرق .

¹ - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 15

² - Max Weber, Economy and Society, University of California Press, Berkely, USA 1978, P98

³ - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 16

إن العرق هو دالة الهوية الأولى التي لا تُمحي، و العرق لا يستند إلى الطبيعة الإنسانية ذاتها بل إلى الظروف الاجتماعية و البيئية و التطور الاجتماعي و الظروف المعاشية للإنسان¹، فالبيولوجيا لم تثبت لوجود أعراق إنسانية ناقصة و أخرى متفوقة، و لم يستطع أحد أن يُقدم الدلائل العلمية على أن التباين في المهارات الفكرية أو القدرات الاجتماعية سببه الاختلاف العرقي .

ينطوي مفهوم العرق في الأساس على مدلول بيولوجي يعكس قدرًا كبيراً من الإنحدار القرابي بين مجموعة من الأجيال المتعاقبة، و من ثمّ تركز الجماعة العرقية على أساس فيزيقي، يتجسّد في معظم الأحيان في السلف المشترك لأعضائها، بصرف النظر عمّ إذا كان هذا السلف حقيقياً أم متخيلاً².

لكن تجدر الإشارة إلى حقيقة مهمة، هي أن العرقية Racism، هي حقيقة سايكولوجية نفسية إجتماعية تُمارس على أرض الواقع، مادام الناس يُصنّفون أنفسهم على أساس المظهر الخارجي، ففي بعض المجتمعات مثل جنوب إفريقيا سابقاً، اتبعت الجماعة "البيضاء" التي تمثل الأقلية، اتبعت سياسة التمييز العنصري، إزاء الجماعة "السوداء" التي كانت تُمثل الأغلبية، كذلك حال السود أو الزنوج Negros في الولايات المتحدة الأمريكية³، وهذا ما يُعبّر عن نظرة استعلائية تُجّاه الجماعات الأقل تطوراً من الجماعة الأكثر تطوراً، حتى في التحليل البيولوجي من قبل العلماء الأمريكيين و الأوروبيين الذين يصرون على تلك العوامل كأساس للتمييز العنصري بين الجماعات البشرية .

و في تعريف آخر لكلمة عرقية، فإن أصلها اللغوي يعود هو الآخر للفظة اليونانية ETHNOS، ومدلولها حسب اليونانيين هي : جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل، أما فيما يخص المدلول المعاصر لعبارة الجماعة العرقية Racialism Group، فيعني تلك الجماعة التي غالباً ما تتميز بالكم البشري الأقل، و التي يشترك أفرادها في مقومات بيولوجية (وحدة الأصل أو السلالة أو التشابه في السمات الفيزيولوجية)، و قد تقوم الجماعة العرقية أيضاً على مقومات إجتماعية أو ثقافية كوحدة اللغة أو الدين، أو على مقومات فيزيولوجية، إجتماعية ثقافية مجتمعية، و تكون هذه الجماعة مدركة لهويتها العرقية، على نحو يهيئ لخلق شعور بالوحدة العرقية و العمل على الإحتفاظ بتمايزها العرقي⁴.

وفي تعريفٍ للجماعة العرقية، فيذهب البعض إلى إعتبارها ذلك التجمع البشري الذي يرتبط أفرادها فيما بينهم، من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة)، أو روابطٍ ثقافية (مثل وحدة اللغة و

¹ - يونارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الأوسط، تر: حسن بحري، ط 01، دمشق : دار البنايع، 2006، ص 63

² - مُجد عبد الوهاب عبد الوالي، "التعددية الإثنية و التكيف الثقافي في دولة جنوب السودان : دراسة ميدانية"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في

الدراسات الإفريقية، غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم الأنثروبولوجيا، القاهرة : 2014، ص 22

³ - سداد مولود سبع، "البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان أببي نموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد 47، ص 132

⁴ - بن عودة مُجد الأمين، مرجع سابق، ص 12

الثقافة)، و يعيش هذا التجمع في ظل مجتمعٍ سياسي أرحب، مشكلاً لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع¹.

كذلك فإن الجماعة العرقية تعرف على أنها مجموعة من الأفراد لهم سمات و تقاطيع بيولوجية مثل لون البشرة، وهي خصائص مادية يتم نقلها من جيل لآخر، وينظر إلى هذه الاختلافات البيولوجية على باعتبار أن لها أهمية إجتماعية فبالنسبة للأفراد الذين يؤمنون أن الآخرين مختلفون عنهم بيولوجياً، يتم الإستجابة لهم على أنهم مختلفين عنهم، ففي هذه الحالة تصبح العرقية هي الأساس للتوقعات في أي مجتمع متعدد بالنسبة للأدوار الإجتماعية و لمستوى الإنجاز و القيم و المعايير الخاصة، ولذلك فإن مثل هذا المجتمع يشهد نزاعاً يقوم على العنصرية و النظرة الدونية للآخر، الأمر الذي يزيد من إمكانية تصدعه و تمزقه².

و تُظهر مئات الدراسات أن الخصائص الجسدية التي تميز عرقاً عن عرق آخر ليست لها معايير بيولوجية ثابتة، بل هناك عوامل أخرى كالمناخ و التغذية، وهي عوامل تساهم في تكوين العرق من بين عوامل عديدة يمكن أن تحدث إختلافات من جيل إلى آخر. و يشير (Peter Wed) في هذا الصدد إلى ثلاثة مناهج رئيسية هي :

المنهج الأول : منهج العرق وعلاقته بالفئات و الطبقات الإجتماعية

يرى هذا المنهج الماركسي أن الرأسماليين يستخدمون التمييز العرقي Racism بين الشعوب لتفتيت وحدة الحركة العمالية على أسس وهمية كالعرق، وضمن هذا المنهج نجد ماكس فيبر Max Wiber و أتباعه الذين يركزون على أن هناك في المجتمعات من يريدون خلق تجمعات و مؤسسات سياسية و بيروقراطية على أساس معين يقصي مجموعات أخرى باعتبار أن ذلك التجمع العرقي يعطيهم مجالاً لتقلد أهم المناصب واحتلال مراكز مرموقة .

المنهج الثاني : منهج العرق و القومية

هو إمتداد للمنهج الأول، يرى أن خطاب العرق هدفه تعزيز عدم المساواة بين البشر و من ذلك فكر القومية و الهوية و الوطنية، و تقوم هذه الأفكار على أن أصحاب مييزات بيولوجية Biological Characters معينة هم الشيء الطبيعي و غيرهم غير الطبيعي و تعتمد القومية على شمول مجموعات معينة في نوع من الوحدة و إخراج آخرين منها القومية الإنجليزية التي قامت على تمييز الإنسان الأبيض، و تركز القومية على إعلاء أهمية تراث معين وعلى تميز مجموعة ما بقدرات كامنة معينة، ومنها تظهر فكرة النقاء العرقي و تميز البناء الجسمي واللون كفكرة داعمة لصناعة القومية .

المنهج الثالث : العرق كفكرة علمية

ويقوم على بحث تطور دراسات العرق تاريخياً، و تربط هذه الدراسات بين تطور علم البيولوجيا و الخطاب العرقي، ويرى (Peter wed) في هذا السياق أنه من الضروري فهم التمايز العرقي بين البشر دون أن يعني ذلك

¹ - أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، ص 14

² - Ian Law, Racism, Ethnicity And Social Policy, Prentice Hall, Harvester Wheat Sheaf, London 1996, P

إعطاء ميزة لبشر على آخرين وضرورة عدم المبالغة في الفصل بين الجانب الثقافي و البيولوجي، و إذا ما تمعنا في بعض من هذه المناهج المذكورة نجد أن المفهوم قد تم تشويبه، وأسيء استخدامه¹.

الفرع الثاني : الإثنية و الأقلية

غالباً ما يتصور العامة من الناس عند سماع كلمة أقلية، أن هذه المجموعة تشترك في خصائص ثقافية ،دينية أو لغوية محددة، و هي تعاني من التهميش و الحرمان، لكن ومن خلال التعاريف المختلفة لمصطلح الأقلية، فإنه يتبين أنه ليس من الضروري توافر هذه السمات الثقافية لكي نطلق عليها إسم أقلية .

وفق الأيديولوجيات و التوجهات اليسارية، فإن الأقلية هي المجموعة التي يُنظر إليها أو تنظر إلى نفسها باعتبارها تمثل الوضعية الدنيا مقارنةً بمجموعات أخرى، و ذلك على أساس العوامل الطبيعية (العمر و السن)، و العوامل الثقافية و الإقتصادية و السياسية، و الخصائص السلوكية الأخرى، في إطار الأغلبية التي فُرض عليها الإستغلال و التمييز الإقتصادي و السياسي و التحامل الإجتماعي.

والأقلية هي تلك الجماعة التي تتسم بسمات طبيعية إثنية كاللغة أو الدين أو القومية أو العرق أو القبيلة و تفرعاتها، و التأكيد على هذه السمات بسبب أن العديد من الباحثين يستخدمون مصطلح الأقلية للدلالة على معانٍ لا تمتّ بصلة بالجماعات الإثنية².

ويعرف البعض الأقليات بأنها عبارة عن تاريخ التنوع الحيوي البشري، و يُفسر هذا المفهوم إستناداً إلى أن الكون عبارة عن مزيج لا يُعدُّ و لا يُحصى من الأقليات القومية، الإثنية و الثقافية، الدينية، المذهبية، اللغوية و القبلية، و إن تصاعد حركات الأقليات و تكاثرها قد بدّلت صورة الإثنوجغرافية للعالم، و التوزيع المكاني للسكان بشكلٍ كبير، و هذا ما بدا واضحاً بزيادة عدد الدول و تفكك الكثير منها إلى دويلات³.

يعرف برهان غليون الأقلية على أنها : تتميز بشعور تضامني داخلي يوحدتها في مواجهة الأغلبية، أي في الواقع الأقليات الأخرى، دون أن يلغي إنقساماتها الداخلية و نزاعاتها الخاصة في الظروف الطبيعية التي لا تتسم بطابع المجاهدة .

جدول رقم (01-01) يبيّن نسبة الأقليات من الشعوب المهتدة بالزوال

المنطقة	جنوب شرق آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا اللاتينية
النسبة المئوية	13%	51%	11%

Source : Hossien Mohammadzadeh , The causes of ethnic conflict in Multi-ethnic societies,P16

¹ - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص12، 13

² - عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، ط 02، بيروت : مركز الدراسات و الوحدة العربية، 2000، ص 77

³ - جوزيف يكوب، مابعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، تر: حسين عمر، ط 01، المغرب : المركز الثقافي العربي، 2004، ص 14 - 15

وقد اختلفت المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم الأقلية، فبعض الباحثين اعتمدوا على المعيار العددي، ومنهم من استخدم معيار الوضع السياسي و الاجتماعي، ومنهم من جمع بين المعيارين.

المعيار العددي :

يعتمد أنصار هذا الإتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية والذي مفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها، وقد اعتمد الأستاذ Stancilef Tchirnitو سنة 1997 على المعيار العددي في تحديد مفهوم الأقلية بقوله: "هي مجموعة من الأفراد يعيشون في إقليم الدولة بصفة دائمة فهم أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان و لهم خصائص تختلف عن الأغلبية، ولهم إرادة في الحفاظ على هويتهم" ¹

معيار الوضع السياسي الاجتماعي :

في هذا الصدد يرى سعد الدين إبراهيم أنه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة، كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة، وتتمحور وجهة نظر هذا الإتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية و الاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله ².

إتجاه الدمج بين المعيارين :

يرى أنصار هذا الإتجاه أن الأقلية هي جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عدداً مقارنةً بالعدد الكلي للمجتمع، أما عن الوضع الاجتماعي السياسي فيشير السيد محمد جبر إلى أن الأقلية هي مجموعة مواطني الدولة تتميز عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة، و غير مسيطرة أو مهيمنة فتشعر بالإضطهاد مستهدفةً حماية القانون الدولي لها.

بهذه فإن مصطلح الأغلبية أو الأقلية في مجتمع ما، يشير في رأينا إلى العلاقة النسبية للمجموعات في بناء القوة داخل المجتمع، فالمجموعة القوية داخل المجتمع هي التي تؤثر في الوضع الإقتصادي و المشاركة الاجتماعية و السياسية للمجموعات الأخرى، وهذه القوة التي تؤثر بها لا تعتمد على العددية المجردة كما يظن من أول وهلة، وإنما على تحكمها في الأوضاع الإقتصادية و السياسية و العسكرية ³.

و توصف الجماعات الأقلية أحيانا على أنها مجموعات مهمشة Marginally Groups تبني على أساس خصائص سلوكية واقتصادية و ثقافية، متصورة وينظر إليها بدونية في المجتمع، وتجد في الغالب معاملة مختلفة أو سلبية مقارنة بما تعارف عليه المجتمع بأنهم أغلبية ⁴.

¹ - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص16

² - نفس المرجع، ص16

³ - عبد الله محمد قسم السيد، الهوية و تمزق الدولة السودانية، الخرطوم : دار عزة للنشر و التوزيع، 2008، ص 37

⁴ - نفس المرجع، ص 38

لكي نستطيع أن نميز بين الأقلية و الأغلبية Majority ، لا يجب الإعتماد على العامل العددي الذي غالباً ما يغالط الكثير من الدارسين، يعود نعت الأقلية أو الأغلبية على جماعة مجتمعية معينة، إلى القدر الذي تتحكم فيه هذه الجماعة أو تلك بزمام الأمور (اقتصادية، ثقافية، سياسية ..) و حسب برهان غليون فإنه في كل مجال هناك أقلية متحكمة، و الأهم هو ضرورة عدم الاعتقاد بأن هذه الأقلية تشترك فيما بينها بخصائص ثقافية لغوية دينية معينة تميزها عن باقي الجماعات .

و قد حاول البعض تصنيف الأقليات على أساس أهدافها النهائية، فقد ذهب "لويس ويرث" Louis wirth إلى أن الأقلية تنقسم إلى أربعة نماذج هي : (النموذج الجمعي التعددي، النموذج الإمتصاصي، النموذج الإنفصالي الإنعزالي، النموذج النضالي المتشدد)¹ .

الفرع الثالث : الإثنية و القومية

لقد عمد كثير من الباحثين إلى إيجاد خصائص للإثنية، تميزها عن القومية، و تجد لها صياغات كواقع إجتماعي و كأيدولوجيا، و عقدت مقارنات كثيرة بين المجموعات الإثنية، والأمة، و بين الأيدولوجيا الإثنية و بين أيدولوجيا الأمة و القومية، و هناك إجماع على أن المجموعة الإثنية أصغر و أضيق من الأمة، و أن الإثنية ألصق بالتركيب النفسي و المزاج الإجتماعي من القومية، و المجموعات الإثنية كما يرى سميث Smith " بالضرورة مقصورة على أفرادها الذين ينتسبون إليها و ينحدرون من أسلافها، بينما تكون الأمة رابطة تقوم على أسس ثقافية و سياسية"² .

إلا أنه من خطورة إمكانية إرجاع أصول الأمة إلى المجموعات الإثنية القومية، و إرجاع القومية إلى الإثنية وخطورة هذا ينتهي إلى العنصرية Racism و لهذا فإنه من الضروري التفريق بين :

أ- المجموعة الإثنية : كمجموعة أفراد تنحدر من الأسلاف و توحد بينها خصائص بيولوجية و أنماط سلوكية وراثية، لا تتوفر إلا لمن يولد أو ينشأ داخل تلك المجموعة الإثنية المعنية .

ب- الإثنية : وهي الإنتماء و الولاء لمجموعة إثنية بعينها .

ج - الإثنية كأيدولوجيا : أو التمرکز حول الذات، وهو مصطلح نفسي يعبر عن التحيز إلى مجموعة إثنية بعينها ضد المجموعات الإثنية الأخرى و تفضيلها عليها، و تصور خصائص لها تميزها عن كل المجموعات الأخرى، مما ينتهي بها إلى شيء من العنصرية² .

ومن جهة أخرى فإن عالم الإجتماع اللغوي "فيشمان" Fishman ، يربط بين مفهومي الإثنية و القومية عند قوله : " تصير المجموعة الإثنية مجموعة قومية، عندما يكون لديها تصور لتاريخها الجماعي، و عندما يعي أفرادها هذا التصور و يتجاوبون معه، و هو تطور يفترض بالتأكيد وجود مجموعة أفراد متخصصة كلية في خلق رموز و قيم

¹ - سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1982. ص 45

² - عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون و مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 18

عامة، تصدر عن هذا الماضي الجماعي، و تعبر عنه في نفس الوقت، و الترويج لها، ولا نكاد نعرف شيئاً عن الظروف التي تتوحد فيها القيم القومية، أو تحل مكانها¹.

ينطوي مفهوم القومية على وجود رابطة بين الجماعة المتماسكة ثقافياً مع الدولة أو الحكومة القائمة، أي أنها تشير إلى المظاهر السياسية بين الدولة و هذه الجماعة، فيما يذهب مفهوم الإثنية للإشارة إلى التي تجمع بين أفراد مجموعةٍ معينة بعيداً عن نطاق الدولة أو الحكومة، أي أن الإثنية تشير فقط إلى المظاهر الإجتماعية للجماعة².

هناك من الباحثين من يستخدم مفهوم الإثنية بمعنى "القومية" (Ethnic Nationalism)، التي على أساسها ظهرت دول في أوروبا مثل : بلغاريا و ألبانيا، فلندا تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا و يوغسلافيا، وفي هذا السياق قسمت الإثنية بأوروبا حسب رؤى مختلفة، شرقية و غربية، فالقومية الغربية كانت شاملةً إثنيةً، وقائمة على قومية إجتماعية تضم أكثر من جماعة إثنية، ارتبطت بالإنسجام الثقافي للدولة و المواطنة لهؤلاء المشتركين في الثقافة، و القومية الشرقية من ناحية أخرى كانت محصورة إثنيةً و ركزت على الأمة كمجتمع ذي أصل و لغة و دين مشترك³.

و يرى العديد من الباحثين أن القومية تعكس بعدين أساسيين هما :

- بعد إقليمي سياسي : توصف من خلاله على أنها إقليمية تهدف إلى خلق تجانسٍ ثقافي، و شعور بالإنتماء داخل إطار الدولة الواحدة، و هو ما يطلق عليه أحيانا "بناء الأمة".
- بعد عرقي ثقافي : و به توصف القومية على أنها قومية عرقية، و وفقاً لهذا البعد يعتقد زعماء الجماعة بأن الجماعة التي يمثلونها تمثل ما يعرف بمفهوم "الأمة"⁴.

إن مسألة التصور التاريخي الجماعي المشترك هو أهم مكون يميز القومية أو الأمة، لكن هذا المكون لا يكفي لوحده لأن يشكل جماعة إثنية، فهذه الأخيرة كما ذكرنا سابقا تبقى دائما تعتمد على البعد الثقافي الديني اللغوي الذي يعطيها تميزاً أكثر عن باقي الجماعات الأخرى، فالقومية أو الأمة قد تحوي بداخلها العديد من المجموعات الإثنية، و بالنسبة لبعض الكتاب و المفكرين فإن مصطلح القومية، يحمل دلالات سياسية أيديولوجية و لا يجب ربطه بالظاهرة الإثنية .

الفرع الرابع : الإثنية و الطائفية

الطائفية لغةً كلمة أصلها الطائفة، و الطائفة من الشيء جزء منه و في التنزيل الكريم قال الله تعالى : "وليشهد عداهما طائفة من المؤمنين"، و الطائفة الرجل الواحد إلى الألف، و يقال طائفة من الناس و طائفة من الليل، و

¹ - نفس المرجع، ص 19

² - صبحي علي مُجد قنصوه، "مشكلة الإندماج الوطني في نيجيريا"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، غير منشورة، جامعة القاهرة،

معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة: 1989، ص 15

³ - antony D. Smith, the ethnic origins of nations, blackwell, london 1986, P93

⁴ - أحمد الزروق مُجد الرشيد، مشكلة الإندماج الوطني في أوغندا، القاهرة : المكتب العربي للمعارف؟؟؟، ص 32

الطائفة الجماعة من الناس و تقع على الواحد كأنه أراد نفساً طائفة¹، و يذكر اللغوي مجد الدين مُجَدُّ بن يعقوب في القاموس المحيط أن الطائفة من الشيء هو القطعة منه، أو الواحد فصاعداً أو إلى الألف، أو أقلها رجلان أو رجل فيكون بمعنى النفس². أما إصطلاحاً فيمكن رصد إجتاهين في تعريف مصطلح الطائفية وهما كالآتي :

1. الإجتاه السلبي :

- تُعرّف الطائفية على أنها تنشئة تقوم على الضغينة و النفاق تجاه الطرف الآخر، فهي مثلاً شعور الضغينة من السُّني اتجاه الشيعي، أو العكس، و ذلك بسبب شحن المشاعر و تلفيقات متبادلة من الطرفين³.
- الطائفية في مجالها السياسي هي إعتقاد لسياسة التمييز الطائفي بين المواطنين على أسس مذهبية دينية، و تشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية⁴.
- الطائفية هي ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الأمة، بل تسعى إلى ضمان مصالح ضيقة للطائفة و أفرادها، و تؤدي إلى تهميش المصالح الوطنية والقومية⁵، أي أن الطائفية كإطار نظري ليس لها وجود في الماضي، وليس هناك إستخدام سلبي أو إيجابي لها تاريخياً، بل هي ظاهرة إستحدثتها قلة قليلة من طائفة معينة لتخدم مصالحها الخاصة المباشرة .
- الطائفية شكل من أشكال التحزب، وهي في العديد من الحالات تتناقض مع الديمقراطية، كما أنها تعني الشمولية في جوهرها، بحيث تمنع تمثيل كافة المواطنين و تحُد من الرغبة في الإستقلالية، إضافة إلى ذلك فهي تنشر ثقافة الخوف، و الأسوء من ذلك تعميق العنصرية نتيجة لتلك النظرة السيئة التي يحملها كل طرف ضد الآخر⁶.

2. الإجتاه الإيجابي :

- تتضمن هذه الرؤية أن الطائفية مصطلح سليم في الأصل، لكنه بمرور الوقت و تطور الأحداث أُلصق بمفاهيم أخرى فحُيِّدت عن معناها الحقيقي، و أهم التعاريف في هذا الإطار نجد :
- لقد ظلّ المفهوم ولمدة طويلة يستخدم للإشارة إلى كيانات متعددة و مختلفة في خصائصها، ولم يظهر المفهوم باعتباره أزمة إلا في الآونة الأخيرة، و ذلك تحت تأثير عوامل داخلية و أخرى خارجية عديدة، مما جعل المفهوم يُمزج بمفاهيم أخرى ذات مضمون فلسفي أو فكري أو عرقي أو مذهبي و ديني و أصبح بديلاً لها⁷.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، القاهرة : دار المعارف، 1981، ص 2723

² - مجد الدين الفيروز آزادي، القاموس المحيط، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، ط 8، 2005، ص 833

³ - سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، لندن : مؤسسة الفجر، ط 1، 1993، ص 43

⁴ - حسين موسى الصفار، الطائفية بين السياسة و الدين، بيروت : المركز الثقافي العربي، ط 1، 2009، ص 07

⁵ - المركز العربي للأبحاث و دراسة التنمية، الطائفة خطر مُجدد ببناء التورات العربية للديموقراطية، (ندوة علمية بعنوان الثورة العربية و الديمقراطية : جذور

النزاعات الطائفية و سبل مكافحتها)، الدوحة : جانفي 2012 .

⁶ Zaid hafez , la rente et le confessionnalisme au liban , confluences méditerranée,n 70, mars 2009 ,

p 100

⁷ - طه جابر العلواني، العراق الحديث بين الثوابت و المتغيرات، القاهرة : مكتبة الشروق، 2004، ص 36

- الطائفية مصطلح لا يدل على عدوان و لا قتال، و إنما تعصّب في الإلتناء إلى طائفة يحمل على إستحسان مذهبها و الدفاع عنه و ذم غيره، ولو لم يكن كذلك لما اختار الشخص طائفة عن غيرها من الطوائف، و لا يلزم من طائفية الشخص الإعتداء على الآخرين، أي أنه من الطبيعي إعتبار الطائفية إلتناء إلى فرقة أو مذهب معين، هذا الإلتناء يقتضي الإعجاب بالطائفة التي ينتمي إليها الفرد، إلى حد عدم القبول بإنتقادها بل وانتقاص الطوائف و المذاهب الأخرى¹، وهذا لا يعيب الطائفية مادامت لا توصل إلى حد الإعتداء أو الإقتتال .

لابد من التأكيد على كون الإلتناء المذهبي لا يعني الطائفية بالضرورة، لذلك يجدر بنا القول إن بداية الطائفية هي استثمار للإلتناء المذهبي ضمن جماعة عصبوية ينتمي لها الفرد بغض النظر عن درجة تدينه أو فهمه لهذا المذهب على الصعيد الفكري والروحي، وبالتالي هي لا تختلف كثيرا عن التكوينات العشائرية إلا في عنوانها العام الذي يتخذ من الإلتناء المذهبي شعارًا لأفراد الجماعة يميزهم عن الجماعات الأخرى (الطوائف الأخرى)، وفي تقديمها لرجال الدين في غالب الأحيان كحراس للجماعة على غرار شيوخ القبائل، وإن كانت المسألة مما تبدو أكثر تعقيداً.

الطائفية هي ميل فردي أو إجتماعي إلى تفضيل تفسير محدد أو مدرسة فقهية محددة، أو مذهب من دون مذاهب أخرى، يأخذ بتأثير ظروف إقتصادية سياسية، صفة تعصبية تتداخل مع مفهوم إعتبار الذات في تفضيل أبناء المذهب نفسه، على غيرهم من المنتمين لمذاهب أخرى .

وقد تتصاعد هذه الميول أحياناً إلى حدّ تتخذ فيه أشكالاً عدوانية تجاه المذاهب الأخرى، و يكون هناك ميل إلى النبذ أو الرفض، و حتى العزلة عن الآخرين، أي هي نتاج تفاعل عوامل سياسية إقتصادية إجتماعية، ذات صلة بحياة الفرد اليومية، امتزجت مع تهديدات أمنية للهوية الثقافية للمجتمع²، لتشكل توجهات إجتماعية تعصبية نحو الآخرين الذين يختلف معهم الطائفي في تفسير الشريعة أو المعتقدات الدينية .

إن الطائفية كظاهرة إجتماعية و حركة سياسية لا يمكن عزلها بأي شكلٍ من الأشكال عن موجة التدين، أي إستخدام الدين في السياسة لتحقيق أغراض دنيوية لا دخل لها بالدين، فهي حالة تدين تتمسك بتفسير مدرسة فقهية واحدة للدين، بوصفه التفسير الوحيد المعبر عن الشريعة و تعاليم الدين، و أن كل ما عدا هذا الإلتزام الأحادي بمذهب أو دين محدد، يمكن أن يندرج تحت مفهوم الخروج على الدين كله عندما تكون هوية جزئية³ .

¹ - لطف الله خوجة، "الشيعية و سلاح الطائفية"، <http://www.saaaid.net> in internet document : تاريخ آخر تعديل 14 ديسمبر 2012

² - موسى الحسيني، "الطائفية في الوطن العربي : تعريفها و أسباب ظهورها"، مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 408، فيفري 2013، ص 195

³ - نفس المرجع، ص 196

الفرع الخامس : الإثنية و القبيلة

عند الأنثروبولوجيا الفرنسية فإن مصطلحي الإثنية و القبيلة The Tribal مترادفين، أما عند الإنجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي، و الإثنية تعني تجمعاً ناتجاً عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظراً لتأثير الأحداث التاريخية، و لديها أفكار مشتركة وهي حسب إريكسون Erikson نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم¹. و في هذا السياق فإن الهوية القبلية تعتبر أضيق نطاقاً و حدوداً من الهوية الإثنية أو الثقافية، و مرجع ذلك إلى أنّ الهوية القبلية تقوم على أسس و مبادئ و خلفيات مرجعيتها القبلية، دون غيرها من القبائل الأخرى².

إنّ لفظ "قبلي" قد أستخدم أيضاً للتفريق بين سكان الريف و الحضر، و نرصد ذلك الإستخدم في كتاب فيليب ماير Philip mayer المعنون بـ "حزريون أم قبليون"، إذ درس بعض قبائل البانتو في جنوب إفريقيا، الذين يذهبون للعمل في مناطق حضرية، لكنهم يحاولون ماستطاعوا أن يُيقوا على عاداتهم الخاصة .

وحتى إذا كانت هناك فكرة عامة عن هوية المجتمع القبلي، إلا أنه لا يوجد إجماع في الرأي حول تعريف "القبيلة"، و هي كلمة إستخدمها أنثروبولوجيان معاصران هما : إيفانز بريتشارد و بيلي Evans Pritchard and belly، عند إطلاقهم لكتابهم حول قبائل النوير بجنوب السودان، أين لاحظوا أن هؤلاء بالرغم من أنّ لهم إسم مشترك و لغة مشتركة، إلا أنهم ينقسمون إلى وحدات سياسية مختلفة أطلق عليها إسم "قبائل"³.

إنّ مفهوم الهوية القبلية مفهوم متعدد المعاني، إذ أن له أربعة 04 معانٍ متعددة و متداخلة هي كالتالي :

1. قد يُستخدم المفهوم من قبل الأفراد لتوضيح جزء من إنتمائهم على الأقل .
2. توظيف السلطات الحكومية لهذا المفهوم لأهدافٍ إدارية في الوقت الذي تناوى الجهات المناهضة للسلطة مثل هذا التوظيف، و تسعى لإستخدام المفهوم بما يصب في مصلحتها .
3. تشكل الهوية القبلية من مجموعة من تمثّلات الإنتماء، الضمنية منها و الإجرائية، و التي يستخدمها الأفراد أنفسهم .
4. هناك من المفاهيم و الإجتهدات الأنثروبولوجية التي تنطلق من إعتبار الظاهرة القبلية كمرحلةٍ من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية⁴ .

إنّ للقبيلة دور سياسي بإفريقيا أصبح يمثل محوراً أساسياً في علم الإجتماع السياسي الإفريقي، و تحوّل إلى ظاهرةٍ سلبية على الديمقراطية و الدولة، بل و على القبيلة ذاتها، و ذلك بسبب بروز نماذج عديدة لسلطة القبيلة،

1 - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 14

2 - أشرف مُجد عُبيد، "قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني : دراسة تحليلية للخطاب الرسمي و المعارض"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، القاهرة : 2012، ص 19

3 - مُجد الجوهري، علماء شكري، مقدمة في دراسة الأنثروبولوجيا، القاهرة : الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2008، ص 43

4 - ديل أيكلمان، " الإنتماء القبلي في وقتنا الراهن التداخيات و التحولات"، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد 19، المجلد 05، شتاء 2017، ص 58

تحت غطاءات الديمقراطية السورية، التي أخذت شكلها و لونها و مكوناتها الإفريقي على شكل و لون القبائل الإفريقية¹.

المبحث الثاني : أهم تصنيفات و مطالب الجماعات الإثنية

لقد اختلف الباحثين و الكتاب في دراستهم لظاهرة التعددية الإثنية و كذا الجماعات الإثنية في الإتفاق حول مضمون و طبيعة هذه الجماعات الإثنية من جهة، و كذا أهم مطالب هذه الجماعات الإثنية من جهة أخرى، و من خلال هذا المبحث وبالاعتماد على الأبحاث و الدراسات السابقة في هذه الجزئية، سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه الإجهادات و الآراء المتعلقة في تحديد أهم تصنيفات و مطالب الجماعات الإثنية عبر تجارب دولية مجتمعية مختلفة .

المطلب الأول : تصنيفات الجماعات الإثنية

تباين التصنيفات و الأقسام التي تندرج ضمنها مختلف الجماعات الإثنية باختلاف المعايير و الأسس المستخدمة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لأهم هذه التصنيفات و الأقسام في الآتي :

الفرع الأول : تصنيفات الجماعات الإثنية وفقاً للسمات المميزة

يرتكز هذا الإتجاه في تصنيف الجماعات الإثنية على سمة أو أخرى من السمات البيولوجية، كالعرق و صلة الدم، أو السمات الاجتماعية كاللغة و الدين و الثقافة، حيث يؤدي الإعتماد على أيٍّ من هذه السمات إلى شكلٍ من أشكال توصيف الجماعات الإثنية بالمجتمع .

أولاً السلالة أو العنصر : يعتمد هذا التصنيف على أساس التباين السلالي أو العنصري بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع، و يقوم على وجود اختلاف ظاهر في السمات و الملامح الجسمانية بين أفراد المجتمع و يأتي لون البشرة في مقدمة السمات التي أعتد عليها طويلاً في تصنيف الجماعات الإثنية، و هو التصنيف الذي كان يرتب أثاراً هامة في طبيعة العلاقات و الممارسات الحياتية للأفراد².

و يقوم هذا التصنيف أيضاً على إعتقاد أن هناك نقاءً سلالياً بين الجماعات البشرية و داخل كلٍّ منها، و الأهم من ذلك أن الاختلافات الجسدية الفيزيائية بين الأفراد تؤدي إلى إختلافات قيمة غير مادية، تتعلق بدرجة نشاط و انضباط الجماعة، درجة ذكاء الأفراد و كفاءتهم، بل و طبيعتهم الأخلاقية و يرتبط هذا النمط من التصنيف أيضاً باعتقاد بعض الجماعات بسموها على غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى، وهو الإعتقاد الذي عرفته كافة المجتمعات البشرية منذ القدم³.

¹ - سعيدة مُجد عامر، "إشكالية بناء الدولة في الصومال و أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية"، بحث مقدّم للمؤتمر العربي الثالث للعلوم الاجتماعية، تركيا - إسطنبول : جامعة إسطنبول، 02 - 05 ماي 2013، ص 16

² - روبرت جار سيمونز، لون البشرة و أثره في العلاقات الإنسانية، تر. علي عزت الأنصاري، القاهرة : الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، سلسلة الألف كتاب، عدد 521، د ت ن، ص 241.

³ - نفس المرجع . ص 243

ومن بين الأمثلة البارزة في هذا الإطار نجد مجتمع رواندا حيث كان يتم تصنيف الأفراد في هذا المجتمع إلى ثلاثة مجموعات وفقاً لسمات جسمانية، فهناك طوال القائمة ذوي الملامح السامية وهم التوتسي Tutssi و يشكّلون 15% من السكان، استطاعوا بسط نفوذهم على الهوتو Hotu ذوي الثقافة الزراعية و الذين يتسمون بالملامح الزنجية و قصر القامة، و يتراوح عددهم ما بين 80 – 85 % من السكان أما الفئة الثالثة فهم أقزام التوا Twa الذين تبلغ نسبتهم حوالي 01% من إجمالي السكان، وفي ظل ذلك سادت نظرة عنصرية من جانب التوتسي في علاقتهم بالجماعتين الأخرتين¹.

ثانياً اللغة و الثقافة : يعتبر متغير اللغة و الثقافة Cultural And Language Variable من

أهم المتغيرات التي تستخدم في تصنيف الجماعات الإثنية، اعتماداً على ما يتصف به ذلك المتغير من تفرّد في ما يضيفه على أعضاء الجماعة الإثنية من تميّز في السلوك و طريقة التفكير، طبيعة الحياة، فاللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب بين الأفراد فحسب، بل هي أيضاً من أقوى عوامل نمو الشخصية الفردية و الجماعية² على اعتبار أن اللغة وعاء للثقافة، و نمط للتفكير، و مخزن للتراث، على نحو يمكن معه القول أن من يتكلمون لغة واحدة أصلية يشتركون في الموارث الثقافية و الحضارية التي تحملها تلك اللغة التي يطلق عليها في كثيرٍ من الأحيان "لغة الأم"، تمييزاً لها عن بقية اللغات و اللهجات الأخرى، التي يمكن إكتسابها في مراحل عمرية متتالية .

وتزخر قارة إفريقيا التي تقع بها جنوب السودان وحدة الدراسة، تزخر بالعديد من الجماعات الإثنية التي تتحدث لغة مستقلة حتى داخل المجتمع الواحد³، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر اللغة العربية و الأمازيغية في شمال إفريقيا، الهوسا Haussa و الفولاني و اليوروبا و الإيو Ebou كجماعات لغوية في نيجيريا، و في الوسط نجد في الكونغو الديمقراطية لغات الكيكونجو، و الكينجاو، اللينجالا، و التشيلوبا و السواحلية، و في الشرق أيضاً نجد اللغة السواحلية، الكيكوبو، الكامبا، اللود، الناندي، و في الجنوب نجد في زامبيا لغات التونجا، اللوندا، اللوفالي، البمبا، و اللوزي .

و تنقسم معظم هذه اللغات إلى العشرات من اللهجات، الأمر الذي دفع في كثيرٍ من الأحيان إلى تبنى لغة المستعمر الأوروبي السابق (فرنسية، إنجليزية، برتغالية ..) كأداة للتعارف و التواصل مع الجماعات الإثنية الإفريقية الأخرى.

وفي وطننا العربي توجد جماعات إثنية لغوية عديدة إلى جانب الجماعة العربية الرئيسية، من ضمن هذه الجماعات نجد مثلاً : الأكراد، الأمازيغ، قبائل غرب السودان، الأرمن و الشركس أنظر (الجدول رقم 01-02) ⁴ .. و بعض هذه الجماعات تعيش و تتركز في أوطانها الأصلية منذ آلاف السنين، و بعضها الآخر وفد إلى أرجاء هذا

¹ - The New Encyclopedia Britannica , Chicago : Encyclopedia Britannica, 15th Edition, Vol 14, 1992 , p 237 – 238

² - سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994، ص 32

³ - محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 45

⁴ - شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 71

الوطن من الخارج، واستقر بأقاليم الدول العربية المختلفة، و ذلك عبر محطات و فتراتٍ تاريخية متعاقبة و متباينة، و تجدر الإشارة إلى أنه هناك جماعات إثنية لغوية ظهرت بمناطق عديدة من الوطن العربي لأسبابٍ إقتصادية بحتة، و هي حالة العمالة الآسوية الوافدة خاصة من الهند و باكستان بمناطق الخليج العربي¹.

وتجدر الإشارة إلى وعي القوى الإستعمارية بالمضمون الحضاري للغة، و انطلاقاً من هذا الوعي كان إصرار البعثات التبشيرية العاملة في تنزانيا أثناء الحقبة الإستعمارية على عدم استخدام اللغة السواحلية في المدارس، على أساس أنها تحض على نشر القيم الإسلامية².

جدول رقم (01-02) يبيّن أهم الجماعات اللغوية في الوطن العربي

الجماعة اللغوية	مناطق التواجد و الإنتشار
الأكراد	العراق - سوريا
الأرمن	لبنان - سوريا - العراق - مصر
الآراميون و السريان	سوريا - العراق
التركمان و الشركس	لبنان - الأردن - سوريا
الأتراك	سوريا - العراق
الإيرانيون	العراق - الإمارات العربية المتحدة
النوبيون	مصر - السودان
الآمازيغ	الجزائر - المغرب - تونس - ليبيا

المصدر : شعبان الطاهر الأسود، علم الإجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج، ص 71

ثالثا الدين و الطائفة : يعتبر الدين أحد المتغيرات الرئيسية في الإجتماع البشري، حتى أن بعض الفلاسفة جعل من الدين متغيراً فارقاً بين الإنسان و ماعداه من الكائنات الأخرى، فالإنسان عند هيغل Higgel "حيوان متدين"، لأن الإنسان وحده هو الذي يمكن أن يكون له دين معين، في حين تفتقر الحيوانات إلى أية ديانة بقدر إفتقارها للقانون و الأخلاق³.

الفرع الثاني : تصنيف الجماعات الإثنية وفقاً لغاياتها

ينطلق هذا التصنيف من الغاية التي تستهدفها الجماعة الإثنية في علاقتها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تتعايش معها داخل الوحدة السياسية التي تجمعهم، و في هذا الصدد يمكن التمييز بين عدّة أشكال من الجماعات الإثنية .

¹ - سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت : دار سعاد الصباح، 1992، ص 36

² - حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 34

³ - جفري بارندر (محرر)، "المعتقدات الدينية لدى الشعوب"، تر: إمام عبد الفتاح إمام، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، سلسلة عالم

المعرفة، عدد 173، ماي 1993، ص 7

الفقرة الأولى : الجماعات الإنصهارية

هنا نجد الجماعة الإثنية المعنية، أن خاصية أو أكثر من خصائصها الهيكلية (الدين، السلالة، أو الثقافة) تؤدي إلى عدم قبولها أو مساواتها مع الأغلبية بشكلٍ عام و كامل، و قد تخلص إلى أن تفردتها بهذه الخصائص الهيكلية هو المسؤول عن التعصب ضدّها، و التفرقة في معاملتها من الأغلبية أو الجماعات الإثنية الأخرى، و طبقاً لهذا الإستقراء يصبح هدف الجماعة مزدوجاً وهو :

أولاً أن تتخلى بقدر الإمكان عن الصفات المميزة لها مثل : (ثقافتها، لغتها، أو ديانتها الأصلية)، و ثانياً : أن تتبنى بقدر الإمكان كل الخصائص الهيكلية للأغلبية، أو لجماعة إثنية أخرى تعتبرها أكثر حظاً و أعلى مكانةً في المجتمع، و يكون برنامج الحركة الإجتماعية الإثنية في هذه الحالة، هو تشجيع أفرادها على التخلي عن مقومات إثنيتها الأصلية من ناحية، و إزالة العوائق و الصعوبات التي تحول دون تبنيهم لخصائص الأغلبية أو الجماعة الإثنية المرغوب الإنصهار فيها من ناحيةٍ أخرى¹.

يقصد بها تلك الجماعات التي تسعى إلى التخلي عن سماتها المميزة لها عن الجماعة المهيمنة، و تعمل على تبني الخصائص الهيكلية للجماعة المهيمنة، أو لجماعة إثنية أخرى تعتبرها الجماعة المنصهرة أعلى منها مكانةً إجتماعياً، و كثيراً ما تتم هذه العملية عبر فترة زمنية طويلة و بصورة تلقائية و تدريجية، و نادراً ما تتم عملية الإنصهار بشكلٍ كامل، أو بشكلٍ يُسفر عن إندثار كافة سمات الجماعة المنصهرة، و ذلك لأنه كثيراً ما تنتقل بعض سماتها إلى الجماعة السائدة².

و العلة في سعي أي جماعة إثنية للإنصهار في جماعة مهيمنة أخرى، هو الإحساس المستمر لهذه الجماعة بوجود سمة ما من السمات التي تميزها تُحدّد من مكانتها الإجتماعية مقارنةً بغيرها، الأمر الذي يدفعها نحو التخلي عن تلك السمات .

الفقرة الثانية : الجماعات الإندماجية

و تتسم الجماعة الإندماجية بأنها لا تشعر بالدونية اتجاه غيرها من الجماعات، في ظل تقارب الجماعات في المجتمع الواحد سواء في السلطة أو المكانة، و ذلك على عكس الحال بالنسبة للجماعة الإنصهارية، و من أهم آليات الإندماج بين الجماعات الإثنية هو التزاوج بين أفراد الجماعات الإثنية في نفس المجتمع، و قد تكون دوافع و مبررات الإندماج التكاملية هي المصالح المشتركة، أو الإحساس بمخاطر مشتركة، أو دعوة دينية أو أيديولوجية مشتركة أيضاً، و قد تكون نتاج قهر خارجي مثل ما شهدته إفريقيا من تجارب إستعمارية أوروبية سابقة³.

¹ - سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مرجع سبق ذكره، ص 45

² - سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 38

³ - إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 12

و الملاحظ أنه في حين تؤدي العملية الإنصهارية إلى ذوبان الجماعة المنصهرة في داخل الجماعة السائدة، التي لا تفقد أيًا من خصائصها المكتسبة المميزة لها، فإن العملية الإندماجية غالباً ما تسفر عن قيام كيان إجتماعي جديد يحمل سمات مشتركة للجماعات الداخلة في هذه العملية .

إن عملية الإندماج الإثني هذه تفترض أنّ الجماعات الداخلة فيها متقاربة في السلطة و المكانة، و لا تشعر إحداها بالإستعلاء أو التفوّق على الجماعة أو الجماعات الأخرى، لذلك لا تقف بينهم حواجز قوية في التفاعل المكتّف و الإستعارة الحضارية و الثقافية المتبادلة بين الواحدة و الأخرى، و ربما كانت أهم آليات هذا الإندماج التكاملية هي التزاوج بين أفراد الجماعات الإثنية في نفس المجتمع¹.

قد تكون دوافع و مبررات هذا الإندماج التكاملية هي وجود مصالح مشتركة، أو الإحساس بمخاطر مشتركة تجمع بين الجماعات الإثنية المندمجة، أو دعوة دينية و أيديولوجية جديدة، و المؤرخون الإجتماعيون الدارسون لنشأة الدول القومية، يذهبون إلى أن النواة الأولى لمعظم هذه الدول القومية، هو إتحاد بين العشائر و القبائل في رقعة جغرافية متجاورة لأحد هذه الإعترابات².

ويمكن القول أن معظم المساعي الإندماجية من هذا النوع غالباً ما تعاني من عيبٍ جوهري يؤدي إلى تعثرها، و هو إستغلال إحدى الجماعات الإثنية ذلك المدخل الإندماجي لفرض نموذج يوحى للآخرين أن ثمة سعيًا من جانب تلك الجماعة لإستيعاب الجماعات الأخرى داخلها، بدلاً من الإنصهار المشترك لصالح الكيان الجديد، وهو ما يؤدي إلى تمرّد تلك الجماعات على مساعي الهيمنة تلك³.

الفقرة الثالثة : الجماعات التعددية

يهدف هذا النوع من الجماعات إلى الإحتفاظ بخصوصياتها الإثنية داخل المجتمع المتعدد الإثنيات، مع المطالبة بتحقيق المساواة لمختلف هذه الجماعات في الحقوق و الواجبات السياسية و المدنية، دون أن ينتج عن ذلك أي شكل من أشكال التخلي على سماتها الرئيسية المميزة لها . و تنطلق الجماعات التعددية من إدراك أن البديل إما إنه باهض الثمن حضارياً أو أنه غير ممكن التحقيق سياسياً⁴، و لذا يتمحور نضالها السياسي حول الحصول على إعتراف الأغلبية، أو الجماعات الإثنية الأخرى بمشروعية الإختلاف و التنوع الإثني، و قد وضع "تيد جار" نموذجاً لإدارة المجتمعات التي تتصف جماعاتها بالنزوح للخاصية التعددية وفق ما هو موضح في (الجدول رقم 03-01)⁵.

جدول رقم (03-01) يبيّن النموذج التعددي لـ "تيد جار" لدمج الجماعات الإثنية

المجال الثقافي	المجال الإقتصادي	المجال السياسي
- حماية الإختلافات الثقافية، الدينية ...	- تأهيل إجتماعي واقتصادي .	- تمثيل المجموعات الإثنية في المجالس

¹ - سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مرجع سبق ذكره، ص 47

² - المرجع السابق، ص 47

³ - إبراهيم نصر الدين، الإندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 14

⁴ - سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 40

⁵ - شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق، ص 38

- التعليم و الإعلام بعدة لغات.	- تمثيل الجماعات الإثنية في الوظائف الخاصة و العامة .	التشريعية و الإئتلافات الحكومية .
--------------------------------	---	-----------------------------------

المصدر : شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج، ص38

و حينما تفشل تلك الجماعات في الحصول على إعراف الأغلبية بها و بميزاتها الثقافية، و تفشل في اعترافها بمبدأ التعددية فإنها قد تلجأ إلى مبدأ التمرد و العصيان، و ممارسة العنف ضد النظام القائم، و من أمثلة تلك الجماعات في إفريقيا، جماعة الهوتو في رواندا و بورندي، و اليوروبا في نيجيريا، و الجماعات الإثنية بجنوب السودان وحدة الدراسة، و الجماعات القومية في إثيوبيا¹، و السود الأفارقة بالولايات المتحدة الأمريكية .

الفقرة الرابعة : الجماعات الإستعلائية

يشير هذا النمط من الجماعات إلى بعض الجماعات الإثنية التي و رغم إدراكها بضرورة تعايشها مع غيرها من الإثنيات في إطار مجتمع سياسي واحد، إلا أنها تعمل على تنمية شعور التفوق و السمو و الإستعلاء لدى أعضائها في مواجهة الجماعات الإثنية الأخرى، و تعمل على ترسيخ ذلك الشعور عبر كافة الوسائل المتاحة . و غالباً ما تقدم الجماعات الإثنية الإستعلائية تبريرات أيديولوجية لأهدافها و ممارستها في إحتكار السلطة و التسلط على الآخرين، و قد تكون هذه المبررات دينية عقائدية من قبيل : (الحق الإلهي، أو وعداً في الكتب السماوية، أو أسطورة متعلقة بتصنيفهم ضمن الشعوب المختارة المتميزة)، أو غيرها من التبريرات أنظر (الجدول رقم 04-01).

جدول رقم (04-01) يبين أهم مبررات الجماعات الإثنية في إستخدامها للإستعلائية

مبررات وجودية	مبررات وطنية	مبررات إقتصادية	مبررات ثقافية	مبررات سلالية
الأسبقية في الوجود بالإقليم	الإعتقاد بالإنتماء و الإخلاص الوطني أكثر من الجماعات الإثنية الأخرى	الإعتقاد بالتفوق في التصنيع و الإنتاج	الإعتقاد بتفوق الحضارة الغربية في التنوير و القيادة	مثل الإعتقاد بتفوق العنصر الأبيض

المصدر : الجدول من إعداد الباحث *

و أياً كانت التبريرات فإنها كثيراً ما تؤدي إلى ردود أفعال مضادة لدى الجماعات الإثنية الأخرى، و تقود في غالبها إلى الصدام و الصراع، و من أبرز المجتمعات التي عرفت هذا الشكل من الجماعات الإثنية، نجد نمط ألمانيا

¹ - إبراهيم نصر الدين، إشكالية الدولة في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 16

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت : دار سعاد الصباح، 1992، ص ص 49، 50

النازية، إيطاليا الفاشية، الصهاينة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، و مجتمع جنوب إفريقيا في حقبة نظام الفصل العنصري، جماعة الأمهرا في إثيوبيا في ظل حكم كل من هيلاسلاسي و منجستو هيلاماريام¹.

الفقرة الخامسة : الجماعات الانفصالية

بعض الجماعات الإثنية قد تخلص إلى أن إستمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي لا يلي مطالبها و طموحاتها، أو يترتب عليه إضرار بمصالحها و امتيازاتها المكتسبة، وفي كلا الحالتين تبرز بين صفوف أبنائها و أعضائها الدعوة للإفصال عن المجتمع الأكبر و الإستقلال الذاتي في إقليمها، أو الإستقلال الكامل في دولتها الخاصة، و عادةً ما تفرز الدعوة الانفصالية للجماعات الإثنية أيديولوجيا "قومية خصوصية" للجماعة، للتأكيد على إختلافها و تفردها، و بلورة تراث جديد أو إحياء تراث قديم للجماعة².

و مما يساعد الحركات الإثنية الانفصالية على دعوتها، تركز أبناء الجماعة في إقليم واحد أو في رقعة جغرافية واحدة، و خاصة نحو الأطراف بعيداً عن مركز الدولة، و يدعم الدعوة الانفصالية إلى جانب ذلك، توافر بعض المقومات الأساسية لقيام دولة مستقلة، مثل الوفرة النسبية للسكان و الموارد، و أحياناً لا تهدف الحركات الإثنية الانفصالية إلى الإستقلال بدولتها، و لكن ترمي إلى الإنضمام إلى مجتمع سياسي آخر مجاور، يضم أغلبية بشرية إثنية تنتمي إلى نفس الخلفية الإثنية³.

و تزخر دول العالم بأمثلة تجسد تلك المحاولات، ففي إفريقيا يمكن أن نرصد النموذج أو الحالة السودانية، الذي يتضمن الشكلين الأول و الثاني من الانفصال، حيث رفعت الجماعات الإثنية الجنوبية مطلب الإستقلال الذاتي داخل السودان الموحد في فترة تاريخية معينة، كما سيلي تبيان ذلك في الفصول التالية من هذه الدراسة، ثم رفعت مطلب الإستقلال التام و تكوين دولة جديدة مستقلة بالجنوب في فترات تاريخية لاحقة، و تشير المحاولات الانفصالية أيضاً بكل من نيجيريا و الكونغو زائير إلى الشكل الثاني من أشكال الجماعات الانفصالية⁴.

في حين جسدت الجماعة الصومالية بالأوجدادين و الخاضعة للحكم الإثيوبي الشكل الثالث من أشكال الجماعات الانفصالية، حيث أعلنت تلك الجماعة و كافحت من أجل الانفصال عن إثيوبيا و الإنضمام إلى الصومال، و هو ذات الأمر الذي شاركتهم فيه كل من الأورومو، و العفر و التيجراي قبل إستيلائهم على الحكم . وعلى الصعيد الأوروبي و الغربي بشكل عام، يمكن رصد الحالة الإسبانية المتمثلة في سعي مواطني الباسك للإفصال و الإستقلال، و كذا كيبك في كندا⁵، و على الصعيد الآسيوي هناك مساعي كل من التاميل في سيريلانكا، و مواطني إقليم سنكيانج في الصين من المسلمين .

1 - جمال مُجّد ضلع، "النظام السياسي في إثيوبيا منذ عام 1960"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1997، ص 97

2 - سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مرجع سبق ذكره، ص 50

3 - المرجع السابق، ص 51

4 - سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 41

5 - مُجّد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 58

وفي الأخير يمكن القول أن التصنيفات و التقسيمات السالفة الذكر، سواء التي تعلق بالعنصر الفارق، أو من حيث مبدأ الغاية التي تستهدفها أية جماعة إثنية، لا يعني أنها تصنيفات منبثة الصلة ببعضها البعض، و إنما هي زوايا و مستويات مختلفة للإحاطة بالظاهرة الإثنية.

الفرع الثالث : الجماعات الإثنية الدينية

و هي كل جماعة إثنية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها و تمايزها عن غيرها من الجماعات الإثنية التي تشاركها ذات المجتمع، و يوجد في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات المتعددة الديانات، و من هذه المجتمعات نذكر على سبيل المثال : لبنان، مصر، السودان، نيجيريا، الهند، سيريلانكا، الفلبين و الصين¹ .. و جدير بالذكر أنه في بعض الدول تنقسم البلاد إلى أقاليم جغرافية، يتميز فيها كل إقليم بسيادة جماعة دينية بعينها، و هي الحالة التي ن سجلها في نيجيريا مثلاً، أين نجد الجماعات الدينية المسلمة تقطن في الشمال، و الجماعات الدينية المسيحية تتمركز في الجنوب من البلاد و هي ذات الحالة و المثال ينطبق على الوضعية الفلبينية² .

و يبرز الدين كأحد معايير التباين بين الجماعات في المجتمعات المتعددة الأديان Multi Religion Societies، فالذين ينتمون إلى دين واحد، أو مذهب واحد داخل نفس الدين، يعتبرون أنفسهم متفردين في مقابل الآخرين الذين ينتمون إلى دين آخر و مذهب آخر، و ينطبق ذلك على الأديان السماوية، و المعتقدات غير السماوية³ .

و يذهب إميل دوركايم Emill Dorkaim إلى أن ثمة علاقة تعاضد و تساند بين الجماعة الإثنية و بين الدين، حيث يؤكد على أن الجماعة الإجتماعية هي المسؤولة على تكوين الدين و الأخلاق و التعبير عن ذلك، فالدين من جهة نظره خاص بجماعة معينة و عندما تتغير هذه الجماعة يتغير الدين أيضاً . و لكن من ناحية أخرى يرى أن الدين يدعم البناء الإجتماعي للجماعة عن طريق منع الإنحراف، و تحديد مجريات التغيير، و كذلك بإعطاء سلطة مطلقة و مقدسة للقواعد و القيم الثابتة للجماعة .

فالدين سواءً بطريقة ظاهرة أو مستترة، يُستخدم من جانب الجماعة الإثنية لإضفاء صفة التقديس و التميّز على أعضائها، و من هنا تبرز عملية التساند بين الدين و المجتمع، حيث يعمل المجتمع على الحفاظ على الدين واستمراره، و يعمل الدين على تعضيد المجتمع. و لعل من أمثلة ذلك دور الكهنة في تجسيد الوحدة التضامنية للجماعة النوير في جنوب السودان في مواجهة غيرها من الجماعات لاسيما دنكا⁴ Dinka .

و يُندر أن يوجد تجانس ديني Religious Assort تام في أي من المجتمعات البشرية المكونة من عدة جماعات، فالغالب أنه توجد جماعة دينية رئيسية ينتمي إليها القطاع الغالب في المجتمع و إلى جوارها جماعة أو أكثر

1 - عبد العزيز سليمان نوار، "الحرب الأهلية و أبعادها الطائفية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 43، جانفي 1976، ص 8

2 - أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 123

3 - سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 330

4 - محمد عبده محجوب، الأنثولوجيا السياسية: مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 02، 1981، ص 293

ينتمي أبنائها لديانة أو مذهبٍ آخر، و يمكن تصور عدة أنماط لمثل هذه الجماعات بحسب النظر إلى حجم الجماعة الدينية، و عدد الجماعات الدينية الموجودة بالمجتمع¹.

وفي إطار التنوع الديني يشير العديد من الباحثين إلى أن المعتقدات غير السماوية في إفريقيا ذات طابع محلي، و أشبه بالجزر المعزولة، أي أنها لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها، و هي في مجملها لا تسعى إلى تجاوز جماعتها و الإنتشار على المستوى الوطني أو القاري، الأمر الذي يدعم إمكانية إستخدام ذلك المعيار في تصنيف الجماعات الإثنية بدرجةٍ عالية من الدقة، و يفسر من جانب آخر أسباب عدم إنتشار الحروب الدينية في القارة الإفريقية قبل مجيء الإسلام و المسيحية إلى القارة²، على الرغم من قيام بعض الممالك الإفريقية مثل مملكة الموسيقى في بوركينافاسو حالياً و الآشانتى في غانا، و مملكة داهوني ب بنين على أساس الأديان التقليدية، حيث لم تسعى أيٌّ من الجماعات إلى فرض ديانتها على الجماعات الأخرى في ظل إعتبار العقيدة الدينية مناط تميّز الجماعة الإثنية، و يؤكد ما سبق مقولة أن التنوع الديني في المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة .

المطلب الثاني : مطالب الجماعات الإثنية

تطرح الجماعات الإثنية مجموعة من المطالب الخاصة بأبناء الجماعة على النظام السياسي، و تتعلق تلك المطالب بكافة قضايا و أبعاد النظام السياسي و المجتمع الذي يعمل فيه، بدءاً من هوية الدولة و وحدتها، مروراً بالمؤسسات القائمة و السياسات الحكومية المتبعة، و وصولاً إلى القرارات المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع. تعتبر الإثنية عنصراً بالغ الأهمية في نشوء الحروب الأهلية، حيث تتم صياغة مطالب و أهداف الحروب الأهلية على أساس مصالح و أهداف الجماعات الإثنية المشاركة، و تتمثل هذه المطالب و الأهداف الإثنية الإطار النظري و العقائدي لمواقف الأطراف المتصارعة، و تحكم رؤيتهم للعالم الخارجي بصفة عامة، و للخصوم الآخرين في الحرب الأهلية بصفة خاصة³.

و الواقع أن التطرق العام للمطالب الإثنية، يمكن أن يغفل حقيقة التفاوت الحادث بين الجماعات الإثنية المختلفة، فيما يتصل بطبيعة مطالبها و أولوياتها، و المسار الذي يمكن أن تتخذه هذه الجماعة، في سعيها وراء تحقيق مطالبها و كذا التوقيت المناسب لطرحها و عليه للتعرف أكثر على الحجج المستخدمة من قبل مختلف الجماعات الإثنية في تبنيها لمطالب معينة، سنحاول توضيح أهم العوامل الحاكمة لفاعلية تلك المطالب .

و جدير بالذكر بأنه غالباً ما يفسر الاختلاف و التعدد الهائل في عدد و نوعية المطالب الخاصة بكافة الجماعات الإثنية عبر دول العالم، بوجود تنوعٍ في المبررات و الدوافع المساهمة في ظهور و بروز هذه المطالب⁴، و التي

¹ - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 47

² - حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 37 - 38

³ - أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001، ص 146

⁴ - Berman, Bruce J, "Ethnicity, Patronage And The African State : The Politics Of Uncivil Nationalism", African Affairs; London : Oxford University Press, Vol 97, No 388, 1998 ; P 333

يحصرها العديد من الباحثين في أبعادٍ بعينها مثل : المبررات التاريخية، مبررات متعلقة بالكفاءة أنظر (الجدول رقم 05-01)¹.

جدول رقم (05-01) يبيّن أهم مبررات مطالب الجماعات الإثنية

مبررات الكفاءة	المبررات التاريخية
<ul style="list-style-type: none"> - مطالب متعلقة بتحسين الوضع الوظيفي و التعليمي. - وجود معاملات و إجراءات تفضيلية لجماعات إثنية دون الأخرى . 	<ul style="list-style-type: none"> - أسبقية الوجود بالإقليم - ضرورة إعادة الأوضاع إلى ما قبل التغير موازين القوى إثر الحقب الإستعمارية. - مطالب إثنية متعلقة بضرورة المحافظة على الأوضاع التي سادت فترة المراحل الإستعمارية

المصدر : مُجّد عاشور مهدي، "التعددية الإثنية و النظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب إفريقيا"، ص 68

الفرع الأول : المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية

بصفة عامة يمكن التمييز بين هويتين أساسيتين لا تكاد تخلو منهما أي دولة من دول العالم المختلفة، هما الولاءات التحتية أو الهوية دون القُطرية، و الولاء للدولة أو الهوية القُطرية، و لكلٍ من الهويتين نخبها السياسية و الثقافية المدافعة عنها و الداعمة لها².

و تتضمن مدخلات النظم السياسية العديد من المطالب الإثنية المتعلقة بكلتا الهويتين، و بخاصة في الفترات التاريخية الهامة في عمر أي نظام سياسي (كالإستقلال، صياغة الدساتير، أو إعادة صياغتها، تحول أو تغير النظام سلمياً أو العكس ..)، ففي هذه اللحظات تسود مشاعر الخوف بين مختلف الجماعات الإثنية، خشيةً من أن يؤدي هذا التغيّر إلى هيمنة جماعة إثنية معينة على مقدرات البلاد، واستبعاد الجماعة الخاصة من اللعبة السياسية³، و لذا تعتمد كل جماعة إلى محاولة ضمان أكبر قدر من التمثيل داخل النظام، من خلال الضغط في سبيل إقرار النظام برموز الجماعة و الإعتراف بها، أو منحها وضعاً خاصاً في البلاد .

و يعتبر الترميز عنصراً فاعلاً على صعيد تعبئة و دعم المطالب الإثنية، حيث يضيف عليها طابعاً معنوياً و أخلاقياً، يؤدي إلى إلتفاف أبناء الجماعة خلفها، و يحدّ من إمكانية الخلاف داخل الجماعة بشأن تلك المطالب، و كلما اتّسع الخطاب الرّمزي واحتمل التأويل، كلما كان أقدر على جمع المساندين حوله، و مقاومة محاولات إحتوائه و حصاره⁴.

¹ - مُجّد عاشور مهدي، "التعددية الإثنية و النظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب إفريقيا"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الدراسات

الإفريقية، غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم النظم السياسية و الإقتصادية، القاهرة : 2001، ص 68

² - دانيال بروميرغ(محرر)، التعدد و تحديات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر، تر : عمر سعيد الأيوبي، بيروت : دار الساقى، 1997، ص

³ - Berman, Bruce J , Op , Cit ; P 335

⁴ - Horowitz , Donald L, Ethnic Groups In Conflict, Op,Cit , P 217

و على الرغم من أن كل النظم السياسية تعاني من وجود صراع بين الجماعات حول المطالب الرمزية المتعلقة بالهوية، التي قد تبدو غير مهمة في بعض الأحيان، حيث لا تتعلق مباشرة بالموارد المادية قدر تعلقها بالقيمة المعنوية، فإن المشاهد أن النظم شديدة الانقسام، تشهد حدة و كثافة الصراع حول تلك المطالب، على نحو يعكس أزمة عدم الاندماج و تعدد الولاءات داخل المجتمع¹.

و تتعدد المجالات و الموضوعات الرمزية التي تكون موضوع جدل و صراع و مطالبة من قبل الجماعات الإثنية، حيث تتضمن من بين ما تتضمن المطالب المتعلقة بالألقاب، و النشيد الوطني، و علم الدولة و شعاراتها، و أسماء المدن، على أن أكثر المواضيع و المسائل رمزيةً المتعلقة بقضية الهوية هي تلك الخاصة باللغة و الدين .

الفقرة الأولى : اللغة

بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين لغة الجماعة الإثنية و هويتها و تفردتها، فإن مكانة اللغة في إطار النظام السياسي، تعتبر مؤشراً هاماً على مكانة الجماعة الإثنية وموقعها داخل النظام، فاللغة في هذا الإطار أحد أدوات الهيمنة و السيادة، و تعتبر المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد، مطالبة باعتراف رسمي أن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر².

و تتفاوت مطالب الجماعات الإثنية فيما يتعلق بلغتها ما بين مطالب الجماعات السائدة باعتبار لغتها اللغة الرسمية و ربما الوحيدة في البلاد، و مطالبات الجماعات الأقل بتقدير لغتهم و الإعراف بها، و يبرز من ذلك دور اللغة كعامل إستراتيجي و رمزي في صراع الجماعات، فالمطالبة باعتبار لغة ما من لغات المجتمع هي اللغة الرسمية في البلاد، تعكس رغبةً في أولوية الجماعة على غيرها من الجماعات، و بالمثل فإن المطالبة بالتعددية اللغوية هو تعبير عن الرغبة في المساواة بصفة عامة، فالتمايز اللغوي دالة في مسألة المساواة و العدالة³.

ومن جهة أخرى، تضغط الجماعات الإثنية غير المسيطرة دفاعاً عن أحقيتها في اعتبار لغاتها لغات رسمية مساوية للغة الجماعة المسيطرة، فرغم إعرافها بواقع تخلف لغاتها، إلا أنها ترى ضرورة مقاومة و تغيير ذلك الواقع و عدم الخضوع له، و تؤكد في ذلك أهمية دور النظام السياسي في إعادة تعديل تلك الأوضاع .

و بالتالي إستعدادهم من شغل المناصب الحكومية التي تتطلب التمكن منها، وفي المقابل فإن تحقق ذلك المثال يفتح الآفاق لمزيد من شغل أبناء التجري للمناصب الإدارية الرسمية و غير الرسمية التي تتطلب التمكن من اللغة التيجينية .

وبقارة إفريقيا العديد من الأمثلة فيما يخص المطالب الإثنية اللغوية، مثل رفض سكان و قبائل جنوب السودان لسياسات التعريب بالبلاد، التي أحلت اللغة العربية محل اللغة الإنجليزية و اللهجات المحلية الجنوبية، في حين

¹ - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 80

² - المرجع السابق، ص 80

³ - Horowitz , Donald L, Ethnic Groups In Conflict, Op,Cit , P 223

شهدت بلدان أخرى الاعتراف الرسمي بالعديد من اللغات المحلية كلغات رسمية استجابةً لضغوطات الجماعات المتحدثي بها، على نحو ما شهدته دولة جنوب إفريقيا بعد الحقبة العنصرية¹.

تتمثل الأهمية في موضوع اللغة في ظل المطالب العديدة للجماعات الإثنية في ضرورة و كيفية الاعتراف باللغات و الثقافات الأخرى، في ظل المجتمع المتعدد إثنيًا و ثقافيًا و وجود لغات أمهات في المجتمع الواحد، تتمثل الإشارة المهمة في هذا الموضوع في الارتباط الوثيق بين لغة الجماعة الإثنية و هوية تلك الجماعة و تفردها، لذلك فإن مكانة اللغة في إطار المجتمع و النظام السياسي، تعتبر مؤشراً هاماً على مكانة الجماعة الإثنية و وضعيتها، فاللغة في هذا الإطار أحد أهم أدوات الهيمنة و السيادة.²

الفقرة الثانية: الدين

يلعب متغير الدين دوراً مركزياً فيما يتصل بهوية الجماعة الإثنية، و لذا فإنه كثيراً ما يستخدم كأداة للتعبيء و الحشد لصالح أو ضد النظام السياسي القائم، و بصفة عامة فإن مطالب الجماعات المسيطرة أو السائدة، غالباً ما تتركز حول المطالبة باعتبار ديانتها الدين الرسمي للبلاد، مع تفاوت بين الجماعات فيما يتصل بمدى الاعتراف بالديانات أو المذاهب الأخرى، أما الجماعات الإثنية الخاضعة فإنها غالباً ما تلجأ للمطالبة بفصل الدين عن الدولة و المساواة بين كافة الديانات و المذاهب.³

و تقدم نيجيريا مثلاً آخر للمطالب الإثنية ذات الطابع الديني، و ما تفرضه تلك المطالب من تحديات أمام النظام السياسي، فعلى الرغم من علمانية الدولة النيجيرية، فإن المطالب الدينية قد تصاعدت عبر العقود المختلفة التي مرّت على البلاد منذ استقلالها عام 1960م، حيث ثارت في عقد الستينات من القرن العشرين مسألة الاعتراف بالكيان الصهيوني، واصطبغت بطابع إثني ديني في ظل رفض الشمال ذو الأغلبية المسلمة قرار الاعتراف بإسرائيل تعاطفاً مع الشعوب العربية المسلمة⁴، الأمر الذي أدى إلى تصادم و جدال واسع بين مكونات الشعب النيجيري.

و بصفة عامة تعتبر قضية العلاقة بين المطالب الإثنية الدينية و النظام السياسي، واحدة من أعقد قضايا النظام، و دليل ذلك على سبيل المثال لا الحصر سلسلة أعمال العنف و الصراع الإثني في السودان سابقاً، و في نيجيريا أيضاً طوال الحقبة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات⁵، حول مسائل مثل تعريف علمانية الدولة النيجيرية، و الوضع الدستوري للشيعة الإسلامية، و الإنتماءات الدينية لشاغلي المناصب العامة الرئيسية بالبلاد .

الفقرة الثالثة: الاعتراف بالعادات و القيادات التقليدية

¹ - نيفين مسعد، الأقليات و الإستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة : مركز الدراسات السياسية بكلية الإقتصاد، 1989، ص 128

² - نفس المرجع، ص 155

³ - Ogot, Bethwell A (Ed), Ethnicity ,Nationalism And Democracy In Africa, Kenya : Maseno Univ, 1995, P 153

⁴ - إبراهيم نصر الدين، الإندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا، مرجع سبق ذكره، ص 43

⁵ - دانيال بروميرغ، مرجع سابق، ص 326

تمثل مطالب الاعتراف بالعادات و القيادات التقليدية، واحدة من أهم المطالب الرمزية التي تتمسك بها مختلف الجماعات الإثنية حتى في أرقى المجتمعات و أكثرها تحدياً، الأمر الذي يدحض ما ذهب إليه التحديثيون التقليديون، من أن عملية التحديث سوف تؤدي إلى زوال الظواهر الإثنية المختلفة¹، و هناك العديد من الأمثلة الدالة على أهمية تلك المطالب، لعل أبرزها مطالبة جماعة الباجندا في أوغندا بوضع خاص لمملكتهم "البوجندا" ومملكتهم الكاباكا في إطار مفاوضات إستقلال البلاد عام 1960م.

و تجدر الإشارة، إلى أن بعض المطالب المادية قد يكون الدافع وراءها إعتبارات رمزية تتعلق بقيادات و مقدسات الجماعة الإثنية، من ذلك على صعيد أوغندا أيضاً النزاعات التي دارت بين مملكتي "البوجندا" و "البونيورو"، حول المناطق التي إقتطعتها بريطانيا من البونيورو لصالح البوجندا .

و قد إعتبر بعض الباحثين أن المطالب الإثنية المتعلقة بموقع و دور القيادات التقليدية كانت أشد في المناطق التي سُح لها بقدرٍ من الحكم الذاتي المحلي خلال الحقبة الإستعمارية، و ذلك على الرغم من الإختلاف مع إتجاه آخر يرى بوجود حتمية لإندثار تلك الجماعات و تراجع دورها و تأثيرها بفعل التحديث و حركات التحرر الوطني، حيث إستطاع العديد من الحكام المحليين الإحتفاظ ببعض مظاهر السلطة و التأثير، بل إنه في كثيرٍ من الأحيان لجأ العديد من الصفوة إلى إلتماس تأييد الزعامات القبلية التقليدية خلال المناسبات الإلتخابية².

ولا تقتصر مطالب الجماعات الإثنية فيما يتصل بالقيادات على الاعتراف بها و حسب، بل إن القيادات التقليدية نفسها، تفرض بدورها ضغوطاً على النظام السياسي، للحفاظ على وضعها في إطار ذلك النظام .

الفرع الثاني: المطالب المتعلقة بشكل الدولة

يقصد بالمطالب المتعلقة بشكل الدولة، المطالب الإستقلالية الإنفصالية، و المطالب الإستقلالية الإدارية، و تمثل تلك المطالب بصورتها نمطاً خاصاً من أنماط المطالب الإثنية في ضوء الطبيعة المزدوجة (المعنوية و المادية) التي ترتبط بتلك المطالب .

الفقرة الأولى: المطالب الإستقلالية الإنفصالية

تجسد تلك المطالب الرغبة في إقامة كيان سياسي مستقل و معبر عن الهوية الخاصة بالجماعة الإثنية، أو الرغبة في التخلص من هيمنة جماعة معينة، و ذلك على الرغم مما قد يكتنف تلك المطالب من تضحيات ناجمة عن عدم توافر القدرات الإقتصادية، و المتطلبات الإدارية و التنظيمية اللازمة لقيام دولة في الإقليم الساعي للإنفصال³، من ذلك المساعي الإنفصالية لجنوب السودان منذ إستقلال السودان سنة 1956 إلى غاية 2011، و مطالب

¹ - إبراهيم نصر الدين، مشكلة الإندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل، بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، 1987، ص 23

² - مُجّد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 88

³ - Horowitz , Donald L, Ethnic Groups In Conflict, Op,Cit , P 132

جماعة اللوزي في زامبيا، و في المقابل تلعب كذلك إعتبرات الكرامة الوطنية و الرغبة في الهيمنة دوراً أيضاً في إصرار الجماعة المهيمنة على إخضاع الجماعات الانفصالية، رغم التكلفة الكبيرة التي قد تنجم عن المواجهة فيما بينهما . غالباً ما يتم السعي للمطالب الانفصالية بشكلها عن طريق القسر و العنف، بدءاً بالمظاهرات و الإضرابات و وصولاً إلى الصراع المسلح ضد النظام القائم برموزه و مؤسساته، و مما يزيد من خطورة الوضع أن الصراع لا يقتصر على مصير الجماعة الإثنية الانفصالية و فقط، بل يتعداه إلى مصير النظام و الدولة بأسرها، ما قد يهدد وحدة البلاد و سيادتها، و كذلك فإن نجاح أي جماعة إثنية في نيل إنفصالها، يشجع الجماعات الإثنية الأخرى في المطالبة بالإنفصال أيضاً .

يلعب توقيت المطالب الانفصالية من قبل الجماعات الإثنية المختلفة دوراً حاسماً، فالمحاولات الانفصالية التالية للإستقلال مباشرة غالباً ما تتصف بنقص التنظيم و ضعف القدرة العسكرية للجماعة المعنية بالإنفصال، أما بالنسبة للمطالب الانفصالية التي تأخذ وقتاً طويلاً في التبلور بعد الإستقلال، تشهد درجة أعلى من التنظيم و القدرة العسكرية أيضاً¹. و تنتشر الحركات و الجماعات الإثنية التي تطالب بالإنفصال عبر دول العالم، ففي دولة أندونيسيا على سبيل المثال، و عبر تاريخها المعاصر عرفت العديد من الحركات الانفصالية و النزاعات العرقية و الدينية، و لم يتوقف الأمر حدّ سقوط آلاف القتلى جرّاء الإقتتال الإثني، بل بلغ الأمر درجة نجاح إحدى الحركات الإثنية الانفصالية تحقيقها للإستقلال، كما هو الحال بالنسبة لإقليم تيمور الشرقية، الذي إستقل عن إندونيسيا سنة 1999.²

ثانياً : المطالب الإستقلالية الإدارية

تتجنب بعض الجماعات الإثنية الطرق و الأساليب العنيفة القسرية في مطالبها، و التي لا تصل إلى حدّ السعي للإنفصال عن الدولة و تكوين كيان سياسي جديد، بل تستهدف توفير الإعتراف لها و لإقليمها بالإستقلال الإداري، أو قدر معين من الحكم الذاتي، سواء كان ذلك في إطار دولة فيدرالية، أو في إطار دولة موحدة بسيطة . فالإستقلال الإداري للجماعات الإثنية، يمنحها إعترافاً بقيمتها، و تميّزها في المجتمع الذي تعيش فيه، و يتيح لها أيضاً قدرّاً من المخصصات المالية في ميزانية الدولة، و يخلق مجموعة من الوظائف الإدارية، يستفيد منه الأفراد المكونين لهذه الجماعة الإثنية، مع تحسن في الخدمات المقدمة من الحكومة المركزية، و هو الأمر الذي يفسّر حرص العديد من الجماعات الإثنية على تحويل أقاليمهم إلى وحدات إدارية مستقلة عن المركز³ .

الفرع الثالث: المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام و مؤسساته

¹ - مُجّد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 90

² - رضا مُجّد هلال، "الجماعات الإثنية في جنوب آسيا ديناميات الإندماج و الإنفصال"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 177، جويلية 2009، ص 151

³ - إبراهيم نصر الدين، الإندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا، مرجع سبق ذكره، ص 54

تعتبر مسألة توزيع الموارد أحد أهم محاور النقاش و الجدل بالدول المتعددة الإثنيات، أين تسعى كل جماعة إثنية إلى الحصول على أكبر قدرٍ ممكن من تلك الموارد الحكومية عبر السياسات العامة المسطرة ، وعليه تصبح أجهزة صنع السياسة العامة بالبلاد المعنية، بمثابة نقطة ضغط تستهدفها الجماعات الإثنية، إما للسيطرة عليها و التحكم فيها، أو لضمان وجود ممثلين لها بداخلها¹ ، وفي هذا الإطار هناك صنفين من المطالب يمكن رصدها هي : مطالب متعلقة بالتمثيل في المؤسسات و المناصب العامة، مطالب متعلقة بنصيب الجماعة من الإنفاق العام .

الفقرة الأولى: التمثيل في المؤسسات و المناصب العامة

مع إفتراض أنه قلّمًا تتسق توجهات و أهداف الجماعات الإثنية بشأن نصيب كلٍ منها في الوظائف و المناصب الرئيسية للبلاد، فإنه غالباً ما يجد النظام السياسي نفسه أمام مطالب متعارضة في هذا الشأن من قبل جماعات إثنية عدّة، فمن جهة جماعات تسعى للحفاظ على الوضع القائم الذي يدعم سيطرتها و تحكمها بزمam اللعبة السياسية، و من جهة أخرى جماعات رافضة للتوزيع القائم للمناصب و الوظائف، بغض النظر عن حجم الخدمة المدنية المقدمة أو نوعيتها² .

على صعيد المناصب العامة، وانطلاقاً من واقع ضعف المؤسسات السياسية في الدول التي تعاني من سوء إدارة التنوع الإثني، خاصة بالدول الإفريقية، أين تهيمن السلطة التنفيذية على ما عداها من سلطات، فإن منصب رئاسة الدولة غالباً ما يحظى بنصيب أكبر من الصراع واهتمام للجماعات الإثنية، تليه فيما بعد مناصب نوعية أخرى مثل رئاسة الوزراء، العضوية بالمجالس البرلمانية³ ..

و بصفة عامة يمكن القول أن الجماعات الأقل قدرة على المنافسة على شغل وظائف الخدمة المدنية، لضعف قدراتها التعليمية المؤهلة لذلك، تميل إلى المطالبة إلى وضع سياسات التخصيص أو الحصص في توزيع و تولي تلك المناصب، الأمر الذي يضمن لها تمثيل و تواجد في الجهاز الحكومي و البيروقراطي، و العكس من ذلك، فإن الجماعات الإثنية الأكثر تنظيماً و تعلماً و أهلية، تميل أكثر للمطالبة باتباع أسلوب الكفاءة في تولي المناصب الحكومية.

وفي هذا الإطار تتبنى العديد من الجماعات الإثنية أسلوب وضع ضمانات و حصانة دستورية قانونية تضمن لها مخصصاتها و حصصها من المناصب العامة أو الإنفاق العام، و تشتترط في تعديله أو تغييره إجراءات دستورية بالغة التعقيد و صعبة التحقق، الأمر الذي يضمن لها الحق في الاعتراض على أي تعديل قد يمس بمخصصها و تخصيصاتها⁴ .

الفقرة الثانية: نصيب الجماعة الإثنية من الإنفاق العام

¹ - مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، القاهرة: بروفيشنال للإعلام و النشر، 1984، ص 75

² - Horowitz , Donald L, Ethnic Groups In Conflict, Op,Cit , P 188

³ - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 93

⁴ - نفس المرجع، ص 95

من أكثر العمليات تعقيداً و خطورة على النظام السياسي، هي عملية التوزيع الخاصة بالموارد و الإنفاق العام بين مختلف الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع، و ذلك لحجم التعارض و التعدد في مطالب و احتياجات كل جماعة إثنية تعيش في إطار الدولة المعنية، و مما يزيد من صعوبة مهمة النظام السياسي الضعف الإقتصادي التي قد يعاني منه، خاصة بقارة إفريقيا التي تعتبر جنوب السودان أحد أهم وحداتها السياسية، التي تتصف أغلبها أنها دولاً رخوة soft state

و يمكن القول أن المطالب الإثنية تتعلق بكافة جوانب الإنفاق العام و مجالاته، و تسعى كل جماعة إثنية في إطار الدول المتعددة الإثنيات، تسعى إلى زيادة نصيبها و حصتها من الإنفاق العام عبر مطالبات متكررة بطرق و أساليب مختلفة، خاصة الجماعات الأقل تأثيراً و إستفادةً من الموارد¹، و قد تعدد المطالب في هذا الإطار من مخصصات مالية مباشرة للجماعة الإثنية أو لإقليمها، المطالبة بمشاريع تنمية أساسية أو إستثمارية، أو تحسين الخدمات المقدمة لها من طرف الحكومة المركزية .

و تشير الدراسات أن مطالب الجماعات الأقل إستفادة من الموارد و الإنفاق الحكومي العام، تتمحور أساساً حول المطالب بالمزيد من الفرص التعليمية، كإنشاء مدارس جديدة، إقامة جامعات بأقاليم تلك الجماعة الإثنية، تحسين الخدمات الصحية، و تطوير مشاريع الإسكان و الطاقة .

و كمنحصلة لجملة المطالب المتعلقة بالجماعات الإثنية عبر أقاليم و دول العالم، فإن هناك من الباحثين من يجمل كل المعايير و التقسيمات السابق ذكرها في إطارين أساسيين هما : مطالب إثنية قابلة للتفاوض و مطالب إثنية غير قابلة للتفاوض أو غير تفاوضية أنظر (الجدول رقم 01-06) .

جدول رقم (01-06) يبين أنواع مطالب الجماعات الإثنية وفق معيار القابلية للتفاوض

مطالب غير قابلة للتفاوض	مطالب قابلة للتفاوض
<ul style="list-style-type: none"> - مطالب بالحق في الإدارة الذاتية للأقاليم . - المطالب الانفصالية الإستقلالية . المطالب المتعلقة بالحفاظ على مكانة القيادات التقليدية للجماعة الإثنية بالسلطة . 	<ul style="list-style-type: none"> - المساواة في التمثيل السياسي . - المساواة في توزيع الموارد . - إقتسام السلطة . المساواة في صناعة القرار .

المصدر : هالة جمال ثابت ، "إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990-2000" ، ص 88

المبحث الثالث : سياسات وآليات إدارة التعددية الإثنية

إن المؤسسات السياسية تُعدُّ بمثابة الجهات المسؤولة عن التفاعل و التجاوب مع المطالب الخاصة بالمواطنين وكل ما يتعلق ببيئة النظام السياسي، و التي على إثرها تتبلور السياسات العامة باعتبارها أدوات النظام في الإستجابة لمطالب الجماعات و تترجم في شكل مخرجات تتضمن هذه السياسات و ما تحويه من آثار .

¹ - نفس المرجع، ص 96

فالنظم السياسية تستخدم السياسات العامة كوسيلة لتحقيق العديد من الأهداف، و بدون قدرة النظام على تعبئة الموارد العامة واستخدامها في حفظ الإستقرار، فإنه لن يُقدر له الحفاظ على إستمراريته و ذاتيته، في ظل ما تطرحه النخب البديلة من مطالب و تحديات لممارسات النظام، و الأسس التي يقوم عليها الأمر الذي يزيد من ضرورة سعي النظم إلى توظيف ما تملكه من موارد مادية و غير مادية لإنجاز أهدافها وحفظ إستقرارها،¹ ومن خلال الآتي سيحاول المبحث رصد أغلب السياسات و الإستراتيجيات التي من خلالها يتولى النظام السياسي عملية إدارة التعددية الإثنية في المجتمعات المتنوعة .

المطلب الأول : السياسات و الآليات السلمية لإدارة التعددية الإثنية

لقد رصد الباحثون في كتاباتهم، و كذا من خلال مختلف التجارب المجتمعية عبر الدول، العديد من الأساليب و الآليات السلمية التفاوضية في إدارة التعددية الإثنية، و من خلال هذا المطلب سنحاول التركيز على جزء من هذه الآليات في الآتي :

الفرع الأول : سياسة الإصلاح الديمقراطي

يعتبر الإصلاح الديمقراطي أحد أبرز السياسات المتبعة في إدارة التعددية الإثنية بالمجتمعات عبر الدول المختلفة، و غالباً ما تهدف عمليات الإصلاح هذه في الدول المتعددة الإثنيات، إلى تحقيق مستوى عالٍ من المساواة بين مختلف الأطياف و المكونات الإثنية بالدولة، و تختلف عمليات الإصلاح الديمقراطي من مجتمع إلى آخر، ففيما يأخذ المجتمع المدني بدول معينة النصيب و الدور الأكبر في إحداث و تحريك الإصلاح الديمقراطي، و يحوِّله إلى مراكز صنع القرار بالنظم الحاكمة، تأخذ الدولة في حالات أخرى زمام المبادرة في إطلاق عمليات الإصلاح السياسي، التي من شأنها تحقيق العدالة و المساواة بين مكوناتها الإثنية، و يتطلب الإصلاح الديمقراطي تطبيق المبادئ التي توفر للنظام الوسائل الكفيلة بحماية الحقوق المكتسبة منه، و كذلك تكفل اللجوء إلى الطرق السلمية الهادفة لإدارة التعددية الإثنية.²

الفرع الثاني : السياسات الرمزية

¹ - Keller, Edmond J. And Donald, Rotchild (Ed), Africa In The New International Order : Rethinking States Sovereign And Regional Security (London : Lynne Rienner Publication, 1996), Pp 254 , 255

² - هالة جمال ثابت، "إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990-2000"، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، القاهرة : 2002، ص 91

تستهدف السياسات الرمزية استخدام الرموز بمختلف مستوياتها سواءً دينية أو عسكرية، ثقافية أو اجتماعية، وذلك بهدف دعم وترسيخ الشعور بالمواطنة و الولاء الوطني لكافة أفراد الجماعات الإثنية باختلافها¹، فالدول مثلاً دائماً ما تلجأ لاستخدام الآثار و المتاحف التاريخية، بغية تذكير أفراد المجتمع بأجداد أسلافهم، و كذلك يعتمد القادة السياسيين في خطاباتهم، على الإشارة إلى رموز تاريخية بالبلاد، سواءً تعلق الأمر بشخصيات وطنية مثلاً، أو أحداث تاريخية فارقة شهدتها البلاد، و كذلك تمثل الإحتفالات بالأعياد الوطنية و الدنية فرصةً لإستخدام رموز معينة الهدف منها الحفاظ على وحدة المواطنين، خاصة بالجماعات التعددية².

تعتبر الأيديولوجيا المكون الأساسي للسياسات الرمزية باختلافها، خاصة الشعارات العديدة في كل المجالات التي يستخدمها النظام من قيادات حزبية حاكمة أو رئيس الدولة في حد ذاته، فالقائد أو الرئيس يمكن أن يحتفظ بمكانته و قيادته السياسية من خلال عزو نجاحات له في التعامل مع قضايا ربما لا تكون موضع خلاف، أو لا تكون موجودة أصلاً، و يتولى الإعلام الموجه بدوره مهمة إعطاء صورة معينة للحاكم باعتباره صاحب الصفات التي يجيبها أفراد الشعب تاريخياً، ولعل أكثر الشعارات استخدامات في الدول النامية من قبل القادة، هي إسهامهم في وقف الإستغلال الغربي للثروات الوطنية المحلية³.

وعليه فإن للدعاية المصاحبة لأي سلوك رمزي قد تقوم به القيادة السياسية تمتلك أهمية جد بالغة، و ذلك لما تحدثه هذه الدعاية من أثر لدى الجماعات الإثنية المقصودة بالسياسة الرمزية هذه، من زيادة اندماجها بالمجتمع ككل من جهة، و كذا زيادة رصيد و شعبية القائد الحاكم، و نيله لمشروعية أكبر⁴.

يتبين مما سبق أن فاعلية السياسات الرمزية، تتوقف في جانب منها على مدى فاعلية الإتصال بين النخبة الحاكمة و الجماهير أو الشعب بمفهوم أدق، ذلك أنه قد يستخدم النظام الحاكم رموزاً لا يفهمها، أو لا يعترف بها أبناء جماعة إثنية محددة، أو غالبية المجتمع، وفي هذه الحالة فإن الرسالة الرمزية ستفقد محتواها و دورها المنوطة به، و قد يكون لها أثر عكسي عند فهمها فهماً خاطئاً، لذلك تصبح الوسيلة الإعلامية الدعائية في هذه الحالة على قدر عالٍ من الأهمية، سواء من حيث وجودها ومن حيث جودتها و قدرتها على تمرير السياسات الرمزية للنظام السياسي⁵.

ففي تنزانيا حاول "نيريري" إحداث إندماج وطني بين الجماعات الإثنية القائمة في المجتمع التنزاني عبر سياسة "الأوجاما" أو "الجماعة"، إلا أنه في ظل عدم إتفاق جماعات المجتمع في السبعينات حول مضمون و أهداف تلك السياسة، ظهر فشل كبير في تطبيقها وفي إيصالها لكافة أفراد المجتمع التنزاني، وفي عام 1972، وبعد ما اتضح أن غالبية المجتمعات الجماعية المنشئة من طرف الحكومة لم تحظ بالإقبال، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إستخدام

¹ - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 210

² - نفس المرجع، ص 210

3 - Keller : Op . cit , P 257 : 258

⁴ - عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص ص 265 : 266

⁵ - نفس المرجع، ص ص 265 : 266

الأدوات القسرية و الإجبارية لتعمير تلك المجتمعات، على نحوٍ أُستخدمت فيه السياسات الرمزية و سياسات الضبط و التنظيم بشكل موازي¹.

وفي المثال الكيني مثلت سياسة "الهارامبي" أو "لنعمل سوياً"، مثلت أحد الصور النمطية للسياسات الرمزية التي اتبعتها الدول الإفريقية، التي استهدفت بالأساس تخفيف العبء عن الحكومة من خلال تحويل بعض الخدمات و الأعمال الحكومية، و إلقائها على عاتق الجماعات و التنظيمات الأهلية المنتشرة بالبلاد، على نحو يجعل من نقص الخدمات و السلع الموجهة لأفراد المجتمع، يرجع بالأساس إلى عدم إلتزام أبناء الجماعة أنفسهم بأداء واجباتهم و ليس نتيجةً لتقصير النظام السياسي². و من جهةٍ أخرى أيضاً مثلت سياسات جبهة الإنقاذ بالسودان بالسنوات الأولى لتوليها الحكم، سياسات رمزية بامتياز، خاصة فيما تعلق الأمر بشعارات الجهاد العديدة، و الجيش الشعبي بغرض مواجهة "الحركات المتمردة" بجنوب البلاد باعتبارهم تهديد للهوية العربية الإسلامية .

الفرع الثالث: سياسة إقامة تجمعات إثنية فيدرالية :

إن سيادة الإلتناء الإثني القبلي ليس أمراً سلبياً في حد ذاته بل على العكس يمكن الإستفادة من التعدد الحاصل في الإثنيات المشكلة لأي مجتمع، فالإلتناء الإثني القبلي قد يمثلان بديلاً عن القانون الوضعي، كما يساعدان على فرض أنماط من السلوك الإجتماعي مثل قيمة التعاون و الأمانة و الإرتباط بين أفراد الجماعة الواحدة، و مع تطبيقه على مستوى الجماعات الإثنية الأوسع يكتمل تطبيقه على مستوى الدولة ككل، و بالتالي يكون بديلاً عن الحكومة المركزية، لذا يصبح من الأفضل إتاحة الفرصة للجماعة الإثنية للتعبير عن نفسها من خلال مؤسسات خاصة بها، بهدف خدمة مصالح الدولة ككل³.

فالدول التي تتصف بتعدديةٍ إثنية واسعة و شديدة، غالباً ما تتبنى سياسات محلية ترتكز على إمتصاص واستيعاب هذه التعددية، من خلال تمثيل الإثنيات المختلفة في الحكومات المحلية، و هو ما يدل على أن الشكل الفيدرالي في الحكم هو الأكثر ملاءمةً لظروفها، لذا تستند الدولة إلى هذا الإقتراب في إدارة التعددية الإثنية أو الصراعات الإثنية إن وجدت⁴.

يمكن القول أنه ما من دولة تستطيع البقاء و الإستمرار إستناداً للسلطة و القهر لوحدهما، لذا فإنه عليها أن تعتمد على تنمية قدراتها الإقتصادية و الثقافية و الأمنية و الإجتماعية معاً، و ذلك للإرتقاء بمستوى رفاهية المواطنين، و تعزيز الإندماج و الوحدة بين أطرافهم الإثنية المختلفة، خاصة في المجتمعات التعددية باختلاف طبيعة التعدد فيها

¹ - حمدي عبد الرحمن، الأيديولوجيا و التنمية في إفريقيا : دراسة مقارنة لتجربتي كينيا و تنزانيا، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1991، ص 211 .

² - نفس المرجع، ص 211

³ - هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص 92

⁴ - نفس المرجع، ص 92

¹، الأمر الذي يدعم في النهاية شرعية النظام السياسي و يؤهله لإتخاذ قرارات دون الحاجة للإعتماد بدرجة كبيرة على هذا النوع من السياسات الرمزية، وكذا عدم اللجوء أيضاً إلى السياسات والأساليب القسرية .

الفرع الرابع : إقتسام السلطة و الديمقراطية التوافقية

يقصد باقتسام السلطة Power Sharing صيغة حكم تقوم على إئتلافٍ حاكمٍ ذي قاعدة عريضة، تحتوي داخلها الجماعات الإثنية بالمجتمع، بحيث يحظى كل طرفٍ بنصيب من المشاركة في الحكم، على نحوٍ يخفف من مخاوف الجماعات الإثنية في المجتمعات التعددية، من خطر الإستبعاد الدائم من الحكم في ظل نظام حكم الأغلبية، و قد تمّ تطوير نظام اقتسام السلطة تاريخياً بين الكاثوليك و البروتستانت في هولندا، كما تطرح سويسرا مثلاً مهماً، يجسد إقتسام السلطة تطمح إليه غالبية الدول ذات التعددية الإثنية ².

وتستهدف الدول و الأنظمة السياسية من خلال تبني سياسة إقتسام السلطة، الإستجابة للشعور بضرورة الحد من الصراعات المتكررة بين الجماعات الإثنية، و كذلك وعياً منها بقناعة الجماعات الفاعلة في المجتمع، خاصة الجماعات المهيمنة أو المسيطرة فيها، أن التمادي في تجاهل الجماعات الإثنية الأخرى بمختلف مطالبها الدينية و اللغوية و الثقافية .. سيؤدي بالتأكيد إلى مزيدٍ من الصراعات بشتى الأشكال و الصور ³.

و تجدر الإشارة أن إقتسام السلطة يأخذ العديد من الأشكال و الصور، حيث لا يقتصر على صيغة واحدة فريدة، بل يتعدد بتعدد الدول ذات التنوع الإثني المجتمعي، وفي هذا الإطار يميز الباحثون بين نوعين أو نمطين من إدارة الصراع هما : الإقترابات التوافقية Consociational و الإقترابات الإندماجية Integrative Approach وذلك على أساس رصد ثلاثة متغيرات أساسية، وطبيعة تعامل كل نظام معها، و المتغيرات هي كالتالي : التقسيم الإقليمي للسلطة، قواعد إتخاذ القرار، السياسات العامة المتعلقة بالموارد ⁴. وفي إطار الممارسات التوافقية يمكن أن نرصد أيضاً :

- الإقرار بالإستقلال و الأخذ بترتيبات كونفيدريالية للجماعات الإثنية .
 - إقامة نظام فيديرالي على أسس إقليمية أو إثنية .
 - تبني التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في الوظائف المختلفة .
 - الأخذ بنظام إنتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات المختلفة في السلطة التشريعية .
 - الإعتراف بحقوق جماعية للجماعات و التكوينات الإثنية غير الانفصالية .
- أما الصيغ أو الممارسات الإندماجية لإدارة الصراع يمكن أن نرصد على سبيل المثال لا الحصر مايلي ⁵ :

¹ - Keller : Op . cit , P 258

² - Sisk, Timothy D, Power Sharing And International Mediation In Ethnic Conflict, Washington Dc : United States Institute Of Peace, 1996 , p 06

³ - Sisk, Timothy D , op.cit,P 06

⁴ - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 132

⁵ - نفس المرجع، ص 133

- إقامة نظام فيديرالي مختلط على أسس غير إثنية .
- الأخذ بنموذج الدولة الموحدة المركزية .
- إقامة مؤسسات تشريعية و تنفيذية و إدارية على أساس حكم الأغلبية .
- تبني نظام إنتخابي يشجع على إقامة تحالفات إنتخابية تتجاوز الخطوط الإثنية .
- إتباع سياسات عامة غير إثنية التوجه .

ويمكن القول بشكلٍ عام، أن الإقترابات التوافقية تعتمد على توفير حدٍ أدنى من الضمانات لمختلفة الجماعات الإثنية، بهدف حماية مصالحهم المختلفة الدينية أو اللغوية و الثقافية ..، و تمنحهم حق الإعتراض veto على كل السياسات و القرارات المتعارضة مع مصالحهم أنظر (الجدول رقم 01-07)، و في المقابل تعتمد الإقترابات الإندماجية، على الأخذ بنظمٍ تشجع تجاوز الحدود الإثنية، ما قد يثير الشك حول مدى تناسب الصيغ الإندماجية مع سياسة إقتسام السلطة و مبادئها، و التي تعتبر الإعتراف بالتعددية الإثنية أهم محاورها الأساسية، و بالتالي العمل على توفير ضمانات لحقوق الجماعات المختلفة و هوياتهم و حرياتهم¹.

جدول رقم (01-07) يبيّن نموذج إقتسام السلطة لـ "تيد جار" لدمج الأقليات و الجماعات الإثنية

المجال السياسي	المجال الإقتصادي	المجال الثقافي
<ul style="list-style-type: none"> - الأحزاب السياسية و الجموعات المستفيدة . - ضمان المشاركة في دوائر صنع القرار . حق الفيتو على السياسات المضرة بمصال الجماعة الإثنية . 	<ul style="list-style-type: none"> - نظام المحاصصة في الوظائف العامة و الخاصة . 	<ul style="list-style-type: none"> فصل سكني واجتماعي . - مدارس و إعلام منفصل .

المصدر : شعبان الطاهر الأسود، علم الإجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج، ص 71

وتعتبر أنماط الحكم الإداري المختلفة، مثل الكونفيديرالية، الحكم الذاتي الإقليمي، عدم المركزية الإدارية، النظام الفيدرالي ..، تعتبر أبرز الإستراتيجيات المتبعة في إقتسام السلطة، و دولة جنوب السودان الحالية، قد مورست عليها أغلب هذه الأنماط منذ إستقلال السودان سنة 1956 كإقليم، إلى غاية إنفصال الجنوب كدولة سنة 2011.

¹ - Sisk, Timothy D , op.cit,P 07

و يؤكد أنصار إستراتيجية إقتسام السلطة، خاصة منهم الذين يدعمون التوجه الفيدرالي، على أنه الأبرز و الأكثر فعالية، و يزداد فعالية عند إستقلال كل جماعة إثنية بوحدة إقليمية متميزة عن الأخرى، و ذلك عكس حالات التشتت الجغرافي للجماعات الإثنية بدولٍ بعينها¹.

و يفسر نجاح الفيدرالية في التقليل من حدة الصراعات الإثنية، لأنه يؤدي إلى تحويل التعبئة السياسية تجاه المراكز الفرعية و الحكومات المحلية، بدلاً من اتجاهها صوب الحكومة المركزية الوطنية، إضافة إلى جعل التنافس داخل الجماعات أكثر منه بين الجماعات، على نحوٍ يخفف العبء على الحكومة الوطنية، و كذلك لأن الفيدرالية تمنح الجماعات الإثنية المحلية قدرًا من الإستقلال الذاتي، بما يقلل من مخاطر الضغط من أجل المشاركة في السلطة أو الإنفصال.²

وفي هذا الإطار أيضاً، يمكن الإشارة إلى التجربتين بجنوب إفريقيا و إثيوبيا في الأخذ بسياسة إقتسام السلطة، هذه الأخير التي تبنت نمطاً أقرب إلى الفيدرالية وفق ما نصّ عليه دستور سنة 1993 الإنتقالي، و الدستور الدائم الصادر بسنة 1996 .

يتبين مما سبق أن إستراتيجية إقتسام السلطة، رغم ما تتضمنه من إمكانيات لإدارة التعددية الإثنية و صراعاتها، فإن حالات اللجوء إليها محدودة، فضلاً عن صعوبة القول بنجاحها في الحالات التي طبقت فيها، و يمكن رصد هذا الفشل بالعديد من الدول مثل نيجيريا، و جنوب السودان الدولة محل الدراسة، و يرى باحثون أنه و لتفعيل إستراتيجية إقتسام السلطة لا بد من الأخذ بعين الإعتبار العديد من العوامل منها :

- أن لا تكون الجماعات الإثنية المتصارعة مجبرة على الإندماج و الإستيعاب داخل جماعات أخرى.
- أن يتوافر لدى القادة السياسيين القناعة أن المكاسب من جّراء تطبيق سياسة إقتسام السلطة ستكون أكثر بكثير من تلك المترتبة على إختيار هذا التوجه .
- أن يتمتع قادة الجماعات الإثنية أنفسهم، بقدرٍ من الحرية و الإستقلال في مواجهة جماعاتهم، على نحوٍ يخوّلهم صلاحية إجراء تسويات دون التعرض للإتهام بالخيانة³.

الفرع الخامس : سياسة الإستيعاب

تهدف هذه السياسات إلى إلغاء الإختلافات داخل الدولة، من خلال السعي إلى دمج واستيعاب الجماعات الإثنية الموجودة في إطار الهوية العامة، المراد لها الوجود و السيطرة، والتي عادةً ما تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع⁴.

وهناك العديد من الأنماط للسياسة الإستيعابية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

¹ - Mc Garry, John And Brendan O'leary (Eds), op.cit, P 36

² - Ibid, P 33

³ - مُجدّ عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 136

⁴ - روبرت جار سيمونز، مرجع سابق، ص 271

- **الإستيعاب الثقافي** : المقصود به تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة أو المسيطرة، حيث إنه غالباً ما يفضل أنصار السياسات الإندماجية، تقليل حجم و فجوة الاختلافات بين الكيانات الإثنية، وذلك لتأكيدهم أن النظم السياسية تمتلك أدوات و وسائل تؤهلها لتحقيق ذلك النمط من الإستيعاب، وذلك إستناداً إلى أن أبناء الجماعات الإثنية المختلفة قد يزاولون نظاماً تعليمياً واحداً، و يخضعون إلى مناهج تربوية موحدة، الأمر الذي يمكّن من تنشئتهم تنشئة سياسية و ثقافية واحدة¹.
 - **الإستيعاب المادي** : بينما يهدف الإستيعاب الثقافي إلى تقليل حجم و فجوة الاختلافات بين الكيانات الإثنية، فإن الإستيعاب المادي، يهدف بالأساس إلى صهر الهويات الإثنية إما داخل هوية قائمة مسيطرة، مثل الحالة الإثيوبية و صهر أغلب الهويات و المكونات الإثنية في الهوية الأمهرية، أو الحالة الروسية و محاولات الصهر المختلفة في إطار الهوية الروسية منذ حقبة الإتحاد السوفياتي، أو تكون عملية الصهر المادي هذه في إطار هوية جديدة كالهوية الوطنية بالنسبة لمعظم الدول في مرحلة الإستقلال عن الإستعمار أو تحقيق وحدة إدارية سياسية جديدة².
- و تلعب وسائل عديدة دوراً بالغ الأهمية في إنجاح سياسية الإستيعاب المادي أهمها علاقات المصاهرة و التزاوج بين أفراد مختلف الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع .
- **الإستيعاب المؤسسي** : ويعني إنشاء مؤسسات إجتماعية و سياسية يشارك فيها جميع الأفراد على مختلف الجماعات الإثنية، و يكون الأساس من الإنضمام و العضوية غير إثني³، وعموماً تتصف سياسات الدمج و الإستيعاب في هذا النطاق بدرجة كبيرة من النفعية و التفتح، يكون الهدف في جوهرها، الحصول على رضا الأفراد و موافقتهم على إكتساب هوية مدنية جديدة .
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة إعتبرات متحكمة، و ذلك فيما يتعلق بفاعلية سياسة الدمج و الإستيعاب، من ذلك مثلاً طبيعة إدراك الجماعات المستهدفة للدوافع و الأغراض الكامنة وراء تلك السياسات الإستيعابية، و كذلك مدى وجود أو غياب إتفاق بين الجماعات الإثنية على الأهداف أو الأعداء، فوجود عدو مشترك يمكّن من إيجاد مدخلٍ جيد لنجاح سياسات الدمج و الإستيعاب⁴.
- وفي السياق ذاته فإن سياسات الدمج و الإستيعاب، يمكن أن تحقق نجاحات معقولة، إلا أنه في حالة سعي الجماعات الإثنية للحصول على مزيدٍ من الإستقلال و ليس مجرد المساواة في الفرص و الحقوق و الواجبات، فإن أي محاولة من النظام السياسي عبر سياسات إستيعابية شتى، قد لا تنجح في هذه الظروف .

¹ - Mc Garry, John And Brendan O'leary (Eds), The Politics Of Ethnic Conflict Regulation, London : Routledge, 1993, Pp 16 -17

² - Ibid, P :17

³ - عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 265

⁴ - Mc Garry, John And Brendan O'leary (Eds), op.cit, P 17

وكثيراً ما تحاول الجماعات الإثنية الضعيفة، أو التي لا تمتلك وزناً سياسياً و إجتماعياً بارزاً، غالباً ما تحاول أن تبرز سموها المعنوي، لأن تطلق على نفسها مثلاً ألقاباً و مسميات ذات صلة مثل الأمة الأولى First Nation، لتمييز نفسها عن بقية الجماعات الإثنية الأخرى الوافدة من جهة، و لتبرير مطالبها بالحماية الثقافية و رفض السياسات الإستيعابية من جهة أخرى¹، الأمر الذي يدفع بالكثير من النظم السياسية إلى إستخدام أساليب القسر في سبيل فرض عملية الإستيعاب، وهي الفكرة التي أشار إليها "تيد جار" عند حديثه عن سياسة الإمتصاص أنظر (الجدول رقم 01-09)، وهو ما قد يقود في آخر المطاف إلى المطالبة بالإستقلال التام لصالح الجماعات الإثنية المضطهدة .

جدول رقم (01-08) يبيّن نموذج المنع لـ "تيد جار" لدمج الأقليات و الجماعات الإثنية

المجال الثقافي	المجال الإقتصادي	المجال السياسي
- العزل الإجتماعي و السكني . - تقييد الوصول لتعليم عالٍ . - قيود على الممارسات الدينية .	- عمالة مكرهة . - قيود على الإقامة و الملكية . - قيود على تنظيمات العمل و نشاطها .	- مشاركة سياسية مقيدة . - منع أو تقييد شغل المناصب المهمة

المصدر : شعبان الطاهر الأسود، علم الإجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج، ص 71

الفرع السادس : سياسة التقسيم

إن المطالب الانفصالية للجماعات الإثنية تمثل تحدياً كبيراً للنظام السياسي، في ضوء ما طرحه من تحدي لوحدة الدولة، على أن النظام السياسي قد لا يجد من سبيل أمامه للتعامل مع تلك المطالب سوى الإقرار بها، و الإستجابة لها، في ضوء حسابات المكاسب و الخسائر المترتبة على تلك الإستجابة².

ويعتبر الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير، البديل الشائع لتطبيق سياسة التقسيم، على الرغم من أن تطبيق ذلك المبدأ لا يعني بالضرورة مباشرة قبول التقسيم أو حدوثه، في ظل الخيارات العديدة التي يطرحها تطبيق ذلك المبدأ، في ظل تساؤلات عديدة يطرحها مفهوم هذا المبدأ من قبيل من له حق تقرير المصير؟ ما هو النطاق الإقليمي لتطبيق ذلك المبدأ؟ هل يؤدي القبول بانفصال جماعة إثنية ما إلى سلسلة من المطالب الانفصالية لجماعات أخرى³، وتجدر الإشارة أن تطبيق مبدأ حق تقرير المصير يكون أسهل نسبياً في الحالات التي لا توجد فيها أقلية ساخطة، و رافضة للإنفصال داخل إقليم الجماعة المطالبة بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير و المطالبة بالإنفصال .

¹ - Ibid, P 18 - 20

² - روبرت جار سيمونز، مرجع سابق، ص 350

³ - نفس المرجع، ص 351

ولقد أورد العديد من الباحثين و المهتمين بشؤون الجماعات الإثنية و الأقليات، ضرورة إدراج مبدأ حق تقرير المصير في النصوص الدستورية بالدول التي تعرف مجتمعاتها تنوعاً و تعدداً إثنياً، و ذلك كأداة لتهدئة مخاوف تلك الجماعات الإثنية الأقلية من هيمنة جماعات بعينها، إلا أن الكثير من الدول ذات التعددية الإثنية، لا تدرج هكذا نصوص في دساتيرها، كما أن المطالب الانفصالية مازالت ذات وقع سيء لدى كثيرٍ من الأنظمة السياسية المختلفة، في ظل الإيمان بحقيقة مفادها أن المطالب الانفصالية هي نقطة بداية تهدد وحدة واستقرار الدولة¹.

و تشير التجربة الدولية إلى أنه لم يشهد العالم الحديث سوى حالات قليلة طُبّق فيها مبدأ حق تقرير المصير، مثل حالات بنغلادش واندفصالها عن باكستان، تيمور الشرقية واندفصالها عن أندونيسيا، جمهوريات آسيا الوسطى واندفصالها عن الإتحاد السوفييتي، انفصال التشيك و السلوفاك ...، أما بالقارة الإفريقية نلحظ انفصال جنوب السودان عن السودان، إلى جانب مطالبات عديدة و متكررة من قبل أقاليم إفريقية عديدة بالانفصال، مثل مطالبة الأشانتي و الإيوي للانفصال عن غانا، و سعي الإيوي للانفصال عن نيجيريا، و مطالبة شعب الفولي بالانفصال عن غينيا² ..

المطلب الثاني : السياسات و الآليات العنيفة لإدارة التعددية الإثنية

لقد شهدت التجارب الدولية العديد من الأشكال و أوجه التعامل الحكومي العنيف في إدارة التعددية الإثنية، و ذلك باختلاف الحقب التاريخية من جهة، و باختلاف الدول و الأقاليم من جهةٍ أخرى، و في الآتي رصدٌ لمختلف الآليات و الأساليب العنيفة غير السلمية المنتهجة في إدارة التعددية الإثنية .

الفرع الأول : سياسات الهيمنة

هي أكثر السياسات شيوعاً و استخداماً من قبل مختلف النظم السياسية خاصةً في دول العالم النامي، و تهدف تلك السياسات إلى جعل إستحواذ أي من الجماعات الإثنية على سلطة الجماعة المهيمنة أمراً غير وارد بالمطلق، وجليّ بالذكر أن هذه الإستراتيجية قد جرى إنتهاجها من قبل الجماعات الإثنية الكبرى، و الجماعات الأقلية الحاكمة على حدٍ سواء، على الرغم من الفرضية القائلة بأن النظم الديمقراطية تنظم عملية التنافس بين الجماعات الإثنية³، إلا أننا نلحظ العديد من النظم السياسية الليبرالية الإفريقية مثلاً قد مارست سياسات الهيمنة القسرية مسبقاً، من خلال إحتكار الجماعة المهيمنة للمؤسسات الديمقراطية على نحو ما شهدته التجربة ب زيمبابوي و جنوب إفريقيا قبل التحول. و عليه، فإن إستراتيجية الهيمنة في جوهرها تعبر على نموذج الإستيعاب، و لكن في شكله القسري خاصةً في حالات إستخدام سياسات الإخضاع أو العزل و التطبيق على الجماعات الإثنية و حقوقها⁴، و يصطلح عليها الباحث "تيد جار" بسياسة المنع، و الهادفة لقطع الطريق أمام أي بروز للجماعات الإثنية بشكل منفرد أنظر (الجدول

¹ - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 143

² - حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 85 - 86

³ - Andrew Bell Fialkoff, Ethnic Cleansing , London : Macmilan , 1996 ; P: 48

⁴ - safaran, william n , "ethnicity and pluralism : comparatives and theoretical perspective",

Washington DC: world congress of international political science association, 1988, p 23 - 26

رقم 01-08)، غير أن هناك فريق من الباحثين، يرى في إستراتيجية الهيمنة بديلاً أحسن من الحرب الأهلية و الصراعات الداخلية، إلا أن هذا مجرد محاولة تبريرية فحسب لممارسات النظم التي تأخذ بالإستراتيجية المهيمنة . جدول رقم (01-09) يبيّن نموذج الإمتصاص لـ "تيد جار" لدمج الأقليات و الجماعات الإثنية

المجال الثقافي	المجال الإقتصادي	المجال السياسي
- إندماج إجتماعي و إقامي طبقاً للنظام الطبقي. - تعليم إصلاحي للغة و الثقافة السائدة.	- إعتتمادات مالية للتطوير. - قوانين مضادة للتمييز . - تدريب في العمل .	- حقوق مدنية و سياسية مضمونة. - تعزيز إنتقائي للأحزاب السائدة و المناصب الحكومية. - مصالح مجموعات الأقليات و الجماعات الإثنية.

المصدر : شعبان الطاهر الأسود، علم الإجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج، ص 72

الفرع الثاني : سياسة الإبعاد

تمثل سياسة الإبعاد أحد المناهج السياسية المتطرفة في التعامل مع مشاكل التكامل الوطني، و تقوم هذه السياسة على التخلص من الجماعات غير المندمجة في المجتمع عن طريق الطرد أو الإبعاد عن الدولة، فعلى سبيل المثال تعاني بعض الجماعات المهمشة التي تعيش في المناطق الحدودية لكينيا مع أوغندا و السودان و إثيوبيا و الصومال مثل : (التوركانا، البوكوت، الكاريموجونج) تعاني من التهميش و الإهمال، و عدم الإعتراف من النظام الكيني بأحقيتهم في المواطنة، و من جهة أخرى فإن سياسات القمع التي ينتهجها أي نظام اتجاه أي جماعة إثنية مهمشة و غير مسيطرة، قد تدفع بهذه الجماعة للجوء إلى خارج الحدود بدول الجوار، خاصة بالدول التي بها تشابه إثني يتجانس مع طبيعة هذه الجماعة الإثنية المعنية¹.

الفرع الثالث : سياسة التطهير العرقي و الإثني

في الأصل يقصد بالتطهير العرقي قتل العنصر أو السلالة البشرية المقصودة بشكل واسع بدولة أو إقليم معين، و في إطار و السياق المعاصر أصبح المفهوم يشير إلى "عملية قتل منظمة " لجماعة إثنية عرقية ما، أو تدمير هذه الجماعة بشكل غير مباشر من خلال القضاء المدروس على المقومات التي تسمح بإعادة نموها و تكوينها بيولوجياً واجتماعياً .

و وفق مختلف التجارب التاريخية السابقة، فإن عمليات التطهير العرقي غالباً ما لا تنجح في تحقيق أهدافها، بمعنى إزالة أسباب الصراع الدائر، خاصةً و أنّ ما تحلّفه هذه الأحداث في الضحايا تبقى عالقةً في الأذهان لأجيال عديدة².

ويرى باحثين أن هناك ظروفاً شبه متباينة، إلى جانب الحروب و النزاعات، يجري فيها دائماً تبني سياسات التطهير الإثني بكل أشكاله، منها مايلي :

¹ - هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص 87

² - وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع المتعدد الأعراق و الدروس المستفادة للمنطقة العربية : دراسة حالي الأفرقة الزوج في جنوب السودان و الأكراد في العراق، القاهرة : المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2010، ص 49

- السعي لتأسيس إمبراطورية أو الحفاظ عليها (مثل سياسات القوى الإستعمارية الأوروبية).
- وجود جماعات إثنية تفتقر إلى النفوذ و السلطة مع إصرارها على المطالبة بالإشتراك في الحكم (القبائل بجنوب السودان سابقاً، جماعة الهوتو ب رواندا ..).
- وجود جماعة إثنية متميزة إقتصادياً و ثقافياً مع إفتقارها للسلطة السياسية و العسكرية بالبلاد (الآسيويين بأوغندا، الإيو بنيجيريا ..) .

خلاصة الفصل الأول :

- بعد التطرق و التفصيل في تحديد أبعاد مفهوم التعددية الإثنية، باعتباره المتغير المستقل في الدراسة، نتوصل إلى مجموعة من النتائج و الإستنتاجات، هي بمثابة خلاصة لفصل الدراسة الأول و النتائج هي كالتالي :
1. هناك تداخل معرفي علمي بين تخصصات عديدة في التناول و معالجة مفهوم ومتغير التعددية الإثنية، الأمر الذي جعل من المفهوم يتصف بعدم الثبات، و تغلب عليه الطبيعة المتغيرة الديناميكية، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق مجموعة من الصعوبات المنهجية لدى باحثي العلوم السياسية عند دراسته و تحليله لأي موضوع ذو صلة بمتغير التعددية الإثنية .
 2. التداخل المفاهيمي بين مفهوم التعددية الإثنية من جهة، و مفاهيم أخرى على غرار : (الأقلية، العرقية، القومية) أدى إلى مجموعة من الصعوبات لدى الباحث متعلقة أساساً باستنباط المادة العلمية ذات الصلة المباشرة بالموضوع من جهة، و طريقة إستخدام هذه المادة العلمية في إطارها و نطاقها السليم .
 3. بالرغم من الإختلافات الهائلة في آليات و سياسات إدارة التعددية الإثنية، عبر مختلف دول و أقاليم العالم، إلا أنه و دونما أدنى شك، تبقى الأساليب و الآليات التفاوضية السلمية، بمثابة أرقى و أنجع الطرق و السياسات في إدارة المجتمعات المتعددة إثنية، و ما يجب التوضيح و التأكيد عليه هو عدم إتباع الدول لسياسة واحدة، حتى في نطاقها السلمي فقد تتبّع الدولة في سبيل إدارة التعددية الإثنية لسياستين أو أكثر، و ذلك باختلاف حالتها و أوضاعها، بهدف إدارة المجتمع المتعدد إثنية، أي أن لكل دولة أو إقليم خصوصية معينة، تفرض عليه إتباع نمط محدد من سياسات إدارة التعددية الإثنية .

الفصل الثاني

التعددية الإثنية و علاقتها بأنظمة

الحكم و الإدارة

إنّ المتبع و الدارس لأنظمة الحكم و الإدارة السائدة و المطبقة بدول العالم بشكل عام، و بالدول المتعددة الإثنيات و الثقافات بشكل خاص، يدرك مدى العلاقة الوطيدة بين كل من متغير التعددية الإثنية من جهة، و بين النمط المطبّق في الإدارة و الحكم، و ذلك باعتبار المركب المجتمعي أحد أهم العوامل المؤثرة، في تحديد و رسم معالم أي نظام للحكم و الإدارة في مثل هذه الدول التعددية، هذا إلى جانب عوامل و محددات أخرى عديدة، و يختلف تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى، و بدرجات متباينة و متفاوتة.

وعليه سيحاول هذا الفصل دراسة أوجه العلاقة بين متغيري التعددية الإثنية و أنظمة الحكم و الإدارة عبر

التطرق إلى المباحث التالية :

- التعددية الإثنية و نظام الحكم المحلي .
- التعددية الإثنية و نظام الحكم الذاتي .
- التعددية الإثنية و نظام الحكم الفيدرالي .

و تجدر الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية، متعلقة بتوضيح أهم الأسباب الداعية لإختيار أنماط الحكم و

الإدارة المذكورة أعلاه، و هذه الأسباب تتلخص في التالي :

1. إنّ هذه الأنظمة من الحكم و الإدارة تمثل أحد أهم مطالب الجماعات الإثنية في معظم الدول التعددية، على النحو الذي تطرّق إليه الفصل الأول من هذه الدراسة .

2. أن غالبية الدول تعددة إثنية و ثقافياً تطبّق أحد هذه الأنظمة، باعتبارها الأتبع و الأكثر جدوى في إدارة التعددية الإثنية .

3. أنّ دولة جنوب السودان باعتبارها وحدة الدراسة، قد شهدت تطبيق جميع هذه الأنظمة في الحكم و الإدارة، و ذلك عبر فترات تاريخية مختلفة، بداية من مرحلة كان فيها جنوب السودان مجرد إقليم داخل الدولة السودانية الموحدة سابقاً، وصولاً إلى إقامة دولة جنوب السودان منذ سنة 2011 .

المبحث الأول : التعددية الإثنية و نظام الحكم المحلي

كثيراً ما واجهت الدول المتعددة الإثنيات العديد من الخيارات و البدائل الرامية إلى إدارة الجماعات الإثنية التي تشكّل المكونات المجتمعية لها، و من جهة أخرى أيضاً لظالمات شكّلت التعددية الإثنية أحد أهم العوامل المتحكمة في تحديد طبيعة نظام الحكم و الإدارة بالدول و الكيانات السياسية المختلفة، و من هذا المنطلق جاءت العلاقة بين وجود تعددية إثنية بدولة معينة، و تطبيق نظام الحكم المحلي كآلية لإدارة هذه التعددية، و سيحاول هذا المبحث دراسة أوجه هذه العلاقة بالتطرق إلى المطالب التالية:

- تحديد مفهوم الحكم المحلي .
- آليات عمل هيئات الحكم المحلي .
- نماذج تطبيقية عن نظام الحكم المحلي .

المطلب الأول : تحديد مفهوم الحكم المحلي

يعتبر نظام الحكم المحلي أحد أهم المفاهيم المستخدمة في نطاق دراسات أنظمة الحكم و الإدارة، و يتداخل مع العديد من المفاهيم و الأساليب المتشابهة الأخرى، و عليه سيحاول المطلب الحالي التطرق إلى ثلاثة نقاط في غاية الأهمية هي :

- التعريف بمفهوم نظام الحكم المحلي .
- أركان نظام الحكم المحلي .
- التمييز بين مفهوم الحكم المحلي و الإدارة المحلية .

الفرع الأول : تعريف الحكم المحلي .

هو الحكم الذي يتميز بصلاحيات واسعة وإستقلالية من خلال المهام التي يؤديها في ظل سيادة الدولة، هذه الصلاحيات المكتسبة عن طريق تنازل الحكومة المركزية عنها لفائدة المجالس المحلية، ويعرفه آخرون على أنه نظام شامل تتنازل بموجبه الحكومة المركزية عن بعض صلاحياتها التشريعية والتنفيذية والقضائية لفائدة جماعات محلية مستقلة، تمارس مهامها على إقليم جغرافي محدد.

ويعتبر الحكم المحلي عند بعض الدارسين تطورا للإدارة المحلية Local Administration إلى الحكم المحلي Local Government والحكم الذاتي Self Government وما الإختلاف بين كل هذه المفاهيم إلا بمدى درجة الإستقلالية واللامركزية، ويرسمون مسار التطور من عدم التركيز الإداري إلى الإدارة المحلية ثم الحكم المحلي ثم الإستقلال الذاتي¹.

و تختلف مبررات الأخذ بنظام الحكم المحلي من دولة إلى أخرى، إلا أن العوامل الأكثر إلحاحا هي تلك المتعلقة بإتساع الرقعة الجغرافية للدولة وتعدد قومياتها، أو أثناء عملية إعادة توحيد الدولة بعد تشتت أقاليمها، أو إستقلالها عن قوة مستعمرة، فاعتماد نظام الحكم المحلي يجعل عملية التوحيد سهلة لأن الكيانات الجديدة تعودت على نوع من الإستقلالية في إدارة شؤونها، وقد ترى في الإنضمام إلى كيان سياسي جديد تهديد لتلك الإستقلالية، ولذلك يعتبر نظام الحكم المحلي شكلا يحافظ على الإستقلالية السياسية، مع تحقيق الوحدة في آن واحد، وهو ما طبق أثناء توحيد الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الفدرالية سواء في أوروبا أو أفريقيا².

وهنالک تعريف آخر يقول " ان الحكم المحلي نوع من الحكومة التي تخدم مساحة صغيرة عن طريق ممارستها لسلطات مفوض بها لها .. وهو تعريف صائب ، حيث ان الحكومة المحلية ايا كانت صورتها او اجهزتها

¹- بشير شايب، "الحكم المحلي"، In internet document ,
www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=210:-algerie-
&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7:

²- بشير شايب، "الحكم المحلي"، In internet document ,
www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=210:-algerie-
&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7:

ليست لها صفة السيادة مثل الحكومة القومية في الدول المستقلة، فهي حكومات لا تصدر قوانين بل تطبق القوانين التي تشرعها سلطة اعلى في الدولة التي تبسط سيادتها على مجموع الاراضي الداخلية في حدود الدولة ، فهي لامتارس السلطات الا في الحدود المفوض بها لها بواسطة الحكومة القومية، و في حدود ما تقرره السلطة التشريعية او دستور الدولة"¹

يتفق نظام الحكم المحلي مع نظام الديمقراطية ، فكلاهما يرمي الى اشراك الشعب في ادارة شؤونه المشتركة ، ففي الحكومة الديمقراطية يساهم الناجبون في شؤون الحكم العامة ، وفي الحكم المحلي يساهمون في ادارة شؤون انفسهم بأنفسهم ، ولا يقتصر الأمر على مجرد التجانس بين الحكم المحلي والحكومة الديمقراطية بل ان احد هذين النظامين وهو الحكومة الديمقراطية يستتبع تحقق الآخر .

والواقع ان الحكم المحلي يثبت اركان النظام الديمقراطي في البلاد من عدة وجوه، فهو يساعد على تنشئة الناجبين تنشئةً سياسيةً مده ، وهو الذي يمد البرلمانات بأفضل الاعضاء ، ثم هو في النهاية الذي يزود النظام البرلماني بهيئات نيابية ثانوية الى جانب الهيئة التشريعية في البلاد ، ولا شك ان الديمقراطية المحلية هي من اهم مقومات الديمقراطية القومية الشاملة ، كما ان الحريات المحلية هي فرع مهم من الحريات القومية²

واصطلاح الحكم المحلي في واقع الأمر نشأ في بريطانيا، في ظروف تاريخية خاصة جعلت للهيئات الإقليمية اختصاصات أقوى من الاختصاصات التي تتمتع بها الهيئات الإقليمية في فرنسا، وقد كان البعض من الشراح والباحثين يفرقون بين الإدارة المحلية والحكم المحلي على أساس الفروقات بين الحكم المحلي في بريطانيا والإدارة المحلية في فرنسا.

إلا أن تلك الآراء لم تكن علمية للتفريق على أساس الصلاحيات سواء أكانت اختصاصات محددة وتمارسها الهيئات المحلية في بريطانيا أم اختصاصات عامة تمارسها الهيئات المحلية في فرنسا، ومن ثم تم التحلي عن تلك الآراء وظهرت بعض الاتجاهات الفقهية للتفريق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي على أساس أن الحكم المحلي هو نتيجة للامركزية السياسية ولا يطبق إلا في إطار الدولة المركبة، وهو عبارة عن جملة الصلاحيات التي تتمتع بها الدول أو الإمارات أو الولايات أو الكونتونات الداخلة في الاتحاد الفيدرالي والمنقولة لها من الحكومة الاتحادية³. والمعروف أن اللامركزية السياسية تعد شرطاً من شروط قيام الاتحاد الفيدرالي وليست منحة من البرلمان المركزي، وإنما تنازل من الدول أو الولايات المتحدة عن بعض وظائفها السياسية للحكومة الاتحادية مع احتفاظها ببعض

¹- اكرم سالم، حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي ، تاريخ التصفح 17 أكتوبر 2017
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132091

²- اكرم سالم، حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي ، تاريخ التصفح 17 أكتوبر 2017
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132091

³- حمود التميمي، مفهوم الإدارة المحلية و علاقتها بالمفاهيم المشابهة،

www.dralqudaimi.blogspot.com/2012/04/blog-post.html تاريخ التصفح :17 أكتوبر 2017

الآخر منها، يرى بعض الفقهاء أن الحكم المحلي في الدول البسيطة يتحقق عندما يتم نقل بعض صلاحيات التشريع إلى المجالس المحلية، والتي من خلالها يمكنها إصدار قرارات تشريعية تسهم في صنع السياسات المحلية، ولذلك يرى أصحاب هذا الرأي أن الإدارة المحلية تنحصر في نطاق الوظيفة الإدارية¹.

الفرع الثاني : أركان نظام الحكم المحلي

يقوم نظام الحكم المحلي، باعتباره أسلوباً لممارسة الحكم ذاتياً، من خلال مشاركة المواطنين في الأقاليم في تسيير أجهزة محلية تتمتع بقدر كبير من الإستقلال الذاتي على ثلاثة أركان هي : (تقسيم الدولة إلى وحدات جغرافية يتضمن كل منها تجمّع إقتصادي و سكاني مناسب - وجود أجهزة محلية مستقلة ذاتياً- تتمتع هذه الأجهزة بسلطات تشريعية و تنفيذية أصيلة) .

الفقرة الأولى: تناسب الوحدة الجغرافية مع المكوّن السكاني

يقوم الحكم المحلي على تقسيم الدولة إلى وحدات جغرافية، يتضمن كل منها تجمّع سكاني واقتصادي يفني بأغراض الحكم المحلي، و تعتبر مسألة تحديد الحجم المناسب للوحدات المحلية، من المسائل الهامة التي تقرر إمكانية نجاح الحكم المحلي من جهة، و إمكانية تحقيق إستقلاله الذاتي من جهة أخرى، و رغم أن تحديد حجم الوحدة لأغراض الحكم المحلي لا يوجد له معايير دقيقة²، إلا أن هناك إعتبارات هامة تحكم هذا الأمر أنظر (الجدول رقم 01-02)

جدول رقم (01-02) يبيّن أهم الإعتبارات المتحكمة في تحديد حجم وعدد الوحدات المحلية

<p>- ضرورة وجود تناسب في حجم و تكامل الموارد المتوفرة على مستوى إقليم الوحدة المحلية.</p> <p>- وجود توزيع سكاني متوازن بين الوحدات المحلية .</p>	<p>إعتبارات إقتصادية و سكانية</p>
<p>- ضرورة وجود حد أدنى لحجم أوعية الخدمات المختلفة التي تقوم الأجهزة المحلية .</p> <p>- وجود تنسيق عالٍ و رقابة على أداء الخدمات في المناطق الجغرافية المتباعدة للوحدات المحلية .</p>	<p>إعتبارات الكفاءة التنظيمية</p>
<p>- كالمكان حجم الوحدة المحلية صغيراً جغرافياً و سكانياً كلما كانت مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم أكبر .</p>	<p>إعتبارات المشاركة الديمقراطية</p>

المصدر: الجدول من إعداد الباحث *

¹- حمود التميمي، مفهوم الإدارة المحلية و علاقتها بالمفاهيم المشابهة،

www.dralqudaimi.blogspot.com/2012/04/blog-post.html، تاريخ التصفح: 17 أكتوبر 2017

²- أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة المقارنة مدخل بيئي مقارنة. بيروت: دار النهضة العربية، 1979، ص 483

*الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد البيانات الواردة في: أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة المقارنة مدخل بيئي مقارنة، ص 483

و عليه و بالنظر لما تقدّم، ندرك أنه ينبغي الموازنة بين الإعتبارات الإقتصادية من جهة، و الإعتبارات الخاصة بالكفاءة التنظيمية و الإدارية ، و اعتبارات المشاركة و الديمقراطية من جهة أخرى، بغية تحديد الحجم المناسب للوحدات المحلية، فالإعتبارات الإقتصادية تميل إلى ترجيح الحجم الكبير، بينما تُرجح الإعتبارات الخاصة بالمشاركة الديمقراطية المحلية الحجم الصغير للوحدة المحلية¹.

الفقرة الثانية : إستقلالية الأجهزة المحلية

يقوم الحكم المحلي على توفير قدر كبير من الإستقلال للأجهزة المحلية، و بذلك تتمتع منظمات الحكم المحلي في ظل هذا النظام بشخصية إعتبارية مستقلة، و تكون خاضعة للإدارة العامة لسكان الوحدة المحلية، و عليه فإن الإستقلال التنظيمي و المالي و الإداري للوحدات المحلية عن الحكومة المركزية، يعتبر ركناً أساسياً ليس فقط بالنسبة لنظام الحكم المحلي، و إنما بالنسبة لنظام الإدارة المحلية كذلك، لكن نظام الحكم المحلي يتطلب إضافةً إلى ذلك، أن يكون تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب من سكان الوحدة المعنية، و أن تكون الأجهزة المحلية التنفيذية خاضعةً مباشرةً لأجهزة محلية منتخبة.

إن مجرد الإعتبار للهيئات المحلية بالإستقلال و الشخصية الإعتبارية لا يكفي لتحقيق هذا الإستقلال فعلاً، و ما لم يكن تشكيل المجالس المحلية و القيادات التنفيذية العليا، و غيرها من القيادات في المواقع الهامة عن طريق إنتخاب مباشر من القاعدة المحلية، فإن هذا الإستقلال لا يكون واقعياً .

إن قيام الحكومة المركزية بتعيين قيادات الأجهزة المحلية (مثل تعيين أعضاء المجالس المحلية، أو تعيين حاكم الوحدة المحلية، أو كبار الموظفين المحليين بقرارات من الحكومة المركزية) سقط ركناً أساسياً من الأركان التي يقوم عليها نظام الحكم المحلي لأنه يُلغى بطريقة أو بأخرى مبدأ إدارة الشعب لشؤون نفسه ، و يتطلب هذا المبدأ أن يضطلع أهالي و سكان الوحدة المحلية، بتسيير شؤونهم عن طريق ممثلهم المنتخبين من طرفهم في أجهزة و هيئات هذه الوحدة².

الفقرة الثالثة : تمتع الأجهزة المحلية بسلطات تشريعية و تنفيذية أصيلة

ينبغي أن تتمتع الأجهزة المحلية بسلطات مستقلة في مجالي التشريع و التنفيذ، و أن تكون هذه السلطات غير مشروطة بموافقة السلطات المركزية أو تفويضها، لكي يمكن إعتبار النظام المحلي الذي يضم هذه الأجهزة نظاماً للحكم المحلي، فنظام الحكم المحلي يقوم على ممارسة سيادة و سلطات الدولة على مستويين : مستوى الأجهزة المركزية، و مستوى الأجهزة المحلية .

و تتحدد السلطات التشريعية و التنفيذية التي تمارس على المستوى المحلي بنصوص دستورية، لا مجال لدحضها أو تقييد من قبل الهيئات المركزية، أي أنها سلطات أصيلة، و ليست سلطات مفوضة يمكن للأجهزة المركزية

¹- المرجع السابق، ص 485

²- نفس المرجع، ص 485

أن تحلّها، أو تسحبها بسحب التفويض الذي خلعها على الأجهزة المحلية، و بهذا المعنى يكون نظام الحكم المحلي، هو ذلك الذي يمثل نظام حكومات الولايات أو المقاطعات أو الجمهوريات في النظام الفيدرالي.

يتضمن نظام الحكم المحلي بالأركان و السمات المذكورة آنفاً، درجةً عاليةً من الإستقلال للوحدات المحلية، و تتوقف إمكانية نجاح هذا النظام على طبيعة الظروف و الأسباب الداعية إلى تطبيقه، و رغم أن هذا النظام يعتبر تجسيداً للممارسة الديمقراطية في الحكم على المستوى المحلي، إلا أن نجاحه يكون أكبر إذا توافرت بعض الظروف التي تشكّل بيئة مناسبة لتطبيقه، و تلخص هذه الظروف في النقاط التالية هي : (تعدد القوميات - تشتت جغرافي و سكاني و إقتصادي - توحيد سياسي للأقاليم بعد تفرّقها - إرتفاع الوعي السياسي لدى المواطنين - إستقرار الظروف السياسية - ضعف الإنتماءات العائلية و الطائفية و الإقليمية)¹.

الفرع الثالث : التمييز بين مفهومي الحكم المحلي و الإدارة المحلية .

تتحلى أهمية الهيئات المحلية في الدور الذي تلعبه في خدمة المواطن و التنمية و التطوير، فالهيئات المحلية تكون دائماً على تماسٍ يومي و مباشر مع كافة مناحي حياة المواطن اليومية، كما تعتبر مؤسسات الحكم المحلي عصباً رئيسياً في البنية العامة للدول الحديثة.

فبالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي للمجتمع، تقع عليها مسؤوليات و أعباء إدارية و خدمية رئيسية تطل مختلف مجالات الحياة المجتمعية، لذا فإنّ فعالية هذه المؤسسات و نجاعتها في أداء دورها السياسي و القيام بمهامها المختلفة، تعتبران من المؤشرات ذات الدلالة الهامة، على حيوية النظام السياسي داخل الدولة².

هناك جدلٌ واسع بين الكتّاب و الباحثين حول مصطلح الحكم المحلي، و التمييز بينه وبين مصطلح الإدارة المحلية، فيعتقد بعضهم بوجود إختلاف كبير بين المصطلحين، فالإدارة المحلية تتعلق بتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية، في حين أنّ الحكم المحلي يتعلق بتطبيق مبدأ اللامركزية السياسية الشائع إستخدامها في نظم الحكم الفيدرالية. و هناك رأي ثاني ذهب إليه بعض الباحثين، يتلخص باعتبار نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو تطبيق نظام الحكم المحلي، بحيث تبدأ بعض الدول بتطبيق اللامركزية الإدارية بتفويض الصلاحيات أو تخويلها أولاً من الحكومة للأجهزة المحلية بالولايات، ثم تبدأ بتطبيق الإدارة المحلية بعد ذلك، و في حالة نجاح هذا النمط تنصرف لتطوير نمط الحكم بالأخذ بنظام الحكم المحلي³.

¹ - المرجع السابق، ص 488

² - ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية : تجربة البلدية الجزائرية". مجلة النهضة ، القاهرة : كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، المجلد العاشر، العدد الرابع ، أكتوبر 2009 ، ص 97

³ - محمد محمود الطعمانة، "نظم الإدارة المحلية: المفهوم و الفلسفة و الأهداف". ورقة مقّمة للملتقى العربي الدولي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صلالة- سلطنة عمان : 18 - 20 أوت 2003، ص 07

و عند الدراسة و التحليل في تفاصيل نظم الحكم المحلي، كثيراً ما يخلط الباحثين بينها و بين نظم الإدارة المحلية، بالرغم من الاختلافات الجذرية بين النمطين فبالنسبة لنظام الحكم المحلي فتحكمه جملة من الخصائص و المعالم التي تميّزه عن نظام الإدارة المحلية منها:

- أنّ الحكم المحلي هو أحد صور اللامركزية السياسية، و يأخذ طابعاً سياسياً و دستورياً، أما الإدارة المحلية فهي إحدى صور اللامركزية الإدارية، و لا علاقة لها بتركيبة الدولة أو تكوينها السياسي .
- في نظام الإدارة المحلية تخضع المجالس المحلية للصيانة الإدارية و هي مجرد عملية رقابية و إشراف من قبل الحكومة المركزية .
- غالباً ما يطبق الحكم المحلي في الدول المركبة، و حالات معينة يُطبّق بالدول البسيطة، أما نظام الإدارة المحلية يُطبّق بالدول البسيطة الموحدة .
- بينما يُعتبر الحكم المحلي من بين الأساليب المتعلقة بالتنظيم السياسي للدول، فإن الإدارة المحلية غالباً ما تتعلق بجانب التنظيم الإداري الخاص بالدولة.
- الحكم المحلي أو اللامركزية السياسية، يقوم على أساس توزيع مظاهر السيادة الداخلية بين الحكومة المركزية من جهة، و الحكومات الولائية أو هيئات الحكم المحلي بالولايات من جهة أخرى، بينما يقتصر نظام الإدارة المحلية على مجرد نقل مباشر بعض الاختصاصات الإدارية فقط من السلطات المركزية إلى الهيئات المحلية¹.
- تمثّل منظمات الحكم المحلي جهازاً للحكم يحوي سلطات تنفيذية و تشريعية، ففي الأنظمة الفيدرالية التي تمثّل أحد أهم صور تطبيق أنظمة الحكم المحلي، توجد مجموعتين أو مستويين من أنظمة الحكم، إحداها تخص الحكومة المركزية الفيدرالية، و الثانية تخص الدويلات أو الولايات العضو في الإتحاد .
- أما في نظام الإدارة المحلية، فلا يوجد سوى جهاز واحد للحكم هو جهاز الحكومة المركزية، و ما المنظمات المحلية في هذا النظام إلا مجرد أجهزة إدارية، مهما تمتعت باستقلال في مباشرة اختصاصاتها².

جدول رقم (02-02) يبيّن أهم الفروقات بين نظامي الحكم المحلي و الإدارة المحلية

الفروقات الموضوعية	الفروقات الشكلية
- تتعدد مستويات الهيئات التشريعية و التنفيذية بالدول التي تأخذ بنظام الحكم المحلي مقارنة بالمستويات في الدول التي تأخذ بنظام الإدارة المحلية، التي غالباً ما تكون موحدة .	- السلطات و الاختصاصات التي تتمتع بها المنظمات المحلية بنظام الحكم المحلي لا تشمل فحسب على المجال الإداري بل تتعداه إلى وظائف و خصائص أخرى تشمل الأبعاد السياسية من تشريع و قضاء.
- إختصاصات الإدارة المحلية تكون دائماً بقوانين عادية صادرة عن الهيئة التشريعية المركزية، فيما تكون الأطر التشريعية المنظمة لعمل هيئات الحكم المحلي نابعة من الإطار الدستوري العام .	- درجة و مستوى الإستقلالية في نظام الحكم المحلي هو أوسع بكثير مما تتمتع به منظمات الحكم في نظام الإدارة المحلية .

المصدر : الجدول من إعداد الباحث *

¹- محمد علي الحلايلة، الإدارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الأردن بريطانيا فرنسا و مصر. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009، ص 57

²- أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص 478

*الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد البيانات الواردة في: أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة المقارنة مدخل بيئي مقارنة ص 477-478

إنّ الفیصل فی طبیعة الأجهزة اللامركزية الإقليمية هو مدى أصالة السلطات و الإختصاصات التي تمارسها هذه الأجهزة، فإذا كانت ممارسة هذه الأجهزة للسلطات التنفيذية أو حتى التشريعية منظمة بقانون عادي صادر من المجلس التشريعي المركزي، فإن الأنظمة التي تحوي هذه الأجهزة تكون أقرب إلى أنظمة الإدارة المحلية منها إلى الحكم المحلي، لأنه مثلما يمكن المجلس التشريعي أن يفوض إختصاصات للأجهزة المحلية، فإنه يملك أيضاً أن ينسخها بقانون لاحق، فما تمارسه الأجهزة المحلية يكون متوقفاً بتفويض السلطات المركزية و موافقتها.

المطلب الثاني : آليات عمل هيئات الحكم المحلي

إنّ آليات عمل هيئات الحكم المحلي تختلف من دولة لأخرى، إلا أنه لا يمكن أن ندرس هذه الجزئية دون التطرق إلى نقاط مهمة هي كالتالي :

- طريقة توزيع الإختصاصات بين الحكومة المركزية و الحكومة المحلية.
- أسس الرقابة على عمل هيئات الحكم المحلي .
- مصادر تمويل هيئات الحكم المحلي.

الفرع الأول : توزيع الإختصاصات بين الحكومة المركزية و الحكومة المحلية

يمكن القول إبتداءً أن الضابط الرئيسي في توزيع الإختصاصات بين هيئات الحكم المحلي و السلطات المركزية، يتعلق بتحديد الإختصاصات ذات الطابع القومي لكي تقوم به الحكومة المركزية، و الإختصاصات التي تمثل مصالح ذاتية متميزة عن المصالح القومية الوطنية، على نحوٍ يُبرر إفراد تنظيم خاص لها، فوفق هذا الضابط تنفرد المنظمات المحلية بكل ما هو محلي بطبيعته، و تتولى الحكومة المركزية أداء الإختصاصات ذات الطابع القومي، لكن ورتبة الإختصاصات على هذا النحو، يظل رهيناً بتحديد ما يُعتبر من الإختصاصات المركزية القومية، و ما يعتبر من الإختصاصات المحلية.

إنّ الإجابة على هذا التساؤل يحكمه بشكلٍ أساسي مجموعة من المعايير و المحددات، أهم هذه المعايير الشكل السياسي للدولة (بسيطة موحدة أم مركبة إتحادية) من جهة، و طبيعة نظام الحكم السائد، فضلاً عن بعض الإعتبارات الأخرى، و المتعلقة بطبيعة الإختصاصات و أفضل الأساليب لمباشرتها، و بالظروف التاريخية و الإقتصادية و الإجتماعية¹.

ففي ظل الدولة البسيطة الموحدة، لا يُتوقع أن تكون الإختصاصات المفوضة للسلطات المحلية كبيرة، لأن في ذلك ما يتناقض مع طابع المركزية السياسية الذي تستمد منه الدولة طابعها الموحّد، و حتى الحالات التي يتم نقل مهام و وظائف متنوعة و عديدة للأجهزة المحلية في الدولة الموحدة البسيطة، فإن ممارسة هذه الأجهزة لتلك المهام و الوظائف يكون تحت إشراف و وصاية و رقابة السلطات المركزية.

¹- أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص 471

فالسُّلطات المركزية في هذه الحالة هي التي تُقرّ الموازنات المالية للهيئات المحلية، و تراقبها مراقبة دقيقة عن طريق وزارة المالية و جهاز المحاسبة العام، و هكذا فإنه حتى في الحالات التي تتسع مجالات نشاط المنظمات المحلية في الدولة البسيطة الموحدة، فإنّ ذلك يبقى خاضعاً لسيطرة و رقابة أجهزة السلطة المركزية.

أما في الدولة المركبة الإتحادية، فإن الإختصاصات الواسعة التي تتمتع بها الأجهزة المحلية، تعتبر إختصاصات أصيلة تؤيدها الصلاحيات التشريعية التي تمارسها المجالس التشريعية المحلية، و تستطيع أجهزة الحكم المحلي في الدول الفيدرالية باعتبارها أحد أوجه الدول المركبة، أن تصدر من التشريعات ما يمكن أن يُوسّع من مهام و وظائف الأجهزة التنفيذية المحلية، دونما وصاية أو رقابة من الأجهزة المركزية¹.

و فضلاً عن العامل المتعلق بشكل الدولة، فقد تكون بعض الإختصاصات من طبيعة معينة، قد لا تقدر عليها و لا تُقدّم على مباشرتها الأجهزة المحلية، فالإنفاق على برامج بحوث الفضاء، أو إنشاء الطرق التي تتخطى الحدود الإقليمية للمحليات، أو الرقابة على أنشطة المشروعات الإقتصادية التي تباشر أنشطتها على المستوى القومي المركزي، كل هذه المهام من الأفضل أن تقوم بها الحكومة المركزية، لأنها تتخطى المصالح المحلية الضيقة، و تتعلق بمسائل قومية عامة .

و هناك بعض الظروف الأخرى التي قد تبرّر قيام الأجهزة المحلية باختصاصات معينة، فقد يكون قيام الأجهزة المحلية ببعض المهام هو إستمرار لأوضاع تاريخية كانت هذه الأجهزة تباشر فيها هذه المهام، و قد تقوم السلطات المركزية ببعض المهام التي كانت تدخل في إختصاص الهيئات المحلية، وذلك في ظروف و فترات تاريخية مختلفة و متفاوتة كأن تكون ظروف الأزمات الإقتصادية أو الحروب مثلاً، قد يُبرّر إعطاء المحليات بعض الإختصاصات في مجالات معينة نتيجة ظروف إجتماعية ما، تتعلق مثلاً بوجود قوميات أو طوائف تقطن أقاليم معينة، فيتعين معه قيام المحليات التي تنشأ في هذه الأقاليم، بتقديم خدمات تعليمية و ثقافية تناسب التكوين الإجتماعي و الثقافي المتميّز لكل إقليم .

ومن جانبٍ آخر فإن عملية توزيع الإختصاصات بين السلطات المركزية و الهيئات المحلية، لا يخرج في نطاقه العملي عن أحد البديلين أو الطريقتين هما :

معيّار التوزيع بصفة عامة :

عندما توزع الإختصاصات بصفة عامة، فإن ما تقوم به الأجهزة المحلية يتم تحديده بالرجوع إما لقاعدة أو معيار عام يحدد صلاحيات الهيئات المحلية، بأنها تتضمن مثلاً كل الخدمات و المسائل التي تتعلق بالإقليم، و إما بالقيام بأي إختصاص لا يرد نصّ قانوني بمنعه، أو بإعطاء مسؤولية جهة مركزية، ففي مثل هذه الحالات يكون المجال واسعاً لكي تختار الأجهزة المحلية بنفسها ما تؤدّ مباشرة من إختصاصات، و تأخذ بهذه الطريقة كل من ألمانيا الإتحادية، بلجيكا، وهولندا².

¹- المرجع السابق، ص 472

²- نفس المرجع ، ص 474

و يلاحظ على الدول التي تأخذ بمعيار التوزيع بصفة عامة، أن تطبيقها لهذه الطريقة يتفاوت حسب الشكل السياسي للدولة، فللمجالس المحلية في هذه الدول تحديد المسائل ذات الأهمية المحلية التي تدخل في إختصاص كل منها، لكن رغم ذلك، تخضع المجالس المحلية فيها لرقابة الحكومة المركزية، لكي لا تهيمن على صلاحيات هذه الأخيرة، و حتى لا يكون عملها متناقضاً مع المصلحة القومية المركزية للدولة.

معيار تحديد الإختصاصات على سبيل الحصر :

قد يتم تحديد إختصاصات الأجهزة المحلية بقوانين تنص بصورة واضحة على ما يجوز لهذه الأجهزة مباشرة من مهام واختصاصات، و في هذه الحالة تنص التشريعات على هذه الإختصاصات على وجه التحديد، بحيث يعتبر مباشرة الأجهزة المحلية لإختصاصات خارج ما هو مقرر في نص القانون باطلاً لتعديده الحدود المنصوص عليها¹. ويعتبر تحديد الإختصاصات على سبيل الحصر، من العوامل التي تحد من تجاوزات الأجهزة المحلية، و تحد من ميلها إلى توسيع صلاحياتها بلا مبرر، لكن طريقة التحديد المفصل للإختصاصات، تعيق المجالس و الأجهزة المحلية عن ممارسة حق المبادرة في إقتراح و تنفيذ البرامج المحلية، و تعيقها عن تكييف مهامها و وظائفها، لتناسب الظروف و المتغيرات المحلية، و تعتبر بريطانيا أحد الدول التي تأخذ بهذه الطريقة في توزيع الإختصاصات بين الهيئات المركزية و المحلية .

الفرع الثاني : الرقابة على عمل هيئات الحكم المحلي .

تعتبر الرقابة أحد أهم الآليات الضامنة لحسن سير عمل هيئات الحكم المحلي، و تختلف أوجه الرقابة على أعمال هذه الهيئات من دولة إلى أخرى، إلا أنها في الجمل تكاد تشترك في بعض الآليات و الوسائل نذكر منها على سبيل المثال مايلي :

1. الرقابة الشعبية:

إنطلاقاً من فكرة أن المجالس المحلية إنما وجدت أساساً من أجل خدمة المواطنين و تلبية إحتياجاتهم، و أخذاً بالإعتبار أن المواطن هو الذي يتحمل الجزء الأكبر من موارد هذه المجالس، و ذلك من خلال الضرائب و الرسوم التي يدفعها، فإن من حق سكان و قاطني الوحدة المحلية، أن يمارسوا نوعاً من الرقابة على أعمال مختلف الهيئات المحلية، ليتأكدوا من السير الحسن لأعمال مؤسسات الحكم المحلي.

2. الرقابة القضائية :

تنشأ المجالس المحلية و تُحد إختصاصاتها بموجب القوانين، لذا تملك المحاكم في أغلب الدول سلطة النظر ف مدى مشروعية الأعمال التي تقوم بها الهيئات المحلية، و التأكد من أنها تتصرف وفقاً للقانون، فالقضاء الإداري ينظر عادةً في الطعون التي يقدّمها الأفراد و الهيئات ضد قرارا سياسات و قرارات هيئات الحكم المحلي، باعتبار هذه الأخير مرافق عامة تصدر قرارات إدارية يمكن الطعن بعدم مشروعيتها².

¹- المرجع السابق، ص 475

²- محمد علي الحلايلة، مرجع سابق، ص 114

3. الرقابة الإدارية :

بالرغم من إستقلالية المجالس المحلية، إلا أن لها حدود لا تستطيع تجاوزها، كما أنها مكلفة للقيام بواجباتها الموكلة لها بكفاية و فاعلية، و لتحقيق نوع من التوازن ما بين إستقلال المجالس المحلية من جهة، و ضمان قيامها بأعمالها بشكل جيد وعدم تجاوزها لصلاحيات من جهةٍ أخرى.

4. الرقابة المالية:

بالرغم من الإستقلال المالي لهيئات الحكم المحلي، إلا أن سلطات الحكم المركزي تمارس نوعاً من الرقابة المالية على الهيئات المحلية، و ذلك بهدف حماية المصلحة العامة للدولة و المواطنين، و للرقابة المالية على عمل الهيئات المعنية بالحكم المحلي العديد من الأوجه، من بينها الرقابة على حق الهيئات المحلية في الحصول على القروض و التصديق عليها، الرقابة على حق مؤسسات الحكم المحلي في إدارة ممتلكاتها و التصرف فيها، التدخل في تحديد قيمة الضرائب المحلية و غيرها ..¹

الفرع الثالث : آليات تمويل هيئات الحكم المحلي .

تمارس المجالس المحلية إختصاصات متعددة و متنوعة، ومن ثمّ فهي بحاجة دائمة إلى موارد مالية كافية، و التي من خلالها تتمكن من القيام بواجباتها على النحو المطلوب، و بشكلٍ عام فإن الموارد المالية للمجالس المحلية تأتي مصدرين أساسيين هما : مصادر تمويل داخلية و مصادر تمويل خارجية .

و غالباً ما تعكس كفاية الموارد المحلية مستوى أعلى من الإستقلالية التي تتمتع بها المجالس المحلية، و يجعلها تقلل من إعتمادها على الدعم الحكومي، الذي يمكن أن يؤثر سلباً على إستقلالية هذه المجالس إن تجاوز حدوده معقولة، فحتى في تلك الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في مجال الديمقراطية و تجربة الحكم المحلي مثل بريطانيا، نجد أن الحكومة المركزية تتدخل في عمل المجالس المحلية، كلما إزدادت الإعانات الحكومية²، و يمكن رصد مجموعة من المصادر التي تمثل أهم إيرادات هيئات الحكم المحلي في أي دولة في الآتي:

1. الضرائب المحلية :

هي مبالغ تأخذها الحكومات بشكل إجباري من المواطنين، في مقابل تقديم خدمة أو مجموعة خدمات بعينها، و كذا لتمويل إحتياجاتها العامة، و تُفرض الضريبة على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين وفقاً لمقدرتهم و مداخيلهم المالية، و غالباً ما تقسم الضرائب في هذا الإطار إلى ضرائب محلية و أخرى قومية وطنية، و الضرائب المحلية تعتبر أهم مصادر تمويل هيئات الحكم المحلي، ومن أمثلتها : ضرائب العقارات، ضرائب إستغلال المحلات العمومية.

¹- المرجع السابق، ص 117

²- محمد علي الحلايلة، مرجع سابق ، ص 106

2. الرسوم المحلية :

و هي عبارة عن مبالغ رمزية تفرضها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية للمواطنين القاطنين بإقليمها، و تعود بالنفع بشكلٍ مباشر على المواطنين الذي يدفع الرسم، و من الأمثلة عليها : رسوم المياه، رسوم جمع النفايات، رسوم الذبائح ..

3. إيرادات الأملاك العامة للمجالس المحلية :

إن تتمتع المجالس المحلية بالشخصية المعنوية وباستقلال مالي و إداري، يمكنها من تملك العقارات و الأراضي و المنقولات، و التصرف بها بما يعود بالمنفعة و الفائدة على الوحدة المحلية، و من الأمثلة عليها قيمة إيجار العقارات المملوكة لهيئات و سلطات الحكم المحلي، و مختلف الأرباح التي يمكن أن تحصل عليها نتيجة إستثمار ممتلكاتها¹.

4. القروض:

و هي المبالغ التي تحصل عليها الهيئات المحلية باعتبارها أشخاصاً معنوية تتمتع بأهلية التعاقد، و تتعهد باستيفائها من الجهات المقرضة بعد فترة من الزمن، و عادةً ما يكون الهدف من هذه القروض هو تمويل المشاريع الكبرى، التي لا تستطيع هيئات الحكم المحلي تغطية نفقاتها بأموالها و إيراداتها الخاصة .

5. الإعانات الحكومية:

و هي المبالغ التي تحصل عليها هيئات الحكم المحلي من الحكومة المركزية، و ذلك لتغطية جزء من نفقاتها، و تهدف هذه الإعانات إلى التخفيف من العبء الضريبي المحلي الذي يدفعه المواطنين من جهة، و تعزيز موارد المجالس المحلية التي غالباً لا تكفي للقيام بواجباتها من جهةٍ أخرى .

6. التبرعات:

و هي المبالغ النقدية أو العينية أو الهبات و الوصايا، التي يقدمها المواطنون الهيئات الخاصة للمجالس المحلية طوعاً، و دون تكليف بل بدافع المواطنة و المشاركة في تحمّل الأعباء العامة².
فبالنظر للحالة البريطانية، باعتبارها أحد أكثر التجارب الدولية ريادةً في مجال الحكم المحلي، فقد عمل المشرع الإنجليزي على إتاحة الفرصة للهيئات المحلية لتكوين مواردها المالية الذاتية، بالإضافة إلى ما تقدمه لها السلطة المركزية من معونات مالية، و تشمل مصادر التمويل الداخلي: (الضرائب، الرسوم، أثمان الخدمات التجارية)، حيث تملك سلطات الهيئات المحلية سلطة فرض الضرائب المحلية، و ذلك في حدود ما تحوّلها لها القوانين، و من بين أهم الضرائب التي يمكن أن تفرضها الهيئات المحلية، نجد الضريبة العقارية، و يُلزم شاغلو العقارات بدفعها، سواء كانوا مالكين أم مستأجرين، و يتم تقديرها على أساس القيمة الإيجارية السنوية للعقار، و التي تتم وفق تقييم دوري مستمر كل خمس سنوات³.

¹- المرجع السابق، ص 108²- نفس المرجع، ص 108³- نفس المرجع، ص 109

المطلب الثالث : نماذج تطبيقية عن نظام الحكم المحلي .

تشهد العديد من الدول التي تحوي مجتمعاتها تعددية إثنية و قومية، تشهد تطبيقاً لنظام الحكم المحلي باعتباره إستجابةً لتطلعات نابغة من مختلف الجماعات المحلية، و أداةً لإدارة شؤونهم بشكل فاعل و محكم مقارنةً بالهيئات و السلطات المركزية الأخرى، و سيحاول المطلب أن يسلط الضوء على أحد أهم و أنجح تجارب الحكم المحلي، و ذلك بالتطرق على تجرّبي كل من نظام الحكم المحلي بالسويد، و نظام الحكم المحلي ببريطانيا.

الفرع الأول : التجربة السويدية في الحكم المحلي .

تعتبر نظم الحكم المحلي بالدول الإسكندنافية أحد أنجح التجارب على الإطلاق، لما لدول الشمال -الدول الإسكندنافية- من خبرة تاريخية في ترسيخ مبادئ و أسس الحكم المحلي بالعديد من الدول الأوروبية و غير الأوروبية الأخرى، ما جعلت منها أحد أهم النماذج التي تستحق الدراسة و التحليل و المقارنة عبر دول و أقاليم العالم المختلفة.

لقد تزايدت أهمية الحكومات المحلية كُموهٍ للخدمات العامة، ففي السويد و فنلندا مثلاً، تّمر الحكومة المركزية حوالي نصف الإنفاق العام إلى الجمهور من خلال المحليات، لكن الأثر الإقتصادي المتزايد للمحليات، خلق شعوراً عاماً بالحاجة إلى ضرورة ضبط سلوكها الإقتصادي، فقد أصبح كل من السعي لإتباع سياسة إقتصادية سليمة، و الفجوة الزمنية بين القرار المركزي و التنفيذ المحلي، يتطلبان معرفة الحكومة المركزية بما تعمله المحليات و أن تكون قادرة على التأثير عليه¹.

و يمكن ملاحظة النفوذ المتزايد للحكومات القومية في الشؤون المحلية، في مدى إستقلال القرار السياسي المحلي، و في الضبط المركزي لأداء الخدمات المحلية و إدارة المشروعات المحلية، فقد كانت الحكومات المحلية تتمتع تقليدياً بدرجة عالية من الحرية في تصريف الشؤون المحلية، و على الرغم من حصولها على وظائف جديدة و عديدة، فإن معظم الوظائف اليوم أصبحت يفرضها القانون و اللوائح الوطنية المركزية.

فمعظم الأعمال التي تتم على المستوى المحلي بدول الشمال و من بينها السويد تنظمها قواعد مركزية، و إن إختلفت من بلد إلى آخر، و في البلد الواحد من قطاع إلى آخر، و أّت زيادة التفرد المركزي إلى مزيد من الخدمات، و لكه فرض على الحكومة المركزية أعباء تمويل العديد من الخدمات المركزية، و لكنها لم تتحمل هذه المسؤولية كاملةً، و إنما فرضت على المجالس المحلية تمويل جزء من هذه الخدمات من إتماداتها الخاصة، و بذلك أصبح قرار التمويل المحلي مفيداً.

بنية نظام الحكم المحلي بالسويد :

تنقسم السويد إلى أربعة و عشرون 24 مقاطعة، أكبرها ستوكهولم و أصغرها جوتلاند، و المقاطعة في نظام الحكم السويدي ذات وظيفة مزدوجة، فهي إدارة إقليمية للحكومة المركزية (تتمثل في المكتب الإداري للمقاطعة)،

¹- عبد المطلب غانم ، النظم المحلية في الدول الإسكندنافية. القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1989، ص 14

وهي سلطة للحكم المحلي (يتجسد في مجلس المقاطعة)، ويرأس المكتب الإداري للمقاطعة حاكم المقاطعة، الذي تعينه الحكومة لمدة ستة 06 سنوات¹.

و تتركز واجبات المكتب الإداري للمقاطعة في تنسيق السياسات الإقليمية، و التخطيط العمراني و القطاعي القومي، و هو في هذا يمس بحقوق البلديات، أما واجباته الأخرى فهي إشرافية أساساً ليست له عادةً أية موارد أو مسؤولية مالية، و تتعلق مهامه الإشرافية بأمر مثل التخطيط و المباني، و الحفاظ على الطبيعة و الحفاظ على المياه، و حماية البيئة و الصحة العامة، و التفتيش على الغذاء، و الرعاية الإجتماعية و القضايا المتعلقة بالطرق و المرور. و تنشئ بعض المكاتب الإدارية للمقاطعات أجهزة إقليمية على مستوى المقاطعة تسمى بالمكاتب التنفيذية أنظر (الجدول رقم 02-03) و يُلاحظ أنّ المنظمات الإقليمية لمراقف الدولة لا تتطابق مع حدود المقاطعة، فهي إدارات فروع مركزية، بينما التنظيم الإقليمي للسلطات التي تعمل على مستوى المقاطعة يتطابق مع حدود المقاطعة، و تسمى هذه الأجهزة بالمكاتب التنفيذية، و هي إدارية تتسم مهامها بالتخصص، و هي تابعة تبعية رئاسية للهيئات و المكاتب المركزية².

جدول رقم (02-03) يبين أهم المكاتب التنفيذية وفق نظام الحكم المحلي السويدي

مكتب التعليم	مكتب التوظيف	مكتب الإسكان	المكتب الزراعي
يتبع المكتب القومي للتعليم، هو مسؤول عن التخطيط و التنسيق و الإشراف على المدارس الشاملة و الثانوية في المقاطعة.	يتبع مكتب سوق العمل القومي، مهمته متابعة تطورات سوق العمل على مستوى المقاطعة.	يتبع مكتب الإسكان القومي، هو مسؤول عن تقديم قروض و منح الإسكان بالمقاطعة.	يتبع المكتب القومي للزراعة، مهمته تطبيق الإجراءات القومية الخاصة بترشيد قطاع الزراعة بالمقاطعة.

المصدر: عبد المطلب غانم ، النظم المحلية في الدول الإسكندنافية، ص 71

تتكون المقاطعة من عدة بلديات، وهي سلطة محلية تاريخية ثانوية، فالبلديات الريفية تعتبر إمتداداً لنظام الأبرشيات The Parishes System الذي كان مطبوعاً بالعصور الوسطى بالسويد و دول الشمال بشكل عام، و التي كانت عبارة عن وحدات إدارية دينية بحتة، فقد كانت مجرد تنظيمات محلية تابعة لسلطة الكنيسة في السويد، و مازالت هناك إلى يومنا هذا بعض الأبرشيات التي تعمل على هذا النحو، فقد كانت الكنيسة تتحاشى تعديل الحدود و دمج الأبرشيات، ومع الزمن أصبحت الأبرشيات تمارس مسؤوليات معينة مثل العمل على تخفيف الفقر و تحسين التعليم الإبتدائي، وقد وضع قانون الحكم المحلي السويدي لسنة 1862 أسس الحكومة المحلية في السويد، وذلك لتمييز بين الشؤون الدينية التابعة لمؤسسة الأبرشية، و الشؤون العلمانية التابعة لسلطة البلدية الريفية³.

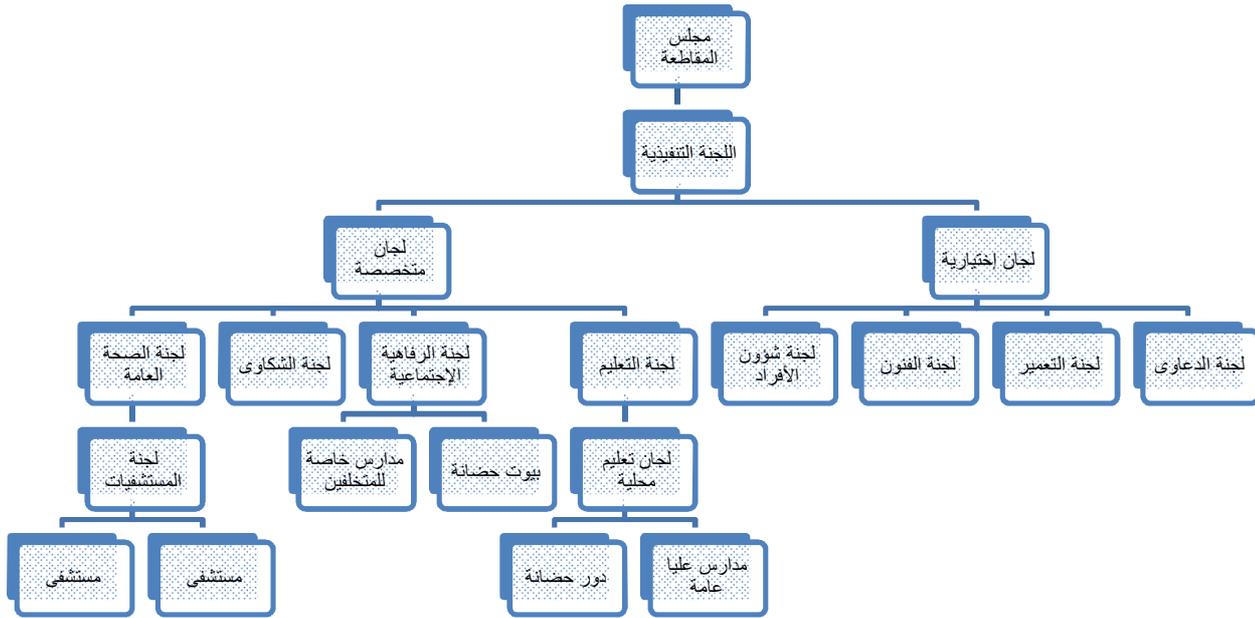
¹- المرجع السابق، ص 70

²- نفس المرجع ، ص 71

³- نفس المرجع ، ص 74

و أدخل قانون الحكم المحلي لسنة 1862 وحدةً إقليمية للحكم المحلي هي "مجلس المقاطعة"، و غير من بنية نظام الحكم المحلي بالبلاد أنظر (الشكل رقم 01-02)، و مجلس المقاطعة عبارة عن جماعة إنتخابية، يهتم بالعديد من القضايا الخاصة بالمقاطعة، و عليه مجموعة من الواجبات في عديد القطاعات مثل التعليم، القطاع الإجتماعي و النقل العام وغيرها، ثمّ فقد أصبحت الإدارة العامة مختلطة، فلا يستطيع المكتب الإداري للمقاطعة إصدار الأوامر لمجلس المقاطعة، و لا يسمو مجلس المقاطعة على البلديات.

شكل رقم (01-02) يبين بنية نظام الحكم المحلي السويدي



المصدر: عبد المطلب غانم ، النظم المحلية في الدول الإسكندنافية، ص 74

أما فيما يخص المجلس البلدي و مجلس المقاطعة و العلاقة فيما بينهما، فهما يمثلان جهازا صنع القرار، و هما مجلسان منتخبان مباشرةً من قِبل المواطنين، و ينتخب كل مجلس بدوره لجنة تنفيذية و لجان أخرى مختلفة، كما ينتخب كل مجلس نواباً للأجهزة الأخرى للبلدية و الدولة و الأجهزة الخاصة، و يعين المجلس البلدي أجهزة محلية في أجزاء جغرافية من البلدية، و يعطيها سلطات إتخاذ القرار مستقلةً في مسائل معينة¹.

و لم يعق وجود السلطات القومية و سلطات الحكم المحلي على مستوى المقاطعة إمكانية التعاون و التكامل فيما بينهما، بل بالعكس فقد نظم القانون المذكور آنفاً الخاص بتنظيم هيئات الحكم المحلي بالسويد، نظم عملية توزيع الإختصاصات بين الهيئات المركزية القومية، و الهيئات المحلية الأخرى أنظر (الجدول رقم 02-04).

¹-المرجع السابق ، ص 76

جدول رقم (02-04) يبين توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية و الحكومة المحلية في السويد

البلدية	المقاطعة	الحكومة المركزية
- الرفاهية الإجتماعية . - المدارس الإلزامية . - الإسكان . - الحماية العامة للبيئة . - تخطيط الطاقة . - الكهرباء . - خدمات الطوارئ .	- إدارة المهن التجارية و الصناعية . - إدارة مهن التمريض . - الرعاية الطبية و الخدمات الصحية . - رعاية المتخلفين عقلياً . - الرفاهية الإجتماعية . - الإتصالات الإقليمية و المحلية . - تنظيم الأسرة .	- تمرير القوانين المتعلقة بالتخصيصات و الإشراف . - التأمين الإجتماعي . - السياسة الخارجية . - الدفاع . - النظام و الأمن و الشرطة . - الإتصالات البعيدة .

المصدر: عبد المطلب غانم ، النظم المحلية في الدول الإسكندنافية، ص 76

الفرع الثاني التجربة البريطانية في الحكم المحلي .

تعتبر التجربة البريطانية أحد أبرز و أهم التجارب في مجال الحكم المحلي، و ذلك بالنظر لعراقتها على المستوى الدولي، و لما لها من تأثير على العديد من الدول، خاصة تلك الدول التي كانت واقعة تحت السيطرة الإستعمارية البريطانية، وعلى رأس هذه الدول نجد دولة السودان في القارة الإفريقية.

الفقرة الأولى: التطور التاريخي لنظام الحكم المحلي البريطاني

تمتد جذور الحكم المحلي في المملكة المتحدة إلى القرن الخامس 05 الميلادي، و ذلك حين دخل "الساكسون" إلى الجزر البريطانية و أنشأوا فيها سلطات محلية من مقاطعات و أبرشيات، قبل وجود الدولة المركزية في عهد "ويليام" الفاتح، وقد تبلور مفهوم الحكم المحلي في المملكة المتحدة في التاريخ الحديث في منتصف القرن الثامن عشر 18، مع بداية عصر الثورة الصناعية، التي أفرزت مشكلات إجتماعية عديدة، في كافة المجالات و الأبعاد، ثقافية و بيئية و صحية، و بصفة عامة فقد نهر التجربة البريطانية في الحكم المحلي بالعديد من المراحل التاريخية، إلى غاية أن وصل النضج التنظيمي في هيئات الحكم المحلي البريطاني لما هو عليه في الوقت الراهن، و يمكن حصر أهم هذه المراحل التاريخية في خمسة 05 مراحل أساسية هي كالتالي:

أولاً: المرحلة الأولى 1933-1944

عرفت هذه الفترة صدور قانون الحكم المحلي لسنة 1933، الذي كان له الأثر الأكبر في تحقيق مزايا التماثل بين المحليات ذات النوع و المستوى الواحد، و قسّم هذا القانون إنجلترا و ويلز هرمياً إلى مقاطعات، و المقاطعات إلى مدن و مراكز ريفية أو حضرية، و المراكز الريفية إلى أبرشيات Parishes، و أفرز القانون نوعية جديدة من الوحدات و هي المدن الكبيرة الشبيهة بالمقاطعات، والتي منحت سلطات المقاطعة و المدنية معاً¹.

¹ - Gerry stocker, the politics of local government. UK: macmillan houndmills, 1991, p 5

ثانياً: المرحلة الثانية 1945-1955

شكّلت تلك الفترة بداية توظيف الحكومات المتعاقبة للحكم المحلي كأداة لتحقيق أهداف مركزية، بفضل مساندة المجالس المحلية لتلك الاتجاهات التي كانت تعني زيادة في الموازنات المحلية، و التوسع في التعيين و الزيادة في الصلاحيات، و ذلك للتمكن من تنفيذ السياسات العامة على أكمل وجه ممكن¹.

ثالثاً: المرحلة الثالثة 1955-1973

عرفت هذه المرحلة صدور قانون معدّل لقانون سنة 1933 الخاص بتنظيم عمل هيئات الحكم المحلي، و كان ذلك سنة 1958، و الذي إرتكز على إعادة مسح أحجام و نوعيات المحليات، و إقرار مبدأ التفويض من المقاطعات لمراكزها، و إحلال الموارد المالية القائمة على أساس الإعانات لإجمالية بدلاً من الإعانات المخصصة، و في مرحلة لاحقة سنة 1964 تمّ تبني مفهوم الأقاليم التخطيطية للأغراض الإقتصادية و ذلك عن طريق التركيز الإقتصادي².

رابعاً: المرحلة الرابعة 1974 - 1995

في أبريل سنة 1974 صدر قانون جديد يختص بتنظيم عمل هيئات الحكم المحلي، و قد تضمن القانون مجموعة من التعديلات، جاءت لتواكب التوسع التنظيمي الكبير في حجم وحدات الحكم المحلي البريطاني، و من بين التعديلات مايلي:

- تمّ تعميم التقسيم التنظيمي الخاص بالوحدات المحلية إلى مقاطعات و مراكز، وكذلك التفرقة بين المناطق الريفية و الحضرية.
- تبني أسلوب موّحد لتشكيل مجالس المراكز و البلديات و المدن، بحيث يضم كل مجلس رئيساً يسمى "عمدة"، ينتخب سنوياً إنتخاباً غير مباشر من بين أعضاء المجلس.
- شكّل القانون لجنّتين إحداهما لإنجلترا و الأخرى ل ويلز تحت إسم مفوضية الإدارة المحلية، و ذلك لفحص الشكاوى الخاصة بالحكم المحلي، و البت فيها طبقاً للصلاحيات المنصوص عليها في القانون.
- تمّ إلغاء تشكيل الوحدات المحلية بميثاق من التاج أو بفكرة التقادم، و أصبح إضفاء الشخصية القانونية على الهيئات المحلية بقانون صادر من البرلمان فقط³.

خامساً: المرحلة الخامسة منذ 1997

شهد عام 1997 الإنتخابات العامة في المملكة المتحدة و فوز حزب العمال، الذي عمل على إدخال فكر جديد على مستوى الحكم المحلي البريطاني، و وسّع من وظائف الهيئات المحلية من مجرد تقديم خدمات معينة، إلى

¹ - ken young and nirmala rao, local government. UK: Blackwell, 1997, p 304

² - ماجد رضا بطرس، "بيئة الحكم المحلي في المملكة المتحدة". مجلة النهضة، القاهرة: كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، العدد السادس عشر، جويلية 2003، ص 100

³ - نفس المرجع، ص 101

هيئات من شأنها ضمان الحفاظ على البيئة المحلية، و إعطاء كل منطقة الإختيار في إنتخاب مجلس خاص بها من عدمه.

وفي سنة 1998 ظهرت بوادر سياسة جديدة في نهج عمل هيئات الحكم المحلي البريطاني، و ذلك بإحلال نظام متكامل مبني على الفصل بين الوظيفة التنفيذية و الوظيفة الرقابية المحلية، محل اللجان التقليدية في المجالس المحلية و ذلك بغية بث الحيوية في الديمقراطية المحلية، و ينص هذا الإقتراح على حصر الأعضاء التنفيذيين في إقتراح و تنفيذ السياسات، بينما تقوم اللجان التنفيذية بعدة أدوار منها :

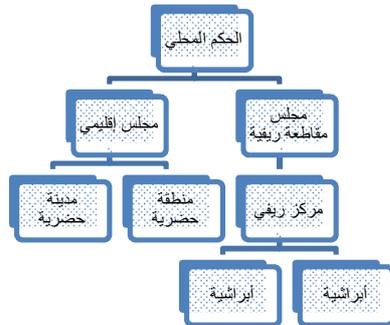
- قيادة عملية التخطيط و تنفيذ الإستراتيجيات اللازمة لذلك في المجتمع المحلي .
- تقرير الإحتياجات و الأولويات الخاصة بالموارد المحلية .
- القيام بالبحوث الخاصة برفع كفاءة إستغلال الموارد .
- المسؤولية عن تكوين شراكة مع المنظمات الحكومية و التطوعية و الخاصة .

الفقرة الثانية : بنية نظام الحكم المحلي البريطاني

و تنقسم المملكة المتحدة إلى وحدات غير متماثلة من حيث طريقة تشكيل هيئاتها و إختصاصاتها و طرق الرقابة عليها أنظر (الشكل رقم 02-02)، و تتمتع الوحدات المحلية البريطانية بالشخصية الاعتبارية القانونية المستقلة، بحيث تملك نوعاً من الإستقلال في تصريف الجوانب الإدارية و الفنية التي تدخل في مجال إختصاصاتها، و يرجع التعدد و التنوع في شكل الوحدات الإدارية، إلى قِدم النظام الإنجليزي واحتفاظه بملامح نظمه القديمة، و تفضيله تطوير تلك النظم دون إلغائها فجأةً، و تُقسّم الوحدات المحلية وفقاً لقانون الحكم المحلي البريطاني الصادر سنة 1986 إلى تصنيفات رئيسية هي :

- وحدات ثنائية المستوى: و تتكون من حوالي 59 مجلساً إقليمياً أو مقاطعة، بالإضافة إلى 455 مجلس مناطق .
- وحدات أحادية المستوى: و تضم المدن و المناطق الحضرية الكبيرة على غرار مدينة لندن.
- مستوى ثالث موجود في مناطق محدود من الأقاليم البريطانية يتمثل في الأبرشيات و المجتمعات الصغيرة¹.

شكل رقم (02-02) بنية نظام الحكم المحلي البريطاني



المصدر : ماجد رضا بطرس، "بيئة الحكم المحلي في المملكة المتحدة"، ص 101

¹ - Tony Byrn, local government in Britain. London: penguin books, 1994, p 03

ومن جهةٍ أخرى هناك المقاطعات الريفية التي تقسم وفقاً لنظام الحكم المحلي البريطاني إلى مناطق ريفية، و بعض المناطق الريفية تنقسم بدورها إلى وحدات إدارية أقل حجماً تسمى أبرشيات، و تتغير تلك التقسيمات مع تغير الوضع الإداري للوحدة الإدارية من مركزٍ ريفي إلى مركزٍ حضري، أو من مركزٍ حضري إلى مقاطعة حضرية، طبقاً للتغيرات في الظروف الاقتصادية و الإجتماعية و الديمغرافية المحيطة و ذلك بعد موافقة البرلمان¹.

الفقرة الثالثة : توزيع الإختصاصات بين هيئات الحكم المركزية و المجالس المحلية في بريطانيا

يمكن تحديد إختصاصات الحكم المحلي بإحدى الطريقتين المعهودتين في أية دولة وهما :

- يتم توزيع الإختصاصات كقاعدةٍ عامة، بحيث تقوم المجالس المحلية بأداء أي إختصاصات لا يمنعها منها القانون، بحيث يترك للمجلس تحديد المهام و الموضوعات التي تدخل في مجال إختصاصاته، و التي لا تتعارض مع إختصاصات الحكومة المركزية.

- و يمكن أن ينص الدستور أو القانون المنظم للمحليات على تحديد الإختصاصات لكل مستوى من السلطات المحلية، بحيث لا يمكن لأي سلطة أن تتجاوز الإختصاصات المحددة بنص القانون، و يُطبَّق هذا الأسلوب في المملكة المتحدة، بحيث يتم تحديد الإختصاصات حسب الظروف الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الإدارية لكل مجلس محلي على حدة، و يمكن للبرلمان تحديد إختصاصات (بعضها إختيارية أو مشروطة) لكل منطقة كانت تعتبر إختصاصات قومية، أو حرمانها من إختصاصات معينة، أو قد يُفوض القانون لوزير معين تقرير كيفية ممارسة المجالس لبعض الإختصاصات.

ومن جهةٍ أخرى قد ينص القانون على مشاركة الحكومة المركزية للسلطات المحلية في تنفيذ بعض المشروعات، بل إنَّ الموظف المحلي التابع لهيئات حكم محلية، يقوم في كثيرٍ من الأحيان بتنفيذ تلك المشروعات المشتركة²، و عموماً فإنَّ إختصاصات المجالس المحلية ببريطانيا لا تخرج عن ممارسة مجموعة من الوظائف الخدمية المحددة أنظر (الجدول رقم 02-05).

جدول رقم (02-05) يبيّن أهم الوظائف الخدمية المتعلقة باختصاصات هيئات الحكم المحلي ببريطانيا

وظائف الحماية	وظائف البيئة	الوظائف الشخصية	الوظائف الترويحية	الوظائف التجارية
- الشرطة و مكافحة الحرائق.	- الصحة البيئية .	- التعليم و الإسكان.	- المرافق الرياضية.	- تنظيم الأسواق و النقل .
- حماية المستهلكين.	- التخطيط، الطرق السريعة و الواصلات	- المساعدات الإنسانية.	- المسارح و المتاحف.	
		- قضايا التشغيل.	- المعارض.	

المصدر: ماجد رضا بطرس، "بيئة الحكم المحلي في المملكة المتحدة"، ص 117

¹- خالد سمارة الزعبي، تشكيل المجالس المحلية . الإسكندرية : منشأة المعارف، 1984، ص 70

²- ماجد رضا بطرس، مرجع سابق، ص 117

المبحث الثاني : التعددية الإثنية و نظام الحكم الذاتي

تعتبر التعددية الإثنية أحد أهم العوامل التي تتصف بها غالبية المجتمعات، و قد أثرت بشكل متفاوت على الحكومات و الدول في العديد من المجالات، و في كثير من الدول التي تتميز بقدر كبير من التنوع الثقافي اللغوي و الديني، شهدت تجارب عدّة في إدارة هذا التنوع، و في هذا الصدد يعتبر نظام الحكم الذاتي أحد أهم هذه الوسائل المنتهجة في كثير من الدول و الأقاليم، وعليه سيحاول هذا المبحث دراسة العلاقة بين متغيري التعددية الإثنية من جهة، و نظام الحكم الذاتي من جهة أخرى، و ذلك عبر التطرق إلى المطالب التالية :

• تحديد مفهوم الحكم الذاتي .

• نماذج تطبيقية عن نظام الحكم الذاتي

المطلب الأول : تحديد مفهوم الحكم الذاتي

يعتبر الحكم الذاتي من بين المفاهيم الأكثر إستخداماً في مجال دراسات الحكم و الإدارة، و هو نظراً لإستخدامه من قبل أطر علمية مختلفة كعلم السياسة و القانون الدولي العام ، و علم الإدارة، فإنه بالضرورة أن نوضح من خلال هذا المطلب مجموعة من المحددات هي كالتالي :

• التعريف اللغوي و الإصطلاحي لمفهوم الحكم الذاتي .

• تطور مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي العام.

• مرتكزات نظام الحكم الذاتي .

الفرع الأول : التعريف اللغوي و الإصطلاحي لمفهوم الحكم الذاتي

إن الموسوعة البريطانية تحدد مفهوم الحكم الذاتي بأنه تشريع ذاتي يقصد به قدرة ذاتية لكيان إقليمي معين، يعتمد على سلطة حقيقية لوضع قواعد منظمة، بالإضافة إلى ممارسة صاحب هذه السلطة لجميع الصلاحيات المخولة له باستقلالية، ويرى الفقيه السوفييتي دينسوف Denisove أن الحكم الذاتي اقليمي هو "التسوية المناسبة لإقليم الدولة، على أساس رغبة الجماهير، حتى في حالة عدم التعبير عن رغبتها في الانفصال، أو في كونها غير قادرة عن تشكيل دولة مستقلة"¹

و المصطلح العربي "الحكم الذاتي" هو ترجمة للفظة الإغريقية *Avcovouia* التي تقابل بالإنجليزية *Self-law* أي القانون الذاتي، أو *Self-government* بمعنى الإستقلال الذاتي أو القدرة على الحكم الذاتي، و جاء في *Enciclopedia treccani* الإيطالية أن لفظ *Autonomia* أصله إغريقي مشتق من *Auto* بمعنى "ذاتي" *Nomia* بمعنى القانون، وفي معناه العام حسب الموسوعة : "القدرة على سن القوانين للذات أي أن يحكم الإنسان نفسه بنفسه"².

¹- محمد المماوندي، الحكم الذاتي و النظم اللامركزية الإدارية و السياسي دراسة نظرية مقارنة، بيروت : دار المستقبل العربي، 1990، ص 12

²- نفس المرجع، ص 12

إن مفهوم الحكم الذاتي بمعناه العلمي، و كأساسٍ لحل مسألة القوميات و عدم التكامل، خاصة بالدول التي تتصف بالتعدد من حيث القوميات و الإثنيات، أو ذات الجماعات العرقية المتنوعة، هو مفهوم حديث لم تتناوله الدراسات إلا في بداية القرن الحالي، و يعتبر الإتحاد السوفييتي في مقدمة الدول التي اهتمت بدراسة مفهوم الحكم الذاتي، إذ اهتم كل من لينين lenin و من بعده قادة السوفيات بمسائل الحكم الذاتي، و أولوها أهمية بالغة باعتبارها بمثابة حل ناجح لمسألة القوميات داخل الدولة السوفياتية¹.

أما المعنى الإصطلاحي للإستقلال الذاتي Autonomy فيعني: "المظهر الرئيسي للسيادة بوجهيها الداخلي و الخارجي، فالإستقلال الذاتي لوحدة معينة، يعني أن يكون لها السلطة في تسيير شؤونها المختلفة داخلياً و خارجياً دون خضوع أو تبعية لأي جهة أخرى"²

ومن وجهة نظرٍ أخرى، يرى الأستاذ Ludo Van Wauwe أن نظام الحكم الذاتي هو "إستقلال يصل مداه إلى هيئات الدولة العليا، مع التمتع بالسيادة بمعنى أن يكون لها الحكم الذاتي، وهذا الإستقلال له سلطة تشريعية و سلطة تنفيذية" أي أنه ركز على بعد الإستقلالية بين الإقليم و المركز من جهة، و كذا التركيز على مسألة السيادة من جهةٍ أخرى.

وبدوره ذهب الفقيه الإيطالي كارلو لافانيا Carlo Lavagna إلى إقرار أن مصطلح Autonomia سواء في اللغة العادية أو القانونية يدل على وضع معين من الإستقلال، غير أن لفظة Autonomia في اللغة لعادية و إن كانت تدل على أنواع متعددة من الإستقلال إلا أنها في اللغة القانونية لها معنى أقل اتساعاً و أكثر تحديداً، إذ تعني "توجيهها ذاتياً لنشاط خاص"³ و تجدر الإشارة أن هناك من وضع شروطاً محددة في محاولته لضبط تعريف دقيق لمفهوم الحكم الذاتي، من بين هؤلاء نجد الفقيه هيرو Hero وهي كالتالي :

1. أن يكون لكل قومية الحق في أن تعلن عن وجودها، و بمجرد إعلانها تنال آليا حق التمتع بالحكم الذاتي، و لا يترك هذا الخيار للدولة أو للإتحاد الفيدرالي، و هذا ما سمّاه بـ "الحق عن الإعلان أو التأكيد عن الذات" Auto Affirmation.

2. أن يكون لكل قومية، أعلنت عن ذاتها "حق تحديد الذات" Auto Definition خاصة تحديد المساحة أو الرقعة الجغرافية التي تقطنها و تمارس فيها سلطاتها، دون أن يترك هذا الحق في التحديد للسلطات المركزية في تحديده .

3. و الركيزة أو الشرط الآخر متعلق بـ "الحق في تنظيم الذات" Auto Organisation، الذي بموجبه تصبح القومية متمتعة بالحكم الذاتي، و تضع بنفسها و لنفسها نظاماً قانونياً إقليمياً، عن طريق إنتخابات

¹ - المرجع السابق، ص 11

² - نفس المرجع، ص 16

³ - نفس المرجع، ص 12

حرة لتنصيب مجلس تأسيسي يكون دوره الأساسي إعداد دستور خاص بالإقليم، لا يكون متعارضاً مع الدستور المركزي و وحدة الدولة .

4. الشرط الأخير هو الممارسة الفعلية و اليومية لقانونه Auto Gestion .

وبالنسبة للفقهاء بيردو Burdeau فهو يستخدم مصطلح Autonomia في معاني عديدة، فمن جهة قد يستخدمها و كأنها تعبير عن الحرية الشخصية و يشير إلى عبارة L'autonomie Individuelle أو أيّده في ذلك الفقيه ديران Durand إذ أطلق لفظة Autonomia على كل ما يدل عليه معنى الحرية أو الإستقلال، مثل الإستقلال الداخلي Autonomie Intern، أو إستقلال هيئة دستورية في الدولة مثل الإستقلال القضائي Autonomie Juridictionnelle¹.

وهناك من يرى أنه من الخطأ ترجمة الإصطلاح الإنجليزي Autonomy على أنه الحكم الذاتي، باعتبار أنه يقابله باللغة الإنجليزية مصطلح آخر هو Self Governing، حيث أن لكل من المصطلحين مفهوماً و معنى يخالف الآخر، فالمعنى الإصطلاحي للحكم الذاتي Self Governing في القانون الدولي هو "أن يمارس شعب الإقليم سلطاته الداخلية بنفسه و خاصة فيما يتعلق بالشؤون التنفيذية و التشريعية و القضائية".

جدول رقم (02-06) أشكال أنظمة الحكم الذاتي وفق الفقيه كارلو لافانيا

تعريفه	شكل الحكم الذاتي
يدل على سلطة تنظيمية، وهي السلطة التي لها حق وضع أحكام معينة لتنظيم شؤون المجتمع، وتكون نابعةً من نفس الوسط الذي ستعرض عليه هذه الأحكام، وفي حدود الدستور	الحكم الذاتي في صورة التنظيم الذاتي
وجود حكومة ذاتية إقليمية في نطاق الدولة، لها القدرة على تحقيق المصالح الإقليمية .	الحكم الذاتي الإداري
صورة للحكم الذاتي ذات طابع كلاسيكي، يقصد بها الكيان الذي يتمتع بسلطات الرقابة الإدارية .	الحكم الذاتي في صورة "العناية الذاتية
تميز بممارسة سلطات لا تصدر عنها نتائج قانونية مباشرة، كممارسة الرقابة المركزية، عن طريق البرلمان أو السلطة القضائية على هيئات الحكم الذاتي	الحكم الذاتي المشترك

المصدر: محمد الهماوندي، الحكم الذاتي و النظم اللامركزية الإدارية و السياسي دراسة نظرية مقارنة، ص 15

¹ - محمد الهماوندي، مرجع سابق، ص 15

الفرع الثاني: تطور مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي العام

إنّ الإستعمار العالمي قد اتّبع أساليب عديدة في إدارة الدول المستعمرة، ففي البداية اتّبع أسلوب السيطرة و الإخضاع، تلتها مرحلة الدمج باعتبار أن الدول المستعمرة جزء لا يتجزأ من بلدها الأصلي الأم، و ذلك لغايات عديدة منها لفرض ثقافتها عليها، أو بغرض فرض الأنظمة و القوانين التي تخدم مصالحها الإستعمارية، و تساعد على تشويه هوية الدولة المستعمرة الوطنية الثقافية و الدينية أيضاً، ففي هذه المرحلة و في مراحل سابقة أخرى إتبع غالبية الدولُ ستعمرة، و تحت غطاء عصابة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة، مجموعة من الأساليب لإدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، من بينها و أهمها نظامي الوصاية و الإنتداب¹.

1. السياسة الإستعمارية في عهد عصابة الأمم:

إنّ الإنتداب نظام نصّت عليه المادة 22 من عهد عصابة الأمم، كان الغرض منه وضع الأقاليم التي أنتزعت من الإمبراطورية العثمانية و ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، تح إشراف دولي إستعماري، بحجة أن شعوب هذه الأقاليم لم تصل بعد إلى درجة تؤهلها لأن تنال إستقلالها و تُدير شؤونها بنفسها²، و وفق نظام الإنتداب قُسمت الأقاليم المستعمرة إلى ثلاثة مراتب هي (أ، ب، ج) و ذلك حسب درجة رقيها و أهليتها. و قد ضمت المرتبة (أ) كل من سوريا و لبنان و قد وضعتا تحت الإنتداب الفرنسي، و العراق و فلسطين و الأردن تحت الإنتداب البريطاني، أما بالنسبة للمرتبة (ب)، فقد ضمت أقاليم و بلدان شعوب أواسط إفريقيا مثل الكامرون و الطوغو، بحيث وضعتا تحت الإنتداب الفرنسي و البريطاني، أما أوغندا فوضعت تحت الإنتداب البلجيكي، فيما تعلق بالمرتبة (ج) فتقوم الدول المنتدبة بإدارتها كجزء من إقليمها مباشرةً، على غرار جنوب غرب إفريقيا التي وضعت تحت الإنتداب الأسترالي، و جزيرة سامو تحت الإنتداب النيوزلندي³.

2. السياسة الإستعمارية في عهد هيئة الأمم المتحدة:

في عهد الأمم المتحدة حلّ محل نظام الإنتداب نظام إستعماري آخر عُرِف بنظام الوصاية، بحيث ورد في المادة 75 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة مايلي: "تنشئ الأمم المتحدة تحت إشرافها نظاماً دولياً للوصاية، و ذلك لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام، بمقتضى إتفاقات فردية لاحقة و للإشراف عليها، و يُطلق على هذه الأقاليم إسم الأقاليم المشمولة بالوصاية"⁴.

¹- حسن قره ولي، مرجع سابق، ص 172

²- عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام. عمّان: مكتبة دار الثقافة و التوزيع، 1997، ص 159

³- علي صادق أبو هنيف، القانون الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف، ب ت ن، ص 155

⁴- نفس المرجع، ص 157

3. التطورات الدولية اللاحقة :

كنتيجة لثورات الشعوب على القوى الإستعمارية باختلاف أساليبها، أضطرت هذه القوى للتراجع و بدأت تتبلور مرحلة ثالثة، برزت فيها ملامح نظام الحكم الذاتي أكثر فأكثر، إذ تقرر منح البلدان المستعمرة سلطة إدارة شؤونها الذاتية الداخلية فقط، دون أن يسري ذلك إلى الشؤون المتعلقة بعلاقاتها الخارجية مع بقية الدول، و هكذا بدأت العلاقة الإستعمارية بالتغير إلى نمطٍ آخر سمي بالعلاقة التشاركية بين الطرفين¹. و من هذا المنطلق بدأ مفهوم الحكم الذاتي بالنشوء في القانون الدولي العام، لكن لم تنته حالة التبعية و الإستعمار بشكلٍ كلي، و قد بادرت بريطانيا في تبني هذا التوجه في بادئ الأمر، و ذلك عندما منحت مستعمراتها في كندا حكماً ذاتياً لإدارة شؤونها الداخلية دون الخارجية، ثم قامت بتعميم هذا التوجه على بقية مستعمراتها بالعالم، على غرار أستراليا، نيوزلندا، إتحاد جنوب إفريقيا..²

إذن قد تبلور مفهوم الحكم الذاتي بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، و خاصة في الفترة التي شهدت بداية مرحلة تصفية الظاهرة الإستعمارية، بحيث تحوّلت و بصورة تدريجية أساليب الإنتداب و الوصاية إلى أسلوب الحكم الذاتي، أين وردت أول إشارة لمصطلح "الحكم الذاتي" في ميثاق الأمم المتحدة في المادة 73، أين نصّت على: "يُقر أعضاء هيئة الأمم المتحدة الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل، بتبعات في إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي، بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم، لها المقام الأول و يقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الإلتزام بالعمل على تنمية و رفاهية أهل هذه الأقاليم، إلى أقصى حدّ مستطاع، في نطاق السلم و الأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق"³.

و كذلك نصّت الفقرة (ب) من المادة 76 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على مايلي: " العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية في أمور السياسة و الإجتماع و الإقتصاد و التعليم، واضطراد تطلّعاتها نحو الحكم الذاتي أو الإستقلال، حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم، و يتفق مع رغبات هذه الشعوب، التي تُعرب عنها بملء حرّيتها، لما قد ينص عليه من شروط كل إتفاق من إتفاقات الوصاية"⁴

الفرع الثالث : مرتكزات نظام الحكم الذاتي

لما كانت الظاهرة العامة للنظم اللامركزية، أيّ ما كان شكلها، سواء اتخذت طابع اللامركزية سياسية، أو لامركزية إدارية (إقليمية أو مرفقية)، فإنها يجب أن تتميز بميزتين أساسيتين و ضروريتين هما: الإستقلال الذاتي لهيئات الحكم اللامركزية من جهة، و وجود علاقة قانونية تكفل نوعاً من الرقابة المركزية على هذه الهيئات و أعمالها من جهةٍ أخرى.

¹- حسن قره ولي، مرجع سابق، ص 174

²- عبد العليم محمد، مرجع سابق، ص 24

³- حسن قره ولي، مرجع سابق، ص 175

⁴- نفس المرجع، ص 175

- وإذا ما أخذنا بنظام الحكم الذاتي الداخلي، فإنه إلى جانب ضرورة توافر العنصرين سابقين الذكر، لابد أيضاً من توفر عنصر آخر متعلق أساساً بالإقليم، وعليه فإن جوهر مرتكزات أي نظام للحكم الذاتي يقوم على التالي :
1. ضرورة وجود رقعة جغرافية تحدد على أساس قومي، بحيث تمارس هيئات الحكم الذاتي سلطاتها عليها.
 2. توافر الإستقلال الذاتي لهيئات الحكم الذاتي .
 3. وجود نوع من الرقابة للسلطات المركزية على هيئات الحكم الذاتي ¹.

الفقرة الأولى : الإقليم

إن عنصر الإقليم Territory or County يُعدُّ عاملاً أساسياً للتطبيق السليم لنظام الحكم الذاتي، فإذا كانت هناك هيئات إقليمية وجماعة من الناس في الدولة، ليس لهم إقليم محدد على أساس قومي، أخذت اللامركزية هنا طابعاً إدارياً، وإن كانت هذه النظم بعينها تشترط عملياً وجود رقعة جغرافية محددة، إلا أنها لا تربط تحديد هذه الرقعة بأبعاد تاريخية ثقافية أو قومية.

الثقافي، العقائدي، العرقي ...

الفقرة الثانية : الإستقلال الذاتي

إن قيام أي نظام حكم ذاتي يتبعه تأسيس لهياكل و أجهزة، تتولى الشؤون التشريعية و التنفيذية على مستوى الإقليم، و من الضروري أن تتصف هذه الهياكل باستقلالية ذاتية، هذه الإستقلالية التي تعتبر أحد أهم مقومات الحكم الذاتي الأساسية بشكل عام، لأن الإستقلالية هذه تعكس وجود تقليص في سلطات الحكومة المركزية على مستوى الإقليم المعني بالحكم الذاتي، ومن جهة أخرى تعبر الإستقلالية على تمسك مواطني الإقليم بوجودهم المميز و حفاظهم على كيانهم الذاتي ².

و يربط الكثير من الفقهاء بين ما يجب أن تتمتع به الوحدات المحلية في ظل نظام اللامركزية الإدارية الإقليمية، من إستقلال اتجاه السلطة المركزية من جهة، و بين طريقة تشكيل الجهاز اللامركزي الخاص بها من جهة أخرى، و يرون أن ترك الحرية لسكان و قاطني تلك الوحدات الإدارية، في إنتخاب أعضاء السلطات التشريعية و التنفيذية بالإقليم، هي الطريقة الصحيحة الصائبة إلى ضمان الإستقلال الذاتي للحكم الذاتي المقام .

وعليه فإن الإنتخاب هو شرط أساسي لبناء الكيان العضوي للحكم الذاتي الداخلي، و الإستقلال الذاتي لهيئات الحكم الذاتي لا يتحقق، إلا إذا كان إختيار أعضاء هذه الهيئات عن طريق الإنتخاب ³.

و تثير فكرة الإستقلال الذاتي أمراً آخر وهو أنه يُعهد لهيئات الحكم الذاتي بمباشرة أغلب إختصاصات السلطات الدستورية في الدولة (تشريعية، تنفيذية، مالية)، و تنص قوانين الحكم الذاتي على حق الإقليم في سن قوانينه

¹ - محمد الهماوندي، الحكم الذاتي و النظم اللامركزية الإدارية و السياسي دراسة نظرية مقارنة، بيروت: دار المستقبل العربي، 1990، ص 90

² - نفس المرجع، ص 98

³ - نفس المرجع، ص 99

الخاصة به، عن طريق مجلس تشريعي إقليمي، و ذلك دون المساس في إختصاصات الحكومة المركزية المنصوص عليها دستورياً، إضافةً إلى مهمة التنفيذ و إدارة المرافق العامة في البلاد¹.

الفقرة الثالثة : رقابة السلطة المركزية على هيئات الحكم الذاتي

هناك من يرى أن قانون الحكم الذاتي معلّل لقانون التراكب، حيث نجد أن الرقابة الإتحادية في حالة الحكم الذاتي لا تكون رقابة ملائمة للواقع القائم، و تختلف طبيعة ذلك عن وحدات الحكم المحلي في نظام اللامركزية الإدارية، و قانون التراكب و قانون الحكم الذاتي متعارضان، ففي الأول نجد القانون الإتحادي يحيط إحاطةً كاملةً بالقانون المحلي، علماً أن نظام الحكم المحلي قد يأخذ شكلاً من أشكال اللامركزية الإدارية، بينما الحكم المحلي يجب أن يكون بالضرورة آخذاً بمبدأ اللامركزية السياسية الحكومية².

إن الرقابة التي تمارسها السلطات المركزية على هيئات الحكم الذاتي، تعتبر كفالة و ضمانة لمبدأ الشرعية، و حماية المصالح الوطنية العامة، و هذه السلطة للرقابة المركزية تقتضي بأن لا تكون الأعمال القانونية لهيئات الحكم الذاتي مخالفة للقواعد الدستورية و المبادئ العامة التي قررتها التشريعات المركزية للدولة، و بناءً على ذلك يكون للسلطة المركزية حق الطعن في التشريعات الإقليمية³، بطعن سياسي أمام البرلمان المركزي، إذا تعلق الأمر بالملائمة أي في حالة مخالفة هذه التشريعات للمصالح الوطنية العامة، أو مصالح أقاليم الحكم الذاتي الأخرى، أو بطعن قضائي إذا تعلق الأمر بالمشروعية.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية عن نظام الحكم الذاتي

يزخر العالم بالعديد من الدول و الأقاليم التي تأخذ بنظام الحكم الذاتي، و القاسم الذي يجمع بين كل هذه الدول أو غالبيتها، هو وجود تمايز و تباين ثقافي في المكون السكان لهذه الدول، الأمر الذي أنتج حالة من التعددية الإثنية و الثقافية المتفاوتة من دولة إلى أخرى، و من إقليم إلى آخر، و سيحاول هذا المطلب دراسة بعض التجارب الدولية في تطبيق نظام الحكم الذاتي، بالتركيز على تجربتي كل من : إقليم كردستان العراق و تجرية جزيرة جرينلاندا.

الفرع الأول : تجرية إقليم كردستان العراق في الحكم الذاتي

يعتبر إقليم كردستان العراق أحد الحالات و التجارب الدولية الأكثر إستحقاقاً للدراسة من حيث التطرق لمسألة الحكم الذاتي، و ذلك بالنظر إلى التاريخ و الطويل من النضال الذي خاضه الأكراد في العديد من الدول بهدف إقامة نظام حكم و إدارة يحفظ خصوصيتهم الثقافية و الإثنية التي يتميزون بها عن بقيم مكونات شعوب الدول التي يقطنون بها .

¹- المرجع السابق، ص 99

²- علي عباس حبيب ، الفيدرالية و الانفصالية في إفريقيا: دراسة تحليلية عن إريتريا-جنوب السودان-بيافرا. القاهرة : مكتبة مدبولي، 1999، ص 263

³- محمد الهماوندي، مرجع سابق، ص 122

الفقرة الأولى: التطورات التاريخية للقضية الكردية

يختلف المؤرخون حول نسبة الأكراد، فهناك من يعتقد أنهم ينحدرون من قبيلة كوتي القاطنين بمرتفعات "زاغروس" منذ سنة 2000 قبل الميلاد، و كانت القبيلة في سهول ما بين نهري دجلة و الفرات، وانضوى تحت لوائها العديد من القبائل التركية و الفارسية و العربية .

أما الرأي الآخر فيرى أنهم ينحدرون من أصول عربية، إذ يرجعونهم إلى قبيلتي ربيعة و مضر، على أنه في العموم هناك شبه إتفاق بين الباحثين على الأصول الآرية للأكراد، بوصفهم نتاج لإختلاط قبائل زاغروس من جهة، و القبائل الهندو-أروبية من جهة أخرى، التي أخذوا عنها لغاتهم ولهجاتها الكثيرة و المتنوعة، على أن اللغة الكردية تحتوي على لهجتين أساسيتين هما اللهجة الشمالية و اللهجة الجنوبية، و هذه الأخيرة تُعدّ إلى حدّ ما قريبةً جداً من اللغة الفارسية¹.

و يتوزع الأكراد على أراضٍ عديدة من دولٍ مختلفة أهمها: العراق، تركيا، إيران و سوريا، و قد ساهم حراكهم في كافة هذه الدول في رسم معالم لتاريخ طويلة من النضال و الكفاح من أجل إقامة دولتهم الخاصة، ما جعلهم يُصنّفون في كثيرٍ من الأدبيات بجماعات إثنية إنفصالية .

فبالنسبة للحالة الإيرانية فقد قام الأكراد بالعديد من المحاولات من أجل الإستقلال و إقامة الدولة الكردية، وكان و لايزال لديهم زعماء قوميون و حكامٌ ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق أهدافهم السياسية إلا لفترةٍ وجيزة فقط، و ذلك عقب توقيع معاهدة "سيزية" سنة 1920، التي نادى بإقامة دولة كردستان المستقلة، و التي لم تدم إلا مدة أشهرٍ معدودة، و في الفترة ما بين (1945-1946) أيّ د السوفيات إقامة جمهورية "ماهاباد" الكردية في الشمال الغربي من إيران، و لكنها سقطت بدخول القوات الإيرانية لها من نفس السنة.

و يفوق عدد الأكراد في إيران إلى حوالي خمسة 05 ملايين نسمة، و في بادئ الأمر كانوا يتلقون تأييداً من طرف نظام الشاه إلى أن تخلى عنهم سنة 1970، و ذلك عندما قام بعقد إتفاقية المشاركة في ممر شط العرب المائي مع العراق، و في عهد الثورة الإسلامية الحالية أُعتبر الأكراد بأنهم لا يختلفون إقليلاً عن الخارجين عن الديانة الإسلامية، باعتبار أن غالبيتهم من المذهب السني، و بالتالي فُرضت عليهم مجموعة من القيود، و غالباً ما كان تعامل الحكومات الإيرانية في عهد الثورة الإسلامية، يرتبط إرتباطاً وثيقاً بطبيعة علاقة إيران بدول الجوار خاصة تركيا و العراق².

أما بالنسبة لوضع الأكراد في تركيا فإن عددهم يفوق عشرة 10 ملايين نسمة، غير أن السلطات التركية لم تكن تعترف بهم بشكلٍ رسمي، الأمر الذي أدى إلى خضوع الكثير منهم للدولة التركية، على حساب تراثهم و حقوقهم الثقافية، و البعض منهم فقط إستطاع أن يقوم بدورٍ فعّال في الحياة السياسي للدولة التركية، و في سنة

¹- مازن بلال، المسألة الكردية. بيروت: بيسان للنشر، 1987، ص 71

²- نفس المرجع، ص 75

1990 غيّرت الحكومة التركية سياساتها باتجاه الأكراد، فاعترفت بوجودهم و قبلت التعبير عن الهوية المستقلة لهم و اللغة الخاصة بهم، ما مكّنهم من التمتع بمامشٍ من الممارسة السياسية المحدودة .
إلا أن هذا التغيير في السياسات التركية باتجاه الأكراد لم يتأتى إلا بعد ضغوطات من الدول الأوروبية بشكلٍ خاص على الحكومات التركية، و عامل رأت فيه الحكومة التركية أنه سيساعد في تحسين وضعها التفاوضي باتجاه الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي في فترات لاحقة، و قد مّمت الحركة الكردية بكل من إيران و تركيا بمجموعة من المراحل التاريخية الهامة تخللتها ثورات و إنتفاضات كردية عديدة أنظر (الجدول رقم 02-07) .

جدول رقم (02-07) يبيّن بعض الثورات الكردية في كل من إيران و تركيا

الدولة	الثورة
إيران	حركة إسماعيل أغاسيكو (1920-1925)
	حركة القاضي محمد (1945-1946)
	إنتفاضة الأكراد (1979-1980)
تركيا	ثورة بدرخان (1830-1847)
	ثورة دورسيم (1936-1938)
	الحركة المعاصرة (1940-1980)

المصدر: مازن بلال، المسألة الكردية، ص 75

أما بالنسبة لأوضاع الأكراد في الحالة العراقية، فتاريخ العلاقات بين المكون الكردي و الحكومات العراقية حافلٌ بالصراعات و التغييرات، فقد بدأت المقاومة الكردية بالصراع مع السلطات العراقية منذ سنة 1919 وهي الإنتفاضة التي عرفت بانتفاضة الشيخ محمد البرزنجي، ثم تلتها إنتفاضة الملا مصطفى البرزاني على مرحلتين (1934-1945) و (1961-1963)، وانتهت مباشرة عقب الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم من قبل الرئيس الراحل صدام حسين، أين تواصلت في فترة حكمه مطالبات الأكراد بحقهم في تقرير المصير و إقامة دولة مستقلة، في حين تم لاحقاً تطبيق مبدأ الحكم الذاتي على الأراضي العراقية¹.

الفقرة الثانية : طبيعة نظام الحكم الذاتي بإقليم كردستان العراق

وفق القانون رقم 33 المؤرخ في 11 مارس 1974، و الصادر من قبل مجلس قيادة الثورة العراقية سابقاً، تمّ منح منطقتي شمال العراق أو ما يُعرف بإقليم كردستان العراق حكماً ذاتياً في إطار الدولة العراقية الموحدة، بحيث حدّد القانون المناطق الكردية بالرقعة الجغرافية التي يغلب عليها المكون الكردي وفق الإحصاء السكاني لسنة 1957، وعتبرت آنذاك منطقة كردستان العراق وحدةً إدارية واحدة تتمتع بالحكم الذاتي، و اعتبر شعب الإقليم جزءاً لا يتجزأ من مكونات الشعب العراقي، و اعتبر هيئات الحكم الذاتي جزءاً من هيئات الحكم بجمهورية العراق العربية، واتخذ

¹-المرجع السابق، ص 91

القانون من مدينة أربيل باعتبارها المدينة الممثلة لمركز إدارة الحكم الذاتي بالإقليم¹، و قد عالج القانون العديد من القضايا أهمها مايلي:

1. الأمور الثقافية:

فقد جعل القانون رقم 33 المؤرخ في 11 مارس 1974 و المتعلق بتأسيس حكم ذاتي بإقليم كردستان العراق، اللغة الكردية لغةً رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة، وهي لغة التعليم بالمنطقة أيضاً، إلى جانب لتدريس باللغة العربية بجميع مراحل التعليم بمنطقة كردستان العراق، و لاحقاً أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً باعتبار اللغة العربية هي التي تستخدم في المراسلات بين الهيئات المركزية، و هيئات الحكم الذاتي بالإقليم.

2. الأمور المالية :

لمنطقة كردستان العراق وفقاً للقانون المذكور أعلاه، وحدة مالية مستقلة ضمن وحدات الدولة المالية، و تتكون إيرادات هيئات الحكم الذاتي من مجموعة مصادر أهمها :

- الموارد الذاتية (إيرادات الضرائب- الرسوم المقررة للبلديات)- أثمان المبيعات و أجور الخدمات - الحصص المقررة من أصول الأرباح الخاصة بالمؤسسات - ضريبة العقار الأساسية و الإضافية - ضريبة الأرض الزراعية² ...

هيئات الحكم الذاتي في إقليم كردستان العراق :

تنقسم هيئات الحكم الذاتي بإقليم كردستان العراق إلى جهازين أساسيين هما : المجلس التشريعي و المجلس التنفيذي.

1. المجلس التشريعي :

هو الهيئة التشريعية المنتخبة في الإقليم، يبلغ عدد أعضائه حوالي ثمانين 80 نائباً، ينتخبون بطريقة الإقتراع الحر المباشر و السري، و يعمل وفقاً لدستور البلاد و قوانين الحكم الذاتي و له مجموعة من الصلاحيات منها:

- إتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة و النهوض بمرفقها الإجتماعية و الثقافية و العمرانية و الإقتصادية، ذات الطابع المحلي و في حدود السياسة العامة للدولة .
- إتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة و الخصائص و التقاليد القومية للمواطن بمنطقة كردستان العراق .
- التصديق على مشروعات التخطيط التفصيلية التي يُعلّمها المجلس التنفيذي في الشؤون الإجتماعية و الإقتصادية و المشاريع الإنمائية .
- إقتراح الميزانية الخاصة بالإقليم .

¹- فيصل مصطفى الحكيم، "الحكم الذاتي في ضوء القانون الدولي". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في القانون الدولي، غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، بيروت، 1999، ص 184

²- نفس المرجع، ص 184

- مناقشة و مساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل ضمن إختصاصاتهم¹.

2. المجلس التنفيذي :

هو الهيئية التنفيذية لإدارة مناطق الحكم الذاتي بإقليم كردستان العراق، يتكون من رئيس و نائب و عدد من الأعضاء مساويين لعدد المصالح و الإدارات المركزية، و التي تتوزع عبر العديد من القطاعات مثل : التعليم، الشؤون الإجتماعية ، إدارة الأشغال ، إدارة البلديات .. يتم تعيين رئيس المجلس التنفيذي من أعضاء المجلس التشريعي ، و يختار الرئيس المعين أعضاء المجلس التنفيذي و نائباً له من بين أعضاء المجلس التشريعي أيضاً، يمارس المجلس التنفيذي صلاحيات عديدة منها :

- ضمان تنفيذ القوانين و الأنظمة .
- إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق الأحكام الوطنية و المحلية .
- إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الإقتصادية و الإجتماعية و الإنمائية .
- إعداد الخطط المتعلقة بالسياسة التعليمية بالإقليم .

الفرع الثاني : تجربة الحكم الذاتي في جزيرة جرينلاند

تقع جزيرة جرينلاند في شمال قارة أميركاوتدّ حلقة وصل بين أميركا و أوروبا، يزيد عدد سكانها عن الخمسة 05 ملايين نسمة تمّ إكتشافها من قبل النرويجيين في سنة 986 ملادية، و ظلّت مستعمرةً نرويجية حتى بعد قيام الإتحاد الدانماركي النرويجي سنة 1380، ثمّ أصبحت الجزيرة واقعةً تحت حكم السلطات الدانماركية بموجب معاهدة "كيبيل" سنة 1814².

كانت جرينلاند موطناً لقبائل الباليو من الأسكيمو في الفترة بين 2.500 إلى 800 قبل الميلاد، واكتشف العلماء آثاراً في ديسكو باي تعود إلى 1300 سنة قبل الميلاد والتي تعتبر دليلاً على وجود حضارة سكاكا المرتبطة بالاسكيمو، احتل الفايكنج النرويجيون والإيسلانديون جرينلاند عام 986 وكانت أغلب مناطق تمرّكزهم في المناطق الجنوبية الغربية للجزيرة ، وازدادت أعداد المهاجرين الإسكندينافيين إلى 3,000 شخص بحلول عام 1261³.

الفقرة الأولى : طبيعة نظام الحكم الذاتي بجزيرة جرينلاند

يمكن إرجاع البدايات الأولى لإقامة نظام حكم ذاتي بجزيرة جرينلاند إلى خريف 1972، أين ناقش مجلس مقاطعة جرينلاند (اللاندسراد) إمكانية زيادة و توسيع صلاحياته بهدف تنمية الجزيرة أكثر، إتمّ على إثر هذا الإجتماع تشكيل لجنة من خمسة أعضاء، إضافةً إلى ممثلي الجزيرة على مستوى البرلمان الدانماركي، وقد عملت اللجنة على تبني المقاربة المطبقة في جزر الفارو بـ غية إسقاطها على حالة جرينلاند، عبر التمييز بين المصالح ذات

¹- مازن بلال، مرجع سابق، ص 102

²- فيصل مصطفى الحكيم، مرجع سابق، ص 139

³- محمد نجيب السعد ، جرينلاند :اليورانيوم من أجل الاستقلال. www.alwatan.com/details/43583 ، تاريخ التصفح : 16 أوت

الطابع المحلي من جهة، و المصالح ذات الطابع المشترك من جهةٍ أخرى، في حين تستمر الحكومة القومية في المسائل و المصالح المحلية الخاصة بالجزيرة، و ذلك لظاهرة زمنية معينة وانتقالية إلى حين تحسن موارد الجزيرة المالية¹.
وقد قلّمت اللجنة مجموعة من الأسباب و المبررات الدافعة لتبني نمط الحكم الذاتي في جزيرة جرينلاند من بينها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

- الاختلاف الثقافي البين بين السكان الأصليين لجزيرة جرينلاند و المواطنين الدانماركيين .
- المسافة الجغرافية البعيدة بين إقليم جزيرة جرينلاند و الأراضي الدانماركية.
- هيمنة الحكومة المركزية في كوبنهاجن على إدارة الشؤون المحلية بإقليم جرينلاند .
- طول مدة الحكم الدانماركي على إقليم الجزيرة التي بلغت مئتي سنة 200 آنذاك .

أما فيما يخص مؤسسات و هياكل نظام الحكم الذاتي بإقليم جرينلاند، فإن يتوزع بين مؤسستين رئيسيتين هما : السلطة التشريعية (اللانديستينج)، والتي تتكون من 27 عضو ينتخبون بشكل مباشر و سري من طرف سكان الجزيرة، على أساس التمثيل النسبي لمدة أربعة 04 سنوات، أما السلطة التنفيذية فتتمثل أساساً في الحكومة المحلية لجرينلاند، التي تشبه في تركيبها أي حكومة قومية أخرى، و يتأسس كل وزير فيها مصلحة إدارية معينة ، و تُمثّل الحكومة بمكتب بالعاصمة الدانماركية كوبنهاجن²، وقد حدّد القانون مجموعة من الإختصاصات لحكومة جرينلاند من بينها:

- الضرائب و رسوم الإنتاج .
- الشؤون الكنسية و الجمعيات الدينية .
- المسائل المتعلقة بالمصايد و الثروة السمكية .
- التخطيط الإقليمي .
- التشريع فيما يخص الصناعات و التسويق، بما في ذلك قوانين تنظيم أنشطة المطاعم و الفنادق .
- التعليم و الشؤون الثقافية، بما في ذلك التدريب الحرفي و المهني .

أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين السلطات و الهيئات المركزية الدانماركية ، و السلطات المحلية بإقليم الحكم الذاتي بجزيرة جرينلاند، فقد حدّدها القانون وفق رسم حدود السلطات المركزية في المجالات و الإختصاصات التالية :

1. السياسة الخارجية :

بقيت شؤون السياسة الخارجية من إختصاصات الحكومة المركزية القومية بالعاصمة الدانماركية كوبنهاجن، و ذلك بالرغم من إحتفاظ جزيرة جرينلاند بعضوية كاملة ضمن مجلس دول الشمال، و كذا منحها فرصة الإختيار

¹- عبد المطلب غانم ، مرجع سابق ، ص 50

²- نفس المرجع، ص 53

البقاء ضمن تكتل "السوق الأوروبية المشتركة" آنذاك، إلا أن نتيجة الجزيرة إنسحبت منها نتيجة لإستفتاء شعبي أُجري سنة 1985 .

2. العدالة و الشرطة :

وهما يدخلان ضمن صلاحيات الحكومة المركزية القومية، فتوجد بالجزيرة حوالي ثمانية عشر 18 محكمة، يرأسها قضاة مؤهلين يعملون وفق القوانين المفروضة من هيئات الحكم المحلي بجرينلاندا، أما جهاز الأمن و الشرطة فيرأسه مأمور تعيينه الحكومة المركزية، إذ يتوزع أعمال الهيئات الأمنية عبر كافة تراب الإقليم، بالشكل الذي يسمح بتشكيل شرطة محلية لكل مجتمع محلي بالجزيرة¹.

3. الدفاع :

تعتبر مسائل الدفاع و الجيش أحد الإختصاصات المركزية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين الهيئات المركزية و سلطات الحكم الذاتي بجرينلاندا، و تُمارس هذه الإختصاصات من خلال قائد عسكري على مستوى الجزيرة من جهة، و من خلال قواعد عسكرية للقوات البحرية الدانماركية، مع إعفاء تام لسكان جرينلاندا من الخدمة الوطنية العسكرية الدانماركية.

4. الصحة العامة :

كانت الصحة العامة في بدايات تطبيق نظام الحكم الذاتي بالجزيرة من إختصاص الحكومة المركزية، و ذلك عن طريق عديد المستشفيات المحلية التي يديرها أطباء دانماركيين، إلا أنه تم نقل هذه الصلاحية لاحقاً إلى هيئات الحكم الذاتي المحلية².

5. الإقتصاد و التمويل :

تشارك حكومتي كل من الدانمارك و الحكومة الذاتية بجزيرة جرينلاندا إدارة الشؤون الإقتصادية و التمويلية، و ذلك تركت و يتضح ذلك جلياً في كيفية إستيفاء الإيرادات المالية للحكومة الذاتية بالجزيرة، و المقسمة بدورها ما بينها و بين الوحدات المحلية الخاة بها أنظر (الجدول رقم 02-08)

جدول رقم (02-08) يبين أهم مصادر تمويل هيئات الحكم الذاتي بجزيرة جرينلاندا

السلطات المحلية بجرينلاندا	الحكومة الذاتية لجرينلاندا
- إعانات الدولة	- رسوم التصدير
-إعادة إعتما و مساهمات في تكلفة الرفاهة الإجتماعية.	- إعادة إعتما من صندوق التنمية
- مساهمات من الحكومة الذاتية .	- رسوم السيارات و المطاعم

المصدر : الجدول من إعداد الباحث*

¹ - المرجع السابق، ص 55

² - نفس المرجع، ص 55

*الجدول من إعداد الباحث بالإعتما على البيانات الواردة في:عبد المطلب غانم ، النظم المحلية في الدول الإسكندنافية، ص 55

المبحث الثالث : التعددية الإثنية و نظام الحكم الفيدرالي

غالباً ما شكّلت التعددية الإثنية معضلةً بالنسبة للعديد من الدول و الكيانات السياسية، بالرغم من أن هذه الظاهرة تمثّل حالةً صحيحةً في الشعوب و المجتمعات ، و كذلك تعكس الطبيعة البشرية التي تتصف بالتنوع في اللغة و العرق، في الدين و الثقافة ..

وقد تنوعت تجارب الدول المتعددة الإثنيات في طريقة التعامل مع هذه الظاهرة عبر أبعاد و وسائل مختلفة ، و نظام الحكم الفيدرالي كان و لا يزال أحد أهم السياسات و المذاهب الناجحة نوعاً ما، كآلية تنتهجها الدول و الحكومات في سبيل إدارة التعددية الإثنية من جهة، و كذا كأحد أهم مطالب الجماعات الإثنية بهذه الدول من جهةٍ أخرى ، و سيحاول هذا المبحث دراسة العلاقة بين متغيري التعددية الإثنية كظاهرةٍ مجتمعية ، و نظام الحكم الفيدرالي كآلية للحكم و الإدارة ، و ذلك من خلال التطرق للمطالب التالية :

- تحديد مفهوم الفيدرالية .
- آليات تشكّل و عمل نظام الحكم الفيدرالي.
- نماذج تطبيقية عن نظم الحكم الفيدرالية.

المطلب الأول : تحديد مفهوم الفيدرالية

يعتبر مصطلح الفيدرالية أحد المصطلحات واسعة الإستخدام في العديد من الحقول العلمية المعرفية بما فيها العلوم السياسية ، الأمر الذي أثار على أبعاد معانيه و مدلولاته العلمية و العملية ، و عليه سيحاول هذا المطلب و بُغية إزالة اللبس و الغموض المفاهيمي ، توضيح نقطتين في غاية الأهمية و هما كالتالي :

- تعريف الفيدرالية .
- التمييز بين مفهوم الفيدرالية وبعض المفاهيم المشابهة .

الفرع الأول : تعريف الفيدرالية

للإحاطة الكاملة بمحتوى و مضمون مفهوم الفيدرالية لا بد أولاً من توضيح و تبيان البعدين اللغوي من جهة، و البعد الإصطلاحي للمفهوم .

الفقرة الأولى : التعريف اللغوي لمفهوم الفيدرالية

إن مفهوم فيدرالية مشتق من الأصل اللاتيني Foedus و التي تعني معاهدة أو رابطة League أو إتفاق Covenant ، ومعناها الأصلي يضمن السيادة للمعاهدة المؤسسة التي تحدد الكيانات السياسية الداخلة في الإتحاد ، هذا يتضمن حكم الوطن و هيمنة الحكومة المركزية على الشؤون الخارجية ، وعضوية الأمم المتحدة و قضايا الدفاع الوطني ، و السياسة المالية .

و الفيدرالية كما عرفتها الموسوعة البريطانية هي شكل من التنظيمات السياسية ، حيث توحد الدول المنفصلة أو غيرها من الحكومات داخل نظام سياسي واحد ، بطريقة تسمح لكل واحدة بالحفاظ على كيانها

السياسي الأساسي ، وهي تضمن نوعاً من توزيع السلطة بين مستويين مركزي و مستوى الولايات أو المقاطعات ، أي بعبارة أخرى يضمن النظام الفيدرالي حقوق و ثقافة الأفراد و مختلف الجماعات الإثنية¹ .
 ومن جهةٍ أخرى فقد وردت كلمة فيدرالية في اللغة العربية بالرغم من أنها كلمة أجنبية، فذهب البعض إلى أنّ هذا المصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية Foedus و تعني المعاهدة أو الإتفاق² بينما يرى البعض الآخر أنّ هذا المصطلح معياري و ليس وصفي يشير إلى التشجيع على نظام متعدد المستويات ، يضم عناصر من الحكم المشترك و الحكم الذاتي في الإقليم، و هناك من ذهب إلى أنّ هذا المصطلح بحد ذاته لا يعني سوى الدخول في رابطة ما³ .
 ومن جانبٍ آخر و من الناحية اللغوية هناك إستخدامات عديدة لمصطلحين في غاية التداخل و التقارب هما: الفيدرالية Federalism و الفدرلة بمعنى Federation ، و المصطلحان يختلفان في المعنى بشكل واضح و جليّ ، ففيما يشير الأول إلى التنظيم المؤسسيّ الرّسمي و إنشاء النظام الفيدرالي ، يُقصد بالمفهوم الثاني أي الفدرلة، الجانب الفلسفي الإيديولوجي و الذي غالباً ما يقصد به المبدأ أو المذهب الفيدرالي⁴ .

الفقرة الثانية : التعريف الإصطلاحي لمفهوم الفيدرالية

هناك العديد من التعاريف الإصطلاحية لمفهوم الفيدرالية سنحاول إجمالها في الآتي :

إعتبر "جون بيردو" أن المغزى الأساسي من الفيدرالية هو طرح موضوع السلطة السياسية من زاوية لا قومية⁵ ، وبالنسبة لفقهاء القانون الدستوري فقد إنقسموا إلى قسمين في تعريفهم لمصطلح فيدرالية ، و ذلك إستناداً إلى طبيعة المركز القانوني للوحدات الأعضاء في الإتحاد ، و قد جاءت وجهات النظر في الإتجاهين وفق الآتي :

1. يرى أصحاب الإتجاه الأول أن النظام الفيدرالي هو نظام الدول التي تنتقص من سيادتها الداخلية ، بالقدر اللازم لقيام هذا النظام، و تزول سيادتها الخارجية تماماً لصالح الحكومة الفيدرالية، التي تعدّ دولةً فوق الدول المكونة للإتحاد، و يعني ذلك أن الوحدات الأعضاء (ولايات أو أقاليم) في النظام الفيدرالي لا تتمتع بشخصية دولية داخل النظام الفيدرالي بل مجرد وحدات إدارية⁶ .

2. أما أصحاب الإتجاه الثاني ، فيرى أن الوحدات الأعضاء في النظام الفيدرالي ، وحدات سياسية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية بإعطائهم لتلك الوحدات وصف الدول، و يذهب غالبية الفقه الدستوري بهذا الإتجاه على غرار "أوبنهايم" ، بحيث يرى و يعرّف الدولة الفيدرالية بأنها : " إتحاد سمردي لدولٍ مختلفة ذات سيادة ، و الذي يملك أجهزته الخاصة المزودة بالسلطات، ليس فقط على الدول الأعضاء، بل أيضاً على

¹- Martin J.Dent ,Identity Politics, Filling The Gap Between Federalism And Independence, Ashgate, USA:2004, PP1-4

²- محمد عبد المعز نصر، في النظريات و النظر السياسية. بيروت: مطبعة دار النهضة العربية، 1973، ص 473

³- ألكسندر هاملتون، جيمس مادسون، جون قاي، أوراق فيدرالية. تر: عبد الإله النعيمي، الجزء الأول، ط 01، بغداد: 2006، ص 15

⁴- محمد عمر مولود، الفيدرالية و إمكانية تطبيقها في العراق. أربيل-العراق: مؤسسة موكراني للطباعة و النشر، ط 01، 2003، ص 222

⁵- عصام سليمان، الفيدرالية و المجتمعات التعددية و لبنان . القاهرة : دار العلم للملايين، 1991، ص 38

⁶- أزهار هاشم أحمد ، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية و سلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي . القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014، ص

مواطنيها"، كما يعرفها في نفس السياق الفقيه "جيلينيك" على أنها: "دولة سيّدة تتألف من عدّة دول غير سيّدة ، و تنبثق سلطتها عن الدول التي تتركب منها ، و التي تترابط فيما بينها بصورة تجعل منها وحدة سياسية ."

في حديثه عن الدولة الفيدرالية أشار "كاري دي مالبرغ" وصف الدولة الفيدرالية بأنها : "تبدو من ناحية كأنها دولة موحدة ، بينما تبدو من ناحية أخرى كتجمع دول متّحدة أضعف منها بالتأكيد، و لكنها تشارك فعلياً في إيجاد قوتها ، و تسهم بإراداتها الخاصة في تكوين إرادتها أي إرادة دولة الإتحاد "، و عليه فإن وجود هاتين الميزتين المتعارضتين في الدولة الفيدرالية ، يجعل من الصعب تحديد مفهومها تحديداً واضحاً و دقيقاً .

ولقد عوّف "مارسيل بريلو" الدولة الفيدرالية بأنها : "إتحاد دول ، يخضع جزئياً لسلطة مركزية واحدة، و تحتفظ جزئياً باستقلال ذاتي دستوري و إداري و قضائي واسع ، فهي دولة الدول ¹ ."

الفيدرالية هي شكل من أشكال الدول الناجحة ، و التي تسمح للتنوع الإجتماعي بالدول بالتعبير عن الخصوصيات الذاتية لمكوناتها، مع الإبقاء على رابطة الوحدة في ظل النظام الفيدرالي، لاسيما في عصر العولمة و إفرازاته الثقافية و الحضارية، وهي واحدة من أهم الوسائل الديمقراطية ، و الحلول العادلة للمجتمعات المتعددة و المتنوعة ثقافياً ² ، و للدولة الفيدرالية مجموعة من الخصائص المميزة لها أنظر (الجدول رقم 02-09)

جدول رقم (02-09) يبيّن أهم خصائص نظام الحكم الفيدرالي

سمو الدستور الفيدرالي	مبدأ الإستقلال الذاتي	مبدأ المشاركة	وجود محكمة دستورية
دستور الدولة الفيدرالي هو الأعلى في البلاد ولا يجب أن تتعارض معه دساتير الولايات	تحتفظ الولايات بسلطة إدارة شؤونها وفق دستور ولائي لا يتعارض مع الدستور الفيدرالي	ضرورة إشراك الولايات المشكلة للإتحاد في إدارة الحكم الفيدرالي عن طريق ممثلين في الهيئات التشريعية و التنفيذية	تقوم بتفسير نصوص الدستور الفيدرالي و حل المنازعات القانونية في توزيع الإختصاصات بين المركز و الولايات

المصدر : الجدول من إعداد الباحث*

وفي تعريف آخر للفيدرالية يُشار إليها على أنها إنصهار مجموعة من الدول في دولة واحدة ، بحيث تفقد الدول الأعضاء شخصيتها الدولية ، و تغدو بعد قيام الإتحاد مجرد دويلات أو ولايات، و تنشأ بمقتضى هذا الإتحاد

¹ - عصام سليمان، مرجع سابق، ص 40

² - محمد عبد الرقيب نعمان ، " اليمين إلى أين : نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد". ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة: مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان، يناير 2012، ص 03

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في المرجعين :

حازم اليوسفي ،"الفيدرالية و النظم الإتحادية". سلسلة قضايا، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، العدد 10 ، السنة الأولى - أكتوبر 2005

عصام سليمان، الفيدرالية و المجتمعات التعددية و لبنان . القاهرة : دار العلم للملايين، 1991

شخصية دولية جديدة، هي شخصية دولة الإتحاد الفيدرالي، التي تتمتع و لوحدها بمظاهر السيادة الخارجية كافة، و بجزء من السيادة الداخلية مع كل ولاية، و تخضع جميع مؤسسات الدولة لرئيس واحد هو رئيس الدولة الإتحادية¹.
ومن جهة أخرى تعدّ الدولة الفيدرالية شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام، في حين تنعدم الشخصية الدولية للولايات الأعضاء فيها، و يترتب على وحدة الشخصية الدولية للدولة الفيدرالية، أن يكون لها لوحدها حق مباشرة علاقات دولية مع بقية الدول، و أن تكون لوحدها أيضاً حق العضوية في المنظمات الدولية، كما يكون لها مهام حق التمثيل الدبلوماسي، إعلان الحرب، إبرام المعاهدات الدولية..²

الفرع الثاني : التمييز بين مفهوم الفيدرالية و مفاهيم أخرى

يتداخل مفهوم الفيدرالية مع العديد من المفاهيم و المصطلحات الأخرى، و نستطيع أن نلمس و ندرك هذا التداخل في مختلف الدراسات و كتابات الباحثين المهتمين بدراسات الحكم الفيدرالي، و عليه سيتطرق هذا الفرع إلى تحديد أبرز الفروقات بين مفهوم الفيدرالية و مفاهيم أخرى مشابهة أهمها : اللامركزية الإدارية - الحكم الذاتي - الكونفيدرالية .

الفقرة الأولى : التمييز بين مفهومي الفيدرالية و اللامركزية .

بصورة مبسطة يُقصد باللامركزية نقل السلطة من المركز إلى جهة أو حكومة محلية عن طريق التفويض أو التحويل، و هناك نظم مختلفة من نظم الحكم اللامركزي، بدءاً باللامركزية الإدارية الصفة، أو اللامركزية المتعددة الجوانب، وصولاً إلى اللامركزية السياسية، و قد اختلفت أشكال الحكم اللامركزي نتيجةً للتطورات السياسية في نظم الحكم و الإدارة³.

توجد أسباب عديدة في جعل اللامركزية بديلاً مفضلاً للحكم و الإدارة، فعلى سبيل المثال فإن اللامركزية تحسّن من الأداء الحكومي و تتيح المشاركة الشعبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة و تيرة التنمية المحلية أكثر، غير أنه ليس من السهل تحقيق هذه الأهداف إذا كان القصد من وراء ذلك هو الكسب السياسي الضيق، أو التخلص من المسؤولية الإدارية، و من جانب آخر لن تنجح اللامركزية كآلية للإدارة و الحكم إذا غاب عنها الموظفون المؤهلون لذلك من جهة، أو الدعم المالي من جهة أخرى⁴.

يكمن الفرق الأساسي بين نظام الحكم الفيدرالي، و نظام الحكم اللامركزي المطبّق بالدول البسيطة الموحدة، أنّ النظام الفيدرالي يستند إلى نمطين من اللامركزية هما: اللامركزية الإدارية و اللامركزية السياسية، بينما يقتصر نظام الحكم اللامركزي بالدول الموحدة على تطبيق اللامركزية الإدارية عبر الولايات و الأقاليم⁵.

¹ - محمد عبد الرقيب نعمان، مرجع سابق، ص 03

² - صلاح حيدر الباصبي، "مظاهر الوحدة و الانفصال في الدولة الفيدرالية"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية، بغداد : العدد 02، السنة الخامسة، ص 358.

³ - عبد الرحمن عبد الله، السودان الوحدة أم التمزق، تر: الفاتح التجاني، لبنان : رياض الريس للكتب و النشر، 2002، ص 139

⁴ - نفس المرجع، ص 139

⁵ - محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية. بيروت: منشورات حلي الحقوقية، 2004، ص 67

إذا كانت اللامركزية الإدارية تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية و بين هيئات محلية منتخبة و مستقلة عن السلطة المركزية، تباشر إختصاصاتها تحت إشراف و رقابة الدولة المتمثلة بسلطتها المركزية¹، فإن أبرز معالم النظام الفيدرالي هو توزيع الإختصاصات الدستورية بين السلطة المركزية و سلطات الولايات.

فالتوزيع سمة يتميز بها كلا النظامين إلا أن هذه السمة قد تسببت في خلط كبير بين مفهومي كل من النظامين إلى الدرجة التي يرى فيها بعض الفقهاء بأن الفيدرالية تعدّ واسعة من اللامركزية، أو درجة من درجاتها، و أن الفوارق بين الدولة ذات الشكل الفيدرالي و الدولة الموحدة التي تطبق نظام اللامركزية الإدارية، ليست فوارق في الطبيعة و إنما هي فوارق في الدرجات.

بينما يرى أغلب فقهاء القانون العام أن الإختلاف بين النظامين لا يقتصر على الدرجة فقط و إنما هو إختلاف في الطبيعة و الجوهر، و أن ثمّ فوارق مهمة تميّز كل من النظامين و ترسم الحدود بينهما².

في النظام الفيدرالي ليس من حق الحكومة الاتحادية الرقابة و الإشراف على أسلوب ممارسة الولايات لإختصاصاتها التي حددها الدستور الاتحادي، و الرقابة الوحيدة الممكنة لا تمارسها الحكومة و إنما تمارسها السلطة القضائية الاتحادية فقط، في حالة خروج أحد الولايات عن إختصاصها، أما في نظام الحكم اللامركزي فإنه من المبادئ المسلم بها أن الوحدات المحلية تخضع لإشراف و رقابة الحكومة المركزية، و من الممكن أن تقوم الحكومة المركزية برفض التصديق على قرارات الوحدة المحلية أو حتى إلغائها، إذا خالفت القانون أو السياسة العامة للدولة³.

جدول رقم (02-10) يبيّن الفرق بين النظام الفيدرالي و النظام اللامركزي

نظام الحكم اللامركزي	نظام الحكم الفيدرالي
<ul style="list-style-type: none"> - الأقاليم بنظام الحكم اللامركزي مجرد وحدات إدارية . - أحادية في الأطر الدستورية و القانونية . - توزيع الإختصاصات بين الأقاليم و الحكومة المركزية إستناداً لتفويض تقره التشريعات المركزية عبر السلطة التشريعية . 	<ul style="list-style-type: none"> - الأقاليم الأعضاء بالدولة الفيدرالية وحدات سياسية مستقلة ذاتياً . - تعددية الأطر الدستورية و القانونية . - توزيع الإختصاصات بين الحكومة الفيدرالية و الحكومات الولائية وفق الدستور الفيدرالي

المصدر : حازم اليوسفي، "الفيدرالية و النظم الاتحادية"

الفقرة الثانية : التمييز بين مفهومي الفيدرالية و الحكم الذاتي

في العديد من الدول توجد مناطق معينة تربط بين سكانها روابط خاصة (جغرافية، تاريخية، قومية..)، أقوى من الروابط الموجودة بين بقية مواطني الدولة، لذا تُمنح تلك المناطق حقوقاً إقليمية معينة، لا تقتصر على إدارة الشؤون

¹- عصام عبد الوهاب البرزنجي، علي محمد بدير، مهدي ياسين السلامي، مبادئ أحكام القانون الإداري. القاهرة: العاتك لصناعة الكتب، 2007، ص

²- أزهار هاشم أحمد، مرجع سابق، ص 56

³- محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية. مرجع سابق ص 69

المحلية ، بل تعداها إلى مسائل التشريع وحلّ بعض المشاكل المحلية المتعلقة بالسماوات القومية للجماعات الإثنية ، تحت رقاب السلطة المركزية، بمعنى تُمنح حكماً ذاتياً ، و يُقصد بالحكم الذاتي الإدارة الذاتية لجزء معين من الدولة يتميز عادةً بمجموعة محددة من الخصائص.

و لكي تتمكن المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي من إدارة شؤونها يجب أن تملك إستقلالاً مالياً ، أي أن يكون لها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة و الحكومة المركزية، بالإضافة إلى هيئات محلية مستقلة عن الهيئات المركزية في الدولة .

إن النظامين الفيدرالي و الحكم الذاتي يقومان على أساس مبدأ الإستقلال الذاتي ، إلا أننا نرى أن مبدأ الإستقلال الذاتي في النظام الفيدرالي يأخذ مدىً أوسع بكثير، و تتمتع مؤسساته باختصاصات واسعة بموجب دستور الإتحاد و دساتير الأقاليم المشكّلة له ، أما في ظل نظام الحكم الذاتي فإن الإستقلال الذاتي يكون محدوداً ، و سلطة الحومة المركزية و الرقابة و الإشراف على هيئات الحكم الذاتي تكون أكبر و مباشرة¹.

النظام الفيدرالي يقوم على أساس مبدأ الإتحاد ، فهو يؤدي إلى أن تكون الدولة الفيدرالية دولة مركزية ، بينما يقيم نظام الحكم الذاتي في نطاق الدولة الموحدة في غالب الأمر، و في نطاق وحدة الدولة القانونية و السياسية . كذلك هناك إختلافٌ في طريقة الإنشاء ، فبالنسبة لنظام الحكم الفيدرالي فيتشكل بطريقتين هما : إما بانضمام عدّة دول مستقلة لبعضها و تكوين إتحاد فيدرالي كما حصل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا، أو عن طريق تفكك دولة موحدة و بسيطة إلى دولة إتحادية فيدرالية مثل الأرجنتين و البرازيل ، السودان و ماليزيا..

أما في نظام الحكم الذاتي فهو ينشأ عادةً عن طريق إقرار الحكومة المركزية لإقليم معين بالحكم الذاتي و يؤدي إلى تغيير بسيط في هيكل و شكل الدولة ككل مثل حالة إقليم كردستان العراق، و إقليم كتالونيا بإسبانيا.

الفقرة الثالثة: التمييز بين مفهومي الفيدرالية و الكونفيدرالية

يعتبر الإتحاد الكونفيدرالي أحد الإتحادات التي تتجسد فيها الدول في شكلها المركب، و هو عبارة عن إتحاد يجمع بين دولتين أو أكثر، إلا أن تجمّع هذه الدول لا يترتب عليه إنصهار تام مقارنةً مع الإتحاد الفيدرالي، و لا ينشئ أي شخصٍ دولي جديد، بل تحتفظ الوحدات المشكّلة لهذا الإتحاد بسيادتها الخارجية كاملةً ، و كذلك الأمر بالنسبة للسيادة الداخلية، و على خلاف الإتحاد الشخصي -أحد صور الدول المركبة- فإن الإتحاد الكونفيدرالي لا يُمثّل في شخصٍ رئيسٍ واحد ، بل لكل دولة عضو فيه رئيسها الخاص بها².

من أبرز ملامح الإتحاد الكونفيدرالي أنه ليس مجرد معاهدة أو تحالف بين الدول، و إنما يتضمن الإتحاد إنشاء تنظيم أو مجلس يمثل الدول المتّحدة، يجتمع دورياً لمناقشة المسائل المشتركة التي تنص إتفاقيه الإتحاد على إختصاصه

¹ -حازم اليوسفي، "الفيدرالية و النظم الإتحادية". سلسلة قضايا، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، العدد 10 ، السنة الأولى -

أكتوبر 2005 ،ص 31

² -محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص 52

بما، غير أن هذا التنظيم لا يعتبر مسؤولاً دولياً عن الإتحاد، بل هو وسيلة مشتركة لتعبير الدول المتحدة من خلاله عن إرادتها الحرة و المستقلة، و يمكن إعتبار المجلس الممثل لدول الإتحاد مؤتمراً دولياً، إذ يشترط أن تصدر قرارات ذات الأهمية الخاصة بإجماع الدول، و غالباً ما يشترط إستفتاء شعوب الإتحاد¹.

ينشأ الإتحاد الكونفيدرالي في الأصل نتيجة عقد معاهدة تحالف بين دولتين أو أكثر، تستهدف هذه المعاهدة المبرمة تنظيم بعض المسائل المشتركة ذات الأهمية المتبادلة فيما بينهم، كتنظيم أسلوب الدفاع الخارجي، تنظيم أسلوب حل النزاعات البينية، و قد تأخذ صبغةً إقتصادية أو تجارية، كتنظيم العلاقات الإقتصادية بين الدول و الوحدات المشكّلة للإتحاد الكونفيدرالي.

و غالباً ما تتصف القرارات الصادرة عن هذه الإتحادات بالطابع الإستشاري غير الملزم للدول الأعضاء، و هذا من بين الأمور و الملاحظات التي تجعل من الإتحاد الكونفيدرالي من أضعف الدول المركزية و أقلها تماسكاً، خاصةً إن قورن مع الإتحاد الفيدرالي.

بالنظر للإستقلال التام الذي تتمتع به وحدات الإتحاد الكونفيدرالي من الناحية الداخلية، فإن لكل دولة من دول الإتحاد الحق في تطبيق نظام سياسي أو نظام للحكم الذي تختاره، بالرغم من أن التجانس في أنظمة الحكم يلعب دوراً كبيراً في تماسك الإتحاد ككل.

هناك قاعدة عامة في الحديث عن الفروقات بين الإتحادين الفيدرالي و الكونفيدرالي، أنه من حق الدولة الداخلة في الإتحاد الكونفيدرالي أن تنسحب منه، بينما لا تملك أي دولة عضو داخل إتحاد فيدرالي هذا الحق، و هذا ما إضطر ولايات الجنوب في أمريكا إلى الإعتراف به خلال الحرب الأهلية الأمريكية ما بين 1860 – 1865، و نظراً للتطورات الحديثة الحاصلة فقد إنحصرت ظاهرة الإتحادات الكونفيدرالية و حل محلّها إتحادات ذات طبيعة إقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة، منظمة الأوبك .. و اتحادات أخرى ذات طبيعة سياسية مثل منظمة الإتحاد الإفريقي...²

جدول رقم (02-11) يبيّن الفرق بين الإتحادين الفيدرالي و الكونفيدرالي

أوجه المقارنة	نظام الإتحاد الفيدرالي	نظام الإتحاد الكونفيدرالي
طرق التكوين و النشأة	إنضمام عدّة دول أو أقاليم أو ولايات	يتكون من دولتين أو أكثر
مبدأ الإتحاد	دستور إتحادي متفق عليه	مبينة مشتركة وفقاً لمعاهدة معينة
السيادة	للحكومة الإتحادية	كل دولة تحتفظ بسيادتها الداخلية
العلاقات الخارجية	من إختصاص الحكومة المركزية	لكل دولة سياستها الخارجية
الجنسية	جنسية موحدة	عدّة جنسيات في الإتحاد
الحكم و قسمة الموارد	تنقسم بين الحكومة الإتحادية و الولايات	تحتفظ كل دولة باستقلالها و ثرواتها

المصدر: وزارة ديوان الحكم الإتحادي، إنجازات ديوان الحكم الإتحادي، ص 23

¹ - سعاد الشراوي، النظم السياسية في العالم المعاصر. القاهرة: مركز نبراس، ص 83

² - نفس المرجع، ص 84

المطلب الثاني : آليات تشكّل و عمل نظام الحكم الفيدرالي

يزخر العالم اليوم بالعديد من الدول و الكيانات التي تتبنى نظاماً للحكم و الإدارة يقوم على أساس مبادئ الحكم الفيدرالي، لما لهذا النظام من إيجابيات و محاسن مختلفة، تمنح للحكومات الوطنية المركزية آليات وسائل و أدوات من شأنها أن تساعد في إدارة المجتمعات المتعددة إثنياً و ثقافياً من جهة، كذا تتمكن من السيطرة و السيادة على الدول ذات الأقاليم و الرقعة الجغرافية الواسعة، وعليه ومن خلال ما سبق ذكره، سيحاول المطلب معالجة مسألة آليات تشكّل و عمل نظام الحكم الفيدرالي ، و ذلك بالتطّرق إلى الأفرع البحثية التالية:

- الجذور التاريخية لنشأة أنظمة الحكم الفيدرالي.
- طرق نشأة و تشكّل نظام الحكم الفيدرالي .
- آليات توزيع الإختصاصات داخل الدولة الفيدرالية .

الفرع الأول : الجذور التاريخية لنشأة نظام الحكم الفيدرالي

يشير جانب كبير من فقهاء القانون الدستوري و الباحثين، إلى أنّ النظام الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بموجب دستور سنة 1787 هو أول نظام حكم فيدرالي بالعالم، إلا أنّ تاريخ هذا النظام أقدم من ذلك بكثير، بحيث يرجع تاريخ النظام الفيدرالي إلى الحضارات القديمة على غرار الحضارة الإغريقية، و سائر مدن القرن الخامس 05 قبل الميلاد، فقد كانت عبارة عن مجموعة من المدن المستقلة إستقلالاً تاماً ، تملك سلطات الدولة الكاملة على أراضيها، فكونت فيما بينها أحلافاً واتحادات عديدة، و أشهرها الإئتلاف الذي كونته مجموعة من المدن في القرن الخامس قبل الميلاد بإشراف مجلس الإمفكيتويين¹.

و لعل أهم الأسباب التي دعت المدن اليونانية للإتحاد، هي طبيعة الوضع الجغرافي و الإرتباط الروحي بين مواطني تلك المدن (الإرتباط الديني) بالإضافة إلى حاجتها للدفاع عن نفسها ضد الغزو الخارجي ، وقد ظلّ الإختلاف في الأسباب المساعدة على تكوين إتحادات فيدرالية يرافق التجارب التاريخية الفيدرالية باختلافها، إلا أننا يمكن أن نرصد مجموعة من الأسباب و الدوافع بالنظر إلى الدول الفيدرالية القائمة في وقتنا الحالي أنظر (الجدول رقم 02-12)².

¹- أزهار هاشم أحمد، مرجع سابق، ص 24

²- وزارة ديوان الحكم الإتحادي ، إنجازات ديوان الحكم الإتحادي ، الخرطوم : المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، 2005، ص 25

جدول رقم (02-12) يبيّن أهم أسباب قيام الإتحاد الفيدرالي

الأسباب	الدول	ملاحظات
عوامل تاريخية	ألمانيا الإتحادية	تدخل دولي في بناء الإتحاد (دول التحالف)
أسباب أمنية دفاعية	سويسرا - الولايات المتحدة	-
وجود دولة إثنية إقليمية	كندا - نيجيريا - الهند	الدول المستعمرة مسؤولة عن قيام الإتحاد
دول بسيطة تحول إلى دول إتحادية	إثيوبيا- السودان - البرازيل	-

المصدر : وزارة ديوان الحكم الإتحادي السوداني، ص 25

تطوّر الأخذ بالنظام الفيدرالي ، نتيجة الرد على الحاجة الداعية إلى ضمّ الجماعات السياسية المنفصلة تحت راية متابعة الأهداف التي لا يمكن تحقيقها بشكل منفرد، تلك كانت الحالة السويسرية و الأمريكية في بادئ الأمر، وفي بعض الحالات تختار دولة موحدة بسيطة أن تتحول إلى النمط الفيدرالي ، و غالباً ما يكون هذا رداً على واقع التعددية الإثنية و الدينية و اللغوية و تلك كانت الحالة في كل من إسبانيا و بلجيكا¹.

هناك من الباحثين من يرى بأن فكرة الفيدرالية قديمة جداً قديم التاريخي، فيرون بأنها تعود لحقبة تواجد المدن اليونانية، أين كان هناك نوعين من التنظيم داخل المدن هي "الساماجيا" و "السامبوليتيا"، و هما تنظيمان يختلفان من حيث المضمون، ففي الوقت الذي ينصرف فيه الأول إلى التعبير عن نفسها في شكل إتحاد عسكري بحت من جهة، يعبر التنظيم الثاني عن كيان يتضمن التشابك في الحياة السياسية، بوجود حكومة مركزية تنتج عنها الحاجة لتقسيم السلطات فيما بينها و بين الحكومات المحلية في المدن، ما يؤدي إلى وجود مواطنة مزدوجة و ولاء مزدوج، أحدهما للحكومة المركزية الفيدرالية، و الآخر للحكومة المحلية².

وهناك العديد من الإتحادات التي وجدت في اليونان القديمة، غير أن النماذج كانت مختلفة وإن البعض منها صمد لفترةٍ طويلةٍ من الزمن ، و من بين الإتحادات التي قامت أيضاً خلال تلك الحقبة، نجد إتحاد "بيلو بوتيسيان" و إتحاد "بوتيان" و إتحاد "آثينا"، و إلى غاية القرن التاسع عشر 19 ظهرت مجموعة من الإتحادات مثل إمبراطورية شارلمان، إتحادات "هان سياتك" الألماني في القرن الثالث عشر 13، و فيدرالية الأراضي المنخفضة في القرن السادس عشر 16، و الكونفيدرالية السويسرية سنة 1291 التي تحولت إتحاد فيدرالي منذ سنة 1848، لتضحى بعد ذلك واحدة من أقوى الإتحادات الفيدرالية على الإطلاق³.

أما في أمريكا اللاتينية فقد نشأت حوالي أربعة 04 إتحادات فيدرالية في نهاية القرن التاسع عشر 19، و تبع ذلك العديد من التطورات التاريخية السياسية و الدستورية، تخللتها فترةٌ حكمت فيها أنظمة حكم دكتاتورية أحدثت

¹ - نور الأسعد، تمهيد حول الفيدرالية. بيروت : المعهد الديمقراطي الوطني، 2005 ، ص 01

² - علي فوق، إدارة الأقاليم و التجارب المستفادة عربياً - حالة ماليزيا- .مذكرة مقلّمة لنيل درجة ماجستير العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010-2011، ص 16

³ - محمد عمر مولود ، الفيدرالية و إمكانية تطبيقها كنظام سياسي: العراق نموذجاً. ط.01، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2009،

العديد من الإضطرابات و حالات عدم الإستقرار، الأمر الذي أّخر تبلور الأطر الدستورية الثابتة للنظم الفيدرالية فيها، و قد مثّل مطلع القرن العشرين 20 البداية الحقيقية و الفعلية لهذه النظم بأمريكا اللاتينية، و قد برزت بدايةً في كل من البرازيل ، الأرجنتين و المكسيك¹.

ومن جهةٍ أخرى فقد أورد المفكر الإنجليزي الفرنسي "huguemmate" نظرية حول الإتحاد الفيدرالي عرفت بـ "vindice contrat tyranne"، و فحوى هذه النظرية أنّها ترى بضرورة مقاومة أفراد الشعب للسلطة الحاكمة فيه خاصة الدينية منها، لأن أي مجتمع حسب منطلقات هذه النظرية هو عبارة عن تسلسل هرمي داخل أقاليم معينة، و له الحق في إدارة بعضها أو جزء منها، وقد طوّره بعده "althoesious" مفهوماً جديداً أطلق عليه "non sectrial non relegion" أي عقد غير طائفي و غير ديني و هذا العقد حسبه هو العقد الفيدرالي. كما يرى althoesious أن الفيدرالية أول ما جاءت كانت في إطار جدلٍ ديني بين البروتستانت و الأرثوذكس حول أحقية من يحكم المقاطعات، و قد طوّره مبدأ التشاركية البعيدة عن المنطق الديني أين سمّاها "poretu forederis" أي العيش المشترك .

و يعتبر "ludolph hugo" أول من فوّق بين الإتحاد الكونفيدرالي من جهة، و القائم على مفهوم التحالف مع السلطة المركزية مثل الإمبراطورية الرومانية، و مفهوم الفيدرالية من جهةٍ أخرى، و الذي يتركز على فكرة إزدواجية الحكم ، مع التقسيم الإقليمي للسلطات².

الفرع الثاني : طرق نشأة نظام الحكم الفيدرالي

لقد نشأت الأنظمة الفيدرالية في ظروفٍ مختلفة تماماً فكلٌّ منها مثّل نتيجةً و حالةً فريدة لإختيارات إتخذها للقاء السياسيون و القوى التاريخية الكبرى، و تمَّ إختيار النمط الفيدرالي من أجل جمع وحدات كانت منفصلةً سابقاً في دولةً جديدة، أو لإعادة ترتيب دولٍ كانت موحدة بالأصل و أحياناً ينشأ الإتحاد كنتاج للعاملين معاً .

يعتبر كل إتحاد فيدرالي فريد من نوعه، و يمكن أن نصوغ بعض التعميمات حول كيفية تطوّر و قيام أنظمة الحكم الفيدرالي، غير أنه في كافة حالات التحول نحو الفيدرالية، قام القادة السياسيون بإضفاء صبغةٍ دستورية على وجود مستويين للحكومة، كأسلوبٍ لتحقيق أهدافهم و التوفيق فيما بينها، مع الحد من العنف أو القضاء عليه في بعض الحالات³.

و المتمعن في التاريخ السياسي للدول، يجد العديد من التغيرات و التناقضات معاً، فمنذ قرنٍ مضى لم تكن معظم الدول قائمة بمحدودها الحالية من جهة، و من جهةٍ أخرى كان لعدد قليل منها نفس الحدود من قرنين سابقين، فكل دولة لها تاريخها الخاص بها، فيما يتعلق بأصلها و تطورها الإقليمي و السياسي، و من بين ما يتضمنه هذا التاريخ

¹- علي فوق، مرجع سابق، ص 17

² - demeterios karmis and wayne norman, "federalism". Jornal of federalism, Uk : regularly publishes philosophical articles, march 2010,p 10

³- جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، تر: مها تكلا، كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2008، ص 06

أحداث الحروب و الثورات، التحالفات و المعاهدات الدولية¹ .. و قد نشأت النظم الفيدرالية في ظل هذه التغيرات من خلال طريقتين هما كالتالي :

الفقرة الأولى : طريقة الإنضمام

تعتبر طريقة الإنضمام أحد أهم الطرق المعروفة في تشكيل و تكوين الدول و الكيانات الفيدرالية عبر التجارب التاريخية المختلفة، و فحوى هذه الطريقة يتلخص في إنضمام علة دول إلى بعضها البعض بهدف تكوين دولة واحدة تكون ذات طبيعة إتحادية فيدرالية، و هي الدولة التي يطلق عليها الدولة الإتحادية أو المركزية ، فتتحول الدول الأعضاء إلى دويلات أو مقاطعات أو ولايات تذوب شخصيتها الدولية في شخصية جديدة هي دولة الإتحاد، و هذه هي الطريقة الغالبة.

و تُدفع الدول إلى هذا الإنضمام نتيجةً لأسباب و روابط عديدة، مثل الروابط القومية، وحدة اللغة أو الأصل أو الثقافة، التاريخ و التقاليد، كما قد تُدفع إلى الإنضمام في إطار دولة إتحادية، وجود خطر خارجي مشترك أو رغبة في تكوين دولة كبيرة أكثر قوةً ومنعة، ذلك أن الإتحاد المركزي هو أقوى أنواع الإتحاد، و هو يكفل تحقيق الآمال القومية، فضلاً عن الإعتبارات المتعلقة بالرغبة في زيادة القوة و النفوذ، وهو في نفس الوقت لا يغفل الاختلافات الإقليمية ، وما يكون لدى الدويلات من رغبة في الإحتفاظ بكيانها الذاتي و باستقلالها في تصريف الكثير من شؤونها الداخلية².

وعليه فإن طريقة الإنضمام هي إنشاء دولة فيدرالية مركزية، نتيجةً لإتحاد مجموعة من الكيانات المستقلة، إذ تنزل كل الولايات المنضمة للإتحاد عن بعض من سلطاتها الداخلية و عن سيادتها الخارجية، ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفيدرالية على أساس الدستور الفيدرالي، و من أمثلة هذه الطريقة نجد كل من : الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ، ألمانيا الإتحادية ، الإمارات العربية المتحدة...³

الفقرة الثانية: طريقة التفكك

أما الطريقة الثانية المعهودة في تشكّل و تكوين الدولة الفيدرالية، فقد تشكّل الدولة الفيدرالية من خلال تفكك دولة موحدة بسيطة إلى علة دويلات، فقد تتكون الدولة من جماعات غير متجانسة، وقد تكون الفروقات المحلية أو الإقليمية بين أجزائها واضحة، إلى درجة يصبح إطار الدولة الموحدة البسيطة فير ملائم لها فتفكك الدولة، و لكنها لا تتحول إلى علة دول مستقلة إذا ما تحققت لدى أجزائها الرغبة في الإستمرار مرتبطةً بشكل إتحاد فيدرالي، و مثال ذلك الإتحاد السوفييتي سابقاً، المكسيك ، البرازيل و الأرجنتين⁴ ، وفي وقتنا الحالي نجد مثال السودان وفق دستور سنة 2005 و العراق .

¹ - المرجع السابق، ص 06

² - محمود عاطف البناء، النظم السياسية: التنظيم السياسي و صورته الرئيسية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1985، ص 143

³ - عبد المنعم أحمد أبو طيخ، "توزيع الإختصاصات في الدولة الفيدرالية دراسة مقارنة". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، غير منشورة ،

الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية القانون و العلوم السياسية ، الدانمارك ، 2008، ص 17

⁴ - محمود عاطف البناء، مرجع سابق، ص 143

و غالباً ما يتم الأخذ بهذه الطريقة في إقامة الدولة الفيدرالية نتيجة لوجود مشاكل إثنية و سياسية و إقتصادية، كاختلاف اللغة ، العادات التقاليد، و عدم العدل و المساواة في إقتسام السلطة و الثروات بين مكونات المجتمع، فتعمل الجماعات الإثنية بمقتضى ذلك على المطالبة باستقلال تام عن سيطرة الحكومة المركزية، و تقرير مصيرهم دونما تدخل من الهيئات المركزية الحاكمة، ثم تقوم الحكومة بتغيير الأطر القانونية الدستورية المنظمة لشكل الدولة ، فتتحول بمقتضاها من دولة بسيطة موحدة إلى دولة إتحادية فيدرالية.

الفرع الثالث : طرق توزيع الإختصاصات داخل الدول الفيدرالية

إنّ نظام الحكم الفيدرالي نظامٌ ذو طبيعة مزدوجة يضمّ مستويين من الحكم، حكومة مركزية وطنية تسمى بالحكومة الفيدرالي في بعض التجارب الدولية، و حكومة إقليمية ولائية، على أساس الإستقلال في ممارسة الإختصاصات المحددة لها وفقاً للدستور الإتحادي الفيدرالي المتفق عليه عند إقامة الإتحاد بين هذه الولايات، و لا يجوز للسلطة الإتحادية التدخل في عمل السلطات الإقليمية، على النحو الذي تمارسه السلطة المركزية في رقابة الوحدات الإدارية وفق نظام اللامركزية الإدارية الذي تأخذ به غالبية الدول الموحدة البسيطة، فلا يمكن القول بوجود نظام حكم فيدرالي، ما لم تكن للوحدات الأعضاء إختصاصات تمارسها بشكل مستقل عن الحكومة المركزية¹. **أزهار ص 67**

غير أنّ الإستقلال الذاتي للأقاليم لا يبلغ درجة الانفصال المطلق و الجامد عن هيئات السلطة المركزية الحاكمة، بل تقوم نوعٌ من العلاقة بين السلطة المركزية و سلطات الحكم الولائية الإقليمية، تُحدّد درجة و طبيعة هذه العلاقة على ضوء التقسيم الدستوري للإختصاصات بين المستويين، و بالنظر للتجارب الدولية الفيدرالية المختلفة، فإنه لا يوجد نمطٌ واحدٌ لهذا التوزيع، على الرغم من أنّ كافة الدساتير الفيدرالية تتضمن نصوصاً تعالج موضوع توزيع الإختصاصات التشريعية و التنفيذية و المالية بين مستويي الحكم، إلا أنّها تختلف إختلافاً واسعاً من حيث التفصيل، و يعود سبب ذلك الإختلاف إلى التباين في الظروف السياسية و الإقتصادية، و الإجتماعية و الثقافية المتغيرة من نظام فيدرالي إلى آخر .

إنّ الدستور الإتحادي هو الذي يتولى عملية توزيع الإختصاصات بين السلطات الإتحادية الفيدرالية المركزية من جهة، و هيئات الحكم الولائية الإقليمية المحلية من جهةٍ أخرى، و هو يتأثر في ذلك بطريقة نشأة الإتحاد في حدّ ذاته، و بمدى رغبة أعضاء الإتحاد وواضعي الدستور في تقوية سلطات الإتحاد، أو على العكس في صيانة إستقلال و تقوية الولايات .

و لما كانت حكومة الإتحاد تنفرد بممارسة مظاهر السيادة الخارجية، فإن البحث في مشكلة توزيع الإختصاصات بين حكومة الإتحاد و حكومات الولايات، إنما يتعلق بدراسة كيفية توزيع مظاهر السيادة الداخلية، و تتبع الدساتير في هذا الشأن إحدى الطرق الثلاثة التالية :

1. تتلخص الطريقة الأولى في توزيع الإختصاصات بين هيئات الحكم المركزي، و السلطات الولائية الإقليمية

ضمن الدولة الفيدرالية، تتلخص في أنّ يحدّد الدستور الفيدرالي على سبيل الحصر إختصاصات كل من دولة

¹- أزهار هاشم أحمد، مرجع سابق، ص 67

أو حكومة الإتحاد المركزي، واختصاصات الحكومات الولائية المشكّلة للإتحاد، و هي طريقة و حسب العديد من فقهاء القانون الدستوري معيبة بالنظر للجمود الذي تتصف به، ولما تثيره من مشاكل عندما تجرّد أموراً لم يتناولها الدستور بالتنظيم بحيث يتعذر تحديد الجهة المختصة¹.

و لتدارك النقص الموجود في هذه الطريقة، فقد أسندت بعض الدساتير الفيدرالية الإختصاص في جميع المسائل التي لم يرد بشأنها نص معين إلى السلطات الفيدرالية، كما أن الأخذ بهذه الطريقة يستلزم إنشاء هيئات أو هيئة سياسية أو قضائية تحدد الإختصاصات غير الواردة بالدستور الفيدرالي، و ذلك بحسب أهميتها، على أن يتم إختيار أعضاء هذه الهيئة السياسية من ممثلي السلطة الفيدرالية المركزية و الهيئات الولائية الإقليمية².

2. أما بالنسبة للطريقة الثانية في توزيع الإختصاصات بين الحكومة المركزية الفيدرالية و الحكومات الولائية، فتعتمد بعض الدساتير الفيدرالية على تحديد الإختصاصات التشريعية مثلاً للوحدات الإقليمية الولائية الأعضاء في الدولة الفيدرالية على سبيل الحصر، و ترك ما عداها من إختصاصات للحكومة أو المستوى المركزي الوطني، ومعنى ذلك يكون الإختصاص التشريعي وفق هذا المثال للإتحاد هو الأصل و الولايات هو الإستثناء، و عليه يرى بعض الفقهاء أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى تحوّل الدولة الفيدرالية بمرور الزمن إلى دولة بسيطة موحدة، من حيث التطبيق لم يتبع هذا الأسلوب إلا دول فيدرالية قليلة منها كندا في دستورها لسنة 1900، وكذا فنزويلا وفق دستور سنة 1953³.

و بالرغم من خطورة النتائج المترتبة على الأخذ بهذه الطريقة، فهناك من يفضل الأخذ بها بحجة أن التطور السياسي و الإجتماعي سيؤدي إلى أن تحوّل الحاجات ذات الطابع المحلي إلى مصالح ذات طابع عام فيدرالي مركزي، لذلك يبدو من المنطقي حصر إختصاصات الولايات بحيث تكون القرينة في صالح السلطات الفيدرالية .

3. أما الطريقة الثالثة في توزيع الإختصاصات، فتعتمد على أن يحدّ الدستور الإتحادي إختصاصات حكومة الإتحاد بشكل حصري ، وما عداها من إختصاصات تترك للهيئات و السلطات الولائية الإقليمية، و هي عكس الطريقة الثانية، إذ يصبح للإتحاد إختصاصات محدّدة واستثنائية مهما كان واسعاً، و تصبح الولايات صاحبة الإختصاص العام في كل ما لم يرد فيه نص ما، و هذه الطريقة تعكس حرص الولايات أعضاء الإتحاد على إستقلالها ، و هو ما يفسّر شيوع هذه الطريقة ، نظراً لأن معظم الإتحادات الفيدرالية المركزية قد تنشأ وفقاً لطريقة الإنضمام⁴ ، و لهذه الطريقة مجموعة من المزايا منها :

¹- محمود عاطف البناء، مرجع سابق، ص 144

²- عبد الرحمن رحيم، " اللامركزية الإدارية و اللامركزية الفيدرالية و أوجه المقارنة بينهما"، مجلة القانون و السياسة، العراق: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة صلاح الدين، السنة الأولى، العدد الأول، حزيران ، 1994، ص 139

³- أزهار هاشم أحمد، مرجع سابق، ص 72

⁴- محمود عاطف البناء، مرجع سابق، ص 145

- سهولة تعفّ الولايات على إحتياجات مواطنيها ذات الطابع المحلي و سرعة تلبية هذه الإحتياجات.
- سرعة القضاء على الأزمات التي قد تحصل في إطار حدود الولاية أين تكون الهيئات الإقليمية الولائية أقدر على معرفتها و إدراكها .
- تقليل النفقات الفيدرالية المركزية نتيجةً لتحديد إختصاصات السلطات الإتحادية¹.

المطلب الثالث : نماذج تطبيقية عن نظم الحكم الفيدرالية

يشهد العالم العديد من الدول التي تأخذ بنظام الحكم لمليداري كنمط للحكم و الإدارة، و يتميز بز كل نظام عن آخر بمجموعة من المميزات و الخصائص، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تنوع في تطبيقات النظام الإتحادي الفيدرالي باختلاف الدول.

و ما يجدر الإشارة إليه أن غالبية الدول الفيدرالية تبنت هذا النهج للعديد من الأسباب، أهمها عامل التعددية الإثنية كأحد المتغيرات المتحركة في إقامة هذا النمط من الحكم و الإدارة، باعتباره الوسيلة الأنجع في إدارة الإختلافات اللغوية ، الدينية و الثقافية، و عليه سيحاول هذا المطلب التطرق لتجربتي كل من : الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا في الحكم الفيدرالي، و ذلك بعد أن يعالج العلاقة أوجه العلاقة بين الفيدرالية كآلية و ظاهرة التعددية الإثنية بشكل عام.

الفرع الأول : الفيدرالية كآلية لإدارة التعددية الإثنية

يعتبر كل من النظامين الفيدرالي و الكونفيدرالي بمثابة خيارات حقيقية و ناجحة، لتفادي التدايعات السلبية للنزعة الانفصالية لبعض الجماعات الإثنية، و الواقع أنّ التطبيق المرن و المبدع لنظام الحكم الفيدرالي، يمكن أن يخلق نظاماً وظيفياً حديثاً مكافئاً لنظام الملّة الذي كان معمولاً به في الدولة الإسلامية سابقاً².

إنّ أحد أكثر التبريرات شيوعاً لتأسيس أنظمة الحكم الفيدرالي، هو الرغبة في تقليل الصراعات القائمة بين مختلف الجماعات الإثنية بالدول التعددية، و في نفس الوقت إحترام تعدد الثقافات و حماية تكاملها، و تتخذ السلطة المركزية في معظم الأحوال قرار إتباع هذا الإتجاه داخل الدولة الموحدة بهدف العدالة الإجتماعية و الديمقراطية، وهنا يجب أن تثق الحكومة المركزية في قدرتها على اللجوء للقهر، و في قدرتها السياسية على إجراء هذا العمل التنظيمي³.

و قد تختلف النظم الفيدرالية في الشكل، ولكن المبادئ الفيدرالية تتضمن بصفة أساسية مزيجاً من الحكم الذاتي من جهة ، و المشاركة في الحكم بين جميع الأطياف و الجماعات الإثنية من جهة أخرى، بحيث تمنح الوحدات تحت القومية الحق في إدارة و حكم شؤونها الخاصة، على الأقل في إدارة بعض القضايا السياسية، بينما تتولى الحكومة

¹- عبد المنعم أحمد أبو طيخ، مرجع سابق، ص 45

²- سعد الدين إبراهيم، "التعددية الإثنية في الوطن العربي". مجلة كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 62 ، السنة الخامسة- فيفري 1995 ، ص 46

³- إدmond كيللر، عبد الملك عودة (محرر)، "الفيدرالية الإثنية و الإصلاح المالي و التنمية و الديمقراطية في إثيوبيا"، تر: هالة جمال ثابت، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. القاهرة : الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2003، ص 41

المركزية الفيدرالية الحكم بالنيابة عن الولايات الإقليمية في قضايا أخرى محددة مثل الضرائب و السياسة الخارجية¹، هذا إلى جانب شروط و متطلبات أخرى قد تساهم في إنجاح الحكم الفيدرالي كآلية لإدارة التعددية الإثنية أنظر (الجدول رقم 02-13)

جدول رقم (02-13) يبيّن أهم شروط نجاح الحكم الفيدرالي في إدارة التعددية الإثنية

الشرط السياسي	الشرط الاقتصادي	الشرط الجغرافي	الشرط النفسي
الإعتماد على مبدأ إقتسام السلطة بالتساوي بين مختلف الجماعات الإثنية .	وجود مصالح إقتصادية مشتركة بين مختلف الجماعات الإثنية كدافع لإستمرار الرابطة الفيدرالية.	وجود نوع من التطابق الجغرافي بين عدد الجماعات الإثنية و عدد الأقاليم المنضوية في إتحاد فيدرالي.	ضرورة وجود تقبّل من كافة الجماعات الإثنية بالحل الفيدرالي كأداة لإدارة التعددية.

المصدر : عصام سليمان، الفيدرالية و المجتمعات التعددية و لبنان ، ص 43

و تكمن أهمية الأخذ بنظام الحكم الفيدرالي كأداة لإدارة التعددية الإثنية في العديد من الجوانب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

- أنّ أغلب الديمقراطيات في العالم تقريباً، و التي تضمّ مساحات جغرافية كبيرة، عددًا كبيراً أيضاً من السكان تطبق أنظمة حكم فيدرالية إتحادية.
- رصد موجة من التحوّل المتزايد للعديد من الدول ذات الطابع الوحدوي البسيط إلى دول مركبة إتحادية .
- لقد تمّ تبني النهج الفيدرالي في مناطق شهدت صراعات إثنية سابقة، باعتبار الفيدرالية كأبجع الحلول و الآليات لمسألة التعددية الإثنية، على غرار ما حصل في العراق و السودان و جنوب إفريقيا².
- و تظهر أشدّ المقاومة لتطبيق الفيدرالية كحل لإدارة التعددية الإثنية في المجتمعات شديدة الإنقسام، من المتمسكين بمبدأ التعددية الإثنية في ظل الدولة البسيطة الموحدة، بدلاً من إذابة الإختلاف من جهة، أو قد تكون المقاومة من المطالبين بحق الجماعات الإثنية في تقرير مصيرها و يعارضون تضمينها داخل نظام فيدرالي معين³.
- و يؤكّد الفقيه "جورج سل" على الفيدرالية كأداة لإدارة التعددية الإثنية باعتبارها قادرة على تحقيق مبدأ المشاركة في الحكم، لأنه يرى بأن "لا وجود للدولة الفيدرالية إذا لم تشارك الجماعات الإثنية المكونة لها عن طريق ممثليها عن طريق الهيئات الإتحادية وفي صنع قراراتها"، و ذلك لا على أساس أنّها مجموعة من مواطني الدولة الفيدرالية، ولكن على أساس أنّها كيانات متميزة يؤخذ برأيها في إدارة الحكم بالبلاد⁴.
- ولا يجب أن نغفل دور و أهمية النخبة في إنجاح تطبيق النظم الفيدرالية، رغم الإعتراف بأهمية تصحيح أوضاع المؤسسات الفيدرالية في إنجاح هذا التطبيق، فعادةً ما تنادي النخبة بإقامة النظم الفيدرالية نتيجةً لوجود صراع إقليمي

¹- المرجع السابق، ص 41

²- جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، تر: مها تكلا، كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2008، ص 01 .

³- إدموند كيللر، مرجع سابق، ص 42

⁴- عبد المنعم أحمد أبو طيخ، مرجع سابق، ص 33

أو إثني حقيقي أو محتمل تعاني منه البلاد، أو نتيجةً لشعور الأقليات الإثنية بالدولة بعدم الأمان، فقد تشعر الجماعات الإثنية المهمشة بتهديد الجماعات المهيمنة، أو بتهديد قوى خارجية أو داخلية لها، فتظهر الحاجة إلى ضمان حماية حقوقها المدنية و السياسية، و حرية أفرادها في العمل كمواطنين متساويين داخل دولة فيدرالية متعددة الإثنيات¹.

يبدو من دراسة الفيدرالية كشكلٍ من أشكال الدول المركبة، أنه يمكن إعتقادها كحلٍ لمشكلة التعايش في المجتمعات المكونة من عدة إثنيات و طوائف دينية و قومية، فانشغال هذه الجماعات الإثنية بإدارة مصالحها في إطار الدولة الفيدرالية، يزيل قدر الإمكان أسباب الصراعات التي يمكن أن تنشب بينها مهددة بذلك للسلم الأهلي، و بنية الدولة الفيدرالية تبدو مطابقة لبنية المجتمعات المتعددة الإثنيات، و ضامنة لحقوق هذه الجماعات التي تكوّنت و تشكّل الدول الاتحادية².

فالاستقلال الذاتي لكل هذه الطوائف و الجماعات، يسمح لها بإدارة شؤونها وفق أساليبها الخاصة و ضمان مصالحها، و التعبير عن طموحاتها، و المحافظة على خصوصياتها و تنمية نشاطاتها و إثراء شخصيتها، و مشاركة الجماعات الإثنية في ممارسة السلطة بالدولة الاتحادية الفيدرالية، بواسطة ممثلين بالسلطة المركزية، تشكّل ضماناً للاستقلال الذاتي لهذه الجماعات، و تُعلي من المشاركة الفاعلة في إتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحها المشتركة³.

الفرع الثاني : نموذج نظام الحكم الفيدرالي الأمريكي

مرت الولايات المتحدة الأمريكية في تطورها السياسي بمراحل عديدة كان لها أثر كبير في نظامها السياسي، فقد كانت قبل الإستقلال تتكون من ثلاثة عشر 13 مستعمرة، تخضع في جميع شؤونها إلى التاج البريطاني، مع تمتعها بشيء من الإستقلال في بعض أمورها الداخلية.

و بعد أن خاضت هذه المستعمرات حروب التحرير ضدّ الدولة المستعمرة، التي امتدت بين عامي 1764-1774، استطاعت الولايات الأمريكية توحيد سياساتها ضد الحكومة البريطانية و تشريعاتها الإستعمارية، و أن تحقق إستقلالها في 04 جويلية سنة 1776، و أقامت فيما بينها نوعاً من الإتحاد التعاهدي، و بعد إنعقاد مؤتمر "فيلادلفيا" بين القادة و الزعماء الأمريكيين في 25 مارس 1787 وتمّ الإتفاق على إقامة الإتحاد الفيدرالي بين الولايات الثلاثة عشر 13 و أقر مشروع الدستور الإتحادي⁴.

ولكن هذا الدستور لم يدخل حيّز التنفيذ إلا في كانون الثاني سنة 1789، بعد مصادقة جميع الدول الداخلة في الإتحاد عليه، و هو أقدم دستور مكتوب و مازال قائماً إلى يومنا هذا، على الرغم من التعديلات التي أُجريت عليه والتي بلغت حوالي أربعة و عشرين 24 تعديلاً في الفترة ما بين (1791-1971).

¹- إدموند كيللر، مرجع سابق، ص 43

²- عصام سليمان، مرجع سابق، ص 43

³- نفس المرجع، ص 43

⁴- حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية. عمّان: دار وائل، 2001، ص 257

إنقسم واضعوا الدستور الفيدرالي الأمريكي في الأساس حول معنى الفيدرالية التي يجب أن تطبق بالولايات المتحدة الأمريكية فبينما أيّد البعض آراء "ألكسندر هاميلتون" الذي إعتقد بضرورة وجود حكومة فيدرالية قوية، و ذلك عبر مفهوم سيادة السلطة القومية، إلا أنّ البعض الآخر أيّد آراء "توماس جيفرسون"، التي تفترض أنّ الحكومة الفيدرالية تُشكّل من إرادة الولايات، و أنّ قيام حكومة فيدرالية "مسيطرة" يمكن أن يهدد الحريات الفردية، ومن ثمّ يجب أن تكون للحكومة الفيدرالية سلطات محدودة¹، ومع مرور الوقت تزايدت حدة الصراع بين مفهوم سيادة السلطة الفيدرالية و حقوق الولايات، والذي تتأثر بمقتضاه آليات توزيع الإختصاصات بين مستويي الحكم الفيدرالي و الولائي أنظر (الجدول رقم 02-14)

جدول رقم (02-14) يبيّن أهم الإختصاصات المركزية والولائية وفق نظام الحكم الفيدرالي الأمريكي

الإختصاصات المشتركة	الإختصاصات الولائية	الإختصاصات الفيدرالية
- إنشاء و تأسيس المحاكم . - تحديد و جباية الضرائب . - تعبيد الطرق السريعة . - تشريع القوانين المنظمة لعمل البنوك و الشركات .	- إنشاء هيئات الحكم المحلي . - إصدار الشهادات و الرخص . - تنظيم المصالح التجارية المحلية . - إدارة الإنتخابات .	- صك العملة و النقود . - إعلان الحرب . - تأسيس و إقامة الجيش . - رسم السياسة الخارجية للبلاد .

Source : Hunter v , Explaining Federal, State and Local Government

Responsibilities in Virginia, p 03

أهمية الولايات في النظام الفيدرالي الأمريكي :

لا تزال الولايات و المحليات تلعب دوراً هاماً في السياسة الأمريكية، إذ أن هناك ثلاثة أنشطة حكومية خدمية تمارس فيها الولايات و المحليات قدراً كبيراً من التحكم و السيطرة وهي : تنفيذ القانون، التعليم، و تنظيم الأراضي (تعيين حدود المناطق و أتماط السكن)، هناك سببان يفسران ما تتمتع به الولايات و المحليات من نفوذ في هذه المجالات هما :

● إعتقد الشعب الأمريكي و قناعاته التقليدية بوجوب أن يكون كل من مجالي الشرطة أي الأمن و التعليم في نطاق إختصاص الهيئات المحلية .

● تأييد المشرعين المحليين لهذا التوجه و العمل على توطيده في المجالس المحلية و الإتحادية المنتخبة .
ومن هذا المنطلق فإنه ومن وحي التجربة البرلمانية الأمريكية ، نرصد معارضة متزايدة من قبل أعضاء مجلسي النواب و الشيوخ للإشراف الفيدرالي الإتحادي على المناهج الدراسية في المدارس من جهة، و كذا عدم تقبل فكرة وجود قوة شرطة فيدرالية في الولايات أو المحليات² .

¹- لاري ألوينز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية. تر: جابر سعيد عوض، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1996، ص

القواعد الدستورية التي تحكم العلاقة بين الولايات :

تتضمن هذه القواعد التي نصّ عليها الدستور فقرة خاصة "بالثقة الكاملة و الإيثمان"، و أخرى خاصة بـ"المزايا و الحصانات"، أما الفقرة الثالثة فيما يخص أهم القواعد الدستورية التي تحكم العلاقات البينية بين الولايات وفق نظام الحكم الفيدرالي الأمريكي فهي "تسليم المجرمين بين الولايات و الأعراف الضمنية للمواثيق بين الولايات".

فوق الفقرة الأولى الخاصة بالثقة الكاملة بين الولايات و مبدأ الإيثمان، و المتضمنة في المادة الرابعة 04 من الدستور، فتتص على وجوب إعتراف الولايات بالسجلات الرسمية و الوثائق و القواعد المدنية للولايات الأخرى في الإتحاد مثل عقود بيع الممتلكات، فضلاً عن ذلك فإن إجراءات الزواج أو الطلاق مثلاً التي تتم وفق قوانين إحدى الولايات، تعتبر عادةً صحيحة قانوناً من قبل الولايات الأخرى¹.

أما فيما يخص الفقرة الثانية و الخاصة بالإميازات و الحصانات، فطبقاً للمادة الرابعة 04 من الدستور، فإنّ "مواطنو كل ولاية أهل لكل المزايا و الحصانات التي يتمتع بها المواطنين في الولايات الأخرى"، و من المفروض أن تسبغ كل ولاية نفس المعاملة التفضيلية و الحماية القانونية لمواطني الولايات الأخرى، فللمواطن على سبيل المثال حق الوصول إلى المحاكم في أي ولاية أخرى، وعلى ذلك فإنّ هذه الفقرة تحمي الحقوق الأساسية عبر سائر أنحاء الدولة .

و بالنسبة للفقرة الخاصة بتسليم المجرمين بين الولايات، فتتص على أنّ: "الشخص الذي يتهم في أي ولاية بتهمة الخيانة أو بارتكابه جناية أو أية جريمة أخرى، و أمكنه الهرب من العدالة، ثمّ وُجد في ولاية أخرى، يجب تسليمه إلى الولاية صاحبة الإختصاص في الجريمة، إذا طلبت السلطة التنفيذية للولاية التي هرب منها ذلك". و عادةً فإنّ المتهم الهارب إلى ولاية أخرى يُعاد طواعيةً إلى الولاية التي ارتكب فيها الجريمة المنسوبة إليه، غير أن المحكمة الدستورية العليا أقرت مع ذلك، بأنّ المحاكم الفيدرالية لا يمكنها أن تجبر حاكم ولاية على تسليم مجرم هارب².

وفي الأخير و بالنسبة لعنصر المواثيق بين الولايات ، فتؤكد المادة الأولى الفقرة العاشرة 10 على أنه: "لا يجوز لأي ولاية أن تدخل في أي إتفاق أو تعاقداً مع ولاية أخرى دون موافقة الكونغرس"، و مع ذلك فإنّ الإتفاقات بين الولايات تتم من خلال المفاوضات بين حكام الولايات بافتراض موافقة الكونغرس .

جدول رقم (02-15) يبيّن أوجه العلاقة بين الحكومة الفيدرالية و الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية

مبدأ سمو السلطة الفيدرالية	إحترام التكامل الإقليمي	ضمان الشكل الجمهوري للحكومة
المادة السادسة: لا يجوز للولايات أن تسن قانون أو تقر سياسات تتعارض مع الدستور الفيدرالي أو القوانين التي أقرها الكونغرس أو المعاهدات التي أبرمتها الحكومة الفيدرالية.	الإعتراف بالوجود القانوني للولاية و عدم الإقتطاع من إقليمها دون موافقة السلطة التشريعية الولاية.	تلتزم الحكومة الفيدرالية وفق المادة الرابعة بضمان الشكل الجمهوري للحكومة في كل ولاية و حمايتها من أي غزو خارجي محتمل.

المصدر : لاري ألوينز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ص 33

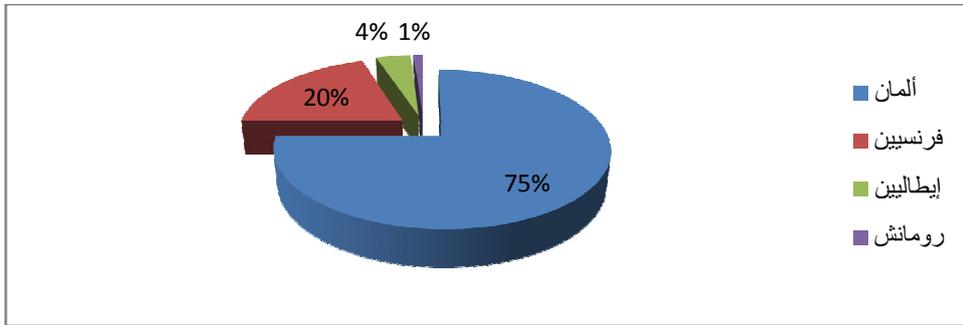
¹- المرجع السابق، ص 32

²- نفس المرجع، ص 33

الفرع الثالث : نموذج نظام الحكم الفيدرالي السويسري

لقد مّرت سويسرا بتجربة كونفيدرالية قبل تطبيق نظام الحكم الفيدرالي سنة 1847، فمن حيث التركيبة المجتمعية فإن سويسرا تمتاز ببنية إثنية جدّ معقدة مكونة من حوالي أربعة 04 جماعات إثنية قومية هي : (الألمان، الفرنسيين، الإيطاليين، و الرومانش) أنظر (الشكل رقم 02-03)، و لقد شهد تاريخ العلاقات بين هذه الجماعات العديد من الصراعات التي نشبت في فترات و حقبات تاريخية متفاوتة، و أدت إلى تشكّل العديد من التحالفات فيما بينها، تطوّرت تدريجياً عبر إنضمام مناطق جديدة إليها، و أولى هذه التحالفات التي شكّلت النواة الأولى للوحدة السويسرية هو التحالف الذي نشأ سنة 1291، و يعتبر التحالف الأساسي المشكل للنظام الكونفيدرالي السويسري¹.

شكل رقم (02-03) يبيّن التركيبة الإثنية للمجتمع السويسري



المصدر: عصام سليمان، الفيدرالية و المجتمعات التعددية و لبنان، ص 50

غير أنّ الميثاق الكونفيدرالي السويسري بدا و كأنه غير قادر على الإستجابة لمتطلبات العمل المشترك بينها، فأبلى سنة 1815 بميثاق فيدرالي، وفي سنة 1847 وضع دستور جديد للبلاد نشأت بمقتضاه دولة سويسرية فيدرالية، غير أنه أُتفق على إبقاء التسمية السابقة أي "الكونفيدرالية السويسرية"، و تحت تأثير نمو التجارة و الصناعة و تزايد الهجرة الداخلية و الضرورات الدفاعية على الدستور، وتمّ التركيز على تقوية السلطة الفيدرالية على حساب سلطة الكانتونات، مع المحافظة على الهيكلية السابقة للدولة، وقد وضع الدستور المعدل موضع التنفيذ ابتداءً من سنة 1874².

إعتمد الدستور السويسري النظام الفيدرالي بإعطاء الكانتونات أقصى مجال من الحكم الذاتي واستخدام مواردها الخاصة، بما سمح للمناطق الريفية و الأقليات من المجموعات الإثنية اللغوية و الدينية بحكم أنفسهم، و التأثير على صنع وصياغة القرار الإتحادي، مما جعل الغالبية الليبرالية تبحث دائماً عن حلول توافقية مع الأقليات، كذلك إعتمدت قواعد تمثيلية توجب توزيع مقاعد المجلس الإتحادي على الإثنيات و الأحزاب السياسية و المناطق المختلفة³. و ينص الدستور الإتحادي السويسري على أن تتولى السلطة العليا في الإتحاد الفيدرالي الجمعية الإتحادية، أي السلطة التشريعية، و يترجم ذلك عملياً بأن تنبثق السلطة التنفيذية منها، و لا يحق لهذه الأخيرة بأن تحل الجمعية

¹- عصام سليمان، مرجع سابق، ص 50

²- نفس المرجع، ص 51

³- مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، التوافقية و إدارة التعددية اللبنانية. ط01، بيروت: دار سائر المشرق للنشر و التوزيع، 2013، ص 75

الإتحادية أو دعوتها للإنعقاد أو حق تأجيل مواعيد إنعقادها، و تتألف الجمعية الإتحادية من مجلسين يمارسان نفس الصلاحيات تقريباً هما :

1. المجلس الوطني أو مجلس النواب:

والذي يتكون من حوالي 200 عضو، ينتخبون وفق النظام الإنتخابي النسبي مع التفضيل، لمدة أربع سنوات أي بمعدل نائب واحد لكل 2500 ناخب وفق إحصاء سنة 2009، على أن يتم تمثيل ناخبو كل نصف كانتون بنائب واحد على الأقل مهما قل عددهم .

2. مجلس الكانتونات أو مجلس الشيوخ:

يُراعى في تأليفه تحقيق المساواة بين الكانتونات المختلفة، فيتكون من ستة و أربعين 46 عضواً، أي بمعدل نائبين مندوبين عن كل كانتون، ونائب عن كل نصف كانتون بصرف النظر عن عدد السكان في هذا الكانتون أم ذاك.¹

أما السلطة التنفيذية المركزية، فتتمثل في المجلس الإتحادي الذي يتكون من سبعة 07 أعضاء، تنتخبهم الجمعية الإتحادية من بين أعضائها لمدة أربع 04 سنوات، على أن لا يتمثل أي حزب سياسي في المجلس بأكثر من عضو واحد، و يرأس كل عضو في الحكومة قسم من الإدارة الإتحادية، فيما تتخذ كل القرارات في الإجتماعات الحكومية الأسبوعية بالإجماع، أو بأكثرية خمسة 05 أصوات وما فوق من الأعضاء السبعة 07 .

و يعمل المجلس الإتحادي على تنفيذ القوانين و إعداد مشاريع قوانين جديدة، و إدارة الشؤون الخارجية، و المصادقة على تحركات الجيش و التعريفات الجمركية، و ضرائب القيمة المضافة، و الشؤون النقدية و سكك الحديد و الإتصالات، و كذلك تنتخب الجمعية الإتحادية رئيساً للمجلس الإتحادي و نائبه، من بين أعضائه لعهدة تدوم سنة واحدة، و هو منصب فخري بالأساس.²

أما السلطة القضائية، فتعتبر المحكمة الإتحادية بمثابة المحكمة العليا في سويسرا، و تتكون من ثلاثين 30 قاضياً، يتولى مجلسا الجمعية الإتحادية إنتخابهم لمدة سنة 06 سنوات، و تنظر هذه المحكمة في القضايا التي تكون الحكومة الفيدرالية طرفاً فيها.

يعطي النظام الفيدرالي السويسري الكانتونات الحق في كامل السلطات و أوسع الصلاحيات، كتوفير الأمن الداخلي، و الإشتراك عبر ممثلين قيادة المناطق العسكرية، إضافةً إلى التربية و التعليم العالي، ولا تُفوض إلى السلطات الفيدرالية إلا ما يتجاوز قدرات الكانتونات و إمكاناتها، كإعلان الحرب و السلم و عقد المعاهدات الدولية و غيرها.. إذ ورد في المادة الثالثة 03 من الدستور السويسري على أن: " الكانتونات تمارس سيادتها ما لم تخرج عن الحدود التي وضعها الدستور، و تتمتع بكل الصلاحيات التي لم يفوضها الدستور للحكومة الفيدرالية"، وعلى هذا

¹- مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، مرجع سابق، ص 75

²- نفس المرجع، ص 76

الأساس قسّمت سويسرا إلى عشرين 20 كانتون و ستة 06 أنصاف كانتونات، و لكل كانتون مقرات شرطة مسلحة، و دستور خاص و سلطة تشريعية و حكومة.

إذ تتكون السلطة التشريعية في كل الكانتونات من مجلس واحد يتراوح عدد أعضائه ما بين 58 إلى 200 عضواً، فيما يتراوح عدد أعضاء حكومات الكانتونات من خمسة 05 إلى سبعة 07 أعضاء، و تعتمد أنصاف الكانتونات أسلوب الديمقراطية المباشرة لتقرير و إدارة شؤونها نظراً لقلّة عدد المواطنين فيها¹.

الديمقراطية التوافقية كأساس لنظام الحكم الفيدرالي السويسري:

تعتمد سويسرا مبادئ الديمقراطية التوافقية ضمن إطار الدستور الفيدرالي لسنة 1848، وقد اعتمد هذا الدستور بعد تعديلات عديدة عليه أسلوب الديمقراطية التوافقية من الأسفل إلى الأعلى، إذ يبدأ بناء التوافقات الديمقراطية مع حق الأفراد في تقرير مصيرهم عبر الإستفتاء، و يرتفع صعوداً من خلال مستويات الحكم المختلفة، بدايةً بالبلدية ثم الكانتونات وصولاً إلى المستوى الإتحادي، إلا أنّ هذا النظام المعقد و الدقيق لم يكن وليد الصدفة، إذ شكّل تحويل كونفيدرالية الكانتونات السويسرية إلى إطار فيدرالي تحدياً رئيسياً للنخب السياسية السويسرية لسنة 1848².

لقد كان الهدف الأساسي من تقاسم السلطة بنظام الحكم السويسري، تحاشي مساوئ الديمقراطية التمثيلية في مسألة تمهيش مختلف الجماعات الإثنية، و تأمين إنخراط المجموعات الثقافية في العملية السياسية، عن طريق تمثيلها في السلطتين التشريعية و التنفيذية، و محاولة إلتماس توافقات سياسية معينة في عملية صناعة القرار، لذلك رسّخ دستور سنة 1848 نظاماً سياسياً فيدرالياً تشلّد نصوصه على أن سويسرا تتألف من شعوب الكانتونات، و بذلك لم يتم تعريف الشعب السويسري عن طريق لغة رسمية مشتركة، أو عرق أو تاريخ بل عن طريق مواطنة رسمية، مما ساهم في خلق أمة على أساس المواطنة لا على أساس القومية، و حيّد الدولة عن أي تعلّق ديني أو لغوي أو ثقافي.

¹- نفس المرجع، ص 77

²- نفس المرجع، ص 74

خلاصة الفصل الثاني :

بعد التحليل و الدراسة لمتغير التعددية الإثنية و مدى علاقته بالعديد من أنظمة الحكم و الإدارة، يتضح بشكل واضح و جلي أوجه العلاقة و التأثير، الذي تمارسه المجتمعات المتعددة الإثنيات على الدول و الحكومات، في وضع و إقامة أنظمة للحكم و الإدارة تكون قادرة على إدارة التعددية الإثنية، و لكن في نفس الوقت، فإن الاختلاف بين الأطر المجتمعية و التركيبية السلطوية في كل دولة، أنتجت تنوعاً في أنماط الحكم و الإدارة، التي مثلت في الأصل إستجابةً للتعددية الإثنية التي تتصف بها كل دولة على حدة، و عليه و من خلال التطرق لمختلف النقاط و المحاور البحثية في الفصل الثاني، نتوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات هي كالتالي :

1. تعتبر التعددية الإثنية أحد أهم الأبعاد و الدوافع التي تتحكم و تؤثر في القيادات السياسية الحاكمة بالدول المتعددة ثقافياً، لإقامة نمط معين للحكم و الإدارة، يكون ملائماً لطبيعة التركيبية المجتمعية الثقافية، اللغوية و الدينية، هذا و بالإضافة إلى عوامل و دوافع أخرى قد تلعب دور المتحكم في التأثير على طبيعة و نمط الإدارة و الحكم في الدول .
2. تبقى التوجهات و المذاهب اللامركزية، باختلاف درجاتها و مستوياتها، هي أحد أنجع الطرق و الوسائل، و أكثرها ملاءمةً للواقع التعددي في أي مجتمع و دولة، و تعتبر كل الأنماط التي تطرق إلى الفصل الثاني (الحكم المحلي - الحكم الذاتي - الحكم الفيدرالي)، تعتبر الأنماط الأكثر سيادةً و تفضيلاً من قبل الجماعات الإثنية في هذا الصدد .
3. هناك نسبةً في تزايد الإهتمام الدولي في إقامة النظم الفيدرالية للإدارة و الحكم، باعتبارها الأنجع كوسائل و أطر تنظيمية مكّنت الدول من رسم معالم النظام الأكثر مواءمة مع الواقع التعددي في كل مجتمع، إلا أنّ النمط الفيدرالي و نجح، يبقى مرهوناً بالعديد من المعطيات و المحلّلات، خاصة ما تعلّق منها بطبيعة القيادة السياسية الحاكمة من جهة، و نمط العلاقات السائدة بين مختلف الجماعات الإثنية الموجودة في هذه الدولة أم تلك، من حيث معيار العلاقات الصراعية أم التنافسية أم علاقات تبعية .

الفصل الثالث

التعددية الإثنية و واقع إدارة التنوع

بـدولة جنوب السودان

إن موضوع التعددية الإثنية و سبل إدارتها و أهم المشاكل و المعضلات المترتبة عليها، هي أحد أبرز المواضيع التي قد يتطرق إليها أي باحث مهتم بشأن دولة جنوب السودان و ذلك لما يتّصف به المجتمع فيها بدرجاتٍ جدُّ كبيرة من التعدد القبلي، اللغوي و الديني، ما أفرز في النهاية حالة إفريقية و دولية فريدة من نوعها، و على مستوى عالٍ من التعقيد و التداخل، و عليه فإن هذا الفصل المعنون بـ " التعددية الإثنية و واقع إدارة التنوع بدولة جنوب السودان " سيحاول معالجة جزئية هامة من الدراسة ككل و ذلك بالتطرق إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي كالتالي :

- أبعاد التعددية الإثنية بدولة جنوب السودان
- نمط العلاقات السائدة بين الجماعات الإثنية بدولة جنوب السودان
- التعددية الإثنية و مشكلة الانتماء بدولة جنوب السودان

المبحث الأول : أبعاد التعددية الإثنية بدولة جنوب السودان

بعد إستفتاء تقرير المصير الذي أجري في 09 جانفي 2011 أصبحت دولة جنوب السودان الدولة رقم 42 في الإتحاد الإفريقي، و الدولة رقم 193 في الأمم المتحدة، يبلغ عدد سكان الدولة حوالي 12.530.717 نسمة وفق آخر تقدير لشهر جويلية¹ 2016، يتوزعون عبر مختلف أقاليم الدولة التي تبلغ مساحتها حوالي 648.000 كلم²، يعيش حوالي 06.9 مليون نسمة في المناطق الريفية، و يغلب على سكان دولة جنوب السودان فئة الشباب، بحيث يمثل ما نسبته 51% من السكان تحت سن 18 سنة، و ما نسبته 72% تحت سن الـ 30 سنة³.

تقع دولة جنوب السودان في دائرة عرض 10 درجة، يمتد إقليمها إلى غاية شمال بحيرة ألبرت Albert في أوغندا⁴، أما بالنسبة لحدودها السياسية الدولية، فيحدها السودان من الشمال، و من الغرب كلٌّ من الكونغو الديمقراطية و إفريقيا الوسطى، أما من الجنوب فتحدها أوغندا و كينيا، و من الشرق إثيوبيا الإتحادية أنظر (الملحق رقم 02)

لم يتم رسم حدود الدولة الوليدة - جنوب السودان - على أسسٍ عرقية إثنية، فحتى قبل الانفصال و في أحيانٍ كثيرة لم يراع العامل الأنثروبولوجي لشعوب منطقة شرق إفريقيا في تحديد و رسم حدود الدول، فبعض قبائل جنوب السودان مثل الآزندي و الآشولي و اللاتوكا و الأنوك تتحرك عبر الحدود باتجاه دول الجوار مثل كينيا و إثيوبيا

¹ - south sudan demographics profile 2017, in internet document :

www.indexmundi.com/south_sudan/demographics_profile.html

² - عبد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي . بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات . 2012، ص 154

³ - UNESCO Country Programming Document, "Building Peace in the Minds of Men and Women" Juba, South Sudan : 2013 , p 05

⁴ - محمد عمر بشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع . (تر: أسعد حليم) . مصر : الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر . 1971، ص 18

أو العكس، و من جهةٍ أخرى تتحرك قبائل شمال جنوب السودان خاصة في ولايات بحر الغزال و أعالي النيل باتجاه السودان الشمالي¹.

المطلب الأول : التركيبة القبلية بجنوب السودان

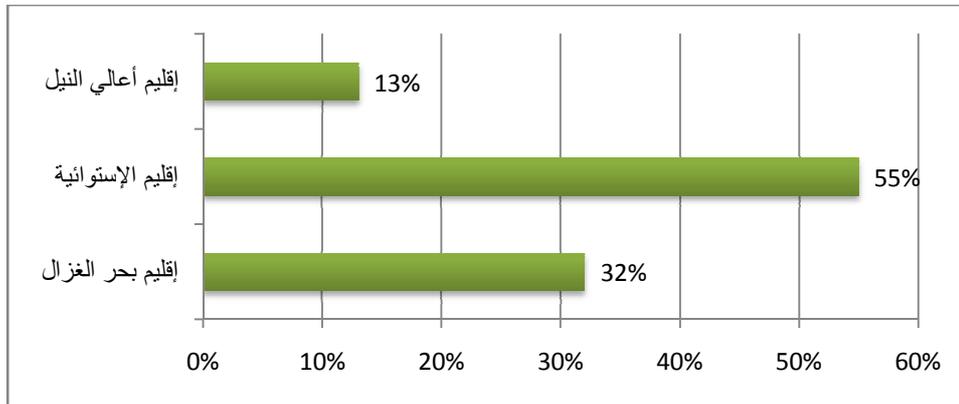
تعتبر دولة جنوب السودان أحد أكثر الهلي تميّزاً بظاهرة التعددية الإثنية على الإطلاق سواءً على المستوى القاري الإفريقي، أم على المستوى الأشمل العالمي، بحيث تسجل الدراسات وجود حوالي 64 جماعة سلالية مختلفة بجنوب السودان، تنقسم إلى 597 جماعة أو مجموعة فرعية²، كما تشتمل دولة جنوب السودان على تنوع ديني بين مسلمين و مسيحيين بنسبٍ متفاوتة و وثنيين³، وفي الآتي رصدٌ لمجموعة من القبائل المنتشرة بإقليم دولة جنوب السودان، والتي تنتشر بنسبٍ متفاوتة بين الولايات العشر⁴ أنظر (الجدول رقم 03-01) و (الملحق رقم 03)، و تتوزع هذه القبائل وفق العديد من الأبحاث الأنثروبولوجية إلى ثلاثة مجموعات عرقية موسّعة هي كالتالي : القبائل النيلية، القبائل النيلية الحامية، القبائل السودانية الغربية .

جدول رقم (03-01) يبيّن التوزع الجغرافي للجماعات الإثنية ببعض ولايات جنوب السودان

ولاية غرب بحر الغزال	ولاية شرق الإستوائية	ولاية الوحدة
الأزاندي-الفريت-الدينكا-آخرون	الأنوك-الأشولي-التوركانا-اللاتوكا-الباريا-التوبوسا	النوير-الشلك-الدينكا-قبائل عربية

المصدر : عبد السلام إبراهيم بغداددي، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الإفريقية و التعددية الإثنية كرايط ثقافي، ص 154

شكل رقم (03-01) يبيّن النسبة المئوية لتواجد الجماعات الإثنية بأقاليم جنوب السودان الكبرى



Source : Madut Kon, Institutional Development, Governance, and Ethnic Politics in South Sudan,p03

¹- عبده مختار موسى، مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 54

²- سعد الدين إبراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، التقرير السنوي الأول، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993، ص 66-67

³- أحمد محمود عبد الفتاح أبودية، "مشكلات الأقليات في الوطن العربي : دراسة مقارنة لحالي الأقليات في البحرين و جنوب السودان"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في البحوث و الدراسات السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2000، ص 104

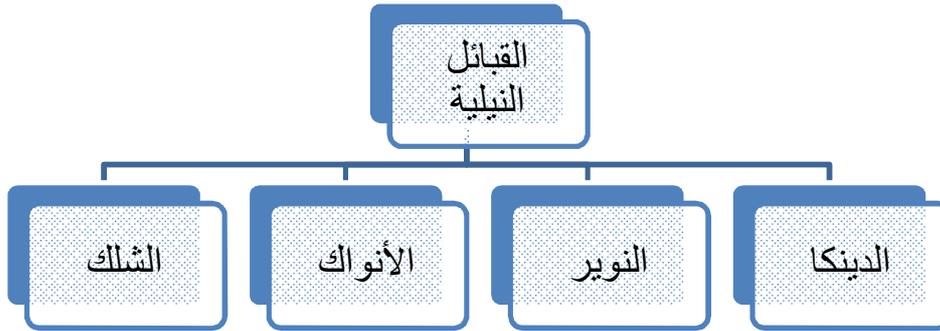
⁴- Madut Kon, Institutional Development, Governance, and Ethnic Politics in South Sudan, Canada, York University, Ottawa ; Journal of Global Economics, Volume 3 Issue 2, 2015, p 03

بالرغم من أن هذا الشكل يوضح النسبة المئوية العالية لتواجد الجماعات الإثنية بإقليم الإستوائية إلا أن هذا لا يعكس حجم التوترات و الصراعات الإثنية فيها، وذلك بالنظر لما شهده إقليم بحر الغزال من نزاعات إثنية حادة منذ سنة 2013¹، الأمر الذي يؤكد لنا وجود أسباب أخرى لظاهرة الصراع الإثني بجنوب السودان، وهذا ما سيتم التطرق إليه بشكل مفصل في المبحث الثاني من هذا الفصل .

الفرع الأول : القبائل النيلية :

قد احتلت دراسة القبائل النيلية Nilotic Tribes في جنوب السودان جانباً كبيراً من اهتمام الكتّاب الأنثروبولوجيين، فهم أهم المجموعات القبلية بالجنوب، سواءً من حيث العدد أو القوة أو النفوذ، بحيث يفوق عددهم ثلثي سكان جنوب السودان، و غالباً ما يشغلون و يقطنون منطقة أعالي النيل Upper Nile، و ينحصر توزيعهم الجغرافي في وادي النيل و الأرض التي تحاوره مباشرةً، و ترجع تسميتهم بهذا الإسم إلى أن جميع السلالات النيلية ذات أوطان على مقربة دائمة من نهر النيل، و تتفرع القبائل النيلية بجنوب السودان إلى العديد من القبائل² أنظر (الشكل رقم 02-03)...

الشكل رقم (02-03) يوضح أهم القبائل النيلية بجنوب السودان



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

الفقرة الأولى : قبائل الدينكا

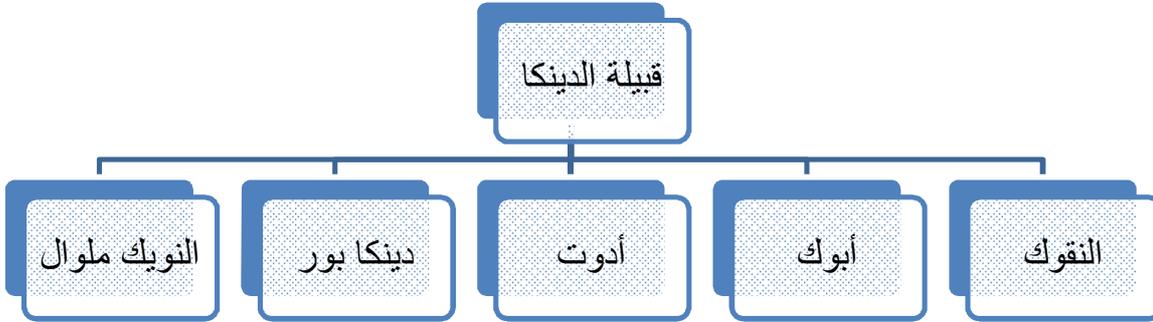
تعتبر قبائل الدينكا Dinka Tribe بجنوب السودان أحد أهم و أكبر القبائل على الإطلاق، و أكثرها نفوذاً في السلطة، و يمثل أفرادها ما نسبته 35.8% من مجموع سكان جنوب السودان البالغ عددهم 12.530.717 نسمة وفق آخر تقدير لشهر جويلية 2016، و للدينكا العديد من الفروع أو البطون أنظر (الشكل رقم 03-03)، وهم يقطنون أراضي واسعة من جنوب السودان على نحو 06 دوائر من درجات العرض

¹ -Madut Kon, Institutional Development, Governance, and Ethnic Politics in South Sudan, Canada, York University, Ottawa ; Journal of Global Economics, Volume 3 Issue 2, 2015, p 04

² - سعاد شعبان، مداخلة بعنوان : النيليون، في وقائع ندوة الدينكا و مشكلة جنوب السودان، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 06 جوان 2001، ص 140 .

* الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في : عبده مختار موسى مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، ص 60

(06 - 12) شمالاً، أي من مدينة الرنك Renk إلى النيل الأبيض شمالاً، وصولاً إلى كل من بحر الغزال و مدينة جونقلي Jongly و جنوب كردفان و أعالي النيل موطن أغلب القبائل النيلية بجنوب السودان¹
الشكل رقم (03-03) يبين أهم بطون قبيلة الدينكا



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

و وفق مصادر بحثية مختلفة، فإن تسمية دينكا أصلها كلمة Djing قبل أن يقوم بتحريفه أفراد القبائل العربية القاطنة بجوار الدينكا إلى تسمية دينكا² ما يميز دينكا الطول الفارع و الإعتزاز بالنفس إلى درجة الغرور، و لهم علامات وشم على الوجه . وتعتبر قبائل الدينكا أكثر القبائل الجنوبية تعليماً، إذ تبوأ أفرادها أرفع المناصب الوظيفية طوال تاريخ السودان سابقاً³، بحيث صنفت بأكثر القبائل الجوية تمثيلاً في كافة الحكومات السودانية السابقة للإنفصال سنة 2011 أنظر (الجدول رقم 03-02)، و كذلك يعتبر أفرادها الأكثر تمثيلاً في حكومات الجنوب منذ سنة 2005، وهي سنة بداية المرحلة الإنتقالية التي سبقت الإنفصال وفق ما أقرته إتفاقية نيفاشا للسلام الشامل CPA سنة 2005 .

جدول رقم (02-03) يبين نسبة مشاركة وزراء من قبيلة الدينكا في الحكومات السودانية قبل الإنفصال في الفترة (1956 - 1998)

الحكم الديمقراطي الأول (1956-1958) (1958)	الحكم العسكري الأول (1958 - 1965) (1965)	الحكم الديمقراطي الثاني (1965- 1969) (1969)	الحكم العسكري الثاني (1985 - 1989) (1989)	الحكم الديمقراطي الثالث (1985- 1989) (1989)	حكومة الإنقاذ الوطني (1989 - 1998) (1998)	نسبة تمثيل أفراد الدينكا
09%	-	12.6%	4.56%	7.81%	7.11%	

المصدر : عبده مختار موسى دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، ص 96

¹ - فاروق عبد الجواد شويقة، مداخلة بعنوان : إيكولوجيا شعوب الدينكا في جنوب السودان، في وقائع ندوة الدينكا و مشكلة جنوب السودان، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 06 جوان 2001، ص 42

* الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في : عبده مختار موسى، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع

² - عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 60

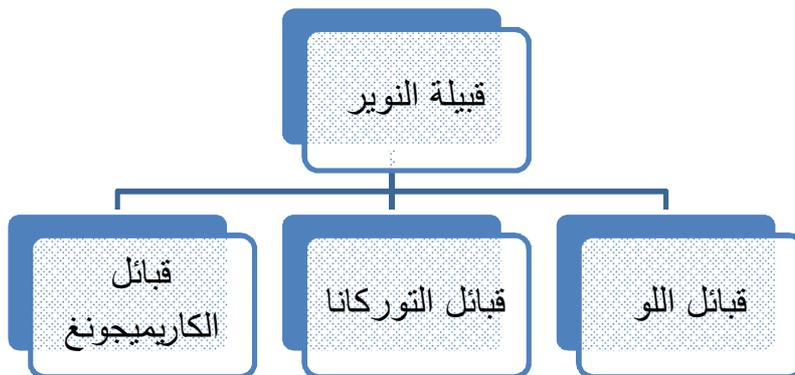
³ - نفس المرجع، ص 60

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي للدينكا فيتركز بشكل أساسي على تربية الماشية من الأبقار، لأنها تحتل المكانة الاجتماعية و الاقتصادية الأهم بالنسبة لهفهي تستخدم لدفع المهور و الديّات و لا يُعترف بالزواج مهما أنجب الزوجين من أبناء و أحفاد، ما لم يُكمل الزوج عدد الأبقار التي أُتفق عليها معه لدفعها كمهر، و هي غالباً ما تتراوح ما بين 30 – 100، و في موسم الحريف يمارس الدينكا الصيد و الزراعة خاصة الذرة و الفول السوداني¹.

الفقرة الثانية : قبائل النوير

بدأت الدراسات المهمة بشعوب و قبائل النوير Nuer Tribes من قبيل جيل من الأنثروبولوجيين الذين ركزوا في بادئ الأمر في أبحاثهم على رصد تقاليد الشعوب التي تعيش في إقليم جنوب السودان، و لقد صنفت أغلب هذه الدراسات إن لم نقل كلها قبائل النوير على أنهم قبائل نيلية الأصل و الثقافة و اللغة، تقنات مباشرة من إقتصاد مختلط رعوي فلاحي، و تمثل الماشية من الأبقار أحد أهم رموز الحياة لديهم ، و تتفرع منهم العديد من البطون يتوزعون في أراضٍ مختلفة من دول شرق إفريقيا، أهمها جنوب السودان، كينيا و أوغندا² أنظر (الشكل رقم 03-04).

الشكل رقم (03-04) يبين أهم بطون قبائل النوير



المصدر : الشكل من إعداد الباحث*

لقد مثّل الغزو المصري لشمال السودان في عشرينات القرن التاسع عشر 19، إبتداءً من 1820 هي نقطة بداية الإحتكاك و التعرف بالقبائل القاطنة بحوض أعالي النيل من قبيل الأوروبيين و شعوب الشرق الأوسط، و لقد

¹- عبد العزيز محمد موسى، جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال، الخرطوم : الدار العالمية للنشر و التوزيع، 2013، ص 20

² -Jon D. Holtzman, Nuer Journeys, Nuer Lives: Sudanese Refugees in Minnesota, USA ; Omegatype Typography, Inc , 2000 , p 02

* الشكل من إعداد الباحث باعتماد على البيانات الواردة في :

Jon D. Holtzman, Nuer Journeys, Nuer Lives: Sudanese Refugees in Minnesota, p02

تزامنت تلك الفترة مع بدايات التوسع التاريخي لقبائل النوير في أراضي جنوب السودان، و ذلك في كل من بحر الجبل و بحر الزراف وصولاً إلى نهر السوبات Sobat valley¹.

و يتوزع النوير جغرافياً في جنوب السودان بمناطق محددة أهمها : منطقة أعالي النيل و بخاصة مناطق الناصر و أيود و محافظة اللير، وهي المناطق المعروفة بكثرة المستنقعات بجنوب السودان، ولقد كان ذلك من بين أهم الأسباب التي ساهمت في عزلة قبائل النوير لفتراتٍ طويلة جداً².

أما بالنسبة للملامح الفيزيولوجية فيتميز الرجل البالغ عندهم بلقحه لرأسه طوال السنة، و بجهة الوجه المشروطة بستة خطوط متوازية، لكي يتم تمييز فرد النوير عن بقية أفراد القبائل النيلية الأخرى خاصة الدينكا و الشلك، وكذل تعتبر قبائل النوير أحد القبائل الإفريقية القليلة التي لاتزال تتصف بمظاهر التعري لغاية سن البلوغ 15 سنة بالنسبة للرجال، و لغاية الزواج بالنسبة للفتيات³.

الفقرة الثالثة : قبائل الشلك أو الشلوك

تعتبر قبائل الشلك أو الشلوك Shilluk Tribes أقل القبائل النيلية عدداً بحيث يعيش جزءٌ منهم في شريطٍ على الضفة الغربية للنيل الأبيض من Kaka في الشمال إلى نحو 1200 كلم من بحيرة "نو" في الجنوب، كذلك يحتلون الضفة الشرقية من كدوك إلى التوفيقية، كما تمتد قراهم لمسافة 40 كلم على الضفة الشمالية لنهر السوبات⁴، و القبائل التي تجاور الشيلوك هي الدينكا في الشمال، و النوير في الجنوب الشرقي، و النوبة من الغرب⁵.

و الشلوك أكبر القبائل الجنوبية النيلية إختلاطاً بالعرب، و هذا يرجع إلى موقعهم المتوسط بين جنوب السودان و الشمال، مما جعلهم على صلةٍ دائمةٍ بالعرب⁶، لهُتروا بهم واعتنق عددٌ كبيرٌ منهم الديانة الإسلامية، و أخذوا العديد من عادات العرب و تقاليدهم .

وبالنسبة لمسكن وطبيعة النمط العمراني السائد لدى الشلوك، فهو يختلف تماماً و بشكلٍ كبيرٍ عن بقية القبائل النيلية القاطنة بشرق بحر الغزال، فبينما تبدو مساكن الدينكا مرتفعة عن الأرض و متباعدة، تتميز

¹ -Douglas H. Johnson The Fighting Nuer: Primary Sources And The Origins Of A Stereotype, UK ; International African Institute , 1981 , p 509

² -حسن الحاج علي، حمدي عبد الرحمن، المشهد السياسي جنوب السودان و مخاطر النزاعات الانفصالية في العالم الإسلامي، القاهرة : دار الكتب المصرية، 2010، ص 20

³ -طلعت ربيع، مستقبل السودان : أزمة الهوية أزمة الحكم أزمة الجنوب، القاهرة : دار جهاد، 1994، ص 82

⁴ -عبد الغني سعودي، يونان لبيب، محمد تابعي، مشكلة جنوب السودان، القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط، ب ت ن، ص 31

⁵ -عبد محمد السيد عيد، "أثر المعتقدات الدينية و ممارساتها في الحياة الإجتماعية لدى النيليين مثال الدينكا و الشلك"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم الأنثروبولوجيا، القاهرة : 2004، ص 35

⁶ -محمد المعتصم، جنوب السودان في مئة عام، القاهرة : مطبعة نضرة مصر، 1972، ص 13

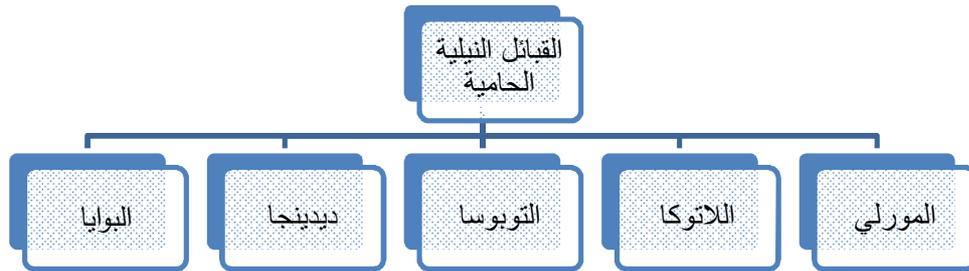
مساكن الشلك بالتأسيس على الأرض و الإلتصاق بها من جهة، و كذا بالقرب الشديد بين المساكن لكي تشكل كتلة واحدة من جهة أخرى¹.

أما من حيث النشاط الإقتصادي، فتعتبر تربية الماشية من الأبقار أول إهتماماتهم، إلى جانب إهتمامات أخرى على رأسها الزراعة، التي احترفوها عند هجرتهم لأوطانهم الأولى باتجاه ضفاف النيل الأبيض، و بالرغم من احترافهم لحرفة الزراعة، إلا أن هذا النشاط بقي محصوراً لدى النساء منهم دون الرجال².

الفرع الثاني : القبائل النيلية الحامية

أطلق عليها هذا الإسم نظراً لإشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية و اللغوية، و في نمط الحياة الإقتصادية أهمها الإعتماد على تربية الماشية، و يكمن الفرق بين السلالتين هو أن الحاميين يتميزون بلون بشرية أقل سواداً من النيليين، و تتفرع هذه السلالة إلى العديد من القبائل أنظر (الشكل رقم 03-05)، و في بعض الأدبيات و الدراسات عن جنوب السودان، يطلق عليهم إسم "النيليون الشرقيون" لعدم إعتراف بعض الكتّاب بأنهم أقل نيلية من المجموعة الأولى³.

الشكل رقم (03-05) يبين أهم القبائل النيلية الحامية في جنوب السودان



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

الفقرة الأولى : قبائل المورلي

قبائل المورلي هي ثاني القبائل النيلية الحامية التي تقطن جنوب أعالي النيل في منطقة نهر البيبور Pibor River، و تمتد حدودها إلى جبال "بوما" من ناحية الجنوب الشرقي من دولة جنوب السودان⁴، و تختلف الدراسات فيما يخص أصول قبائل المورلي إلى قسمين أساسيين : فقسم يرى بأن أصولهم تعود إلى كينيا، باعتبار وجود قبيلة تتحدث لهجة المورلي بجنوب السودان، و قسم آخر يرى بالأصول الأوغندية لقبيلة المورلي بجنوب السودان .

¹ - S.L Cummins , notes on the Sudanese tribes of the white Nile , in internet document , <http://jramc.bmj.com/> may 2017

² - محمد المعتصم، مرجع سابق، ص 13

³ - وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع المتعدد الأعراق و الدروس المستفادة للمنطقة العربية : دراسة حالي الأفرقة الزوج في جنوب السودان و الأكراد في العراق، القاهرة : المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2010، ص 167

* الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في : عبده مختار موسى مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، ص 60

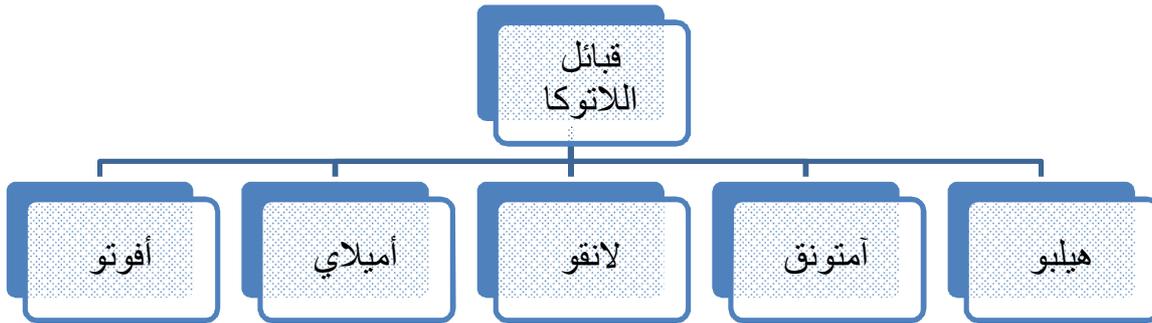
⁴ - عبد العزيز محمد موسى، مرجع سابق، ص 24

و إسم مورلي له علة معانٍ من أهمها : رعاة البقر و الرحالة، و يتصف أفراد المورلي بإحداث وشمٍ على الوجه في شكل نقاط، كدلالة على الجمال و بلوغ سن النضج¹، أما عن النشاط الإقتصادي للمورلي، فتلعب الطبيعة دوراً كبيراً فيه، خاصة أن أراضيهم تمتلئ بالأخمار، و هذه الأخمار تنحدر فروعها من الهضبة الأثيوبية و تصب داخل أراضي المورلي، فبالرغم من أنهم رعويون بالطبيعة، إلا أنهم مزارعون بالضرورة و يميلون إلى الصيد².

الفقرة الثانية : قبائل اللاتوكا

تعتبر اللاتوكا Latuka Tribe أحد أهم القبائل النيلية الحامية، تعود جذورها إلى دول شرق إفريقيا، دخلت أراضي جنوب السودان عبر مناطق عديدة منها (مونداري، نوكونو، لوتر كيه) على الحدود مع كينيا، و الإسم الحقيقي لهم هو "اللاتوهو" و تعني بلهجتهم الخاصة "العنيد"، و تقع منطقة و موطن اللاتوكا حالياً بالقرب من مدينة توريت في مساحة تقدر بـ 750 كلم²، وهي منطقة تتميز بكثرة الجبال الوعرة و القاسية، ما أثر حسب العديد من الأنثروبولوجيين في شخصية أفراد هذه القبيلة من حيث القوة و الصرامة، و تنقسم اللاتوكا إلى مجموعة من البطون أنظر (الشكل رقم 03-06) المنتشرة بجنوب السودان و كينيا³.

شكل رقم (03-06) أهم بطون قبيلة اللاتوكا في جنوب السودان



المصدر: الشكل من إعداد الباحث *

يمارس اللاتوكا الزراعة بحيث يزرعون أصناف مختلفة من المحاصيل مثل الذرة و الذرة الشامية و السمسم و الفول السوداني و التبغ... و يقومون أيضاً برعي البقر التي تمثل رمز الثراء عندهم، و تقدم مهوراً للزواج كما هو الحال لدى قبائل الدينكا⁴.

الفرع الثالث : القبائل السودانية الغربية

ترتكز القبائل السودانية الغربية بجنوب السودان في الجزء الغربي و الجنوب الغربي منه، مع إمتدادات في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية DRC و إفريقيا الوسطى، و تحيط بالمناطق التي تقطنها الجماعتان النيلية و النيلية

¹ عبد العزيز محمد موسى، الجنوب و أجندة الحوار، الخرطوم : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إدارة البحث العلمي، 2008، ص 12

² عادل رضا، الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، القاهرة : المكتب المصري الحديث للطباعة و النشر، 1975، ص 114

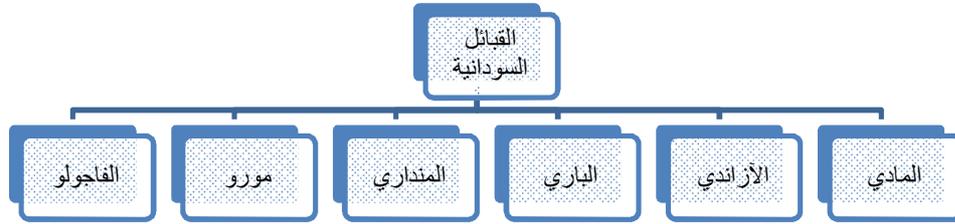
³ عبد العزيز محمد موسى، جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال، مرجع سبق ذكره، ص 30

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : عبد العزيز محمد موسى، جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال، ص 32

⁴ نفس المرجع، ص 31

الحامية من ثلاثة جهات و تتحدث هذه القبائل ما يربو على سبعين لغةً و لهجةً محلية، و تنفرع هذه السلالة إلى قبائل عديدة¹ على النحو الذي هو موضح في (الشكل رقم 03-07).

الشكل رقم (07-03) يبين أهم القبائل السودانية الغربية بجنوب السودان



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

الفقرة الأولى : قبائل الآزاندي

تعتبر الآزاندي أحد أهم القبائل السودانية الغربية، بحيث تتميز بأنها تشهد إنتشاراً و تشتتاً واسعاً، ليس فقط في إقليم دولة جنوب السودان بل تتعداه إلى أقاليم الدول المجاورة، فحالياً توجد العديد من مجتمعات الآزاندي التي تعيش في كل من الخرطوم بجمهورية السودان، و في مدينتي بانقي و كينشاسا، و يعيشون كلاجئين في كل من أروى Arua و كمبالا Kempala في أوغندا².

وتذكر الدراسات أنه كان للآزاندي مملكة بأراضي السودان بمنطقة غرب الإستوائية، إلا أنه تم القضاء عليها بمجرد بداية الغزو البريطاني لأراضي السودان سنة 1898، وكان لإنهيار هذه المملكة السبب الرئيسي في تشتت شعب الآزاندي عبر أراضي و أقاليم دول شرق إفريقيا³.

أما فيما يتعلق بالحياة الإقتصادية لشعوب الآزاندي، فتمثل الزراعة أحد أهم مصادر الكسب لديهم، خلافاً للقبائل الأخرى التي تهتم بالرعي و تربية الماشية، و تعتبر ملكية الأرض لديهم أحد عوامل و مقومات المكانة الإجتماعية المرموقة في مجتمعات الآزاندي⁴.

الفقرة الثانية : قبائل المادي

تعتبر قبائل المادي The Madi Tribes أحد أهم القبائل السودانية الغربية بجنوب السودان، و ذلك للعديد من الأسباب و الإعتبارات أهمها : تفرعهم إلى العديد من البطون و الأفرع الأخرى أنظر (الشكل رقم 03-08)، و كذا تركزهم في إقليم واحد بدولة جنوب السودان، فباستثناء قبائل اللولويا الذين يقطنون مركز التلال بجوبا

¹ -وفاء لطفي حسين عبد الواحد، مرجع سابق، ص 168

*الشكل من إعداد الباحث إعتقاداً على البيانات الواردة في : عبده مختار موسى مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، ص 60

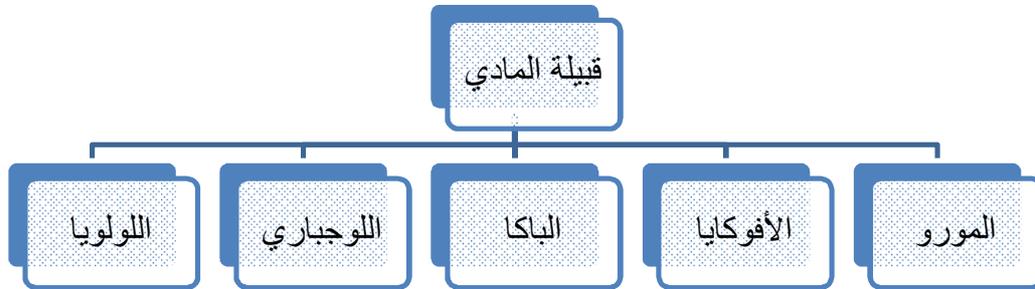
² -Helma Pasch , Grammar of Location and Motion in Zande, germany ; cologne , studies from Africa , African linguistics , APAL, vol 05 ,2007 , 165

³ -عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب السياسية الجنوبية 1947 – 2005، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2000 ص 22

⁴ - نفس المرجع، ص 22

عاصمة الدولة، تحتل بقية قبائل المادي الضفاف الغربية للنيل على الحدود الجنوبية لدولة جنوب السودان، و كذلك تمثل قبائل المادي حالة تداخل إثني أخرى بين جنوب السودان و أوغندا .

شكل رقم (03-08) يبين أهم بطون قبيلة المادي في جنوب السودان



المصدر: الشكل من إعداد الباحث *

أما بالنسبة للحياة الإقتصادية لقبائل المادي فيتركز على الزراعة و هي السمة التي تشترك فيها غالبية القبائل السودانية الغربية الأخرى، بخلاف القبائل النيلية التي تعتمد كثيراً على الرعي و تربية الماشية¹ .

المطلب الثاني : التعددية اللغوية في جنوب السودان

تعتبر دولة جنوب السودان، أحد أكثر الدول تعدديةً من حيث اللغات و اللهجات المستخدمة مجتمعياً، وهي بذلك لم تخرج عن النطاق و الطابع الإفريقي الذي تعرف المجتمعات به ثراءً هائلاً في التركيبة اللغوية بشتى أشكالها و أصولها، و عليه سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على التركيبة اللغوية بجنوب السودان، بعد التعرف على الإطار الإفريقي الذي تنتمي إليه هذه الدولة الوليدة من حيث التنوع اللغوي .

الفرع الأول : التعددية اللغوية في إفريقيا

تزخر القارة الإفريقية بإرث كبير و واسع فيما يخص التعددية اللغوية، فوفق العديد من الأبحاث المختصة باللسانيات، تحوز القارة الإفريقية على ما يقرب 2000 لغة، وفي مصادر أخرى تؤكد بأنها تفوق الـ 2035 لغة بإفريقيا موزعة عبر أربعة عائلات لغوية Languages Families رئيسية أنظر (الجدول رقم 03-03)² ، و هذا الإرث الكبير يمثل ما يربو عن ثلث اللغات المتداولة فعلياً عبر دول العالم .

جدول رقم (03-03) يبين أهم العائلات اللغوية السائدة في إفريقيا

Khoisan	Nilo Saharan	Afroasiatic	Niger-Congo	أهم العائلات اللغوية
35	196	371	1436	عدد اللغات

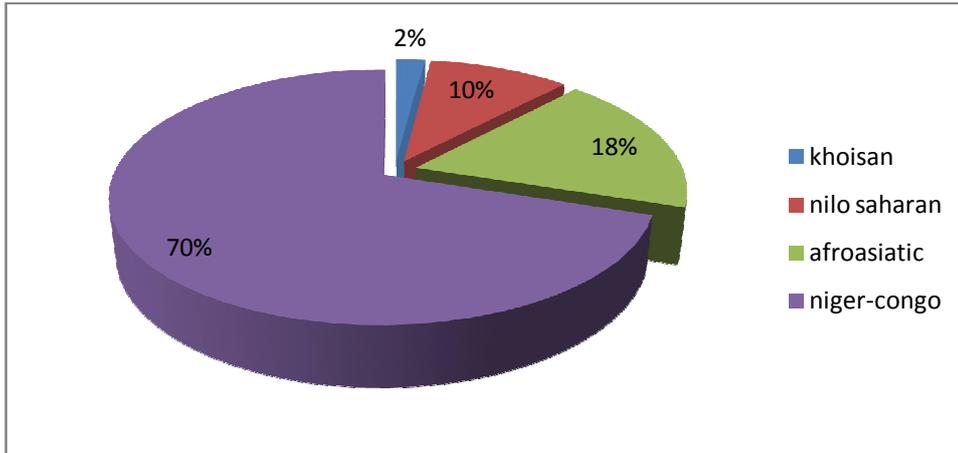
Source: Bernd heine , African languages an introduction,p01

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : عبد الغني سعودي و آخرون، مشكلة جنوب السودان ، ص 33

¹- عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 33

² - Bernd heine , African languages an introduction,UK ; Cambridge university press , 2000, p 01

الشكل رقم (03-09) بين النسبة المئوية لحجم كل عائلة لغوية بإفريقيا



الشكل من إعداد الباحث *

و الدارس لواقع التعددية اللغوية بإفريقيا يلحظ مجموعة من الخصائص الهامة و الفريدة، التي تميز الحالة الإفريقية عن باقي أقاليم العالم، وهذه الخصائص كالتالي :

1. الغالبية العظمى للغات المحلية بإفريقيا متداولة بشكلٍ فعلي و بحالة جيدة، و قليلة جدا تلك اللغات الإفريقية المحلية التي تصنف في خانة اللغات الآيلة للزوال و الإنقراض، حتى تلك اللغات ذات الإنتشار المحدود، و التي لا يفوق عدد المتحدثين بها الـ 50.000 متحدث، تعرف إستقراراً و ثباتاً في أعداد المتحدثين، فوفق دراسات مختلفة فإنه هناك فقط حوالي 37 لغة إفريقية محلية يتهددها الزوال، في مقابل 161 لغة في القارة الأمريكية¹.

2. كذلك ما يميز التعددية اللغوية في إفريقيا هو صمود اللغات المحلية أمام سياسات ترسيم اللغات الأجنبية، والتي غالباً ما تكون لغة المستعمر السابق، و يمكن رصد هذه الخاصية عبر العديد من الأقطار الإفريقية، منها مثلاً لغة الـ Wolof في السنغال، Bambara في مالي، Setswana في بوتسوانا².

3. تعدد التسميات الخاصة بكل لغة، و هذا لا يرجع دائماً لعامل كثرة اللغات في حد ذاتها، بل قد يكون سببه حيازة لغة واحدة لعدة مسميات .

4. بالرغم من أن بلد المنشأ و الأصل قد يساعد بطريقة أو بأخرى في تحديد هوية أي لغة، إلا أن الغموض في تحديد حدود اللغة في المجتمعات الإفريقية يبقى جدُّ صعب، لإرتباط هذه اللغات بجماعات إثنية قبلية بعينها، ما يجعل اللغة الواحدة عابرة لعدة دول و يؤدي في الأخير إلى حالة من التنوع اللغوي في القارة

* الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في :

Bernd heine , African languages an introduction, p 01

¹ - Grimes, Barbara, ed. 2000. The ethnologue: languages of the world (14th edition)

<http://www.ethnologue.com>. May 2017

² - Maarten Mous, Loss Of Linguistic Diversity In Africa, Ethiopia : Leiden University, 2003 , P

الإفريقية أنظر (الجدول رقم 03-04)، وفي هذا الإطار تعتبر اللغات المنبثقة من قبائل الدينكا بإفريقيا أكبر دليل على ذلك¹.

جدول رقم (03-04) بين أهم اللغات في بعض الدول الإفريقية

الدولة	اللغات المتداولة	الدولة	اللغات المتداولة
بورندي	روندي - كيروندي - سواحلي - كيسواحلي	الصومال	العربية- الإيطالية - مايي - اورومو - الصومالية
اريتريا	العربية- ساحو- التيجر- تيجريجنا	ليبيريا	اكان- باسا- جيو - دان - كيسي
اثيوبيا	امهرا - هاراري- اورومو- تيجريجنا	الكونغو	لينغالا- نيانغا - سواحلي - كيسواحلي

Source: Helen Borland And Charles Mphand, The Numbers Of African Languages Emerging In Victoria, p15

5. تغيير إسم اللغة الواحدة حتى في إطار الدولة و الإقليم الواحد، ففي جنوب السودان مثلاً، غالباً ما تتطرق الدراسات إلى ما يُعرف بـ "عرب جوبا" Arab-Jouba، و هي اللغة العربية التي ينطقها أهالي الجنوب، و التي تعرف إنتشاراً جُذُ واسعاً حتى أكثر من اللغات و اللهجات المحلية بجنوب السودان². ومن الدراسات ما تصنفها باعتبارها اللغة الأولى بجنوب السودان لسبب رئيسي يتمثل في أنها لغة التخاطب المشتركة لأكثر عدد من القبائل الجنوبية³.

الفرع الثاني : التركيبة اللغوية للغات الأصلية بجنوب السودان

هناك تضارب واختلاف كبير بين المصادر فيما يخص مسألة التعددية اللغوية بجنوب السودان، و هذا التضارب يشمل كل جوانب التركيبة اللغوية الخاصة بمجتمع جنوب السودان، خاصة فيما يتعلق بعدد اللغات المتداولة، و طبيعة العائلات اللغوية التي تنتمي إليها هذه اللغات، و يرجع هذا الاختلاف في الإحصائيات عموماً إلى عوامل متعلقة أساساً بالحالة الإفريقية، و التي تطرقنا إلى جملة من خصائصها آنفاً .

فمن المصادر من ترصد بأن جنوب السودان يتحدث حوالي 60 لغة أصلية Indigenous Language، تندرج أغلبها تحت فرعين أساسيين من العائلة اللغوية Nilo Saharan هما : اللغات السودانية الشرقية و اللغات السودانية الوسطى (Eastern And Central Sudanese Languages)، أما بقية اللغات فتتنتمي إلى فرع Ubangi الذي ينضوي بدوره إلى العائلة اللغوية Niger-Congo⁴ أنظر (الشكل

¹ -Helen Borland And Charles Mphand, The Numbers Of African Languages Emerging In Victoria, Australia ; Victoria University, 2006 , P 15

² - ibid , p 15

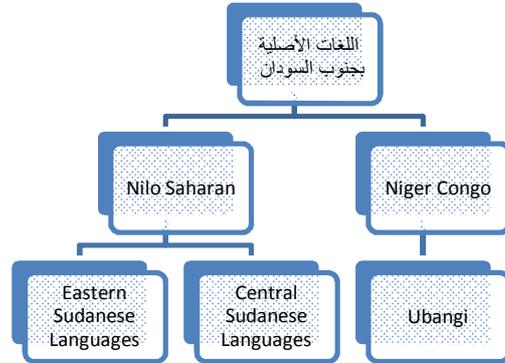
³ - بهاء الدين مكوي محمد قبلي، التعددية و تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجاً، الخرطوم : مركز الرائد للدراسات، 2006، ص 153

⁴ - Education in South Sudan, in internet document :

<http://www.africansudanese.org/people/south-sudanese-languages.html>

رقم 03-10) ، فيما تذهب مصادر أخرى إلى إعتبار جنوب السودان يحتوي على حوالي 68 لغة أصلية، تنتمي إلى عائليتي Nilo Sharan و Niger-Congo¹ .

شكل رقم (03-10) يبين أهم العائلات اللغوية للغات الأصلية بجنوب السودان



المصدر: الشكل من إعداد الباحث*

إعتماداً على تصنيف Greenberg المختص باللسانيات و اللغات الأصلية، فإن دولة جنوب السودان تحتوي على مايزيد عن 60 لغة، تنتمي في أغلبها إن لم نقل كلها إلى ثلاثة عائلات لغوية إفريقية أساسية أنظر (الجدول رقم 03-05)، بالإضافة إلى حوالي 16 فرع من بين 18 فرع لغوي تصنف في نطاق اللغات "المهاجرة أو الدخيلة"، و كل هذه الأفرع تنتمي إلى عائلة Khoisan اللغوية²، تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يفوق كل التصنيفات السابقة الأخرى، وذلك لإعتماده على لغات من عائلات لغوية مغايرة في أغلبها غير أصلية .

جدول رقم (03-05) يبين أهم العائلات اللغوية بجنوب السودان

العائلة اللغوية	Afro Asiatic	Niger Kordofanian	Nilo Saharan
عدد اللغات	03	35	80

Source: Al amine abu manga, linguistic diversity and language endangerment in the sudan,p04

و يرجع هذا الاختلاف في تحديد حجم اللغات المتداولة في جنوب السودان إلى كثرة الأفرع اللغوية بإفريقيا من جهة، و إلى وجود العديد من اللغات الدخيلة المهاجرة بجنوب السودان، و التي تؤدي إلى حالة من التداخل اللغوي بين الأقطار و الدول الإفريقية المختلفة أنظر (الجدول رقم 03-06) ،

¹ - Country Profile: The Languages of South Sudan : in internet document :

<http://www.thelinguafle.com/2015/08/country-profile-languages-of-south-sudan.html?m=1> , Monday, August 17, 2015

* الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في :

Education in South Sudan, in internet document :

<http://www.africansudanese.org/people/south-sudanese-languages.html>

² - Al amine abu manga, linguistic diversity and language endangerment in the sudan, khourtum; university of khartum, undated, p 04

إلا أن هذا لا يمنع وجود شبه إتياف بين الدارسين حول أهم اللغات المتداولة مثل لغة الدينكا، النوير، العربية، عرب-جوبا، لغة الآزاندي¹ ...

جدول رقم (03-06) بين أهم اللغات المشتركة مع دول الجوار لجنوب السودان

إريتريا	إثيوبيا	كينيا	أوغندا	DRC	دول الجوار
المورلي - الشيلوك - النوير - كوما - تيجر - العربية	التوبوسا	أشولي - المادي	الزاندي	الباندا	اللغات المشتركة

Source : Al amine abu manga, linguistic diversity and language endangerment in the sudan,p08

الفرع الثالث : معضلة الإعتراف باللغات المحلية بجنوب السودان

عند الحديث عن ترسيم و الإعتراف باللغات الأصلية بجنوب السودان في النصوص الدستورية، لابد من الإحاطة الموجزة بالفترة السابقة لنيل جنوب السودان لإستقلاله سنة 2011، وهذه الفترة في حد ذاتها تباينت فيها وضعية اللغات المحلية بالجنوب بالنسبة لدساتير مختلف الحكومات الوطنية السودانية السابقة، فقد ظلت مسألة اللغة و الهوية أحد أهم مطالب سكان و أهالي جنوب السودان، في كافة مراحل تطور الحركة الوطنية السودانية منذ سنة 1924، مروراً بمؤتمر جوبا سنة 1947، وصولاً إلى بدأ المطالبة بنظام حكم فيدرالي سنة 1956²، وفي الآتي رصد لأهم المخطات التاريخية التي توضح طبيعة الإعتراف باللغات المحلية الجنوبية .

قبل قرابة القرنين من الزمن، وقبل حتى فترتي الحكم الثنائيين المصري - العثماني و المصري - البريطاني، لعبت الإرساليات التبشيرية المسيحية دوراً غايةً في الأهمية فيما يخص تطوير الكثير من اللغات المحلية الأصلية بجنوب السودان، بالأخص فيما يتعلق بالكتابة و القراءة، وكان الدور و الهدف الأساسي لهذه الإرساليات هو ترجمة الكتاب المقدس إلى أهم اللغات الأصلية بجنوب السودان، و بالمنطقة الجنوبية من جبال النوبة، و كذا نشر تعاليم الديانة المسيحية³. و كذلك إستهدفت هذه الإرساليات وقف الإنتشار الواسع للديانة الإسلامية بالشمال باتجاه الجنوب ومنطقة شرق إفريقيا⁴.

¹ - Country Profile: The Languages of South Sudan : in internet document :

<http://www.thelinguafle.com/2015/08/country-profile-languages-of-south-sudan.html?m=1> , Monday, August 17, 2015

² - محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية و الوحدة الوطنية في السودان، الخرطوم : دار عزة للنشر و التوزيع، 2002، ص 09

³ - Al-Amin Abu-Manga, research paper : Challenges to Management of Linguistic Diversity in the Sudan , International Seminar on India and Africa: Partnership for Capacity Building and Human Resource Development , New Delhi : Jawaharlal Nehru University, 9-10, February 2010, p 08

⁴ - السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمت السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر، القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع، 2006

الفقرة الأولى : اللغات المحلية لجنوب السودان في ظل فترة الحكم الثنائي

كما أسلفنا الذكر مرّ إقليم جنوب السودان بفتري للحكم الثنائي قبل إستقلال دولة السودان سنة 1956، ففي فترة الحكم الثنائي الأول المصري - العثماني (1820 - 1885)، عرفت بداية التغلغل الفعلي للغة العربية بجنوب السودان، وذلك عبر القوافل التجارية العربية، وكانت سلطات الحكم تدير كل تعاملاتها باللغة العربية، ولم يكن هناك أي تداولٍ أو إعتراف باللغات المحلية بإقليم الجنوب¹.

أما فيما يخص فترة الحكم الثنائي المصري - البريطاني، فلم تتغير وضعية اللغات الجنوبية الأصلية عن المرحلة السابقة، فقد ركزت سلطات الحكم الثنائي في سياساتها اللغوية التعليمية على اللغة الإنجليزية بدل العربية خاصة في إقليم جنوب السودان، وقد عمدت السلطات البريطانية إلى جعل اللغة الإنجليزية بمثابة اللغة الرسمية المتداولة في الإقليم الجنوبي، وذلك عبر وسائل عديدة من بينها الإرساليات و المدارس التبشيرية الكنسية، سعياً منها وفق العديد من الكتابات إلى عزل الإقليم ثقافياً و دينياً عن الشمال² ومن جهةٍ أخرى لعبت السلطات البريطانية دوراً خطيراً فيما يخص انتهاج سياسة الإسترقاق في جنوب السودان، كجزءٍ من سياسة كلية مارستها في كل من جزر الهند الغربية و الولايات الجنوبية من أمريكا الشمالية³، وقد سبق البريطانيون في هذه السياسة السلطات التركية قبلها، بحيث كان الهدف الأساسي من سياسة الإسترقاق في عهد الحكم الثنائي المصري العثماني هو التركيز على زيادة و تقوية التجنيد العسكري بالعبيد من جنوب السودان⁴.

الفقرة الثانية: اللغات المحلية لجنوب السودان في ظل الحكومات الوطنية السودانية

بالرغم من وجود إختلافات ثقافية و لغوية واضحة بين سكان جنوب السودان و الشمال، إلا أن أغلب الحكومات الوطنية عقب سنة 1956، لم تبادر بوضع حلولٍ و سياسات كفيلة بإنصاف المطالب الثقافية و اللغوية لسكان الجنوب⁵، منذ بداية الخمسينات و غيرها من الأقطار و الدول العربية حديثة العهد بالإستقلال، عملت كل الحكومات الوطنية بدرجات متفاوتة على تثبيت و ترسيم اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية الأولى في البلاد⁶، تبنى عليها جميع السياسات التعليمية و المعاملات الإدارية الرسمية الحكومية، دون أدنى إهتمامٍ و اعترافٍ بمختلف

¹ - Dhahawi s. A. Garri , research paper : The politics of language, identity construction and State-building that divided the sudan into two States: a critical analysis, australia : northern border university, proceedings of 72nd the iier international conference, melbourne, , 9th june 2016 , p 11

² - ibid , p 12

³ - محمد إبراهيم نقد، علاقات الرق في المجتمع السوداني توثيق و تعليق، القاهرة : دار الثقافة الجديدة، 1995، ص 123

⁴ - منصور خالد، السودان أهوال الحرب و طموحات السلام قصة بلدين، الخرطوم : دار مدارك للطباعة و النشر، 2008، ص 78

⁵ - أحمد إبراهيم دياب، الهوية السودانية عبر التاريخ : دراسة تحليلية تأصيلية تاريخية، الخرطوم : مركز البحوث و الدراسات السودانية، سلسلة بحوث و دراسات، 2006، ص 63

⁶ - Al-Amin Abu-Manga, research paper : Challenges to Management of Linguistic Diversity in the Sudan , International Seminar on India and Africa: Partnership for Capacity Building and Human Resource Development, op.cit , p 44

اللغات المحلية الأصلية لإقليم الجنوب، بالرغم من أنها كانت تمثل ما نسبته 70%¹ من إجمالي عدد اللغات في جمهورية السودان آنذاك أنظر (الجدول رقم 03-07).

و رأت السلطات السودانية في تعريب وأسلمة النظام التعليمي عبر أقاليمها بما فيها الجنوب، أنه سيساهم بشكل كبير في تقوية و توحيد الأمة السودانية و زيادة قوة النظام السياسي²، وقد كانت هذه فلسفة أغلب الحكومات الوطنية السودانية القائمة على إعادة إحياء نموذج الممالك العربية الإسلامية بمنطقة شرق إفريقيا، باعتبارها الوسيلة الأنجع في تحقيق أكبر قدر من الإستقرار للدولة³.

جدول رقم (03-07) يبين النسبة المئوية للغات الجنوبية في السودان سنة 1993

اللغة	عدد المتحدثين بها	النسبة المئوية
العربية	13,191,340	51.1%
الدينكا	2.740.900	10.6%
البحا	1.181.335	4.6%
النوير	1.160.398	4.5%
الفور	663.913	2.6%
التوبوسا	306.375	1.2%
الشيوك	236.565	0.9%
لغات سودانية أخرى	3.498.840	13.6%

Source : Al-Amin Abu-Manga, research paper : Challenges to Management of Linguistic Diversity in the Sudan, p 44

تجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج جزء بسيط فقط من اللغات المحلية الجنوبية بهذا الجدول، و من جهة أخرى فإن النسبة الكبيرة التي تحوزها اللغة العربية باعتبارها أكثر اللغات المتداولة في السودان، يشترك المتحدثون بها سكان الجنوب مع سكان الشمال، على نحو ما سنتطرق إليه في حديثنا عن لغة عرب-جوبا بجنوب السودان .

بقيت اللغات الأصلية بجنوب السودان غير معترفٍ بها لفتراتٍ طويلة بعد الإستقلال سنة 1956، إلى غاية إقرار إتفاقية أديس أبابا Addis Ababa بسنة 1972 بين الحكومة السودانية بقيادة الرئيس جعفر النميري، و الحركات السياسية الجنوبية، الإتفاقية التي أقامت نظام حكم ذاتي إقليمي بالجنوب، و أتاحت له الفرصة بتطوير و تنمية اللغات المحلية، ففيما يتعلق بالسياسة التعليمية بالجنوب، نصّت الإتفاقية في الفصل الرابع القسم السادس على

¹ - Ibid, p 02

² - ibid , p 01

³ - أحمد أمل محمد إمام، "الإثنية و النظم الحزبية في إفريقيا: دراسة مقارنة"، رسالة مقلّمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، القاهرة : 2013، ص 43 .

مايلي : " إنشاء و تشييد و إدارة المدارس في كل المراحل، بما يتفق و الخطة القومية للتعليم و تطوير اللغات و الثقافات المحلية " ¹

وبعد وقف العمل باتفاقية أديس أبابا، بسبب إنحيار نظام الحكم بقيادة جعفر النميري و دخول البلاد في حرب أهلية منذ سنة 1983، دخلت اللغات المحلية الجنوبية مرحلة جديدة إستمرت إلى غاية منتصف التسعينات، اتصفت هذه المرحلة بفرض سياسة التعريب من جديد، وتعاملت حكومة الإنقاذ الوطني منذ 1989 في السنوات الأولى لها مع قضية الإعتراف باللغات المحلية بالجنوب بنفس السياسات الحكومية السابقة ²، إلى غاية إقرار إتفاقية السلام الشامل CPA، التي مثّلت المنعرج الهام في الإعتراف بالمكون اللغوي لشعب جنوب السودان في الدساتير الوطنية .

وقد حمل دستور جمهورية السودان سنة 1998، إشارات إيجابية فيما يخص إعطاء الإعتبار للغات الجنوبية المحلية، ففي مادته الـ 27 نصّ على أنه يُكفل لكل طائفة أو مجموعة من المواطنين حقها في المحافظة على ثقافتها الخاصة أو لغتها أو دينها و تنشئة أبنائها طوعاً في إطار تلك الخصوصية و لا يجوز طمسها ³. إلا أنه ومن الملاحظ في هذه المادة نقطتين أساسيتين :

- لم يتم تحديد أو الإشارة لسكان جنوب السودان باعتبارهم حالة مميزة عن بقية شعب السودان.

- لم يوضح الآلية التي من خلالها يتم المحافظة و تطوير اللغات المحلية لهؤلاء "المواطنين"

لقد مثلت CPA المبرمة في 04 ماي 2004 بين كل من الحكومة السودانية، و الحركة الشعبي لتحرير السودان SPLM، محطة تاريخية في إنهاء الحرب الأهلية بالسودان التي إندلعت منذ 1983، وفيما يخص مسألة اللغات المحلية الجنوبيةمّ الإعتراف بها جميعاً كلغات وطنية إلى جانب اللغة العربية ⁴، و أعطيت صلاحيات اعتماد اللغة الرسمية بالجنوب إلى GOSS .

وبعد سنتين مباشرةً من إعلان و إقرار CPA، أعلنت حكومة جنوب السودان GOSS ترسيم اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة التعليم الأساسية للإقليم، و ذلك بعد الموافقة باتباع سياسة تعليمية مشابهة لتلك المطبقة في

¹ - النذير محمد التوم، "التعددية الإثنية في السودان: قراءة في علاقة الدستور/القانون بالرموز الثقافية"، مجلة تنوير، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم: العدد 5، أبريل 2008، ص 154

² - Simon Mugrave and John Hajek, research paper; Sudanese languages in Melbourne ; linguistic demography and language maintenance , australia ; university of Melbourne , conference of the Australian linguistic society, 2009 ,p04

³ - جمال الدين علي التوم، التشريع السوداني في ميزان حقوق الإنسان، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة دراسات حقوق الإنسان، 2006، ص 80

⁴ - Catherine Miller , RESEARCH PAPER ; Language, identities and ideologies : a new era for Sudan , Bergen - Norway ; University of Bergen, 7th International Sudan Studies Conference , 2006, P 01

كل من كينيا و أوغندا، تهدف بالأساس إلى إستقطاب أكبر قدر ممكن من المتعلمين الجدد و تطهيرهم بشكل أحسن¹.

الفقرة الثالثة : اللغات المحلية لجنوب السودان بعد الانفصال

عقب إنفصال إقليم الجنوب و إقامة الدولة سنة 2011، أقر الدستور الإنتقالي بنفس السنة، و الذي جاء معبراً لروح الدستور الإنتقالي لسنة 2005، و تمّ تعزيز الإعتبار للغات الأصلية المحلية لشعب جنوب السودان، ففي الفقرة الأولى و الثانية 01 و 02 من المادة السادسة منه نصّ على أنه :

- كل اللغات الأصلية بجنوب السودان هي لغات قومية يجب إحترامها و تطويرها و تعزيزها².

بالإضافة إلى هذا فقد أبقى الدستور الإنتقالي لجنوب السودان TCSS لسنة 2011 على اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة رسمية للبلاد في الفقرة الثانية من المادة السادسة كالتالي :

- اللغة الإنجليزية هي لغة العمل الرسمية في جمهورية جنوب السودان، وهي لغة التدريس في جميع مراحل التعليم³ و دولة جنوب السودان في إفريقيا تمثل إستثناءً من حيث التأكيد على ترسيم اللغة الإنجليزية واعتمادها كلغة رسمية في التعليم و المعاملات الحكومية الرسمية، فالعديد من الدراسات تؤكد أنه أزيد من 26 دولة إفريقية تعتمد اللغة الإنجليزية بمثابة اللغة الرسمية للبلاد (03-08)، حتى تلك التي تصنف في خانة الدول الفرنكوفونية مثل الكامرون و السيشل ، مع تباينات في تصنيف اللغة إما رسمية لوحدها، أم إلى جانب اللغة الأم المحلية أو لغة أجنبية أخرى⁴.

جدول رقم (03-08) يبيّن الوضعية الدستورية للغة الإنجليزية في بعض الدول الإفريقية

غانا	جنوب إفريقيا	نيجيريا	كينيا	
X		X		الإنجليزية لغة رسمية وحيدة
	X		X	الإنجليزية لغة رسمية ثانية

المصدر : الجدول من إعداد الباحث *

الفرع الرابع : أهم اللغات القبلية الأصلية بجنوب السودان

كما سبق و تطوّنا في أول المطلب فإن جنوب السودان أحد أكثر الدول الإفريقية تنوعاً من حيث اللغات و اللهجات، بحوالي 60 إلى 68 لغة ، وفي الآتي سنحاول أن نوجز أهم هذه اللغات .

1 - Hollyn Hammond , Language Of Instruction For Increased Access To Relevant Education For Conflict-Affected Children In South Sudan , USA: International Affairs Review , Volume Xxi, Number 2, Spring 2013 , p 06

2 - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part One South Sudan And The Constitution, Article 06 , P 03

3 - ibid , p 03

4 - Patrick plonski and others , research paper ; why are more African countries adopting English as an official language, USA ; african studies association , Baltimore Maryland , annual conference, November 23 2013 , p 05 .

* الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في :

Patrick plonski and others , research paper ; why are more African countries adopting English as an official language,p 05

الفقرة الأولى : لغة الدينكا

تعتبر لغة الدينكا أحد أكثر اللغات الأصلية المحلية إنتشاراً بجنوب السودان، إذ تصنّف ضمن عائلة اللغات النيلية الغربية السودانية، يتحدثها حوالي 1.365.900 متحدث بجنوب السودان¹، و تستخدم فيها الحروف اللاتينية للكتابة²، و تنفرع إلى حوالي أربعة 04 أفرع أنظر (الجدول رقم 03 - 09)

جدول رقم (03-09) من أهم أفرع لغة الدينكا

عدد المتحدثين	مناطق الإنتشار	لغة الدينكا
320,000	Renk, Melut, Balie	لغة الدينكا الشمالية الشرقية
80.000	Abiemnhom ,Pariang counties; into Abyei	لغة الدينكا الشمالية الغربية
250,000	Lakes State	لغة الدينكا الجنوبية الوسطى
250,000	Jonglei State: Bor South and Twic East counties	لغة الدينكا الجنوبية الشرقية

Source : Ethnologue languages of the world

<https://www.ethnologue.com/country/ss/languages>

الفقرة الثانية : لغة الباري

الباري هي أحد اللغات النيلية كثيرة الإنتشار، ليس فقط في جنوب السودان، بل تتجاوز الحدود إلى كل من DRC و الجنوب الغربي من أوغندا، يبلغ عدد المتحدثين بها في إفريقيا حوالي 750.000 متحدث، وفي جنوب السودان حوالي 595.000 متحدث³، يرتكزون في معظمهم بمنطقة وسط الإستوائية، جوبا و كاجو، وبالإضافة إلى قبائل الباري هناك العديد من القبائل من يتحدثون لغة الباري، و تشترك هذه اللغة مع لهجات أخرى بجنوب السودان في الكلمات و العبارات المستخدمة لكن بنسب متفاوتة⁴ أنظر (الشكل رقم 03 - 11)

¹ - Ethnologue languages of the world . south sudan ; in internet document ;

<https://www.ethnologue.com/country/ss/languages>

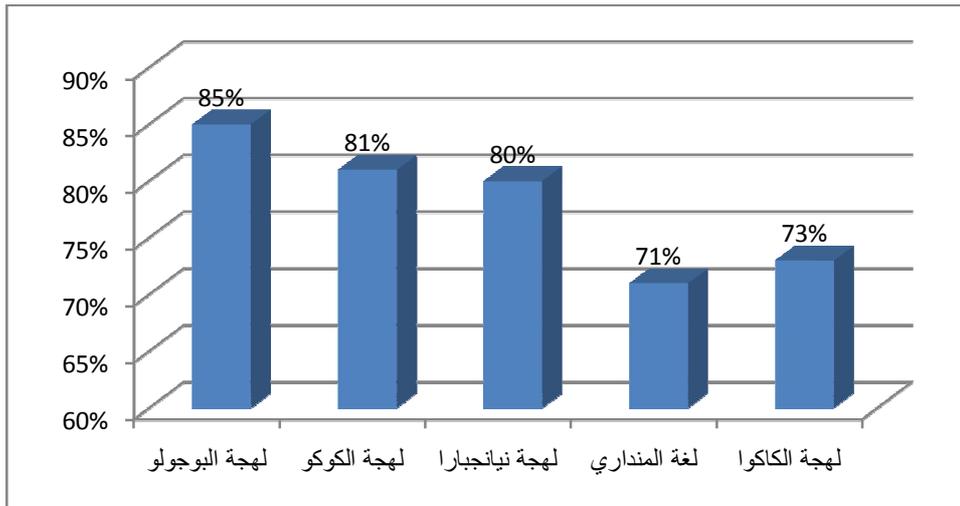
² - Dinka language ; in internet document ; https://readtiger.com/wkp/en/Dinka_language

³ - ibid .

⁴ - Ethnologue languages of the world . south sudan ; in internet document ;

<https://www.ethnologue.com/country/ss/languages>

شكل رقم (03-11) يبيّن أهم اللهجات المتداخلة مع لغة الباري



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

الفقرة الثالثة : لغة المورلي

لغة المورلي بجنوب السودان تنتمي إلى العائلة اللغوية Nilo Saharan، يتحدث بها حوالي 60.000 متحدث، تستخدم الحروف اللاتينية في الكتابة، تنتشر بجنوب السودان في مناطق محددة أهمها : جونقلي، بيبور، بور، و لغة المورلي العديد من المسميات بجنوب السودان مثل (الأدكيبا، الأجييا، الموريل ..)، وكغيرها من اللغات بجنوب السودان تشترك مع لهجات أخرى في الكلمات المستخدمة بنسب متفاوتة 74% مع لهجة ناريم Narim dialect و 71% مع لهجة الديدنجا The Didinga Dialect¹.

الفقرة الرابعة : لغة النوير

لغة النوير هي أحد أهم اللغات المتداولة في جنوب السودان، فبالرغم من صغر حجم عدد المتحدثين بها مقارنة بلغة الدينكا، إلا أن هذه الأخيرة تصنف الكثير من مفرداتها من لغة النوير، و لغة النوير تنتمي إلى العائلة اللغوية Nilo Saharan، يتحدث بها حوالي 740.000 بجنوب السودان، و حوالي 894.120 متحدث عبر القارة الإفريقية²، تنتشر بالعديد من مناطق جنوب السودان أهمها (جدول رقم 03-10) : جونقلي، بيبور، ولاية الوحدة، جنوب ولاية بانتين .

* الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في :

Ethnologue languages of the world <https://www.ethnologue.com/country/ss/languages>

¹ - Ethnologue languages of the world . south sudan ; in internet document ;

<https://www.ethnologue.com/country/ss/languages>

² - Ethnologue languages of the world . south sudan ; in internet document ;

<https://www.ethnologue.com/country/ss/languages>

جدول رقم (03 - 10) يبيّن أهم مناطق إنتشار لغة النوير في جنوب السودان

thiang	nyuong	Western jinkany	lou	door	عدد المتحدثين
2500	1100	2940	12500	1600	

Source : Ethnologue languages of the world <https://www.ethnologue.com/country/ss/languages>

المطلب الثالث : التعددية الدينية في جنوب السودان

بالنظر إلى عامل الدين و المعتقدات، نجد بأن دولة جنوب السودان أحد أكثر الدول تنوعاً و تعدداً، ليس فقط على مستوى القارة الإفريقية، بل على المستوى الدولي أيضاً **أنظر (الجدول رقم 03-11)**، فوفق مؤشر التنوع الديني العالمي RDI لسنة 2010، فإن إقليم جنوب السودان يأتي في المركز السابع 07 إفريقياً و الثالث و العشرون 23 دولياً من حيث التنوع الديني، بحيث قسّم هذا المؤشر الدول و الأقاليم البالغ عددها 232 وفقاً لمستوى التعدد الديني إلى أربعة أقسام¹ هي : مستوى عالي جداً - مستوى عالي - مستوى متوسط - مستوى منخفض، و تتفاوت فيه الدول من حيث درجات التعدد الديني بدايةً من سنغافورة بـ 09.0 درجات إلى الفاتيكان بـ 0.00 درجة .

جدول رقم (03-11) يبيّن وضعية جنوب السودان من حيث مؤشر التنوع الديني لسنة 2010

درجة التعدد الديني	الدولة	مستوى التعدد الديني
7.5	غينيا بيساو	مستوى عالي جداً
7.2	البنين	
06	جنوب السودان	مستوى عالي
5.9	نيجيريا	
05	بوتسوانا	مستوى متوسط
4.7	غانا	
03	مدغشقر	مستوى منخفض
0.5	الجزائر	

Source: Pew Research Center, Religious Diversity Index, p 16

ومن خلال هذا المطلب سنحاول معالجة مسألة التعددية الدينية بجنوب السودان بالتطرق إلى النقاط التالية :
(وضعية الدين في الدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان TCSS - أهم الديانات التقليدية الإفريقية بجنوب السودان - أهم الديانات السماوية المطبقة في جنوب السودان).

¹ - Pew Research Center, Religious Diversity Index, Washington, DC: 2010 , p 15 - 16

الفرع الأول : وضعية الدين في الدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان

غالباً ما كان المرّكّب الديني العقائدي للسكان الأصليين بجنوب السودان، أحد أهم ما تطرق إليه أغلب المفكرين و الباحثين لفترات تاريخية طويلة¹، وبالنظر إلى TCSS الصادر سنة 2011 فقد تمّ تنظيم كل ما يتعلق بالأديان و المعتقدات في القسم الثاني منه، و ما يمكن ملاحظته أن واضعوا ال TCSS قد تعاملوا مع مسألة الدين بكل حذرٍ آخذين بعين الاعتبار المستوى الحاد للتنوع الديني الذي يميّز مجتمع دولة جنوب السودان من جهة، وما لعامل الدين من أهمية قصوى أُستُخدمت كأداة سياسية مدمرة إبّان الحرب الأهلية بين الجنوب و الشمال (1983 – 2005)² من جهةٍ أخرى، و التي راحت ضحيتها أزيد من 02 مليون قتيل و 600 ألف هجر في دول الحوار المختلفة³. وعلى هذا الأساس فقد ركّز TCSS على نقطتين أساسيتين هما :

- ضرورة التأكيد على حرية المعتقد واحترام جميع الأديان بجنوب السودان .
- التأكيد على علمانية الدولة، باعتبارها حجر الأساس لإقامة الدولة المدنية، و تجنب كل أشكال التمييز الديني المحتملة⁴.

ومن جهةٍ وفي إطار سعي ال TCSS إلى الفصل في قضية التمييز على أساس الدين و المعتقد، يؤكد على رفض التمييز الديني بين العاملين و الموظفين فيما يتعلق بالأجور، المنافع و الخدمات، و قبل هذا كله الحظر في التمييز على أساسٍ ديني في الشروط اللازمة للترشح للتوظيف في المناصب العامة⁵.

الفرع الثاني : أهم الديانات التقليدية بجنوب السودان

تعتبر الديانات التقليدية traditional religious بجنوب السودان جزء لا يتجزأ من الواقع الإفريقي العام، الذي يتصف بانتشار هائل للمعتقدات أو الديانات التقليدية التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالمكون القبلي لكل دولة إفريقية على حدة، إلى جانب الديانات السماوية الأخرى، و تختلف نسبة إنتشارها من دولة إفريقية لأخرى أنظر (الجدول رقم 03-12)، ولمعالجة هذا الفرع سنتطرق إلى نقطتين أساسيتين هما : (مفهوم الديانات التقليدية الإفريقية – أهم الديانات التقليدية بجنوب السودان) .

¹ - christopher gallien tounsel 'god will crown us': the construction of religious nationalism in southern sudan, 1898-2011 a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy usa: university of michigan ,departement of history 2015 , p 15

² - Min Bumshik , " The formation of political identity of South Sudan from the 1950s to the 1960s and influence of the educational work of Christian missions", 2011 A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Sacred Theology, USA : Boston University, SCHOOL OF THEOLOGY, 2016,P43

³ - Elijah m brown, "the road to peace: the role of the southern sudanese church in communal stabilisation and national resolution" , 2011 a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctorat of philosophy, uk : the university of edinburgh, 2008, P 02

⁴ - United States Department of State , SOUTH SUDAN 2014 INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM REPORT, USA : Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor ,2014 ,P 01

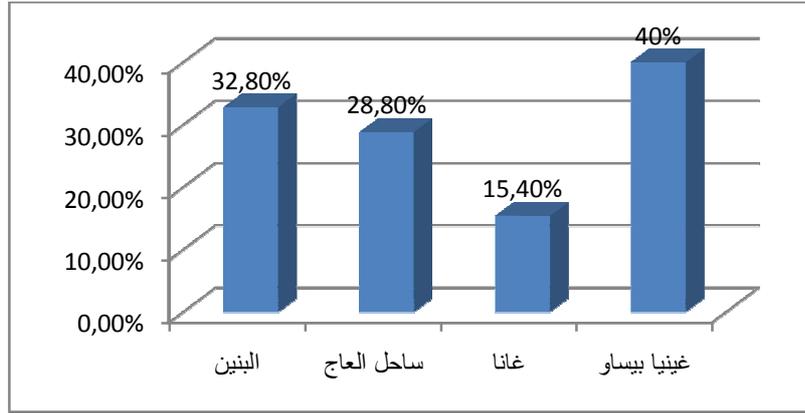
⁵ - United States Department of State , SOUTH SUDAN 2014 INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM REPORT, USA : Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor ,2013 ,P 02

جدول رقم (03-12) يبيّن النسبة المئوية للديانات التقليدية في بعض الدول الإفريقية سنة 2012

الدولة	البنين	ساحل العاج	غانا	غينيا بيساو
نسبة الديانات التقليدية	%32.8	%28.8	%15.4	%40

source : - Irene n. Osemeka, the management of religious diversity in west africa: the exceptionalism of the wolof and yoruba in the post-independence period, p 64

الشكل رقم (03-12) يبيّن النسبة المئوية للديانات التقليدية في بعض الدول الإفريقية سنة 2012



المصدر: الشكل من إعداد الباحث *

الفقرة الأولى : مفهوم الديانات التقليدية الإفريقية

هناك من يطلق على الديانات الإفريقية مصطلح الوثنية *paganism* وكذلك قد يستخدم تعبير *fetishism* وهي عبادة الإنسان لشيء قد يصنعه بنفسه، و فريق آخر من الباحثين يربط هذه المعتقدات بالقبائل فيسميها بالديانات القبلية ¹ *tribal religious*، وفي بعض المصادر، يتم الإشارة إلى الديانات التقليدية الإفريقية *The African Traditional Religious (ATR)*، إلى كل الطقوس و المعتقدات التي كانت المجتمعات الإفريقية الأصلية تمارسها قبل مجيء الديانات السماوية على رأسها المسيحية و الإسلام²، و لهذه الديانات مجموعة من القواسم و الأسس المشتركة هي كالتالي :

- **الإيمان بإله أعظم** : يُعدّ الإيمان بإله أعظم أول و أهم أسس المعتقدات التقليدية الإفريقية، الأمر الذي يعتبر قاسماً مشتركاً بين أغلب شعوب و قبائل القارة بشكل عام، و الإله بالنسبة للأفارقة ينظر إليه على أنه موجود و أنه حقيقي وليس مجرد مفهوم تجريدي، و يتصف بأنه دائم النشاط و الحركة.

*الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في :

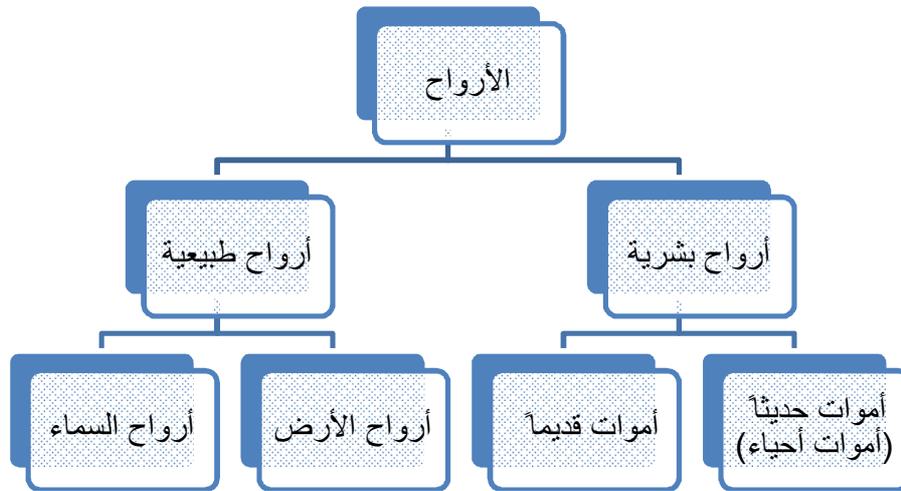
Irene n. Osemeka, the management of religious diversity in west africa: the exceptionalism of the wolof and yoruba in the post-independence period, p64

¹ - حورية توفيق مجاهد، الإسلام في إفريقيا و واقع المسيحية و الديانات التقليدية، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 2002، ص 47

² - Irene n. Osemeka, the management of religious diversity in west africa: the exceptionalism of the wolof and yoruba in the post-independence period, nigeria : university of lagos, 2014, p 64

- **المقدسات** : إلى جانب عبادة الأفارقة واعتقادهم في إله أعظم يتخذون جملةً من المقدسات الأخرى، التي تلعب دوراً وظيفياً في "الحكومة الدينية للكون"، إذن تعتبر المقدسات ذات صبغة محلية خاصة، و تختلف طبيعتها من قبيلة لأخرى، بعكس الإله الأعظم الذي تجتمع عليه جميع القبائل الإفريقية¹.
- **الإعتقاد في الأرواح** : الإعتقاد في الأرواح يعتبر عنصراً أساسياً في هيكل الديانة التقليدية، فالأفارقة يعتقدون بوجود الأرواح و يقسمونها إلى أنواع عديدة أنظر (الشكل رقم 03-13)، فيرون بأن هذه الأرواح تستخدم أشياءً ملموسة كماوى مؤقت لها، و تعبر عن وجودها وفق تصرفات عديدة مثل الظواهر الطبيعية المختلفة².

الشكل رقم (03-13) يبين أنواع الأرواح في المعتقدات التقليدية الإفريقية



المصدر: الشكل من إعداد الباحث*

الفقرة الثانية : أهم الديانات التقليدية في دولة جنوب السودان

في هذه الفقرة سنتطرق إلى أهم الديانات التقليدية السائدة في دولة جنوب السودان، و المتعلقة بالأساس بأكبر القبائل التي تعيش بإقليم الدولة، والتي يعتنقها حوالي 19% من إجمالي سكان دولة جنوب السودان³ وفي مصادر أخرى حوالي 32,9%، و سنقتصر هنا بالتطرق إلى الديانات التقليدية عند كل من : الدينكا – النوير – الشك .

أولاً : الديانة التقليدية لدى الدينكا

يقوم النظام الديني عند الدينكا على الإعتقاد في وجود قوى فوق الطبيعة، يأتي على رأسها الكائن الأعلى نيالك Nyalk، و تعني في لغة الدينكا الإله أو الخالق، كما تعني مجموعة القوى القدسية أو السماوية، وبدرجات متفاوتة يأتي على رأسها دينج ديب Ding Dib و تعني المطر، و يعتقد الدينكا أن أول من خلق الإله هو دينج و

¹ - ibid, p 65

² - ibid, p 66

* الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على : حورية توفيق مجاهد، الإسلام في إفريقيا و واقع المسيحية و الديانات التقليدية، ص67

³ - Religious Beliefs In South Sudan, in internet document :

<http://www.worldatlas.com/articles/religious-beliefs-in-south-sudan.html> , may2017

هو صاحب الأرض و مالكها، وتأتي القوى الروحية العشائرية التي تقوم بدور الوسيط بين القوى الإلهية و عالم البشر¹.

ثانياً : الديانة التقليدية لدى النوير

يؤمن النوير بآلهة كثيرة، لكن كل آلهة منها تنسب إلى الإله السماوي الأعظم لديهم، وهناك إتفاق عام لدى النوير على أنهم إنحدروا من السماء و نزلوا إلى شجرة كبيرة، ومنها إلى الأرض ليصبحوا بشرا فيما بعد، ومن الشائع في التاريخ الديني لدى النوير ظهور ما يسمونه نبي النوير في منتصف القرن التاسع عشر 19، عُرف باسم "ويندينج يونج" الذي ادعى بأنه قد تجسدت فيه روح الإله الأعظم، و توارث النوير الأخبار عنه بالمعجزات التي كان يقوم بها منها شفاء المرضى و صناعة المطر أمام الجفاف².

ثالثاً : الديانة التقليدية لدى الشلك

الشلك كغيرهم من القبائل بجنوب السودان و بإفريقيا بشكل عام لديهم الإله الأعظم الخاص بهم و يدعى "جوك"، و هو حسبهم خالق كل شيء في الأرض، و لا يمكن أن يتجسد في أي مخلوق آخر، و صفته الديمومة في الحياة اليومية عندهم وانتشار روحه في الهواء³، وقد إعتقد الشلك أو الشيلوك في أن روح الأسلاف تتجسد في الأجيال المتتالية، وعلى هذا الأساس إعتقدوا في "نيانكانغ" باعتباره الوسيط بينهم و بين جوك فيما بعد، وكان يمكن للناس أن يطلبوا أي شيء من الإله الأعظم عن طريقه⁴.

الفرع الثالث : الديانات السماوية في جنوب السودان

تتصف التركيبة الدينية لجنوب السودان، فيما يخص الديانات السماوية بالإنقسام التام بين الديانتين المسيحية و الإسلامية بنسب متفاوتة أنظر (الشكل رقم 03-14)، فبينما تستحوذ الديانة المسيحية على الأغلبية من حيث عدد المواطنين المعتنقين لها بكافة طوائفها، يبقى معتنقي الديانة الإسلامية يمثلون الأقلية الدينية بجنوب السودان، مقارنة بنظرائهم من معتنقي المسيحية و الديانات الإفريقية التقليدية .

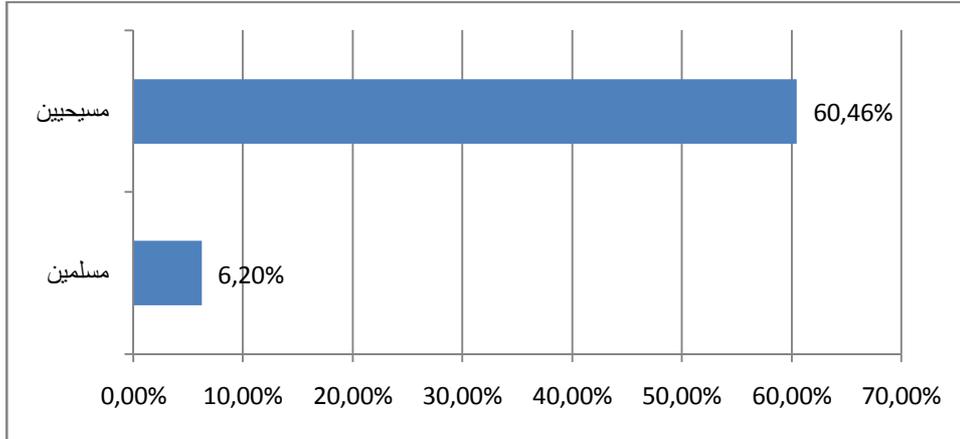
¹ - سلوى يوسف درويش، "النسق السياسي عند الدينكا"، في وقائع ندوة الدينكا و مشكلة جنوب السودان، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 06 جوان 2001، ص 216

² - kurdi M, the encounter of religions an analysis of the problem of religion in south sudan, USA: temple university, 1985 , p 33

³ - رشا سعيد صبحي محمد، "أثر اللغة في الإندماج الوطني بجنوب السودان"، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم الأنثروبولوجيا، 2012، ص 89

⁴ - زكي البحيري، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري : دراسة في علاقات وادي النيل 1899-1936، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2009، ص 366

الشكل رقم (03-14) يبيّن نسبة المسيحيين و المسلمين في دولة جنوب السودان



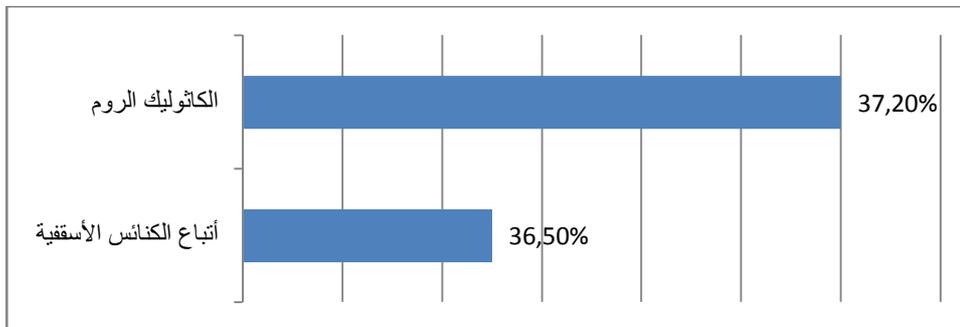
Source: en.m.wikipedia.org/wiki/Religion_in_South_Sudan

الفقرة الأولى : الديانة المسيحية في جنوب السودان

لقد بدأت الديانة المسيحية بالانتشار في ربوع جنوب السودان، بعد الإرساليات التبشيرية الأولى للبرنطيين في مطلع القرن السادس ميلادي سنة 540، وقد تغلغت في بادئ الأمر في مناطق النوبة بالسودان، أين تمّ إعتناق الديانة المسيحية، و حلّت محلّ المعتقدات الفرعونية القديمة¹.

و الشاهد على الصراع التاريخي السابق بين مختلف التنظيمات العسكرية المسلحة الجنوبية و الحكومات الوطنية السودانية طوال الحرب الأهلية (1983-2005) يدرك جيداً مدى الدعم الذي تلقته الأطراف الجنوبية من الدول و المنظمات المسيحية خاصةً المجلس الكنسي العالمي² (The World Church Council (WCC) هذا الأخير الذي ساهم بشكلٍ كبير في مساعي إنهاء الحرب الأهلية عبر إبرام إتفاقية CPA، وبالنسبة لطبيعة المذاهب و الطوائف المسيحية الموجودة بجنوب السودان أنظر (الشكل رقم 03-15)، فيمثل أتباع الطائفة الكاثوليكية الروم الأغلبية في الطوائف المسيحية بجنوب السودان إلى جانب طوائف و مذاهب أخرى .

الشكل رقم (03-15) يبيّن النسبة المئوية لأهم الطوائف المسيحية بجنوب السودان



Source: <http://www.worldatlas.com/articles/religious-beliefs-in-south-sudan.html>

¹ - Berkley Center for Religion, Peace, and World Affairs Religion and Conflict , Sudan: Race and Religion in Civil War , USA : Georgetown University Case Study Series , August 2013,P 05

² - ibid,P 09

الفقرة الثانية : الديانة الإسلامية في جنوب السودان

وصل الإسلام إلى أطراف إقليم جنوب السودان بحلول القرن الخامس عشر في عهد مملكة الفونج أو السلطنة الزرقاء، بعد تحالفها مع قبائل عرب جهينة بمنطقة القواسمة، بقيادة عبد الله جماع¹، وقد لعب التلاصق الجغرافي بين كل من الجنوب و مملكة سنار، في المساهمة في وصول الديانة الإسلامية للجنوب، بالرغم من أن مملكة سنار لم يُعرف عنها تاريخياً أي مجهود باتجاه نشر الديانة الإسلامية بربوع إقليم جنوب السودان².

ومع بدأ الحكم الثنائي التركي المصري بالسودان سنة 1821، إنتهج النهج الإسلامي العربي بالشمال، وقل تأثيره في الإقليم الجنوبي أين توقف المد الإسلامي هناك، وكان جَلَّ إهتمام السلطات العثمانية يقتصر على سياسات الإسترقاق بهدف زيادة تعداد الجيش العثماني من العبيد³، و يمثل المسلمين بجنوب السودان حوالي 6,20% من إجمالي السكان، و ينتسب أغلبهم إلى المذهب السني، خاصة أصحاب التوجه و الطرق الصوفية التي كان إنتشارها الأول بالسودان الشمالي .

المبحث الثاني : نمط العلاقات السائدة بين الجماعات الإثنية بجنوب السودان

إنّ توضيح طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع بجنوب السودان، يمكّننا من معرفة الوضع العام بالدولة، و التّعرف على شكل السلم التراتبي للمجتمع، وذلك من خلال توضيح علاقات القوة، الهيمنة و السيطرة التي تربط بين كل التشكيلات القبلية، الأمر الذي سيساعدنا في نهاية المطاف من فهم طبيعة نظام الحكم السائد، و إدراك مدى نجاعته و تطابقه مع التركيبة الإثنية لجنوب السودان .

و سيركز هذا المبحث على عامل الصراع باعتباره الصبغة الغالبة على طبيعة العلاقات السائدة بين الجماعات الإثنية بجنوب السودان، خاصة بعد قيام الدولة سنة 2011 أنظر (الملحق رقم 04)، وذلك من خلال معالجة ثلاثة مطالب أساسية هي: الخلفية التاريخية للصراعات الإثنية بجنوب السودان – التوظيف السياسي للتعددية الإثنية بجنوب السودان – أهم المساعي و الآليات لتسوية الصراعات الإثنية بجنوب السودان .

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للصراعات الإثنية بجنوب السودان

إنّ الدارس و المتتبع للتاريخ السياسي لإقليم جنوب السودان، يلحظ ملاحظتين أساسيتين هما أولاً وجود إتساق من حيث الشكل و المضمون بين الصراعات الإثنية بجنوب السودان من جهة، و الصراعات الإثنية ببقية الدول الإفريقية من جهةٍ أخرى، أما ثانياً كثرة الصراعات الإثنية بين مكونات المجتمع بجنوب السودان .

الفرع الأول : واقع الصراعات الإثنية بالدول الإفريقية

تعتبر ظاهرة الصراعات الإثنية السمة الغالبة على غالبية الدول الإفريقية المتعددة الإثنيات، وفي هذا الإطار تسجل العديد من الأبحاث، جملةً من الأسباب التي تسببت في تفاقم هذه الظاهرة بالقارة الإفريقية منها :

¹ طارق محي الدين و آخرون، المسلمون في دولة جنوب السودان، الإمارات العربية المتحدة : مركز المسبار للدراسات و البحوث، 2013، ص 18

² محمود محمد قلندر، جنوب السودان مراحل إختيار الثقة بينه و بين الشمال 1955-1983، دمشق : دار الفكر، 2004، ص 51

³ فرانسيس دينق، صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان، تر: عوض حسن محمد أحمد، القاهرة : مركز الدراسات السودانية، 2001، ص 51

- أن غالبية الصراعات الإثنية بالدول الإفريقية ناجمة عن مشاكل حدودية بين الدول، وهي بمثابة إرث لحقبٍ تاريخية إستعمارية، التي نتجت بسبب السياسات الإستعمارية الهادفة لتشتيت مختلف الجماعات الإثنية الواحدة بأقطار إفريقية مختلفة .
- فشل العديد من الحكومات الوطنية الإفريقية في وضع نظم سياسية قائمة على أسس عادلة فيما يخص قسمة السلطة و الثروة بين مختلف المكونات الإثنية للدول¹ .
- التوظيف السياسي لعامل الإثنية كأداةٍ لحشد أكبر قدر ممكن من المؤيدين و بهدف الحصول على نفوذٍ سياسي أكثر²، ففي حالة الصراع الذي دار بين التوتسي و الهوتو في رواندا، لم يكن الصراع لأسبابٍ إثنية بالأساس، و ذلك بالنظر للتطابق اللغوي فيما بينهما و كذا التشابه الفيزيولوجي، بل سبب التحنيد السياسي كأبرز العوامل في تحريك الصراع³ .
- غالبية النزاعات الإثنية بإفريقيا نشطت في أواخر السبعينات وصولاً إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي، وهي مرحلة شهدت فيها هذه الدول تحولاً باتجاه النمط التعددي الديمقراطي، أين عجزت غالبية هذه الدول بين متطلبات نظام الحكم التعددي و طبيعة التركيبة السكانية الإثنية لمجتمعاتها⁴ .
- إنتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة بإفريقيا، التي أدت في غالب الأمر إلى الإقتتال الإثني و علو سقف المطالب مثل إقامة الحكم الذاتي، أو المطالب الانفصالية و إقامة كيانات سياسية جديدة⁵ .
- غالباً ما يتم نقل الخلافات السياسية بين النخب و القيادات إلى صراعات إثنية مجتمعية حادة⁶ .

الفرع الثاني : أهم الصراعات الإثنية قبل قيام دولة جنوب السودان

لقد شهد جنوب السودان العديد من الصراعات الإثنية قبل إقامة الدولة، و ذلك عبر فترات تاريخية عديدة، حتى إبان فترات ذروة السلام (1972 - 1983) و (2005 - 2011) أنظر (الجدول رقم 03-13)، وفي هذا الفرع سيتم رصد أهم الصراعات بين مختلف الجماعات الإثنية بجنوب السودان قبل سنة 2011، وهي ذات

¹ - Tokunbo Simbowale Osinubi1 and Oladipupo Sunday Osinubi ,”Ethnic Conflicts in Contemporary Africa: The Nigerian Experience “, Nigeria : University of Lagos , 2006,p 104
² - Misinterpreting ethnic conflicts in africa by clement mweyang aapengnuo,usa : africa center for strategic studies, africa security brief, vol 04 , april 2010 .P 01
³ - IBID , P 02
⁴ - Berita Musau Ethnic Conflicts and Transition to Democracy in Africa: Recurrence of Ethnic Conflicts in Kenya (1991–2008),germany : forum 40, 2009.p 14
⁵ - Annie Barbara Chikwanha and Richard Bowd , Understanding Africa’s contemporary confl icts Origins, challenges and peacebuilding, Denmark : Institute for Security Studies , September 2010,pp 07,08
⁶ - Wendy Isaacs–Martin, Archie Mafeje,Political and Ethnic Identity in Violent Conflict: The Case of Central African Republic, South Africa : international journal of conflict and violence, Vol. 10 (1) 2016.p 28

الصراعات التي لاتزال آثارها وانعكاستها السلبية إلى يومنا هذا، من حيث التأثير على طبيعة العلاقات السائدة بين مكونات المجتمع بالدولة الوليدة .

جدول رقم (03-13) حصيلة الصراع بين النوير و المورلي سنة 2009

منطقة الصراع	عدد القتلى	القبيلة المستهدفة
Akobo county	300	النوير
Likuangole, Pibor county	450	المورلي

Source : HSBA Report , My neighbour, my enemy Inter-tribal violence in Jonglei, p 03

الفقرة الأولى : الصراع بين الدينكا و النوير

تعتبر مناطق النوير الغربية أحد أكثر المناطق المتوترة و أقلها إستقراراً، و تتصف العلاقات الإثنية الداخلية بها بأنها الأسوأ على الإطلاق، مقارنةً بالمناطق الأخرى بجنوب السودان، وهناك عدّة عوامل ساهمت في جعل المنطقة ذات أهمية قصوى، أبرزها الإكتشافات النفطية الواسعة بالمنطقة من جهة، واعتبارها أحد أهم و أكبر الأقطاب التجارية على مرّ تاريخ جنوب السودان من جهةٍ أخرى¹، وقد أفرزت هذه الأهمية حالةً من التنافس بين مختلف الجماعات الإثنية للسيطرة و الهيمنة على المنطقة واستغلالها أكثر .

بدأ الإحتكاك الفعلي بين كل من قبائل الدينكا و النوير في بدايات القرن التاسع عشر 19 بحدود سنة 1840، أين بدأت أولى موجات الهجرة الخاصة بقائل النوير من أراضيهم الأصلية في الضفة الغربية من نهر النيل، باتجاه بحر الجبل موطن قبائل الدينكا و الأنوك²، وقد سعت سلطات الحكم البريطانية لإعادة توزيع و نقل النوير خارج أراضي الدينكا، عبر عقد مجموعة من اللقاءات مع القيادات التقليدية للقبيلتين، في سبيل التخفيف من حدة النزاعات بينهما³.

وكغيرها من مناطق جنوب السودان، تأثرت منطقة النوير الغربية بولاية "جونقلي" jongly بتداعيات الحرب الأهلية الثانية بالسودان (1983 - 2005)، خاصة من حيث التركيبة السكانية الديموغرافية لأغلب أو كل مناطق جنوب السودان، و ذلك بفعل التنقل و النزوح بسبب الحرب التي دامت لأزيد من 20 سنة بين الشمال و الجنوب⁴.

وبالنظر إلى طبيعة الصراعات المتكررة بين النوير و الدينكا خاصة عقب قيام دولة جنوب السودان، نستنتج بأن الصراعات الراهنة بين الطرفين قد خرجت نوعاً ما عن النمط التقليدي المعهود سابقاً، و المتعلق أساساً بقضايا

¹ - UNICEF Report , " Analysis Of Nine Conflicts In Sudan", Khartoum: May 2003,P19

² - Sharon Hutchinson , A Guide To The Nuer Of Jonglei State, Usa : University Of Wisconsin-Madison, Undated , P 01

³ -ibid , p 15

⁴ - UNICEF Report , " Analysis Of Nine Conflicts In Sudan",op.cit,p 19

بعينها، أهمها التنازع على مناطق الرعي و مصادر المياه، و أصبحت للصراعات أوجه و أنماط جديدة، وذلك بدخول أطراف عديدة في تأثيرها بدوافع سياسية محضة¹.

و يكتسي الصراع بين قبيلتي الدينكا و النوير أهمية جدُّ قصوى لإعتبارات عديدة منها :

• يمثل كل من الدينكا و النوير بمختلف أفرعهم القبلية الأخرى، أكبر القبائل الجنوبية على الإطلاق سواءً من حيث العدد أو النفوذ السياسي .

• المكانة السياسية النافذة لأغلب قيادات و زعامات القبيلتين في مؤسسات الحكم بالجنوب، سواءً قبل الانفصال أم بعد إقامة الدولة سنة 2011 .

• حيازة القبيلتين على أكبر الميليشيات و التنظيمات القبلية المسلحة عبر تاريخ جنوب السودان .

لم تصل حلة الصراعات بين كل من الدينكا و النوير ذروتها إلا بعد بداية تأسيس التنظيمات المسلحة للطرفين أنظر (الجدول رقم 03-14)، التي ظهرت في بداية الثمانينات من القرن الماضي، إثر قرار تطبيق الشريعة الإسلامية على أقاليم الجنوب من قبل الرئيس السوداني الراحل جعفر النمير سنة 1983²، ومنذ تلك الفترة أصبح الطرفان يتنافسان لقيادة النضال السياسي و العسكري ضد قوات الحكومة المركزية بالشمال، و كذلك أضحت هذه التنظيمات تستخدم كأدوات في تحريك و إدارة الصراعات القبلية البينية حول قضايا عدّة كملكية الأرض ...

جدول رقم (03-14) يبين أهم التنظيمات العسكرية لقبائل الدينكا و النوير قبل الانفصال

إسم التنظيم	رمز التنظيم	سنة التأسيس	التركيبة القبلية
حركة الأنيانيا الثانية	Anya Nya 2	1983	النوير
حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLM /A	1983	غالبية من الدينكا
حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان-مجموعة الناصر	SPLM /A – nasir faction	1991	غالبية من النوير

المصدر : جون فاي نوت يوي، جنوب السودان آفاق و تحديات ، ص 132

الفقرة الثانية : الصراع بين الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة

تجدر الإشارة قبل البدء في تحليل طبيعة الصراع بين كل من الرزيقات بقارة و الدينكا ملوال، أن قبائل الرزيقات هي أحد القبائل العربية التي تقطن دارفور، و الذين يمتنون نشاط رعي الأبقار مثل القبائل النيلية بجنوب السودان، و بسبب الحركة غير المنتظمة للماشية و الأبقار واتساع مجال الرعي، أثرت العديد من الصراعات بين ملاك الماشية من جهة و المزارعين من جهةٍ أخرى، أدت في غالب الأمر إلى حالة من الإقتتال الإثني القبلي الحاد³.

¹ - ibid , p 20

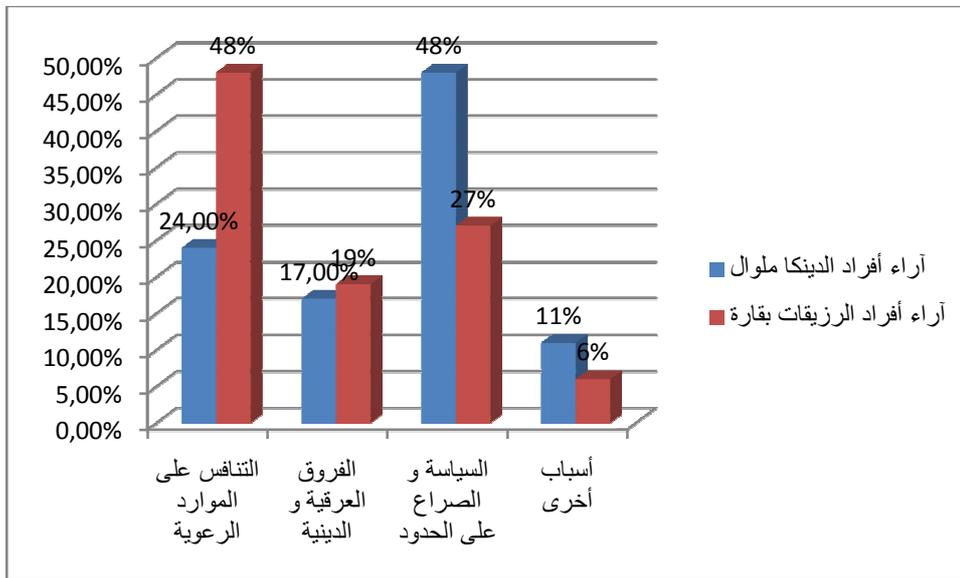
² - ibid , p21

³ - ضيو مطوك، سياسة التمييز الإثني في السودان : مبررات فصل جنوب السودان، تر: مهدي محمد السيد، جمال طه غلاب، الخرطوم: مكتبة الشريف

الأكاديمية، 2010، ص 39

يعود تاريخ العلاقات القبلية التي نشأت بين قبيلتي دينكا ملوال و الرزيقات بقارة إلى فترة مملكة الفور، التي تأسست في الموضوع الذي يستقر فيه الرزيقات حالياً، ومنذ تلك الفترة ظلت العلاقات بين القبيلتين في حالة عدم إستقرار، و في فترة المملكة الدارفورية لم تكن هناك علاقات منتظمة بين القبيلتين، و لكن على المستوى النظري، كانت مملكة الفور تتظاهر بتبعية منطقة شمال بحر الغزال للأراضي الواقعة تحت سيطرتها¹. يرجع الكثير من الباحثين السبب الرئيسي للصراعات التاريخية بين كل من الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة، إلى التنافس على الموارد الطبيعية و مصادر المياه، وكذا التصارع على أماكن المراعي و الصيد بشقيه البري و البحري²، إلا أنه وفق دراسة ميدانية أجريت سنة 2003، أوضحت إختلافاً كبيراً في وجهات النظر بين أفراد القبيلتين في تقديرهم لأسباب الصراع أنظر (الشكل رقم 03-16) .

شكل رقم (03-16) يبين آراء أفراد قبيلتي الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة حول أسباب الصراع



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أمرين أساسيين هما :

- هناك إختلاف جُد كبير بين أفراد القبيلتين في تقدير الأسباب الفعلية للنزاعات القبلية فيما بينهما، ففيما كان توجه أفراد قبيلة الرزيقات بقارة إلى إعتبار التنافس على الموارد الطبيعية هو السبب الرئيسي للصراع، كان توجه الدينكا ملوال باتجاه اعتبار العامل السياسي و الصراع على الحدود هو محرك الصراع .
- هناك إتفاق شبه تام على عدم إعطاء الإعتبار للعامل الإثني كمحدد و محرك للصراع بين القبيلتين .

¹ - abdel ghaffar M.Ahmed (edit), management of crises in the sudan , Khartoum : university of Khartoum press, 1989, p 65

² - ضيو مطوك، مرجع سابق، ص 39

* الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في : ضيوك مطوك، سياسة التمييز الإثني في السودان مبررات فصل جنوب السودان ص 45

إلا أن هناك من يوضح بأن أسباب الصراع تختلف عن تلك المذكورة آنفاً و تتعداها، بحيث يعتبرونها صراعات مفتعلة سياسياً الهدف منها أخذ الذريعة لتسليح أفراد هذه القبائل و عسكرتها، بغية توظيف القبيلة كأداة للضغط السياسي على الحكومة المركزية¹، و أياً يكن فإن هذا الصراع أفرز العديد من النتائج السلبية كالقتلى و جرائم الإغتصاب و الإختطاف أنظر (الجدول رقم 03-15)

جدول رقم (03-15) يبيّن تقديرات عدد الأفراد المختطفين جراء الصراع بين الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة

عدد الأشخاص المختطفين	الهيئة
14000	لجنة القضاء على إختطاف الأطفال و النساء
14000	لجنة سلطان الدينكا
17000 - 10000	اليونسيف بريطانيا
100.000	منظمة التضامن المسيحي السويسرية

المصدر : : ضيوك مطوك، سياسة التمييز الإثني في السودان مبررات فصل جنوب السودان، ص41

لقد جرت العديد من المساعي الحكومية و الأهلية لوقف الصراع المتكرر بين القبيلتين، أهم هذه المساعي إتفاقية مونرو وبتلي Monro Witley التي أبرمت في 22 أبريل 1924، و الذي حضرها كل من حكام مديرتي دارفور و بحر الغزال، إلى جانب مفوضين إداريين و زعماء القبائل المتصارعة، و قد نصّت الإتفاقية على جملة من البنود منها :

- الإعتراف بمنطقة تمتد جنوب بحر العرب إلى مسافة 15ميلاً بوصفها داراً للرزيقات .
- تحديد مناطق معينة للرعي لقبال الدينكا ملوال بأراضي الرزيقات أنظر (الجدول رقم 03-16)
- لا يجوز للعرب دخول ديار الدينكا ملوال للصيد أو لأي غرض آخر، ماعدا لبيع الماشية و الخيول و الضأن.
- منح الدينكا ملوال تصريحاً عاماً بمواصلة صيد الأسماك و سقاية الماشية في الضفة الجنوبية من النهر² .

جدول رقم (03-16) يبيّن مناطق الرعي الخاصة بالدينكا ملوال حسب إتفاقية مونرو 1924 و 1935

مناطق الرعي وفق إتفاقية سنة 1924	مناطق الرعي بعد تعديل الإتفاقية سنة 1935
Makim	Makim
Dulit	Dulit
Part of gomjuer
Majak bai

المصدر : ضيوك مطوك، سياسة التمييز الإثني في السودان مبررات فصل جنوب السودان، ص 44

¹- ضيو مطوك، مرجع سابق، ص 41

²- نفس المرجع، ص 44

الفقرة الثالثة : الصراع بين قبيلتي المنداري و الباري

كما سبق أن أشرنا سابقاً تنتمي قبيلتي الباري و المنداري إلى عائلة القبائل السودانية الغربية، و هو الجزء الثالث من قبائل جنوب السودان، إلى جانب القبائل النيلية و النيلية الحامية، و غالباً ما تشترك القبائل السودانية الغربية في مباشرة نشاط الزراعة، الأمر الذي قد يكون سبباً في التصادم و تعارض المصالح فيما بينها . إنَّ المتتبع لتاريخ العلاقات بين كل من قبائل المنداري و الباري بجنوب السودان، يدرك طبيعة العلاقات الهشة فيما بينهما من جهة، و كثرة محطات الصراع المتكرر قبل و بعد قيام دولة جنوب السودان، و هذا لأسبابٍ عديدة، وقد يكون عامل الأرض و ملكيتها أهم الأسباب على الإطلاق وفق العديد من الدراسات¹ .

لقد لعبت الحرب الأهلية الثانية بالسودان (1983-2005) دوراً كبيراً في تغيير التركيبة الديموغرافية لإقليم الجنوب، وذلك من خلال التأثير على توزيع مختلف القبائل عبر الأقاليم لأسباب عديدة أهمها البحث عن الأماكن الأكثر أمناً من الحرب، إلا أن هذه التحولات تسببت في صدمات عديدة بين القبائل و نزاعات حول الأحقية في ملكية الأرض واستغلالها وهي نفس المعضلة التي ميزت طبيعة الصراع بين المنداري و الباري في منطقة Terkeka الواقعة بمحاذاة جوبا² .

بدأت مجريات الصراع بين القبيلتين عقب إستيلاء حركة الإنقاذ على مقاليد الحكم بالسودان عن طريق إنقلابٍ عسكري سنة 1989، وهي ذات السلطات التي أقرت فيما بعد تقسيماً إدارياً جديداً قسم البلاد إلى 26 ولاية سنة 1994، هذا التقسيم الذي غيّر في الحدود الفاصلة بين القبائل في البلاد ككل بما فيها إقليم جنوب السودان أين تمَّ إقطاع إقليم mongala و جزء من إقليم terkeka الواقعين تاريخياً تحت سيطرة قبائل الباري، و ضمهما إل مناطق حكم و سيطرة قبائل المنداري³، الذين أصبحوا أصحاب الأغلبية بعض إعادة التقسيم الإداري في الإقليم، و من جهةٍ أخرى مُنح حكم إقليم وسط الإستوائية الذي يضم الإقليمين سابقين الذكر إلى حاكم من قبيلة المنداري ، وكانت هذه الخطوات بمثابة شرارة بداية الصراع فيما بين القبيلتين حول قضايا عدلّة، أهمها عدم العدل في تقسيم و منح الأراضي الزراعية بين أفراد القبيلتين .

وفي ختام هذا المطلب، نستنتج بأن ظاهرة الصراعات الإثنية بجنوب السودان ظاهرة مزمنة و تكاد تكون أبدية، وهي غير مرتبطة بمتغير واحد و وحيد، فحتى في فترات السلام و الإستقرار السياسي تنبعث العديد من الصراعات الإثنية لإرتباط غالبيتها بعوامل معيشية بحتة، وهذه الفرضية مؤكدة بشكلٍ مستمر، ففي سنة 2009 التي

¹ - Paul Wani Gore, The overlooked role of elites in African grassroots conflicts: A case study of the Dinka-Mundari-Bari conflict in Southern Sudan, norway : CMI, 2014, p 13

² - Paul Wani Gore, op.cit , p 13

³ - ibid , p 14

سبقت الانفصال بسنتين شهد إقليم جنوب السودان صراعات إثنية قبلية متتالية أنظر (الجدول رقم 03-17)، بالرغم من أن تلك الفترة عرفت نهاية الحرب الأهلية واستقراراً سياسياً نسبي على مستوى الحكومة بالإقليم¹.

جدول رقم (03-17) يبيّن أهم الصراعات الإثنية القبلية بجنوب السودان سنة 2009

الولاية	القبائل المتصارعة	طبيعة و سبب الصراع
ولاية جونقلي	مورلي - دينكا مورلي - لو نوير	صراعات قبلية
ولاية أعالي النيل	دينكا - شيلوك اللو - الجينكاني	صراعات حدودية
ولاية الوحدة	نوير - دينكا	قبلي
	نوير - المسيرية	صراع حول مناطق الرعي

Source : IDMC Report , “SUDAN: Rising inter-tribal violence in the south and renewed clashes in Darfur cause new waves of displacement”, p 18

المطلب الثاني : التوظيف السياسي للتعددية الإثنية بجنوب السودان

منذ قيام دولة جنوب السودان في جويلية 2011، دخلت أغلب التشكيلات السياسية و القبلية في موجة من الصراع الدامي أنظر (الملحق رقم 04)، الذي كاد في كثير من الأحيان أن يدمر كيان الدولة الوليدة، و لاتزال تداعيات تلك الصراعات تؤثر بشكل سلمي على عمل و طبيعة العلاقات بين مؤسسات نظام الحكم، وكذا بين مختلف القيادات السياسية صاحبة السلطة و النفوذ فيه، و قد مثّل التوظيف السياسي لعامل التعددية الإثنية بجنوب السودان دوراً خطيراً في إثارة و تغذية الصراعات الإثنية بالدولة منذ سنة 2011 .

وفي هذا المطلب سنحاول تحليل السياق العام للصراعات الإثنية بجنوب السودان، من خلال التطرق إلى أربعة فروع أساسية، بدءاً برصد أهم التحديات التي واجهت حكومة الجنوب عقب الانفصال مباشرةً، وصولاً إلى توضيح أهم أطراف الصراع الإثني الداخلي بجنوب السودان .

الفرع الأول : أهم التحديات التي واجهت حكومة جنوب السودان عقب الانفصال

لقد مثّل بناء نظام حكم ديمقراطي مستقر و متماسك، و ترسيخ علاقات سياسية جيدة مع دول الجوار خاصة السودان، مثّلت أولى الأولويات بالنسبة لـ GOSS حين تنصيبها عقب الانفصال، إلا أنه هناك مجموعة من التحديات واجهتها ولا تزال تواجهها GOSS²، يمكن تقسيمها إلى 04 تحديات، تندرج ضمن قسمين أساسيين هما : تحديات لها

¹ IDMC Report , “SUDAN: Rising inter-tribal violence in the south and renewed clashes in Darfur cause new waves of displacement”, Geneva : Internal Displacement Monitoring Centre A profile of the internal displacement situation 28 May, 2010, p 18

² - Victor Angelo and Kate McGuinness , Security and Stability Reflections on the Impact of South Sudan on Regional Political Dynamics, Norway : Norwegian Institute of International Affairs , 2012, P 20

صلة بعلاقة دولة جنوب السودان بالسودان مثل (قضية الحدود - قضية النفط)، تحديات لها صلة بقضايا داخلية مثل (معضلة القبليّة - قضايا التنمية) .

الفقرة الأولى : قضية الحدود

تمتد الحدود بين دولة جنوب السودان و السودان مسافة 2010 كلم، و تعدُّ هذه الحدود الأطول إفريقياً، وقد اعتمد الطرفان عند توقيع CPA سنة 2005 هذا الخط الحدودي المعبر عن حدود دولة السودان منذ سنة 01 جانفي 1956 تاريخ إستقلال السودان، وهي الخارطة الحدودية التي لم يراع فيها التداخل الذي فرضه الحراك الإجتماعي و الإثني، وتمط الحياة السائد، مما خلق نقاط توتر هددت مسألة التعايش الإجتماعي القائم بين الجماعات الإثنية في المنطقة، خاصةً عندما تجسّد هذا الخط الحدودي في قانون الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب سنة 1972¹.

إلى جانب أن كلاً من جنوب السودان و السودان قد فشلا سابقاً في جعل خيار الوحدة جاذباً لشعب الجنوب كما نصّت على ذلك ال CPA، فإنهما فشلا أيضاً في جعل خيار الانفصال جاذباً أيضاً، فغياب الثقة التي ميّزت العلاقة بين الشمال و الجنوب، بالإضافة إلى سهولة تسليح المجتمعات المحلية و عسكرتها على جانبي الحدود²، حيث أضحت تلك المناطق تشكّل بؤراً و مصدراً للتهديد و الصراع لأسباب عديدة، مثل مشكلة ملكية الأرض، و التنازع حول مناطق الرعي المتداخلة أنظر (الجدول 03-18 رقم) و مصادر المياه ...

جدول رقم (03-18) يبيّن بعض مناطق الرعي المتنازع عليها بين جنوب السودان و السودان

مناطق الرعي المشتركة	القبائل المتنازعة	
	القبائل الجنوبية	القبائل الشمالية
جنوب كردفان/شمال بحر الغزال	دينكا ملوال	المسيرية الحمر
ولاية النيل الأبيض/أعالي النيل	دينكا دمابان	الرفاعة
ولاية النيل الأبيض/أعالي النيل	مابان	الفلاتة

المصدر : عبد اللطيف فاروق أحمد، "إنفصال جنوب السودان و تأثيراته على الأمن القومي المصري"، ص 101

و يدور الخلاف الحدودي بين الدولتين حول خمس مناطق هي :

¹ - أماني الطويل، "الخرطوم - جوبا.. عام من الانقسام"، www.arabi.ahram.org.eg/News/11057.aspx، تاريخ التصفح : 12 جوان 2017

² - عبد اللطيف فاروق أحمد، "إنفصال جنوب السودان و تأثيراته على الأمن القومي المصري"، أطروحة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة : 2014، ص 101

- **منطقة دبّة الفخار :** وتقع جنوب منطقة جوده بولاية النيل الأبيض، ويتمحور الخلاف فيها حول مسافة لا تزيد عن 02 كلم شمالاً و جنوباً، و تعتمد حكومة السودان في دفاعها عن تبعية هذه المنطقة لها، على وثيقة تعود إلى العام 1920 و لم يتم إلغاؤها حتى تاريخ الإستقلال سنة 1956¹.
- **منطقة كاكا :** وهي المنطقة الفاصلة بين ولاية أعالي النيل و جنوب كردفان، و تعتمد حكومة الشمال على وثيقتين صادرتين من الحاكم العام قبل الإستقلال، تقضي بنقل تبعية منطقة كاكا من ولاية أعالي النيل إلى جنوب كردفان سنة 1929².
- **منطقة جبل المقيص :** وهي منطقة ذات تداخل قبلي بين الأمادة و كنانة و الكواهلة من جهة، و بين الدينكا و الشلك من جهة أخرى، وتقع المنطقة بين ولايات أعالي النيل الجنوبية و ولايتي جنوب كردفان و النيل الأبيض الشمالية و يتمحور الخلاف فيها على المنطقة الواقعة على بُعد 147 كلم من منطقة كوستي بالنيل الأزرق³.
- **منطقة كافي كتجي :** تسكنها قبائل دارفور و تبلغ مساحتها حوالي 13 كلم² و تعتمد حكومة السودان في دفاعها عن تبعية المنطقة لها، على وثيقة صادرة عن مدير مديرية دارفور سنة 1944، موجهة إلى مدير مديرية شمال بحر الغزال، يطلب منه فيها إدارة المنطقة بالنيابة عنه لبعده المسافة، وتعذر الوصول إليها في فصل الخريف⁴.
- **منطقة الميل 14:** وهي عبارة عن شريط غني بالمراعي، تتمسك به قبيلة الرزيقات إحدى القبائل العربية بدارفور، هو مثبّت في كافة الخرائط الدولية المعترف بها، بأنها منطقة تابعة للسودان⁵. و إلى جانب هذه القضايا، تبقى قضية أقاليم مثل أبيي و كردفان و النيل الأزرق، عالقة بين حكومي السودان و جنوب السودان، التي أفرد لها بروتوكول خاص إضافي إلى جانب CPA، وتكمن أهمية هذه الأقاليم بالنسبة للدولتين في مايلي :
- إنتشار الأراضي الرعوية الواسعة .

¹ - محمد صالح عمر علي، "القضايا العالقة بين دولتي السودان"، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، مجلة الشؤون الإفريقية، ع 05، جانفي 2014، ص 11

² - محمد صالح علي أبو مطاوي، "مستقبل السودان في ظل إتفاق السلام الشامل 2005"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، 2013، ص 139

³ - محمد صالح عمر علي، "القضايا العالقة بين دولتي السودان"، مرجع سبق ذكره، ص 11

⁴ - محمد صالح علي أبو مطاوي، "مستقبل السودان في ظل إتفاق السلام الشامل 2005"، مرجع سبق ذكره، ص 139

⁵ - نفس المرجع، ص 139

- تمثل هذه الأقاليم الخطوط الفاصلة بين مناطق تواجد جيش الحركة الشعبية قطاع الشمال SPLM/N و القوات المسلحة السودانية SAF¹.
- ولقد تسبب عدم الفصل في قضيتي إقليمي جنوب كردفان و أبيي بالعديد من الإنعكاسات السلبية على مستوى العلاقات الثنائية بين دولتي جنوب السودان و السودان على النحو التالي :
- فبالنسبة لقضية إقليم جنوب كردفان، وفي يوم 13 جوان 2011، اندلع نزاع مسلح بين SPLM/N و SAF في أجزاء من ولاية جنوب كردفان، و حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN.OCHA)، فإن ما بين 30.000 إلى 40.000 من أصل 60.000 قد نزحوا إلى مناطق عديدة داخل البلاد و خارجها، جّراء الإشتباكات العسكرية بين الطرفين².
- وعلى جانب آخر، وفي سياق متصل، عرفت قضية منطقة أبيي نزاعاً مسلحاً مماثلاً بسبب الأحقية في إستغلال الحقول النفطية بها، أّت هذه النزاعات إلى وفاة حوالي 116 مدني، ونزوح ما يقرب 15000 شخص³.

الفقرة الثانية : قضايا النفط

يرتكز إقتصاد جنوب السودان بشكل كبير على المحروقات، باعتبار النفط أهم الموارد الطبيعية التي يزخر بها إقليم الدولة أنظر (الجدول رقم 03-19)، مع إعتقاد ضئيل على القطاع الفلاحي، و تكمن المفارقة أنّ الغالبية العظمى من السكان تعتمد بشكل كبير على الزراعة و تربية المواشي، و يُمثل النفط ما نسبته 98% من الإيرادات الإقتصادية للحكومة و 70% من الناتج المحلي الإجمالي GDP للبلاد⁴.

أما القطاع الفلاحي فيعتمد بشكل كلي على المجهودات القبلية الجماعية و الأسرية، و غالباً ما يتصف باستخدام الأساليب و الطرق البدائية التقليدية في الإنتاج، و يرتبط بمستويات هطول الأمطار، الأمر الذي أّى في كثير من الأحيان بالتسبب بحالات صراعية قبلية في مواسم الجفاف⁵.

وبالنظر إلى حجم مداخيل GOSS من النفط، ومدى إعتقادها عليه كأهم مورد إقتصادي رئيسي للبلاد، فقد أصبحت دولة جنوب السودان، الدولة الأولى من حيث الإعتقاد على المحروقات، و الأسوأ من هذا كله، هو إستخدام غالبية هذه المداخيل في تمويل القطاعات العسكرية و الأمنية، خاصة تلك الميليشيات المحسوبة في صف

¹ - Wathing kameir, the political economy of south sudan : a scoping analytical study, abidjan: the african development bank, undated, P 10

² - Ted Dagne, Op.cit , p 05

³ - Anjana varma , The creation of south sudan : prospects and challenges , NEW DELHI : observer research foundation ,2011, p 13

⁴ - ACAPS, south sudan ; country profile, Geneva, august 2015, p 07

⁵ - ibid , p 08

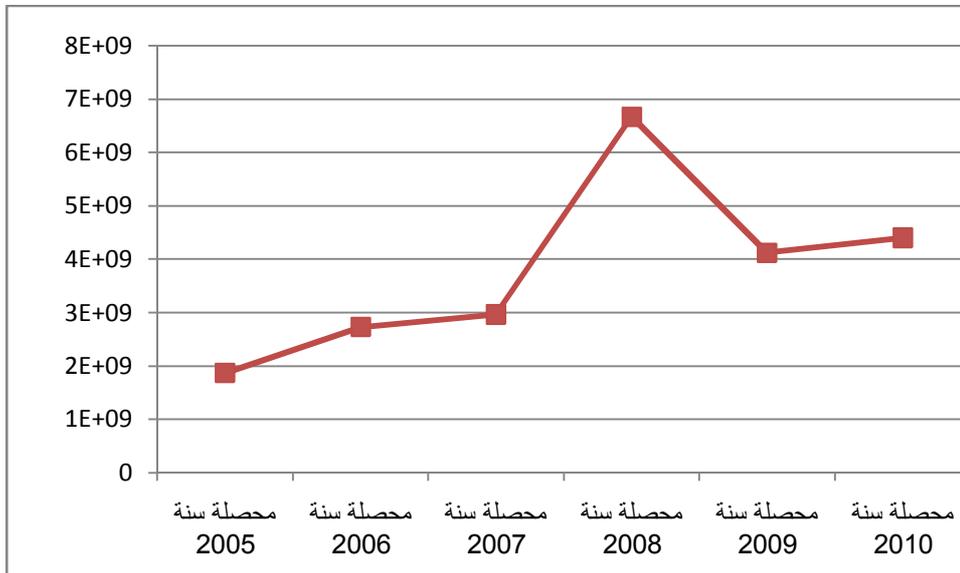
القيادة الحاكمة، عوضاً عن الإستفادة منها في تحسين البنية التحتية للبلاد و تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين¹.

جدول رقم (03-19) عائدات قطاع المحروقات لإقتصاد جنوب السودان من 2005 – 2010 (الوحدة دولار أمريكي)

محصولة سنة						
2010	2009	2008	2007	2006	2005	
4,401,809,610	4,121,464,187	6,670,924,370	2,964,530,210	2,732,921,413	1,869,075,124	عائدات قطاع المحروقات

المصدر : حكومة جنوب السودان ، وزارة المالية سنة 2011، ص 14

الشكل رقم (03-17) يبين التغير في عائدات قطاع المحروقات لإقتصاد جنوب السودان من 2005 – 2010 (الوحدة دولار أمريكي)



وانطلاقاً من معطيات الشكل أعلاه نرصد الإعتماد المتزايد على مصدر النفط كأحد أهم المصادر الإقتصادية لدولة جنوب السودان، الأمر الذي أثار في زيادة حدة النزاعات الأمنية بين كل من حكومتي السودان و جنوب السودان منذ سنة 2013 من جهة، و الصراع على الثروة بين مختلف القوى و قيادات الجماعات الإثنية بجنوب السودان منذ سنة 2011² من جهة أخرى .

¹ -Aziza Geleta Dessalegn, Full Length Research “The Cause and Consequence of Conflict in South Sudan “ , addis ababa: International Journal of Political Science and Development , January 2017,p 18

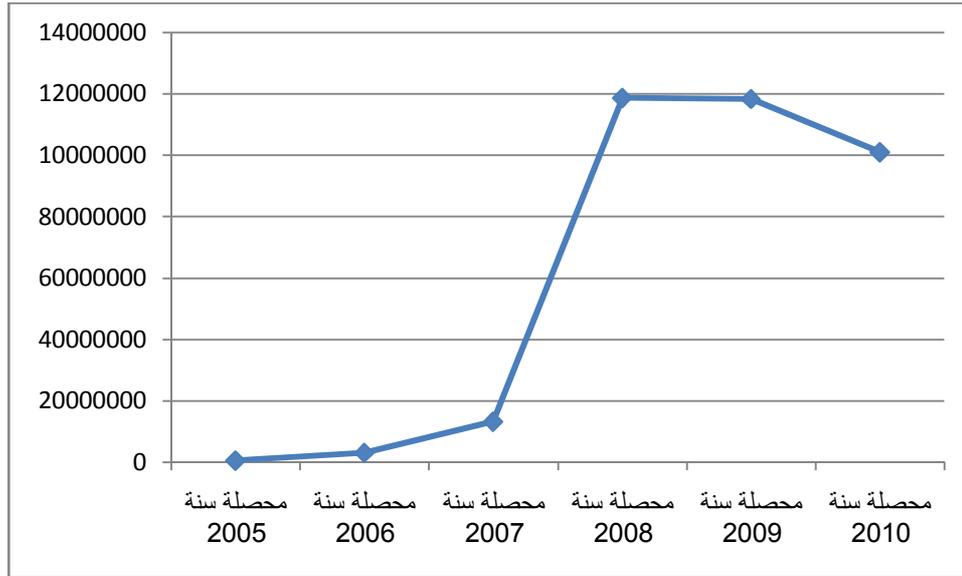
² - Ted Dagne, The Republic of South Sudan: Opportunities and Challenges for Africa’s Newest Country,USA; Congressional Research Service, July 25, 2011,p19

جدول رقم (03-20) يبيّن عائدات الإقتصاد بجنوب السودان خارج المحروقات من 2005 – 2010 (الوحدة دولار أمريكي)

محصولة سنة	محصولة سنة	محصولة سنة	محصولة سنة	محصولة سنة	محصولة سنة	
2010	2009	2008	2007	2006	2005	
101,000,000	118,339,443	118,652,071	13,274,969	3,178,001	646,954	عائدات خارج قطاع المحروقات

المصدر : حكومة جنوب السودان ، وزارة المالية سنة 2011، ص 16

شكل رقم (03-18) يبيّن عائدات الإقتصاد بجنوب السودان خارج المحروقات من 2005 – 2010 (الوحدة دولار أمريكي)



يوضح الشكلين زيادة في عائدات الإقتصاد بجنوب السودان من القطاعين النفطي و غير النفطي، مع فرق شاسع في مداخيل الدولة من المحروقات، وهذه الزيادة سببها المباشر يكمن فيما شهدته تلك الفترة الإنتقالية من سلام عقب إبرام إتفاقية نيفاشا سنة 2005 التي مهدت لإنفصال الجنوب سنة 2011¹.

ركز فريق من الباحثين على العامل الإقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات الداخلية لـ GOSS ، و كمتغير أساسي أثر بشكل مباشر على الإستقرار السياسي بالبلاد، فبعد قرابة السنة من نيل الجنوب لإستقلاله و إقامته للكيان الجديد، إستفحلت أزمة النفط بجنوب السودان، وذلك عندما قامت حكومة الخرطوم في جانفي 2012 بتبني قرارات أحادية الجانب، إستهدفت بالأساس وقف صادرات جنوب السودان من النفط عبر موانئها بالشمال، الأمر الذي أثر بطريقة مباشرة على الإقتصاد الكلي لجنوب السودان، الذي يعتمد على الإيرادات النفطية

¹ -ibid , p 19

في تسيير نفقاته، ما استدعى GOSS باتباع جملة من السياسات التقشفية من جهة و التي بدورها أثرت على الحياة اليومية للمواطنين، و كذا دحوها صراع مسلح مع الخرطوم من جهةٍ أخرى¹.

وقد إستغرقت هذه الأزمة سنة كاملة إلى غاية أفريل 2013، أين نشطت المساعي الدبلوماسية التفاوضية، واستطاع الطرفان أن يتوصلا لإتفاق تم بمقتضاه إستئناف إنتاج النفط و تصديره عبر الموانئ بالسودان (الشمالي) في جوان 2013، إلا أن مستويات الإنتاج بقيت متدنية إلى غاية منتصف سنة 2014².

الفقرة الثالثة : معضلة القبلية في جنوب السودان

كغيره من أنظمة الحكم المشابهة في إفريقيا، يبدو أن دولة جنوب السودان لن تتجاوز المفهوم السائد بأن أي نظام تعتمده مستقبلاً سيرتكز في يركيسته على العصبية القبلية، فإما أن يكون نظاماً منتماً إلى قبيلة كبيرة ذات إنتشار واسع في الدولة، أو يقوم على إعتقاد مبدأ التحالفات القبلية .

و تثبت أغلب الشواهد التاريخية في التاريخ السياسي لجنوب السودان على تغلغل و تفاقم معضلة القبلية فيه، ففي السبعينات ظهر الصراع على السلطة في الجنوب بين الإستوائيين و الدينكا، فاستطاع تحالف كل من الشيلوك و النوير هزيمة ممثلي الدينكا في الإنتخابات البرلمانية³.

وليس من المبالغة إعتبار عامل القبلية مسألة متأصلة في الفكر العام، وفي أي عمل جامع في جنوب السودان يمكن أن تجتمع حوله القوى و الأطياف السياسية، من دون أن تؤدي إلى أي من أشكال الصراع القبلي، و هذا مثبت في تجارب تاريخية عديدة⁴، فمثلاً عند التركيز على المسار التاريخي لـ SPLM ، نجد أنها مرت بالعديد من أزمات الإنشقاقات الداخلية منذ تأسيسها سنة 1983 أنظر (الجدول رقم 03-21) ، التي تميّزت بالطابع القبلي في غالبيتها، ففي سنة 1992 واجهت SPLM أحد أكثر حركات التمرد الداخلي، و ذلك بانشقاق السيد ريباك مشار نائب رئيس جنوب الحالي و أسس ما عرف آنذاك بجهة الناصر⁵.

جدول رقم(03-21) بين بعض القبائل المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM

الديدنقا	المورلي	التابوسا	المنداري	القبلية المنشقة
1990	1989	1986	1984	السنة

المصدر : عبد الرحمن خضر حسن، الأبعاد الدينية و السياسية لقيام دولة جنوب السودان و تأثيرها على المحيط العربي الإسلامي، ص 173

¹ - Lauren Ploch Blanchard, The Crisis in South Sudan, USA; Congressional Research Service, December 27, 2013, p04

² - ibid, p 04

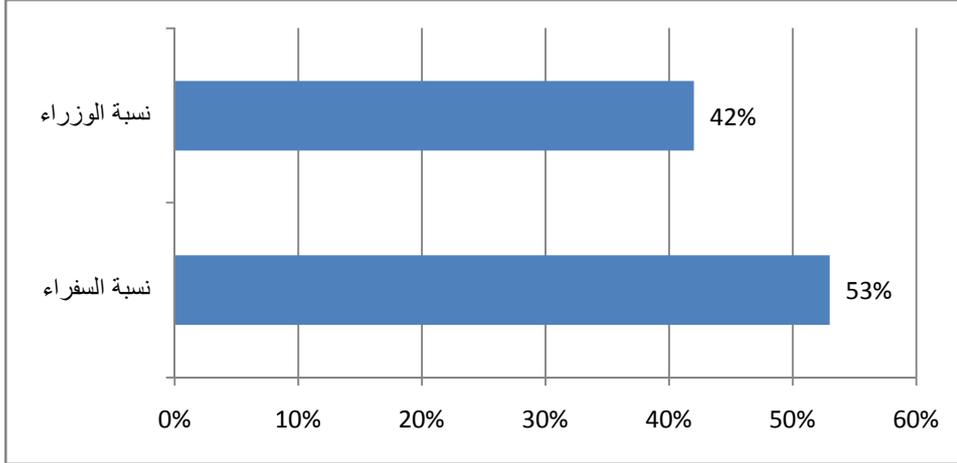
³ - عبد الرحمن خضر حسن، الأبعاد الدينية و السياسية لقيام دولة جنوب السودان و تأثيرها على المحيط العربي الإسلامي، الكويت : مركز الإعلام الكويتي، 2013، ص 173

⁴ - نفس المرجع، ص 175

⁵ - Ted Dagne, Op.cit , p 13

فبالنظر إلى طبيعة تركيبة الحكومة بدولة جنوب السودان حالياً فإنها تقوم على تحالف قبلي بين كل* من الدينكا و على رأسهم رئيس الدولة، و النوير ممثلين بالنائب الأول للرئيس، و الأمين العام لـ SPLM الذي ينتمي إلى قبائل الشيلوك، إلا أن أفراد قبائل الدينكا يمثلون الأغلبية و لهم السيطرة أنظر (الشكل رقم 03-19) سواء* في المناصب الوزارية أو على مستوى التمثيل الدبلوماسي بالخارج .

شكل رقم (03-19) يبيّن نسبة تمثيل قبائل الدينكا في GOSS سنة 2011



المصدر : الشكل من إعداد الباحث*

ومن المتعارف عليه الأثر السلبي الذي أحدثته ظاهرة القبلية ليس فقط على مستوى تركيبة نظام الحكم بجنوب السودان، بل أيضاً على مستوى الحياة اليومية للمواطنين من جهة، و التأثير على الأمن و السلم الوطنيين من جهة أخرى، فعقب سنة من الانفصال مباشرة شهدت دولة جنوب السودان إستئناف الصراع الدامي بين قبليتي المورلي و النوير في مناطق عديدة من البلاد أنظر (الجدول رقم 03-22) و أنظر (الشكل رقم 03-20)

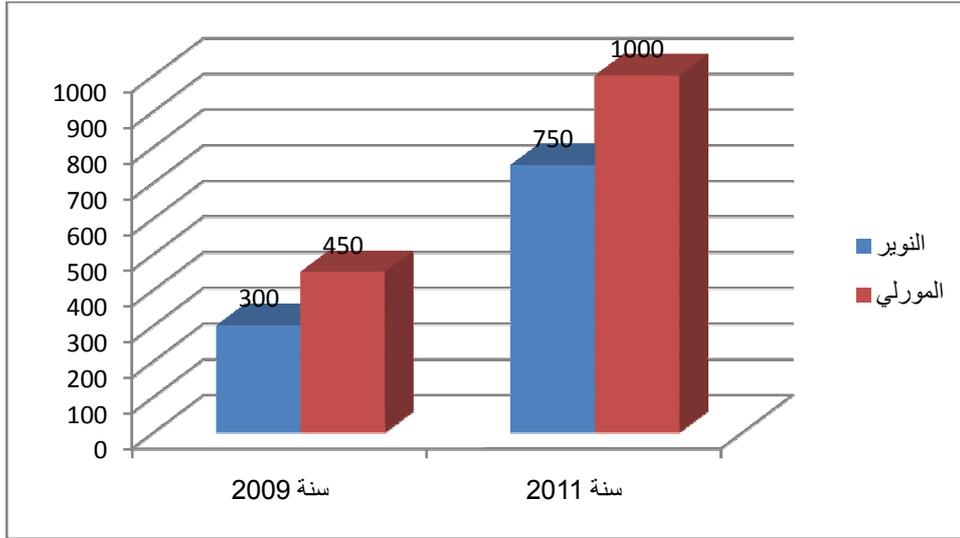
جدول (03-22) رقم يبيّن حصيلة الصراع بين النوير و المورلي سنة 2011

منطقة الصراع	عدد القتلى	القبيلة المستهدفة
Pieri, Uror county	750	النوير
Likuangole and Pibor, Pibor county	1000	المورلي

Source : HSBA Report , My neighbour, my enemy Inter-tribal violence in Jonglei ;p03

*- الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : عبد الرحمن خضر حسن، الأبعاد الدينية و السياسية لقيام دولة جنوب السودان و تأثيرها على المحيط العربي الإسلامي، ص 176

شكل رقم (20-03) يبيّن الزيادة في عدد قتلى الصراع بين قبيلتي النوير و المورلي بين سنتي 2009 - 2011



الشكل من إعداد الباحث *

الفقرة الرابعة : قضايا التنمية

يواجه جنوب السودان تحديات تنموية غاية في الخطورة و بالغة الأهمية، و لها الأثر الكبير على الوضع العام للإستقرار السياسي بالبلاد، و يؤكد العديد من المراقبين للشأن الداخلي بجنوب السودان، أن الحالة التنموية المتدنية ستأخذ وقتاً طويلاً لكي يتمكن الإقتصاد الكلي للدولة من النمو¹، و ذلك بالنظر لعوامل عديدة منها غياب شبه تام للبنية التحتية للإقتصاد بجنوب السودان كالطرق و وسائل النقل، و كذا العجز الكبير في اليد العاملة المؤهلة . و يبقى التحدي الأهم الذي يؤثر على كل المؤشرات التنموية الأخرى، هو الإعتماد الكلي للإقتصاد بجنوب السودان على الإيرادات النفطية من جهة، و الفساد المستشري في أغلب إن لم نقل كل القطاعات الحيوية من جهة أخرى، ففي التعليم مثلاً، وبالرغم من الزيادة الهائلة في عدد الملحقين بالأقسام الابتدائية، الذي وصل إلى الضعف مقارنة بآخر خمس 05 سنوات التي سبقت الانفصال²، إلا أن حجم الفساد المالي و الإداري في قطاع التعليم بالذات لم يُمكن الحكومة من مواكبة هذه الزيادة الكبيرة في عدد المتدربين . وفي الآتي بعض المؤشرات التنموية بمختلف القطاعات بجنوب السودان لسنة 2011 .

- مجموع عدد السكان الكلي لجنوب السودان بلغ 12.530.717 مليون نسمة، وهذا العدد حسب تقديرات العديد من الباحثين ليس بالضخم لكي يمثل عبئاً من حيث الإنفاق الحكومي العام .
- ما يقدر بـ 27% من البالغين هي فئة متعلمة أي غير أمية، وهذا ما قدر يؤثر على عوامل عديدة .

* الشكل من إعداد الباحث إعتقاداً على البيانات الواردة في :

HSBA Report , My neighbour, my enemy Inter-tribal violence in Jonglei, p 03

1 - Ted Dagne, op.cit, p14

2 - ibid, p14

- معدل 72% يمثلون الفئة النشطة من السكان أي أقل من 30 سنة، وهو رقم جد هام من حيث توفير العمالة اللازمة إلا أنه يعتمد على طبيعة المستوى التعليمي الذي يمكن أن يوفره قطاع التعليم ب GOSS.
 - حوالي 51% من السكان يعيشون تحت خط الفقر .
 - حوالي 78% من الأسر بجنوب السودان يعتمدون في مداخيلهم و معيشتهم على المحاصيل الزراعية و تربية الحيوانات، و هذا المؤشر غالباً ما يؤدي إلى حالات صراعية عديدة بين القبائل بجنوب السودان في مواسم الجفاف، التي كثيرا ما تكون في آخر كل سنة بين شهري نوفمبر و ديسمبر .
 - وفاة حوالي 102 رضيع من بين 1000 حالة ولادة، و وفاة 135 طفل دون سن الخامسة (05) من بين 1000 طفل، و هذا ما يعكس الحالة السيئة لمستوى الرعاية الصحية بجنوب السودان.
 - ما معدل 38% من السكان يجدون صعوبة في الحصول على مياه صالحة للشرب¹.
 - ما يقدر ب 01% من السكان بجنوب السودان يملكون حسابات بالبنوك المحلية .
- إذن هذه المؤشرات و غيرها تعطينا نظرة عامة على مدى الوضع الاجتماعي السوء بجنوب السودان، وكذا التحديات الهائلة التي تواجهها الحكومة، ولقد وضعت GOSS برنامجاً في بداية مباشرتها للعمل، يهدف إلى إقامة مجموعة من المشاريع التنموية بالبلاد إلا أنه اصطدم بعراقيل عديدة منها على سبيل المثال :
- غياب شبه تام للبنية التحتية من طرق و شبكة نقل .
 - عدم وضوح في القواعد و السياسات الخاصة بملكية و حيازة الأرض و العقارات².
 - كثرة النزاعات القبلية المحلية على العديد من الأراضي و العقارات .

شكل رقم (03-21) يوضح بعض المؤشرات التنموية بجنوب السودان سنة 2011



المصدر : المركز الوطني للإحصاء و التقييم بجنوب السودان 2011، ص 22

¹ - ibid,p14

² - Debay Tadesse, Op.cit, p 05

الفرع الثاني : السياق العام لبيئة الصراع الإثني بجنوب السودان بعد الانفصال

بعد إعلان قيام دولة جنوب السودان بشكل رسمي في جويلية 2011 ، نظر العديد من المتابعين إلى محطة الانفصال، باعتبارها أهم خطوة في طريق تحقيق أهداف و آمال شعب الجنوب، و ذلك بإقامة نظام حكم على أسس الديمقراطية و العدالة المجتمعية بين كل أطراف المجتمع بالبلاد¹ ، فتولت الـ SPLM مقاليد الحكم في الدولة، فبالرغم من استحداث قوات دفاع جنوب السودان SSDF إلا أن الحركة أبقّت على جناحها العسكري المتمثل في جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM/A قائماً ، فيما تولّى السيد سلفاكير ميارديت Selva Kiir Meyerdit الحكم في البلاد² .

وبالرغم من توالي الإعتراف الدولي بجمهورية جنوب السودان و السلطة السياسية الحاكمة فيها، و تبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وانضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية مثل هيئة الأمم المتحدة UN و منظمة الإتحاد الإفريقي AU، و الهيئة الحكومية للتنمية في دول شرق إفريقيا IGAD، إلا أن دولة جنوب السودان ظلت تعاني من عدم الإستقرار السياسي و الأمني، و ذلك بشكلٍ تجاوز كل التوقعات بالنسبة لدولة حديثة النشأة³ .

وقد تجلّى عدم الإستقرار في دولة جنوب السودان في مؤشرات عديدة، أهمها تنامي ظاهرة الإنشقاقات في الحزب الحاكم SPLM من جهة، و تزايد نشاط التنظيمات القبلية المسلحة المناوئة للحكومة أنظر (الجدول رقم 03-23)، واستمرار الإقتتال بين الجماعات الإثنية و تفاقم الأزمات الإقتصادية و الإنسانية⁴ .

جدول رقم (03-23) يبيّن بعض الميليشيات القبلية المناوئة لنظام الحكم منذ أبريل 2010

ولاية النشاط	القبيلة	قائد الميليشيا
ولاية الوحدة	النوير	Bapiny Monitue
ولاية أعالي النيل	الشيوك	Uluak Oliny

Source: Andrews Atta-Asamoah and Roba. Sharamo and Philip M. Mwanzia, South Sudan: origins and implications of emerging (in)security dynamics, p 27

و أهم ما ميّز بيئة الصراع على المستوى السياسي هو هيمنة الـ SPLM على الساحة السياسية بجنوب السودان، و ذلك بالرغم من وجود تنظيمات سياسية أخرى منافسة تسعى للمشاركة أكثر في الحكم و صناعة القرار، إلا أن SPLM سعت إلى فرض سياساتها، و القضاء على كل تيار يناقض توجهاتها و يقلل من هيمنتها، و هو

¹ - Endalcachew Bayeh , Republic of South Sudan: From North-South to Nuer-Dinka Conflict , new delhi: International Journal of Research (IJR) Vol-1, Issue-11 December 2014, p 289

² - أيمن شبانة ، "الحرب الأهلية و مستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان"، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، مجلة الشؤون الإفريقية، المجلد 03، ع 12، أكتوبر 2015، ص 34

³ - نفس المرجع، ص 34

⁴ - نفس المرجع، ص 36

ذات السيناريو الذي مّره المسار السياسي للحركة تاريخياً في محطتين مختلفتين، الأولى كانت بالصراع ضدّ تنظيم الـ ANYA NYA سنة 1984، و الثانية مع الجناح المنشق عنها سنة 1991 بقيادة ريباك مشار . ومن ناحية أخرى وعلى نحوٍ متّسق و ذو صلةٍ بديناميكية عمل SPLM، فإنّ عدم قدرتها على التنصل و فك الإرتباط السياسي و العسكري بجناحها الشمالي SPLM/N، الناشط في ولايتي جنوب كردفان و النيل الأزرق، أثّر هذا العامل سلبياً على علاقات دولة جنوب السودان بالسودان، هذا الأخير الذي سعى عن طريق حكومة الإنقاذ الوطني، إلى دعم جناح المعارضة بقيادة ريباك مشار ضد حكومة سلفاكير¹. وقد شهدت أواخر سنة 2013 زيادةً في حدة التوتر السياسي بين أهم أقطاب و قيادات SPLM، واستاءت العلاقة بين الرئيس و نائبه الأول السيد ريباك مشار، لأسبابٍ عديدة أهمها قانون إعادة تقسيم جنوب السودان إلى 28 ولاية².

وفي يوم 15 ديسمبر 2013، و إثر الإعلان عن محاولة إنقلابية قام بها النائب الأول لرئيس دولة جنوب السودان السيد ريباك مشار، نشبت أولى معارك الصراع الإثني بجنوب السودان، بدأت بنزاع مسلح بالعاصمة جوبا، ثم و بشكل متسارع امتدت إلى كل من مدينة بور بولاية جونقلي، وصولاً إلى مدينة ملكال عاصمة ولاية أعالي النيل، ثم إنتشرت ببقية مناطق و ولايات دولة جنوب السودان³، وقد كان للصراع الإثني الداخلي بجنوب السودان العديد من الآثار و الإنعكاسات السلبية على كل القطاعات بالدولة، فبدل أن تتفرغ الحكومة في إعادة بناء الدولة الجديدة، دخلت في أزمة إنسانية حادة مسّت أزيد من 3.8 مليون شخص بجنوب السودان⁴.

الفرع الثالث : أهم أطراف الصراع الإثني الداخلي بجنوب السودان

لقد لعبت العديد من الأطراف أدواراً مختلفة في الصراع الإثني الدائر في جنوب السودان منذ ديسمبر 2013، إلا أن الأدوار تتفاوت حسب حجم كل طرف و ثقله، و بشكلٍ عام ستتطرق في هذا الفرع إلى عددٍ محدود من الأطراف الفاعلة في تغذية و تحريك الصراع الإثني بجنوب السودان، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

¹- محمد صالح عمر علي، "أثر إتفاق السلام الشامل على العلاقة بين دولتي السودان و جنوب السودان"، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، مجلة الشؤون الإفريقية، ع 04، أكتوبر 2013، ص 129

² - Salim Ahmed Salim, South Sudan ; The Cost Of War, Nairoubi; Frontier Economics, January 2015, P 08

³- ريم عفيفي عبد الستار عفيفي، "ديناميات الصراع الداخلي في دولة جنوب السودان و مستقبل الدولة الجديدة"، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، 2015، ص 92

⁴ - UN , Report Of The Secretary General Implementation Of Integrated, Coherent And Coordinated Support To South Sudan By The United Nations System , Newyork : Secretary General , September 2014, P 04

الفقرة الأولى : جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM/A

تمثل SPLM/A الجناح العسكري لـ SPLM، وقد تم تأسيسه سنة 1983 مع بداية الحرب الأهلية، و ذلك نتيجةً لإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية بأقاليم الجنوب الثلاثة، في عهد الرئيس الراحل جعفر النميري، وقد كان تأسيس التنظيم إستجابةً للحركة التمردية بإقليم بيبور Pibor و أيود Ayod بالجنوب سنة 1983¹. ولقد أصبحت SPLM/A أحد الأطراف الرئيسية في الصراع الحالي، ليس باعتبارها "الجهة الحكومية الرسمية" فحسب، بل بسبب الإرث التاريخي الصراعى بينها و بين بقية التنظيمات المسلحة النشطة بجنوب السودان، بسبب الصراعات الإثنية البينية التي اندلعت منذ مطلع التسعينات². وفي إشارات لعلاقة الحكومة بالتنظيمات القبلية المسلحة، تشير العديد من الدراسات إلى توظيف القوات الحكومية لأفراد من قبائل الدينكا في جهاز الأمن المحلي لأقاليم جنوب السودان، و قد عُرِف هذا التنظيم بـ Gelweng، وقد جنّدوا في الـ SPLM/A خلال الصراع الإثني منذ ديسمبر 2013³. و إلى جانب تنظيم الـ Gelweng إستحدث الرئيس تنظيمات قبلية أخرى تنتمي إلى الدينكا على غرار ميليشيا Mathiang Anyor و ميليشيا Detku Beny الناشطتان في كلٍ من إقليمى بحر الغزال و ولاية ورا ب Warab State⁴.

ولقد تأثرت التركيبة القبلية لـ SPLM/A جراء الصراعات الداخلية بالتنظيم، التي تأثرت بالمحيط المتوتر بعد قيام دولة الجنوب سنة 2011، وانشق إلى العديد من التنظيمات أهمها الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة SPLM/IO بقيادة النائب الأول لرئيس الجمهورية السيد ريباك مشار⁵.

الفقرة الثانية : الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة SPLM/IO

هو أحد أكثر التنظيمات الفاعلة في مجريات الصراع الإثني الدائر منذ ديسمبر 2013، وقد مثّلت أزمة القيادة في رأس نظام الحكم بالدولة، و المحاولة الانقلابية ضد الرئيس سلفاكير، مثّلت محطة تأسيس الـ

¹ - عنتر عشري آغا، سلفاكير و دولة جنوب السودان، القاهرة : مكتبة جزيرة الورد، 2011، ص 61

² - Lauren Ploch Blanchard , The Crisis in South Sudan, Washington : Congressional Research Service , December 27, 2013, P 03

³ - Enough Forum report : The Military Dynamics of South Sudan's Civil War , UK : July 2014, P 04

⁴ - Pa'gan amum okiech ,the civil wars in south sudan: an historical and political commentary, USA : the applied anthropologist, Volume 36 Number 1-2 , 2016,p 08

⁵ - Florian Stolp, Beyond Greed And Grievance In South Sudan – Analysis Of Ethnically And Politically Motivated Violence , A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Political Sciences, Germany: University Münster, 2014/2015

SPLM/IO، و للتنظيم مسميات أخرى أهمها : الحركة المضادة للقوات الحكومية AGF، ويغلب على عناصرها مقاتلي قبائل النوير المنشقين عن SPLM/A¹.

و يضم في صفوفه تحالفات قبلية مختلفة على رأسها : مقاتلي اللواء الأبيض The White Army الذي تغلب على تركيبته مقاتلي الشيلوك، وكذلك مقاتلي قوات دفاع جنوب السودان SSDF²، و يتميز تنظيم SPLM/IO بالانتشار الجغرافي الواسع بأقاليم جنوب السودان، و إقامة العشرات من مراكز التدريب الموازية لتلك الحكومية التي بلغت حوالي 105 مركز تدريب³.

الفقرة الثالثة: قوات دفاع جنوب السودان SSDF

تعتبر SSDF أحد أهم التنظيمات المسلحة و الميليشيات التي لعبت دوراً أساسياً طوال الحرب الأهلية السودانية (1983 – 2005)⁴، ولقد تأسست سنة 1997 نتيجةً لحركة إنشقاكية في صفوف ال SPLM/A، لأسباب عديدة أهمها الإنحياز القبلي داخل الحركة من قبل قائدها التاريخي السابق جون قرنق John Garang⁵، يُقدّر قوام الحركة بحوالي 50.000 مقاتل ينتشرون بمختلف مناطق جنوب السودان، مع تمركز أكبر في ولاية أعالي النيل، و لقوات دفاع جنوب السودان ثلاثة تنظيمات قبلية مسلحة فرعية أنظر (الجدول رقم 03-24) ووظفت جميعها ضد القوات الحكومية في الصراع الإثني منذ 2013.

جدول رقم (03-24) أهم التنظيمات الفرعية ل SSDF

إسم التنظيم	قائد التنظيم
SPLA	رياك مشار
مجموعة بحر الغزال	كيرينو كوانيني
مجموعة الثوار المستقلة	كوكا ماكوي

*المصدر: الجدول من إعداد الباحث

¹ - Tilen Kolar, The Question of Conflict Zones in South Sudan , Turkey : Forum Security Council ,undated ,p 02

² - John Young , A Fractious Rebellion: Inside the SPLM-IO , Geneva : Institute of International and Development Studies, 2015,p 17

³ - UN report, Final report of the Panel of Experts on South Sudan established pursuant to Security Council resolution 2206 (2015) , New york : Security Council 22 January 2016,p 32

⁴ - South Sudan Defence Forces , in internet document

www.wikipedia.org/wiki/South_Sudan_Defence_Force , 20-06-2017

⁵ - Documentation for South Sudan Defence Forces (SSDF), in internet document :

www.sowi.uni-mannheim.de/militias-public/data/pgag/259/evidence , 20 -06- 2017

*الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في :

Documentation for South Sudan Defence Forces (SSDF), in internet document :

www.sowi.uni-mannheim.de/militias-public/data/pgag/259/evidence , 20 -06- 2017

تجدر الإشارة أنه بعد سنة من توقيع CPA سنة 2005، وقّعت SSDF ما عرف بإعلان جوبا في 08 جانفي 2006، يقضي بإدماج جميع مقاتلي SSDF في الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان¹، إلا أن تنظيم قوات دفاع جنوب السودان لم يلتزم بهذا الإعلان، و سقط مباشرة بعد بداية الإقتتال الداخلي من جديد بالبلاد سنة 2013.

الفقرة الرابعة : جيش دفاع جنوب السودان SSSDA

هي حركة متمردة تأسست في بادئ الأمر من طرف مجموعة من قيادات SPLM سنة 2010، وذلك بعد خسارة ممثلي الدينكا في الإنتخابات بولاية جونقلي، يقدر عدد مقاتليها ما بين 3000 – 6000 مقاتل، لكن بعد سنة 2013 حصل تغير بتوجهات الحركة، وانضمت إلى الحركات المناوئة للحكومة، ووظفت كأحد أطراف الصراع الإثني الداخلي الدائر بولاية جونقلي².

و إلى جانب كل هذه التنظيمات والأطراف الفاعلة في الصراع، ننوه إلى وجود فواعل قبلية مسلحة أخرى كان لها دور في إثارة و تحريك الصراع الإثني الداخلي بجنوب السودان منذ 2013 موضحة في أنظر (الجدول رقم 25-03)

جدول رقم (25-03) يبين بعض الميليشيات القبلية التي المقاتلة منذ سنة 2013 بجنوب السودان

رمز الميليشيا	سنة التأسيس	القبيلة	منطقة النشاط
LRA	1991	مجموعة قبائل	شرق الإستوائية
SSLM/A	2011	بول نوير	ولاية الوحدة
SSDM/A	2013	المورلي	بيبور – ولاية جونقلي

Source : ACAPS,south sudan : country profile.geneva,august 2015,p 04

وأيضاً يمكن مما حصل من صراعٍ إثني داخلي بجنوب السودان منذ 2013، فإنه وبالرغم من أن الصراع في بادئ الأمر كان بين القيادات و الزعامات السياسية الممثلين لأكثر القبائل الجنوبية، إلا أن الآثار ممتدّة قطاعات كبيرة من المجتمع، بسبب التحركات العسكرية المسلحة سواءً من طرف القوات الحكومية أم المعارضة³، و التي تسببت في نتائج مأساوية ستتطرق لها بشيء من التفصيل في المطلب الثالث .

¹ - HSBA Report, Armed groups in Sudan The South Sudan Defence Forces in the aftermath of the Juba Declaration, Small Arms Survey , Geneva :Sudan Issue Brief Number 2, October 2006

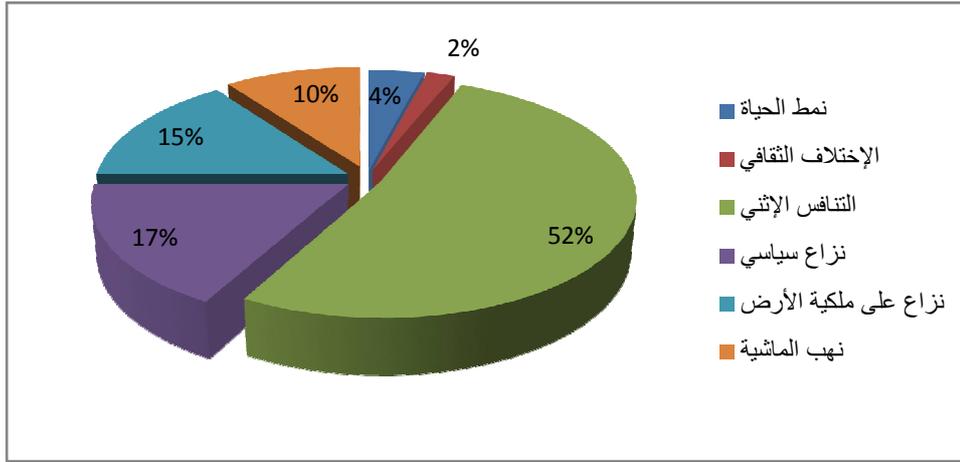
² - ACAPS,south sudan ; Op.cit , p 04

³ - Human Rights Watch REPORT ,South Sudan's New War Abuses by Government and Opposition Forces, USA : 2014,P 03

الفرع الرابع : أسباب الصراع الإثني بجنوب السودان

عقب إندلاع الإقتتال الإثني بجنوب السودان سنة 2013، تعددت الدراسات و التحليلات حول الأسباب الرئيسية، التي دفعت بشتى القوى و التشكيلات القبلية بالدولة الوليدة إلى الصراع بأغلب أقاليم البلاد أنظر (الشكل رقم 03-22)، إلا أنه وبالرغم من الإختلافات في تقدير هذه الأسباب، يمكن أن نرصد مجموعة من الدوافع المشتركة، التي ستتطرق إليها في أربعة 04 فقرات أساسية .

شكل رقم (03-22) يبيّن تقديرات بأهم الأسباب المحتملة للصراع الإثني بجنوب السودان منذ 2013



Source :Madut Kon, Institutional Development, Governance, and Ethnic Politics in South Sudan, p 38

بالنظر إلى الشكل أعلاه، وبالرغم من النسبة المثوية العالية الخاصة بالتنافس الإثني كسبب للصراع الإثني، إلا أن أسباب الصراعات الداخلية بجنوب السودان منذ 2013، تختلف من ولاية لأخرى و من إقليم لآخر، ولا يوجد هناك سبب واحد له التأثير العالي الكبير في كافة الأقاليم .

الفقرة الأولى : الأسباب السياسية

يرجع العديد من الباحثين أصل الأسباب السياسية للصراع الدائر بجنوب السودان، إلى مسألة فقدان الثقة بين الفرقاء في SPLM منذ 2010، وهي السنة التي أعيد فيها إنتخاب السيد سلفاكير ميارديت رئيساً لإقليم جنوب السودان، و ذلك قبل الانفصال بسنة واحدة¹.

من بين أهم الدوافع السياسية المحركة للصراع الإثني الداخلي بجنوب السودان، هو سعي الرئيس سلفاكير لإدارة الحركة الشعبية SPLM، باعتبارها الحزب الحاكم بشكل فردي و مركزي، و لم يهتم الرئيس بإجراء أي إصلاحات سياسية و تنظيمية داخل الحركة، و إنما سعى إلى تقريب العناصر الموالية له داخل المكتب السياسي

¹ - Rachel morrow, South Sudan: Conflict Mapping, Ontological Security and Institutionalised Conflict , UK :Generations For Peace Institute , December 2014,P 38

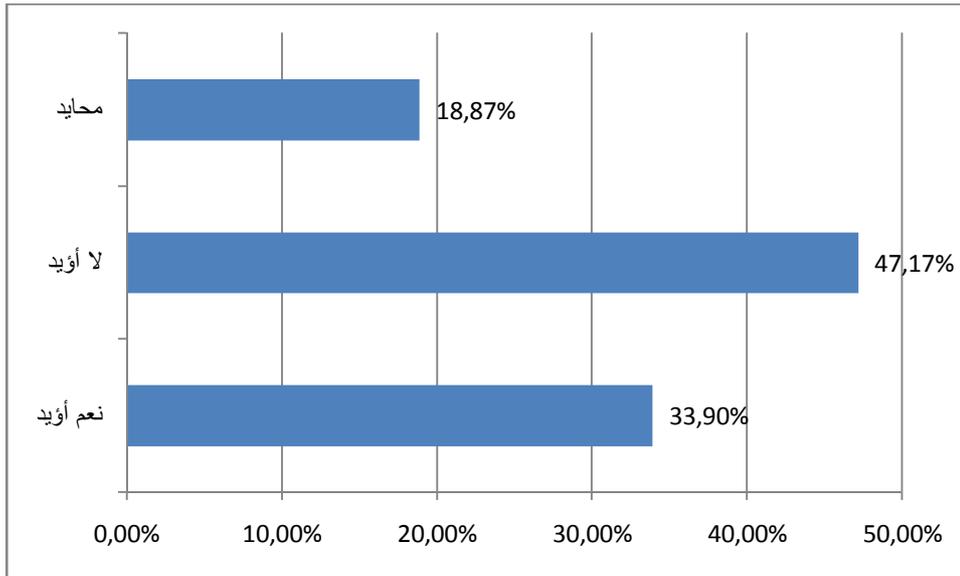
للحركة، خاصة من أبناء قبائل الدينكا بمنطقة بحر الغزال، على حساب العناصر القبلية الأخرى، خاصة النوير و الشيلوك¹.

و قد تركت هذه المساعي آثاراً سلبية على التماسك التنظيمي للحركة، و أحدثت أزمة سياسية داخلية فيها، خاصةً بين عناصر الدينكا و النوير، وفي هذا السياق كان الصدام بين كل من الرئيس سلفاكير و نائبه الأول السيد رياك مشار، حتى وصلت الأمور إلى ذروتها باندلاع الإقتتال الداخلي في منتصف ديسمبر 2013².

وقد سبق بدأ الإقتتال الداخلي بالجنوب، إنعقاد إجتماع القادة بالحركة يوم 23 نوفمبر 2013، الذي كان من المقرر أن يتم خلاله إختيار قيادة جديدة للحركة خلفاً لسلفاكير، إلا أن بوادر الخلاف السياسي داخل الحركة، بدت أكبر من أن تُحل في ذلك الحين³.

فوفق دراسة أجراها the Public Policy and Administration Research حول الصراع بين قبائل (النوير - اللو نوير - الجينكاني)بيّنت إختلافاً في تقديريهم حول دور العامل السياسي كمؤثر في إثارة الصراع الداخلي بجنوب السودان أنظر (الشكل رقم 03-23)⁴

شكل رقم (03-23) توجّهات أفراد قبائل النوير واللونوير و الجينكاني اتجاه البعد السياسي كسبب للصراع القبلي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث *

¹- أيمن شبانة، مرجع سابق، 41

²- نفس المرجع، ص 41

³- أماني الطويل، "القابلية للتصعيد : تعقيدات الصراع في جنوب السودان،"مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ع 197، يوليو 2014، ص 135

⁴ - Gatluak Ruon Jal ,”The Roots Cause of Cross Border Conflict in Gambella Regional State between Jikany-Nuer and Lou-Nuer”,Addis Ababa : Public Policy and Administration Research,2014,p 05

*- المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في :

الفقرة الثانية : إنتشار السلاح

منذ قيام دولة جنوب السودان، و الحكومة تسعى جاهدةً في رسم خطة شاملة إستهدفت نزع السلاح عن التنظيمات القبلية عبر أرجاء البلاد، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح بالمجمل ولا يخف على أي متتبع للشأن الداخلي لجنوب السودان، الدور الخطير الذي لعبه إنتشار السلاح بين التنظيمات العسكرية غير الحكومية الرسمية .

ومن العوامل التي ساهمت في عملية تفاقم إنتشار الأسلحة بدولة جنوب السودان ،هو الإنشقاقات التي حدثت داخل SPLM/A، وكذلك عدم ثقة غالبية المواطنين في الأجهزة و الأسلحة الأمنية الحكومية، التي غالباً ما تُتهم بالإخياز القبلي في فض النزاعات، الأمر الذي ساهم بشكلٍ أو بآخر في إستفحال ظاهرة إنتشار السلاح في القبائل لحماية مصالحهم و الدفاع عنها بشكلٍ ذاتي¹.

وفي دراسة أجراها the United Nations Development Programme حول تجارة السلاح في دولة جنوب السودان، أكدت أن الغاية من إقتناء السلاح بجنوب السودان لم يعد فقط من أجل الحماية أو الدفاع عن المصالح و الممتلكات، بل أصبح يستخدم كوسيلة للهجوم، مما زاد من نسبة الجريمة و عمليات النهب القبلي المتبادل².

الفقرة الثالثة : الصراع حول ملكية الأرض

يتصدر موضوع ملكية الأرض في جنوب السودان قائمة أسباب النزاعات في كثيرٍ من الأقاليم، و ملكية الأرض كدافعٍ للصراع له دور أساسي ليس فقط بعد قيام الدولة سنة 2011، بل يعتبر أحد أهم الأسباب التي ساهمت في العديد من الصراعات الإثنية القبلية بإقليم جنوب السودان منذ القدم³.

ومن بين الأسباب التي تدخل في إطار الصراع حول ملكية الأرض، نرصد الجدل الذي ثار عقب إصدار الرئيس لمرسومٍ رئاسي يقضي بإعادة تقسيم دولة جنوب السودان إلى 28 ولاية بدلاً من 10 ولايات، وقد كان ذلك في شهر أكتوبر 2015⁴، وقد فسّر العديد من الباحثين القرار على إعتبار أنه ذو خلفيةٍ و دافعٍ إثني قبلي، يهدف إلى :

- إقتطاع أراضي و أقاليم عن ملكية و سلطة بعض القبائل و تحويل ملكيتها إلى القبائل الموالية لحكمه، و التي أغلبها من الدينكا .
- تغيير ميزان القوة الجغرافي بين القبائل .

¹- عبد الرحمن، حسن الحاج علي، المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي، القاهرة : سلسلة كتب البيان، 2010، ص 100

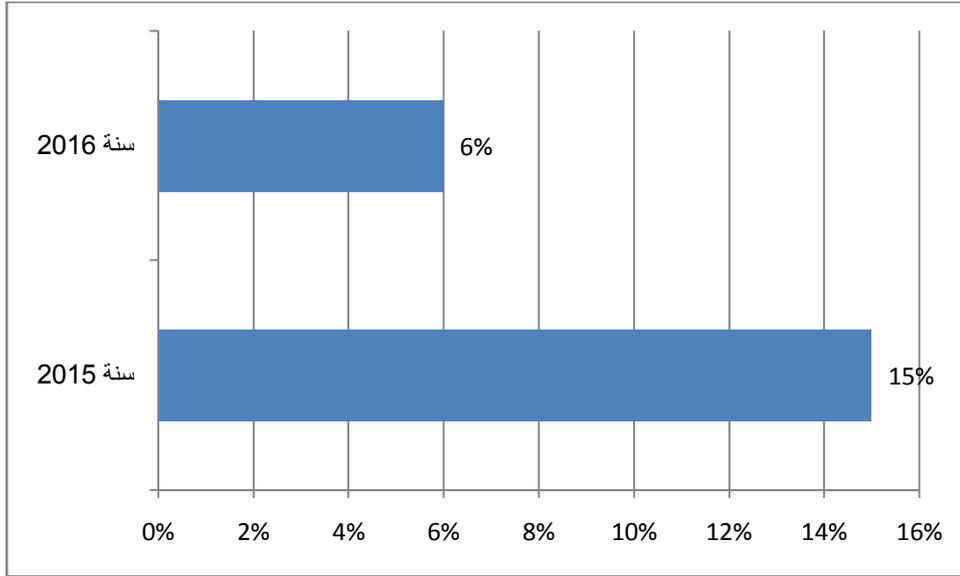
² - U.N.D.P, Community Consultation Report Upper Nile State South Sudan , Juba, South Sudan: United Nations Development Programme , May 2012,p 10

³ - Lauren Hutton, SOUTH SUDAN From Fragility at Independence to a Crisis of Sovereignty, Netherlands: Netherlands Institute of International Relations Clingendael Conflict Research Unit,march 2014,p 24

⁴ - ACLED report , conflict trends (no. 46) real-time analysis of african political violence , Geneva : armed conflict location event data project, march 2016,p 07

إلا أنه و وفق دراسة أجرتها Search For Common Ground¹ نت تراجعاً لمتغير ملكية الأرض كأحد أسباب الصراعات الإثنية القبلية بجنوب السودان، وذلك كنتيجة لإلغاء قانون إعادة تقسيم جنوب السودان سنة 2015 أنظر (الشكل رقم 03-24)، و سنتطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل في الفصل الرابع، عند الحديث عن العلاقة بين البعد الإثني و التقسيم الإداري بجنوب السودان¹.

شكل رقم (03-24) يبين التغير في أهمية عامل ملكية الأرض كسبب للصراع الإثني ما بين (2015-2016)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث *

الفقرة الرابعة : الصراع حول الماشية و مصادر المياه / الأسباب المعيشية

هناك إرتباطٌ جُذُّ وثيقٌ بين ثلاثة متغيرات أساسية عند دراسة أي صراعٍ إثني بجنوب السودان وهي : (موسم الجفاف- البحث عن مصادر المياه - الصراع على ملكية الماشية)، وهذا ما يُفسّر غالبية الصراعات القبلية بجنوب السودان أنظر (الشكل رقم 03-25)²، فبالنظر إلى الإقتتال الإثني عقب الإنفصال سنة 2011، نجد أنه قد إستفحل مباشرةً مع بداية موسم الجفاف بالبلاد، و الذي يمتد لمدة ثلاثة 03 أشهر من كل سنة (ديسمبر - فيفري)³، وفي هذه الفترة تزداد دائماً الخلافات القبلية فتأخذ أشكالاً عديدة، أهمها الإقتتال على مصادر المياه و عمليات نهب الماشية .

¹ - SFCG Report ,South Sudan Conflict Analysis Brief Trends In Conflict Drivers, Triggers And Unifiers,USA: Search For Common Ground,2016,P 01

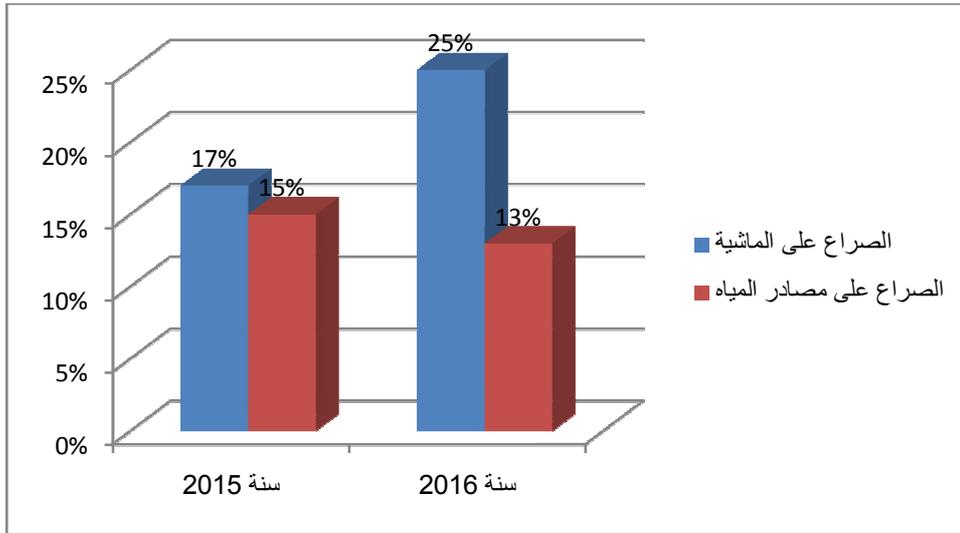
*- الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في :

SFCG Report ,South Sudan Conflict Analysis Brief Trends In Conflict Drivers, Triggers And Unifiers,P 01

² - SFCG Report,Op.cit , p 01

³ - UNHCR report , South sudan regional refugee response plan , Democratic Republic of the Congo: November 2016, p06

شكل رقم (03-25) يبيّن التغير في نسبة الصراع حول الماشية ومصادر المياه بجنوب السودان ما بين (2015-2016)



المصدر : الشكل من إعداد الباحث*

المطلب الثالث: نتائج الصراع الإثني بجنوب السودان وأهم إتفاقات التسوية

لقد نتج عن جملة الصراعات الإثنية التي اجتاحت دولة جنوب السودان منذ ديسمبر 2013 العديد من النتائج، أثرت على كل الجوانب المعيشية و التنمية للدولة الجديدة من جهة، وعلى سير الحياة اليومية للمواطنين بكل الأقاليم من جهةٍ أخرى، و سيتطرق هذا المطلب إلى أهم الإنعكاسات وجوانب التأثير للصراع الإثني بالدولة، مع التركيز على الأبعاد الإنسانية مثل (عدد القتلى – اللاجئين و المهجرين بالداخل و الخارج)، وكذا أهم إتفاقات التسوية المحلية الإقليمية و الدولية .

الفرع الأول : عدد قتلى الصراع الإثني بجنوب السودان منذ ديسمبر 2013

لقد خلف الصراع الإثني بجنوب السودان خسائر كبيرة في الأرواح، ليس فقط من جانب المجندين و المقاتلين بالقوات الحكومية أو بالتنظيمات القبلية المسلحة الأخرى، بل حتى بالمدنيين العزل عبر مختلف أقاليم الدولة، وبينما غابت الأرقام الرسمية فيما يخص عدد القتلى جراء هذا الصراع الإثني الداخلي، إلا أن العديد من الإحصائيات و التقارير، منها إحصائية مجموعة الأزمات الدولية رجحت أن عدد القتلى يقارب 100000 قتيل¹ . ومن جانب آخر فإنه و بالرغم من إبرام العديد من الإتفاقات المحلية و الإقليمية و الدولية لإنهاء هذا الصراع، إلا أن حالات الإقتال و الصراع كانت تتجدد بين فترةٍ و أخرى، ففي شهر أبريل من سنة 2016 تجددت الإشتباكات بمناطق

* الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في :

عديدة من جنوب السودان¹، راح ضحيتها العديد من المدنيين و الجندين في مختلف التنظيمات العسكرية المسلحة النشطة بالبلاد أنظر (الجدول رقم 03-26)

الجدول رقم (03-26) يبيّن الأحداث و عدد القتلى بجنوب السودان أبريل 2016

طبيعة الحدث	تكرار الحدث	عدد القتلى
معارك	75	300
عنف ضد المدنيين	58	155
إحتجاجات	10	-

Source : ACCORD – South Sudan, first quarter 2016: Update on incidents, p01

الفرع الثاني : أزمة اللاجئين و النازحين

لقد مثّلت أزمة اللاجئين النازحين جرّاء الإقتتال الداخلي بجنوب السودان، أحد أكثر الأزمات التي واجهتها GOSS ، وكذا ألفت بظلالها على جميع دول الجوار بشكل متفاوت، ففي شهر أوت من سنة 2015 أحصت دراسة أجراها Global Fellow Peace Research Institute، حوالي 1,6 مليون نازح خارج البلاد² أنظر (الجدول رقم 03-27) ، فيما تفاوتت ولايات دولة جنوب السودان من حيث عدد المهجّرين، وذلك بالنظر إلى حلّة الصراع الدائر في كل ولاية، فقد وصل عدد المهجّرين من ولاية جوبا خلال سنة 2016 إلى 42000 مهجّر .

جدول رقم (03-27) يبيّن عدد لاجئ جنوب السودان في دول الجوار

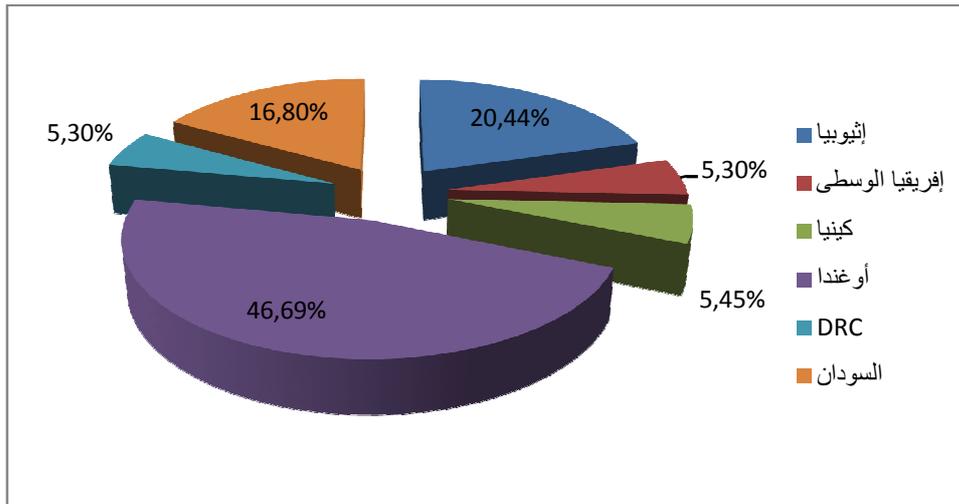
الدولة	عدد النازحين	الدولة	عدد النازحين
إثيوبيا	405000	أوغندا	925000
إفريقيا الوسطى	105000	DRC	105000
كينيا	108000	السودان	333000

Source : UNHCR report , South sudan regional refugee response plan, p 06

¹ - ACCORD – South Sudan, first quarter 2016: Update on incidents, AUSTRALIA : Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation, 3 May 2016, P 01

² - Luka Biong Deng KUOL, South Sudan's Prospects for Peace and Security, Washington, D.C: Global Fellow Peace Research Institute , April 2016, P 04

الشكل رقم (03-26) يبين نسبة اللاجئين بدول جوار دولة جنوب السودان



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

و بموازاة أزمة اللاجئين و النازحين خارج البلاد و داخلها، تفاقمت أزمة النقص في التغذية و تفشي المجاعة، فوفق تقرير صادر عن UNHCR بعنوان South sudan regional refugee response plan أكد أنه كلاً من أحداث الإقتتال الإثني واشتداد موسم الجفاف، أثرا في حالات واسعة من سوء التغذية لحوالي 4,8 مليون شخص بحلول سنة 2014، مع تسجيل تصاعد مضطرد في مؤشر سوء التغذية حسب Global Acute Malnutrition Index ليصل إلى حاجز 15% في سبع 07 ولايات من أصل عشرة 10 بجنوب السودان¹. وفي فيفري من سنة 2017 تم إعلان حالة المجاعة بعموم دولة جنوب السودان، ليصل تصنيف البلاد حسب السلم الدولي للأزمات الإنسانية إلى 10/8.8 سنة 2017، بعدما كان 10/8,3 سنة 2016².

الفرع الثالث : أهم مساعي واتفاقات تسوية الصراع الإثني بجنوب السودان منذ 2103

لقد تفرقت مساعي و عمليات تسوية الصراع الإثني بدولة جنوب السودان (الملحق رقم 05)، وفي هذا الإطار يمكن أن نمدّ ز بين إتفاقات محلية إتخذت في غالبيتها طابعاً تقليدياً قليلاً بجثاً، و أخرى اتصفت أطرافها و وسطاؤها بالإقليمية أو الدولية، فبالنسبة للمساعي المحلية القبلية أو التقليدية، فتبقى دولة جنوب السودان كغيرها من الدول الإفريقية الأخرى، تملك تجربة طويلة في دور المؤسسات التقليدية القبلية ممثلة في شيوخ القبائل في فض النزاعات القبلية الداخلية، و غالباً ما تستدل الدراسات بالمساعي القبلية التي أنهت الصراع الدامي بين قبائل الدينكا و النوير سنة 1993، أين تم الإنشقاق في تنظيم ال SPLM³.

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في :

UNHCR report , South sudan regional refugee response plan,p 05

¹ - UNHCR report ,Op.cit , p 06

² - ACAPS,south sudan ; country profile,Geneva, may 2017.p 01

³- عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص 100

أما بالنسبة لعمليات واتفاقات التسوية الإقليمية و الدولية فقد مّيت بالعديد من المراحل و المحطات، و تميّزت بالإختلاف من حيث الأطراف و المواضيع المتفق عليها أنظر (الجدول رقم 03-28)، لكن غالبية هذه الإتفاقيات و التفاهات تميّزت بالهشاشة و عدم الإستقرار و الإستمرارية، ما جعل الصراع يتجدد بين الفترة و الأخرى¹، و ركّزت أغلبها على أربعة محاور أساسية هي :

- ضرورة تفعيل المؤسسات التقليدية في عمليات التحكيم وفض النزاعات البينية القبلية إلى جانب المؤسسات الحكومية الرسمية .
- التركيز على عمليات الإصلاح السياسي في مؤسسات الحكم بجنوب السودان، خاصة إصلاح هياكل ال SPLM².
- إعادة النظر في القوانين الضابطة لحقوق ملكية الأراضي باعتبارها أحد أهم مسببات الصراع .
- التركيز على بدأ تطبيق إجراءات و مفاهيم السلام في المناطق الريفية التي تتصف بالتداخل القبلي، لأنها معوّضة أكثر لتجدد الإقتتال الإثني³.

جدول رقم (03-28) يبيّن بعض إتفاقات السلام لفض الصراعات الإثنية بدولة جنوب السودان منذ 2014

الإتفاق	تاريخ الإتفاق	أطراف الإتفاق	الوسيط
إتفاق وقف إطلاق النار	09 ماي 2014	- SPLM - SPLM/IO	إثيوبيا - أديس أبابا
إعلان مبادئ التسوية	أوت 2014	- SPLM - SPLM/IO	IGAD
إتفاق تقاسم السلطة	01 فيفري 2015	- SPLM - SPLM/IO	تنزانيا - أروشا

المصدر: الجدول من إعداد الباحث *

تجدد الإشارة إلى أنه في 02 جوان 2016 تراجع الرئيس سلفاكير عن قراره القاضي بإعادة تقسيم البلاد إدارياً إلى 28 ولاية، و هو أحد القرارات التي تسببت في إطلاق شرارة الصراع الإثني الداخلي بجنوب السودان أواخر

¹ - Luka Biong Deng KUOL, Op.cit , p 05

² - Julius Agbor And Olumide Taiwo Managing Ethnic Diversity, South Sudan One Year After Independence: Opportunities And Obstacles For Africa's Newest Country , Ethiopia : The Brookings Institution, 2013,p 15

³ - David Mabior Atem Kuir, "Peacebuilding and Reconciliation in Divided Societies Peace", Leadership Conference's Paper: Canada 2016.p 08

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : أيمن شبانة، "الحرب الأهلية و مستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان"

سنة 2013، فموجب قراره الجديد أتاح الرئيس سلفاكير إلى حكام الولايات صلاحيات ترسيم الحدود الإدارية فيما بينهم بالتوافق الأمر الذي اعتبره العديد من الباحثين مؤشراً إيجابياً في طريق إنهاء الصراع الدائر بجنوب السودان¹.

المبحث الثالث : التعددية الإثنية و مشكلة الإلتناء بدولة جنوب السودان

منذ قيام دولة جنوب السودان سنة 2011، طفت إلى سطح النقاش السياسي العديد من القضايا و المسائل ذات الصلة بإدارة الدولة الجديدة، و لقد تصدّرت معضلة الإلتناءات الإثنية المختلفة و حقوق الأقليات بالبلاد مجالاً أوسع، مقارنة بغيرها من القضايا و المواضيع .

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى جزئيات ذات أهمية مفصلية و بالغة، وهي بمثابة أزمات تفاقمت منذ تاريخ الانفصال واستمرت إلى يومنا هذا، و سنختص بالتحليل في قضيتي الجنسية و المواطنة، باعتبارهما أحد الحقوق و القيم القانونية السياسية، التي حرم منها قطاعٌ كبير من الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع بدولة جنوب السودان، و سيتضمن هذا المبحث أربعة مطالب أساسية هي كالتالي :

- واقع قانون الجنسية و المواطنة بدولة جنوب السودان .
- القبائل العربية بمنطقة أبيي و معضلة الإلتناء .
- المسلمين و حرية المعتقد بدولة جنوب السودان .
- أوضاع القبائل النازحة من إقليم دارفور .

المطلب الأول : واقع قانون الجنسية و المواطنة بدولة جنوب السودان

لقد مثّلت كلاً من الجنسية و المواطنة أحد المواضيع الحساسة و الشائكة ليس فقط بالنسبة إلى GOSS (Government Of South Sudan)، بل أيضاً بالنسبة لحكومة السودان بالخرطوم، فبالرغم من معالجة موضوعي الجنسية و المواطنة في بنود CPA سنة 2005، إلا أن الإتفاقية لم تتمكن من حل الموضوع بشكلٍ نهائيّ مما ترتب عنه معاناة قطاعات كبيرة من شعبي الدولتين من مشكلة ما يُعرف بـ "عديمي الإلتناء و الجنسية" أو Statelessness، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النصوص القانونية الدستورية التي عاجلت مسألتنا الجنسية و المواطنة بدولة جنوب السودان .

الفرع الأول : الأطر القانونية للجنسية بدولة جنوب السودان

كانت مسألة الجنسية و لازالت تمثل معضلة بالنسبة للعديد من الدول بشكلٍ عام، و للدول المتعددة الإثنيات بشكلٍ خاص، و لا تعتبر بلدان القارة الإفريقية إستثناءً عن هذه القاعدة، فمن خلال تتبّع ضوابط و شروط إثبات الجنسية في بعضها، ندرك مدى حجم المشكلة الملقاة على كل وحدة سياسية في ضبط معالم الجنسية لديها، وفي الآتي بعض الحالات و التجارب الإفريقية فيما يخص تنظيم الحق في إكتساب الجنسية لديها :

¹ - ACLED report , conflict trends (no. 49) real-time analysis of african political violence, Geneva : armed conflict location event data project, june 2016,p 06

1. فبالنسبة لدستور دولة مالاوي Malawi فإن الجنسية بالميلاد و حق المواطنة تمنح فقط للأشخاص "ذوي الأصول الزنجية أو المنحدرين من العرق الإفريقي حصراً"، وفي ليبيريا Liberia أقر الدستور بأنه: "ليس من حق الأشخاص الذين ليسوا من أصول إفريقية زنجية أن يكونوا مواطنين ليبيين"
 2. وفي حالة مغايرة نجد دستور دولة غانا Ghana الذي يتيح حق الحصول على المواطنة و الجنسية لأولئك الذين هم من أصول إفريقية عرقية و لا تتوفر فيهم المعايير الأصلية المصوص عليها دستورياً¹.
 3. ومن جهةٍ أخرى فإن النموذج الأوغندي Uganda يعطي صورة أخرى للتعامل مع منح حق المواطنة و الجنسية، بحيث يصنف في جدولٍ خاص جميع السكان الأصليين الذين يملكون بشكلٍ حصري حق التمتع بحق الجنسية بالميلاد.
 4. أما بالنسبة لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية DRC الصادر سنة 2006، فقد بدأ أكثر مرونة، بحيث وسَّع فرص الحصول على الجنسية وحق المواطنة، وذلك لمنحهما لكل شخص ينتمي لمجموعة عرقية أو قومية أو إثنية ساهمت في تحقيق الإستقلال و تشكل دول الكونغو.
 5. و فيما يتعلق بالحالة الصومالية Somalia، فقد أقر قانون المواطنة الصادر سنة 1962، على أن الجنسية تمنح فقط لكل شخص يكون أصله أو لغته و عاداته متعلقة بالقومية و الأمة الصومالية².
- أما بالنسبة لدولة جنوب السودان، فقد تمّ تنظيم شؤون الجنسية في القانون الصادر في 07 جويلية سنة 2011، فوفق القانون تُمنح الجنسية بالميلاد لكل شخص تتوفر فيه الشروط التالية :
- أن يكون والديه أو أحد أجداده قد ولدوا بجنوب السودان .
 - تُمنح الجنسية بالميلاد لكل شخص ينتمي لأحد المجموعات الإثنية الأصلية بجنوب السودان .
- يُعتبر الشخص "جنوب سودانياً" كل شخص يثبت الآتي :
- إقامته الشخصية بشكلٍ عادي و غير مؤقت بجنوب السودان منذ 01 جانفي 1956 .
 - إقامة أحد والديه أو أجداده بجنوب السودان بشكلٍ عادي و غير مؤقت منذ 1956 .
- تمنح الجنسية بالميلاد لكل شخص يثبت ميلاده بأراضي دولة جنوب السودان بعد تاريخ إقرار هذا القانون³.
- بالنظر لقانون الجنسية بدولة جنوب السودان، فإننا نلاحظ الإعتماد على طريقة الربط بين معيارين أساسيين هما : العائلة و العلاقات الأسرية من جهة، و المكون الإثني من جهةٍ أخرى، فعامل الإلتناء الإثني أُعتبر من بين أهم

¹ - Bronwen Manby, International Law and the Right to a Nationality in Sudan, , Addis Ababa ;Open Society Foundations,2011,p10

² - ibid , p 11

³ - Republic of south sudan, The Nationalityact, juba : the Ministry of Justice 7th July 2011, chapter 3 article 8 , p 07

العوامل في إقرار أو أهلية الشخص إلى حيازته على الجنسية بدولة جنوب السودان¹، و هذا يُطرح تساؤل رئيسي هو كيف يتم تحديد معيار تصنيف أصل الجماعة الإثنية إن كانت من جنوب السودان أم لا؟ خاصة و أن غالبيتها تشهد تداخلاً مع دولٍ أخرى مثل : السودان، كينيا، أوغندا... وهذا ما مثّل عائقاً بالنسبة للعديد من الجماعات الإثنية في سبيل الحصول على جنسية دولة جنوب السودان، على غرار وضعية قبائل المسيرية بإقليم أبيي .

وقد أثّرت مشكلة الغموض في منح الجنسية بدولة جنوب السودان، في تفاقم ما يُعرف بازدياد عدد الأشخاص عديمي الإندماء و الجنسية statelessness و وفق المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR الشخص عديم الإندماء على أنه : "الشخص الذي لا يعتبر مواطناً لأية دولة"²، أي هو الشخص الذي لا يملك جنسية أية من الدول، وهذه الحالات قد تكون من الميلاد أي يولد بصفة عديم الجنسية، أو يصبح عديم الجنسية نتيجة لأسباب و ظروفٍ عديدة .

تعتبر مسألة إنعدام الجنسية و الإندماء أحد أكثر المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تؤثر في ملايين الأفراد عبر العالم، فبالنسبة لـ UNHCR فقد أحصت ملايين الأشخاص "عديم الجنسية و الإندماء" سنة 2005³، يتوزعون جغرافياً بشكل متفاوت أنظر (الجدول رقم 03-29) . و قد شهدت سنة 2014 إزدياداً كبيراً في عدد الأشخاص عديمي الجنسية بحوالي 1,5 مليون شخص⁴.

جدول رقم (03-29) يبيّن التوزيع الجغرافي للأشخاص منعدمي الإندماء أو الجنسية عبر العالم

المنطقة الجغرافية	آسيا و المحيط الهادي	إفريقيا جنوب الصحراء	أوروبا	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	أمريكا
العدد	1,563 مليون	1,021 مليون	592,151	374,237	136,585
النسبة المئوية	42,39%	27,69%	16,06%	10,15%	3,70%

Source: Statelessness, in internet document: www.wikipedia.org/wiki/Statelessness, January 2017.

وقد بلغ عدد الأشخاص عديمي الإندماء و الجنسية بدولة جنوب السودان سنة 2011، حوالي 40.000 شخص من بين العائدين من السودان (الشمالي)، و هذا العدد في إزدياد منذ ذلك الحين خاصة بعد بداية تطبيق قانون الجنسية (جويلية 2011)⁵.

¹ - Mike sanderson , "Statelessness and mass expulsion in sudan: a Reassessment of the international law", Northwestern journal of international human rights , Vol 12 issue 1 , Winter 2014, p 86

² - UNHCR., Understanding Statelessness, In internet document: www.unhcr.org/stateless-people.html, January 2017.

³ - Zahra albarazi and dr. Laura van waas , « statelessness and displacement », norway : tilburg university, 2015, p 07

⁴ - Institute on Statelessness and Inclusion, The World's Stateless, in internet document : www.InstituteSI.org/worldsstateless , july 10th

⁵ - Mike Sanderson, " Key Threats of Statelessness in the Post-Secession Sudanese and South Sudanese Nationality Regimes " , UK : University of Exeter , 2013, p 13

الفرع الثاني : واقع حق المواطنة بدولة جنوب السودان

منذ بداية التسعينات إستحوذ موضوع المواطنة على حيز كبير من التفكير السياسي، خاصة من قبل الباحثين المهتمين بقضايا و دراسات التنمية development studies، و قد ربط كل من Holand and Blackbirn من جهة و Jeventa Valderama And Kornal من جهة أخرى بين ضرورة تعزيز مفهوم المواطنة و مسألة الحكم الراشد بكل أبعادها و أجندتها، المتضمنة فكرة لامركزية الحكم و إشراك المواطن في صناعة القرار¹.

لقد أصبحت المواطنة مشكلة مطروحة بقوة بجنوب السودان منذ سنة 2005 وهي ذات السنة التي تمّ فيها توقيع CPA بنيفاشا، فهذه الأخيرة وفق العديد من الدراسات و الأبحاث كانت أحد الأسباب الرئيسية في تفاقم مشكلة المواطنة بدولتي السودان و جنوب السودان بعد سنة 2011.

فتيجةً للغموض و عدم الوضوح الذي تميزت به البنود الخاصة بتحديد الوضعية القانونية للأشخاص الشماليين المقيمين بالجنوب من جهة، و الجنوبيين القاطنين بالشمال (02 مليون شخص) من جهة أخرى². و كذا عدم الدقة في تحديد مفهوم "الجنوبي" الذي له حق التصويت في إستفتاء تقرير المصير، كلها عوامل ساهمت في وضع قطاعات كبيرة من مواطني الدولتين ضمن تصنيف الأشخاص عديمي الإنتماء و الجنسية و تمّ بمقتضى ذلك تجريدهم من كافة حقوقهم على رأسها الحقوق الأربعة الخاصة ب: حق الملكية، حق العمل، حق التنقل، حق الإقامة³.

وفي هذا الإطار يمكننا رصد عاملين أساسيين أثرا في تعقيد مسألة حق المواطنة بدولة جنوب السودان هما :

- الشروط التي فرضتها CPA التي ألزمت كل من حكومتي السودان و جنوب السودان، بعدم السماح لأي شخص بتغيير جنسيته طوال الفترة الإنتقالية للإتفاقية التي دامت ما بين (2005-2011).
 - إقرار الحكومتين قوانين جديدة للجنسية عقب إنتهاء الفترة الإنتقالية، لم يتم خلالها الأخذ بعين الإعتبار حالات عديدة لأشخاص معينين بضرورة تسوية وضعهم القانوني و تحديد إنتمائهم النهائي لأحد الدولتين⁴.
- أما بالنسبة للحلول المقترحة بالنسبة لمشكلتي الجنسية و المواطنة بدولة جنوب السودان، فقد رصدت دراسة للمجلس العالمي للكنائس World Council of Churches نشرت سنة 2013 العديد من الحلول منها :

¹ - imma jones and john jeventa, concept of citizen; a review, England ; institute of development studies, February 2002, p 01

² - Reuters , South Sudanese Find Their Way Home Slow Going, September 28, 2011

³ - Debay Tadesse, "Post-Independence South Sudan: the challenges ahead", Milano : ISPI Working Paper, No 46, February 2012, p 09

⁴ - African Union Archives, The Comprehensive Peace Agreement Between The Government of The Republic of The Sudan and The Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army , Nifasha : 2005, p 16

• على حكومتي السودان و جنوب السودان بذل الجهود في سبيل إحترام نص قرار مجلس الأمن رقم 2046 سنة 2011، القاضي بضرورة إحترام البلدين لحقوق مواطنيهم خاصة فيما تعلق بالحقوق الأربعة المذكورة آنفاً .

• على حكومة السودان بالخرطوم، إتاحة الفرصة للجنوبيين المقيمين بالشمال للإختيار ما بين البقاء بالشمال أو إعادتهم أو دمجهم بدولة جنوب السودان¹ .

المطلب الثاني : القبائل العربية بمنطقة أبيي و معضلة الإلتواء

يحتل إقليم أبيي Abyie مكانة جُد مهمة في قضية جنوب السودان و علاقاته بدولة السودان، فالإقليم هو أحد المناطق المتنازع عليها بين الدولتين، و أكثر المحددات المتحركة في ترسيم الحدود السياسية بين الكيانين، وبالنظر إلى التطورات التاريخية في علاقات البلدين نجد بأن الإقليم يكتسب أهمية قصوى لأسباب عديدة، لذلك إستوجب أفراد بروتوكول خاص، يتم فيه توضيح طريقة الفصل في تحديد الطرف صاحب الأحقية في السيادة على الإقليم، و من خلال هذا المطلب سنحاول معالجة أوضاع و حقوق القبائل المقيمة بإقليم أبيي بالتطرق إلى مايلي :

- التعريف بإقليم أبيي .
- الجدل حول الأحقية بملكية الإقليم بين السودان و جنوب السودان .
- واقع حقوق القبائل العربية بالإقليم .

الفرع الأول : التعريف بإقليم أبيي

فمن حيث الموقع تقع منطقة أبيي بين كردفان ومنطقة بحر الغزال، وهي بمثابة جسر يربط بين دولتي السودان و جنوب السودان، و تمثل ما نسبته 01% من إجمالي المساحة الكلية للسودان، و حوالي 03% من مساحة دولة جنوب السودان، و بذلك تُقدّر مساحة أبيي بحوالي 25000 كلم² أنظر (الملحق رقم 06)، و تكمن أهميتها في كونها منطقة غنية بالمياه و حقول النفط أنظر (الجدول رقم 03-30)² .

جدول رقم (03-30) يبيّن نسبة إنتاج النفط في بعض حقول أبيي 2004 – 2009 الوحدة برميل/اليوم

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حقل بامبو	16300	14600	12800	11300	10100	9200
حقل هجليج	35200	23200	24500	19900	17200	15100

المصدر : محمد ابراهيم ناجي الشباني، "مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه - دراسة في الجغرافية السياسية"، ص 79

¹ - WCC , “ Human Rights Of Stateless People Report Of The International Consultation “Towards An Ecumenical Advocacy On Rights Of Stateless People”, Washington Dc : World Council Of Churches Publications, 2013, P 100

² - محمد صالح علي أبو مطاوي، مرجع سابق، ص 140

ومن حيث السكان يقطن المنطقة كل من قبيلتي المسيرية العربية، والدينكا نقوك الجنوبية، وقد جرى تحويل التبعية الإدارية لهذه المنطقة إلى الشمال منذ 1905، وبقيت كذلك حتى الآن¹، فبالنسبة للدينكا فهم من الناحية السلالية من النيليين، يشاركون في ذلك كلاً من النوير والشلك. ومن الناحية الجغرافية فإنهم يمتدون شمال مديريات الإقليم الجنوبي بحر الغزال- النيل الأعلى وصولاً إلى جنوب كردفان حول مجرى النيل حيث يبدأ التحامهم بقبائل المسيرية في منطقة أبيي اذ تلتقي إحدى عشائر الدينكا نقوك مع إحدى عشائر المسيرية الحمر².

الفرع الثاني : الجدل حول الأحقية بملكية الإقليم بين السودان و جنوب السودان

بالنسبة للوضع القانوني للإقليم، فإنه ووفق البروتوكول الخاص بمنطقة أبيي، عند انتهاء الفترة الإنتقالية الخاصة بـ CPA سنة 2011 يجرى إستفتاء منفصل لسكان الإقليم بالتزامن مع إستفتاء جنوب السودان، يُستفتى فيه المواطنين على الخيارين التاليين : إما أن تحتفظ أبيي بوضع إداري خاص بالشمال أو تكون جزءاً من ولاية بحر الغزال الجنوبية، و يتم أيضاً تكوين لجان لتحديد حدود المنطقة، وتحديد من لهم الحق في التصويت .

تاريخياً بدأت حدة الإدعاءات بملكية المنطقة بين الشمال و الجنوب تتصاعد مع بداية الحرب الأهلية الأولى (1956- 1972)، و تغيرت طبيعة الصراع من صراعٍ تقليدي على المياه و مناطق الرعي، إلى صراعٍ سياسي تحركه وتغذيه SPLM و الحكومة السودانية، حيث عملت SPLM على جذب أبناء المنطقة للإضمام إليها و التمرد على الحكومة المركزية التي عملت على الضد من ذلك، و يتضح التغير في شكل الصراع فيما نصّ عليه إتفاق أديس أبابا لسنة 1972 بين الحكومة السودانية و الحركات الجنوبية المسلحة، في عهد الرئيس الراحل جعفر النميري، وقد نصّ على أن الإقليم منطقة جنوبية، ثم أجري عليه تعديل يتيح إمكانية إجراء إستفتاء للسكان حول المنطقة، إلا أن هذا الإجراء لم يتم و بقي الإقليم تابعاً للشمال³.

تجدر الإشارة إلى أن موقف GOSS في التمسك بمنطقة أبيي يعود لعدة أسباب من أهمها أن الدينكا نقوك كانوا يقيمون بشكلٍ مستقر في المنطقة، و تبعاً للأوضاع الإجتماعية و الثقافية الموروثة في السودان، فإن الأراضي التي تقطنها القبيلة تعود إليها و يُطلق عليها مسمى "دار" مثل دارفور أو دار المسيرية ..⁴

ومن جهةٍ أخرى فإن GOSS و بالرغم من إعترافها بنزوح غالبية أفراد الدينكا نقوك إلى مناطق أخرى داخل السودان، لكنها تصرّ على عدم أحقية القبائل العربية بالمنطقة، و ذلك باعتبار أن قبائل المسيرية العرب مجرد

¹- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "السودان..تفاهم مشكلة دارفور و تصاعد مخاطر انفصال الجنوب " التقرير الإستراتيجي العربي 2008-2009، القاهرة 2010، ص 185

²- محمد ابراهيم ناجي الشباني، "مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه - دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة كلية التربية الأساسية، العراق : جامعة بابل، العدد 16، حزيران 2014، ص 79

³- محمد صالح عمر علي، مرجع سابق، ص 14

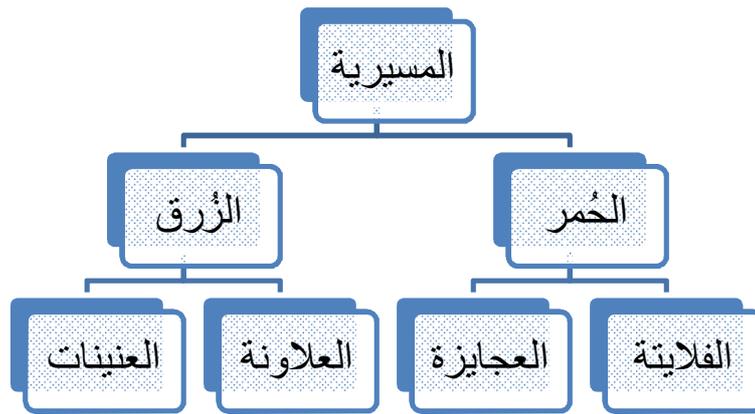
⁴- هاني رسلان، "أبعاد الصراع حول منطقة أبيي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 156، مج 39، أبريل 2004، ص 179

قبائلٌ رحلَ عابرين في المكان، ومن ثمَّ فهم ليسوا مواطنين و لا يمكن إعتبارهم كذلك، و أما بالنسبة لحقوقهم في المرور و التنقل بين مصادر المياه، فيمكن صيانتها باتفاقية مستقبلية¹.

الفرع الثالث : واقع حقوق القبائل العربية بالإقليم

عند الحديث عن القبائل العربية القاطنة بإقليم أبيي، فإن قبيلة المسيرية (البقارة) تنصدر كل القبائل العربية تواجداً في الإقليم، و هي إحدى قبائل جهينة العربية التي دخلت السودان في القرن السادس عشر والسابع عشر، إذ قَمت إلى السودان عن طريق المغرب العربي وانتقلت من مملكة وداي الواقعة بين دارفور والكفرة، وواصلت سيرها إلى غرب السودان حيث استقرت معظم قبائل جهينة هناك نتيجة للمراعي الجيدة، ولكن بعض هذه القبائل ومنها المسيرية واصلت سيرها حتى استقر بها المقام في مناطق تواجدها الحالية في المنطقة الغربية لجنوب كردفان، التي تعرف بمنطقة دار المسيرية حيث تحدها شمالاً منطقة دار حمر، وجنوباً الحدود الشمالية لولاية شمال بحر الغزال وولاية الوحدة وغرباً دار الرزيقات في ولاية جنوب دار فور، وشرقاً المنطقة الجنوبية لولاية جنوب كردفان حيث اتخذت مدينة المجلد عاصمة لها، والمسيرية قبيلة كبيرة و تفرع لأفرع عديدة أنظر (الشكل رقم 03-27) ².

الشكل رقم (03-27) يبيّن أهم أفرع قبائل المسيرية بإقليم أبيي



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

مثلما هو الحال فإن ثمة محطات صراعية بعضها تاريخي والآخر طارئ بين المسيرية والقبائل الأخرى القريبة أو المتداخلة معها في مناطق الرعي والكأ والنفوذ، ومن بين هذه الصراعات صراعها التاريخي مع قبيلة الدينكا الذي تحوّل من مجرد صراع علي المرعي إلى مستوي سياسي شمل دولتي السودان وجنوب السودان علي منطقة أبيي الغنية بالنفط ³.

¹- المرجع السابق، ص 180

²- نفس المرجع، ص 79

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : محمد ابراهيم ناجي الشباني، "مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه - دراسة في الجغرافية السياسية"، ص 80

³- هيئة الأمم المتحدة، "تقرير خاص للأمين العام عن استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي " نيويورك : مجلس الأمن، 05 أبريل 2017،

و وفق العديد من الدراسات فإن التماطل في تنفيذ ما نصّ عليه بروتوكول أبيي من قبل الدولتين (السودان - جنوب السودان)، قد ساهم في تفاقم الوضعية القانونية لمختلف القبائل القاطنة بالإقليم سواء العربية منها أم الإفريقية .

وانطلاقاً من هذه النقطة، تولدت حالات أخرى جديدة من الأفراد و الجماعات عديمي الجنسية و الإنتماء، أهم هذه الجماعات نجد كل من قبائل المسيرية العربية البدوية، و قبائل الدنكا نقوك Dinka Ngok، وعليه أصبح أفراد هذه الجماعات الإثنية يواجهون مشكلة مزدوجة، متمثلة في عدم التمتع بحقوق المواطنة و الجنسية سواء من قبل السلطات السودانية الشمالية، أو السلطات ب GOSS .¹

وبالإضافة إلى قبائل المسيرية العربية بإقليم أبيي، نجد حالات أخرى مشابهة لبعض القبائل العربية التي فقدت و حُمت من حقوقها في التنقل - الإقامة - العمل - الملكية، من أهم هذه الجماعات نجد قبائل الرفاعة Rufaa وهي أحد القبائل العربية الرعوية بالذين يقطنون حالياً بولاية أعالي النيل بجنوب السودان، ولقد تمّ عزل هذه الجماعات منذ البداية، حين تمّ إقصاؤهم من عملية التصويت على تقرير المصير لشعب جنوب السودان سنة 2011، باعتبارهم ليسوا من أفراد شعب الجنوب، و غير مؤهلين في المستقبل لنيل الجنسية و لا التمتع بحقوق المواطنة².

وعلى صعيد المجتمع المحلي، أعرب زعيما قبيلتي دينكا نقوك و المسيرية عن الرغبة في التعايش السلمي، غير أن كلا منهما يواصل توجيه اللوم إلى حكومة الآخر عن عدم تنفيذ اتفاق 20 جوان 2011، ويتهم كل منهما الأمم المتحدة بالتحيز للآخر، وانتقد زعماء قبيلة المسيرية المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لما اعتبروه نقصاً عاماً في الدعم وكذلك لعدم الحصول على التمويل لمشاريع المياه والطرق والمشاريع الأخرى³.

المطلب الثالث : المسلمين و حرية المعتقد بدولة جنوب السودان

مع إنفصال الجنوب و قيام الدولة سنة 2011 طرحت العديد من القضايا و التحديات على GOSS، مثّلت في أغلبها جملة من الصعوبات في إدارة الدولة الجديدة، ومن بين هذه القضايا مسألة التعددية الإثنية و الدينية و قضايا الأقليات بجنوب السودان، وفي هذا الإطار تعتبر القضايا الخاصة بالأقلية المسلمة أحد أهم القضايا الشائكة على مستوى النقاش السياسي بجنوب السودان، لما للموضوع من حساسية و خلفيات تاريخية معقدة رسمت العلاقة بين الجنوب و الشمال سابقاً، و سيحاول هذا المطلب التطرق لهذه الجزئية للإحاطة بأوضاع الأقلية المسلمة بجنوب السودان عقب قيام الدولة سنة 2011 .

بعد أن أصبح الإنفصال أمراً واقعاً سنة 2011، وجد مسلمو دولة جنوب السودان أنفسهم أمام واقع تاريخي جديد، و معادلة جديدة يغيب فيها أي فعلٍ أو تأثير مباشر لمسلمي شمال السودان، و أصبحت التحديات

¹ - Bronwen Manby, op.cit. p 05

² - ibid , p 05

³ - هيئة الأمم المتحدة، "تقرير خاص للأمم العام عن استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي " مرجع سبق ذكره، ص 4

أكبر في ظل مرتكزات GOSS GOSS القائمة على مبادئ العلمانية من جهة، و الإرث العدائي الذي كان يصور الصراع القديم على أنه صراع عرقي إفريقي عربي و عقائدي مسيحي مسلم، و عليه سيحاول هذا المطلب التطرق إلى أوضاع الأقلية المسلمة بدولة جنوب السودان، وذلك لتأكيد مدى تطبيق مبادئ الدولة الجديدة القائمة على عدم التمييز بين المواطنين على أسس دينية أو عرقية إثنية أو لغوية .

الفرع الأول : التواجد الإسلامي بدولة جنوب السودان

من بين 12.530.717 نسمة هم العدد السكاني الإجمالي لدولة جنوب السودان حسب آخر تقدير أجري بجويلية 2016، يُمثّل المسلمون أقلية لا تتعدى حاجز الـ 20,06% مقابل أتباع الديانة المسيحية، و معتنقي المعتقدات الإفريقية التقليدية، و المسلمين بدولة جنوب السودان لا ينتسبون إلى عرقية محددة، و إنما ينتشرون بدرجات متفاوتة بين القبائل و الجماعات الإثنية المختلفة.¹

و ينتشر الإسلام جغرافياً في المدن بشكلٍ أساسي، مقارنةً بالمناطق الريفية من البلاد، و فيما عدا أحياء قليلة جداً ليس هناك منطقة بعينها يمكن أن يُطلق عليها منطقة إسلامية صرفة²، لكن تعتبر المظاهر الإسلامية في منطقة بحر الغزال، و الوجود الكبير للمسلمين في مدنٍ مثل جوبا و واو و ملكال في الشمال، تعتبر معلماً بارزاً يظهر من خلاله التأثير الممتد للإسلام بدولة جنوب السودان .

و تتعدد الطوائف الإسلامية بدولة جنوب السودان، إلا أن الطرق الصوفية تعتبر الأقدم و الأكثر وجوداً بالدولة، و ذلك هو شأن دولة السودان في الشمال، مع تسجيل دخول و بداية إنتشار الدعوة السلفية بصورة هادئة و علمية و قد لعبت جماعة أنصار السنّة المحمدية دوراً بارزاً في بروز هذه الجماعة منذ سبعينات القرن الماضي . و يبدو أنّ هذه الجماعات المتأخرت بالمقارنة مع الطرق الصوفية قد أعطت بعداً ديناميكياً و حراكاً نشطاً و مساهمات جديدة في الحياة العامة لمسلمي دولة جنوب السودان، فبينما كان لأنصار السنّة دور بارز في ترسيخ الخطاب الدعوي، قامت منظمة الدعوة و الوكالة الإفريقية بمبادرات تعليمية مقدّرة، ثم كان لظهور فرع جامعة أم درمان الإسلامية بمنطقة بحر الغزال نقلة نوعية للعمل الإسلامي في جنوب السودان³.

ومن المتغيرات الجديدة عقب قيام دولة جنوب السودان، هو قدوم مجموعات إسلامية كثيرة للدولة من دول الحوار الإفريقي بغرض العمل و الإستثمار، و قد مثّلت جاليات كلّ من : كينيا، إثيوبيا و أوغندا أهم الدول التي قلمت منها هذه الجماعات⁴، و قد أسهم هذا الحراك كثيراً في اتساع رقعة المسلمين بدولة جنوب السودان من جهة، و تقوية مكانتهم الاجتماعية من جهةٍ أخرى .

¹ - عبد الرحمن خضر حسن، مرجع سابق، ص 277

² - جريدة آخر لحظة، "بين سندان الشمال و مطرقة الجنوب"، السودان : العدد 117، 14 سبتمبر 2011، ص 12

³ - عبد الرحمن خضر حسن، مرجع سابق، ص 280

⁴ - the citizen journal , in internet document : WWW.Thechtizen.info/opinion/too-many-aliens-foreigners-is-staggerin-in-south-sudan , july 10th 2017

الفرع الثاني : واقع الأقلية المسلمة بدولة جنوب السودان

عند الحديث عن أوضاع المسلمين بدولة جنوب السودان، لا يمكن إغفال عامل جدُّ أساسي وهو الإرتباط الذهني لدى قطاعٍ كبيرٍ من مواطني جنوب السودان من غير المسلمين، ارتباطهم بفكرة أنّ كل ما هو إسلامي بدولة السودان (الشمالي)، و الذي يعتبر العدو التقليدي للجنوبيين قبل و بعد الإنفصال، هذه الفكرة أثّرت في كثيرٍ من الأحيان على العلاقات بين المسلمين من جهة ،و بقية مكونات المجتمع بدولة جنوب السودان من جهةٍ أخرى، فقد ساهمت هذه الفكرة كثيراً في زيادة حجم الكراهية و العداء للإسلام و المسلمين، و فاقمت من حجم الخوف من أي نمو وامتداد للديانة الإسلامية في المستقبل بالدولة الجديدة العلمانية، و هو ما قد يؤثر على المكون الديني العقائدي للمجتمع بدولة جنوب السودان¹.

تنص المادة (08 - 01) من TCSS لسنة 2011 على ضرورة الفصل بين الدين و الدولة، فيما تنص المادة (08-02) من نفس الدستور على معاملة جميع الأديان و المعتقدات بالتساوي، و عدم إستخدام الدين أو المعتقدات الدينية لأغراضٍ تقسيمية، و هي بحد ذاتها مواد جيّدة إذا ما أضيف إليها الحقوق الدينية العامة الواردة في البند (23) و المتعلقة أساساً ب :

- الحق في العبادة و التجمع فيما يتعلق بأي دين أو معتقد و الحق في إنشاء و صيانة دور العبادة .
- الحق في إلتماس و تلقي التبرعات المالية من الأفراد، القطاع الخاص أو الهيئات العامة .
- الحق بالاحتفال بأيام الأعياد الدينية بجنوب السودان .²

لكن تبقى هناك حقوق خاصة لا بد من الإيفاء بها طبقاً لمواد الدستور، بحيث تتم صياغتها في شكل قوانين و مراسيم خاصة بالمسلمين، مع إعداد الأوعية اللازمة التي ستعمل على تطبيق هذه القوانين³.

ففي مجال الأحوال الشخصية، هناك ضرورة لتطوير الصورة الموجودة، أو إنشاء قضاءٍ إختصاصي متكامل معني بالأحوال الشخصية للمسلمين، و ذلك للبحث في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، و يلزم هذا الحق ضرورة وجود قضاة شرعيين مؤهلين للعمل في هذه المحاكم .

و في مجال الأوقاف يتعيّن سن قوانين خاصة بحقوق المسلمين في الحصول على الأوقاف و إدارتها بأنفسهم و أن تكون محمية من السيطرة الحكومية عليها، أو من المصلحة الشخصية للقائمين على إدارتها و تسيير مواردها⁴.

أما بالنسبة للحقوق السياسية، فالحكومة مطالبة دستورياً و عبر التطبيق الفعلي العملي بتمثيل المسلمين في السلطة، و عدم تمييزهم عن الآخرين بسبب الإلتناء الديني، فقد توالى مظاهر العديد من القادة و الوجهاء من

¹- لتفاصيل أكثر أنظر : جون بيث ألياب ،"الدين الإسلامي مقابل الهوية الوطنية و عزة مواطني جمهورية جنوب السودان "

²- Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part two South Sudan And The Constitution, Article23, p 08

³- عبد الرحمن خضر حسن، مرجع سابق، ص 296

⁴- نفس المرجع، ص 296

المسلمين لغياب العدالة في توزيع فرص التوظيف، و عدم إتاحة الفرص المتساوية في التمثيل السياسي و نحوها من الحقوق المشروعة¹.

ومن بين القضايا المطروحة للنقاش فيما يخص أوضاع و حقوق الأقلية المسلمة بدولة جنوب السودان، نجد مسألة تدريس اللغة العربية، فبعد الانفصال ألغت GOSS جميع المناهج الدراسية السابقة و تبنت منهجاً جديداً، يتم التدريس فيه باللغة الإنجليزية بشكلٍ حصري، و لا يتضمن المنهج الجديد للدولة مادة التربية الإسلامية و لا اللغة العربية بالنسبة للطلاب المسلمين²، غير أنّ الحكومة وافقت مبدئياً على تدريس هاتين المادتين لأبناء المسلمين في المدارس الحكومية، إلا أن واقع التجربة العملية لم يشهد أي تطبيق لهذه السياسة.

و لا تزال جهود القادة من الأقلية المسلمة بدولة جنوب السودان قائمة للمطالبة بتثبيت حقوقهم في تدريس اللغة العربية، و ذلك لما لها من رمزية عقائدية من جهة، و ما لها من إنتشار واسع بجنوب السودان على نحو ما تطرقنا له فيما يخص "عربية- جوبا"، وما زال السعي متواصل أيضاً فيما يخص تضمين جميع الحقوق المتعلقة باللغة و مادة التربية الإسلامية في القوانين الخاصة بوزارة التعليم لـ GOSS.

المطلب الرابع : أوضاع القبائل النازحة من إقليم دارفور

يعتبر إقليم دارفور أحد أكثر الأقاليم التي شهدت صراعات إثنية عرقية بدولة السودان (الشمالي) في العقدين الآخرين، و لقد كانت لتلك الصراعات العديد من الإنعكاسات و التأثيرات، ليس فقط على الحكومة المركزية بالخرطوم، بل حتى على دول الجوار العربي و الإفريقي، و أهم هذه الدول نجد التأثير الذي لحق بدولة جنوب السودان، و في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى الأوضاع القانونية للقبائل العربية و الإفريقية النازحة من الإقليم، و التي تقيم حالياً بدولة جنوب السودان.

الفرع الأول : التعريف بإقليم دارفور

للتعريف بإقليم دارفور لابد من التطرق إلى عنصرين أساسيين هما : الموقع الجغرافي و التركيبة السكانية.

الفقرة الأولى : الموقع الجغرافي لإقليم دارفور

تبلغ مساحة إقليم دارفور حوالي 510000 كلم²، أي ما يقارب خمس مساحة السودان، التي تتجاوز مساحته الكلية مليونين و نصف المليون كلم² قبل سنة 2011، وهي ما تعادل مساحة بلاد الشام بالمنطقة العربية، أي ما يقرب مساحة كل من سوريا و لبنان و فلسطين، و يصل عدد سكان إقليم دارفور إلى حوالي سبعة 07 ملايين نسمة، أي أكثر من ربع عدد سكان دولة السودان بقليل، وهي أكثر مناطق السودان من حيث الكثافة السكانية³، و يضم الإقليم ثلاثة ولايات هي كالتالي :

¹- جريدة الأهرام اليوم، "مصير المسلمين في الجنوب بين نفوذ الطاهر بيور و طغيان الثقافة المسيحية الحاكمة، المجلس الإسلامي للسودان"، القاهرة : العدد 54، 05 فيفري 2011. ص 13

²- عبد الرحمن خضر حسن، مرجع سابق، ص 299

³- مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 34

ولاية غرب دارفور البالغ مساحتها حوالي 150000 كلم²، و تحدها كل من دولة تشاد و ولايتي جنوب و شمال دافور، يزيد عدد سكانها عن 1,7 مليون نسمة، تختلط فيها الأعراق و الجماعات الإثنية، مع تسجيل أغلبية للقبائل الإفريقية .

ولاية شمال دارفور البالغ مساحتها حوالي 260000 كلم²، تحدها من الشرق ولاية شمال كردفان، و من الجنوب الشرقي ولاية غرب كردفان و من الشمال دولة ليبيا، و من الغرب دولة تشاد، و من الجنوب ولاية جنوب دارفور¹ .

و أخيراً ولاية جنوب دارفور و البالغ مساحتها حوالي 137807 كلم²، تحدها ولاية شمال دارفور في الشمال، و غرباً ولاية غرب دارفور و تشاد، و في الجنوب الغربي دولة إفريقيا الوسطى و ولاية بحر الغزال بجنوب السودان، و شرقاً ولاية كردفان، و يقدر عدد سكانها بحوالي 3.064.000 نسمة .

من حيث الجغرافيا السياسية للإقليم، فهو يحتل موقعاً جغرافياً جُدْ هام، حيث يقع في أقصى غرب السودان، وهو من أكبر أقاليم الدولة السودانية، و تشكّل حدوده الغربية حدود السودان الخارجية مع عدّة دول، من بينها تشاد ليبيا و إفريقيا الوسطى² .

الفقرة الثانية : التركيبة السكانية لإقليم دارفور

إنّ التنوع الإثني يمثل السمة الأساسية لإقليم دارفور، إذ يتكون السكان المحليون من ذوي الأصول الإفريقية، مع بعض المجموعات في المناطق الشمالية و الجنوبية التي تفاخر بأصولها العربية، و كل هذه المجموعات تدين بالإسلام، و تتحدث لغات مختلفة و تستخدم اللغة العربية كلغة تفاهم و اتصال فيما بينها، و الموارد الطبيعية في الإقليم خاصة مساحته الواسعة، ظلت تشكّل مصدراً لجذب مجموعات متعددة من سكان أقاليم كل من السودان و جنوب السودان³ .

و لذلك شهد الإقليم هجرات واسعة من شمال و غرب إفريقيا و وادي النيل عبر فترات تاريخية مختلفة، و من ضمنها المجموعات الرعوية العربية، التي وجدت في الإقليم أفضل بيئة لتربية ماشيتها، و قد سجلت التجربة التاريخية بالإقليم، نوعاً من التعايش بين مختلف المكونات الإثنية بالإقليم⁴ .

إنّ التركيبة السكانية لإقليم دارفور هي عبارة عن مزيج من القبائل العربية و الإفريقية أنظر (الشكل رقم 28-03) و يعتبر "الفور" السكان الرئيسيون في الإقليم، و هم الوحيدون القاطنين بسلسلة جبل مّرة، و كان

¹ - مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 35

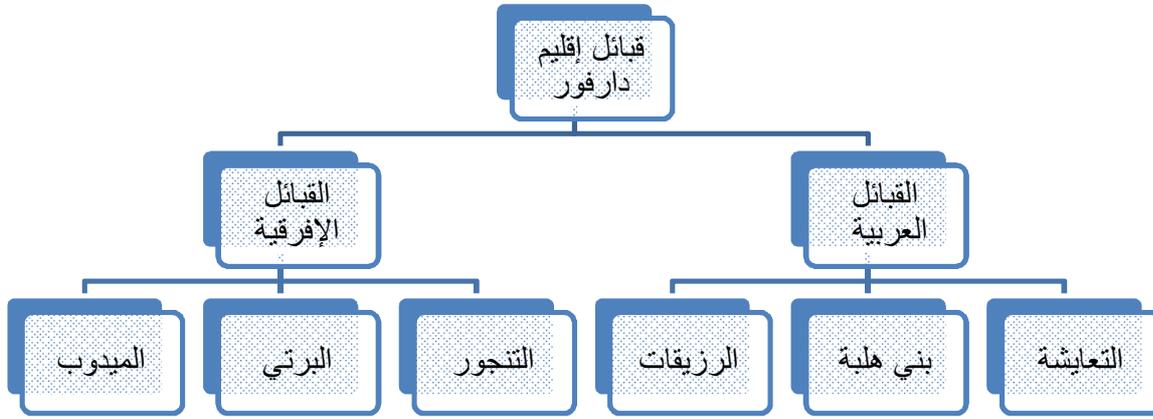
² - نفس المرجع، ص 36

³ - عبد الغفار محمد أحمد، لايف منقار، تر: محمد علي جادين، دارفور إقليم العذاب : إشكالية الموقع و صراع الهويات، هولندا: منشورات رواق، جامعة بيرجن، 2006، ص 25

⁴ - نفس المرجع، ص 25

يُطلق على قبائلهم "التورا" أي العمالقة، حيث أقاموا بجبل مرة و لم يختلطوا بغيرهم من القبائل إلا بعد دخول الإسلام، أين اختلطوا بقبائل "التنجور" و حدثت بينهم مصاهرات¹.

الشكل رقم (03-28) يبين التركيبة القبلية لسكان إقليم دارفور



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

و أرض "الفور" تقع في الجنوب الغربي و تُعدُّ أكثر أراضي دارفور خصوبة على طول وادي "أزوم"، و يزرع الفور (التبغ، الذرة، الفول السوداني ..)، و يمارسون أنواعاً من الحرف المختلفة أهمها : النسيج و أعمال الفخار². و من القبائل العريقة الجذور في إقليم دارفور أيضاً نجد : قبائل الزغاوة التي تمتد خارج الإقليم، و يؤلفون مع سكان أنيدي البديّات و قبيلة الوانية الصغيرة التي تحتل إقليم ونيانقا المحاذي لدولة ليبيا، يشكّلون مجموعة إثنية متجانسة إلى حدّ كبير من حيث العادات و التقاليد و اللغة، و الزغاوة هم بدو رحّل يعيشون في الصحراء أو في أطرافها، و ينقسمون إلى أربعة أقسام هي : الزغاوة كوي - الزغاوة دود - الزغاوة عنقا - الزغاوة كيلتو³.

الفرع الثاني : الخلفية التاريخية لمشكلة إقليم دارفور

في الواقع فإن أسباب الصراع في إقليم دارفور الذي تفاقم و أصبح ذو بُعد دولي سنة 2009، له جذوره الضاربة في التاريخ، و في غالبيتها مرتبطة بأسباب معيشية قبلية بحتة، فبسبب مشكلات المياه، و الرغبة في إيجاد مناطق للرعي، نشأت النزاعات و الصراعات بين سلاطين و قبائل الفور على مر التاريخ.

و لقد إعتادت حكومات دارفور عبر التاريخ أن ترسم للرعاة مسارات معينة بحيث لا يعتدوا على أراضي المزارعين، ومع ذلك فكثير ما كان يحدث التعدي من جانب الرعاة مما كان يستوجب عقد المجالس العرفية التقليدية،

¹ - مصطفى عثمان إسماعيل، دارفور: الماضي الحاضر المستقبل، القاهرة : دار الأصدالة للصحافة و النشر و الإنتاج الإعلامي، 2007، ص 11

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية الأبعاد الاجتماعية و الطورات السياسية، ص 35 - 41

² - مصطفى عثمان إسماعيل، مرجع سابق، ص 11

³ - نفس المرجع، ص 12

و المؤتمرات القبلية التي يحكم فيها شيوخ القبائل و الأجاويد، لفض النزاعات التي تنشأ بسبب تعدي قطاعان الرعاة على الأراضي الزراعية¹.

ولقد أثرت مشكلة النزاعات الإثنية بإقليم دارفور منذ سنة 2009 في التسبب بالعديد من الإنعكاسات السلبية، من بينها تزايد موجات النزوح و اللجوء داخل الإقليم و خارجه بالدول المجاورة و بإقليم جنوب السودان، فقد شهد الإقليم تدفقاً للاجئين بمعدلات متسارعة في العديد من الوجهات، خاصة دولة تشاد، حتى بلغ عدد اللاجئين حوالي 2.250.000 شخص، يتوزعون بمخيمات لجوء عبر الإقليم (مخيم كلمة 150.000 نازح) و خارج الأقاليم و دول الجوار السوداني². و قد تعددت الأبحاث و الدراسات في رصد أسباب النزاع في إقليم دارفور أنظر (الجدول رقم 03-31)، تلخصت في مجملها حول أسباب مثل : البعد السياسي، البيئي، الأهلي، الإقتصادي، التنموي³...

جدول رقم (03-31) أسباب تفاقم مشكلة دارفور

أسباب بيئية	إنتشار السلاح	أسباب إقتصادية	أسباب سياسية
- مواسم الجفاف . - تزايد موجات النزوح من و إلى الإقليم . -نقص الموارد الطبيعية .	- وجود ميليشيات قبلية . - التأثير بالحروب الإقليمية.	- النقص التنموي في البنى التحتية لإقليم دارفور.	- حل الإدارة الأهلية . - تغيير الحدود القبلية.

المصدر : الجدول من إعداد الباحث *

الفرع الثالث : واقع حقوق المواطنة لأهالي دارفور في دولة جنوب السودان

إن الوضع القانوني لأهالي إقليم دارفور السوداني، و نتيجة للأوضاع غير المستقرة في إقليمهم، تبقى غاية في التعقيد خاصة مع إستمرار حالة عدم الإتفاق بين الحكومة السودانية، و الفصائل المسلحة بدارفور حول شكل الحل بالإقليم، و عليه سيتم معالجة هذا الفرع بالتطرق إلى فقرتين أساسيتين .

الفقرة الأولى : بداية تواجد أهالي دارفور بجنوب السودان

ظلت هجرات السكان بين جنوب السودان و إقليم دارفور، و اللذين تمتد بينهما حدود مشتركة إلى الشمال الغربي من الجنوب و جنوب دارفور، ظلت مستمرة لعدة قرون، خاصة في ثمانينات القرن الثامن عشر 18، حين سعى السلطان علي دينار سلطان الفور إلى نشر الإسلام في مناطق أبعد بجنوب السودان، و ذلك لمنافسة البعثات التبشيرية المسيحية، وكان معظم الدارفوريين الذين انتقلوا في ذلك الوقت إما معلّمون دينيون من مجموعات الفور و المساليت، أو من التجار من الزغاوة الذي يتاجرو بالعاج بين جنوب السودان و أوروبا عبر ليبيا⁴.

¹- زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية الأبعاد الإجتماعية و الطورات السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 51

²- مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 42

³- نادية مصطفى محمود (محرراً)، ملامح الصراع في دارفور الأزمة و الأفق المستقبلي، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2004، ص 53

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : مصطفى عثمان إسماعيل ، دارفور :الماضي الحاضر المستقبل، ص 17

⁴- المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، دارفوريون في جنوب السودان : التفاوض حول إنتماء في السودانين، أوغندا : 2005، ص 18

حالياً تعيش أسر دارفور من الجيل الثالث في مدن جوبا، واو و أويل الجنوبية، وتمارس هذه الأسر في الأغلب الأعمال التجارية بالمناطق الحضرية، أما البقية فيعملون أئمة و مدرّسون بالمساجد و المدارس القرآنية و جزء بسيط منهم يعملون موظفون في المنظمات الدولية .

إضافةً إلى هذه الأنماط من الهجرة، و منذ إندلاع الإقتتال في الإقليم سنة 2003، أُجبر عددٌ يُقدر بثلاثة 03 ملايين شخص على النزوح القسري من مقار سكناتهم، و نزح ما بين 1,9 مليون إلى 2,7 مليون داخلياً، أغلبهم داخل دارفور، بالإضافة إلى عددٍ يُقدر بحوالي 250.000 لاجئ يعيشون في معسكرات بدولة تشاد، و عدد صغير لجؤوا إلى أوغندا، أما بالنسبة لجنوب السودان، فإنه ليس معروفاً بالضبط عدد النازحين من إقليم دارفور منذ تفاقم الأزمة سنة 2008¹ .

و لاتزال مشكلة عودة نازحي إقليم دارفور في دولة جنوب السودان، تشكل نقطة خلافية و جدل بين كل من : الحكومة السودانية – الفصائل الدارفورية المسلحة – GOSS، ففيما تسعى الحكومة السودانية بالخرطوم على ضرورة عودة النازحين باعتبار أن الفصائل المسلحة تتخذ من أراضي جنوب السودان نقطة إنطلاق للهجوم على أهداف سودانية، ، تنفي كل من الفصائل الدارفورية المسلحة و GOSS هذه المزاعم، و تؤكد على عدم عودة النازحين إلى حين إستتباب الأوضاع الأمنية بالإقليم .

الفقرة الثانية : الوضعية القانونية لأهالي دارفور بدولة جنوب السودان

من المتفق عليه حجم العبء الملقى على عاتق GOSS GOSS بعد 2011 فيما يخص النازحين من إقليم دارفور، فالدولة الوليدة واجهت العديد من المحطات الحرجة التي هدّت كيانها الجديد، خاصة عقب بداية الإقتتال الإثني بالجنوب سنة 2013، و أعقبها تزايد موجات النزوح الداخلي بعد الإقتتال مع الحكومية السودانية في ولايتي النيل الأزرق و جنوب كردفان، فأصبح من الصعب بمكان تحمّل GOSS كامل مسؤولياتها تجاه كل هذه القضايا، إضافةً إلى قضية نازحي إقليم دارفور .

لقد سجّلت دراسة قام بها The International Refugee Rights Initiative آراءً مختلفة لنازحين دارفوريين حول قضايا عديدة أهمها، توجهاتهم حول إنفصال الجنوب و مستقبل أوضاعهم بالدولة الجديدة، ففيما سجلت الدراسة شبه إتفاق بين النازحين الدارفوريين حول تأييدهم لإنفصال الجنوب سنة 2011، رصدت إختلافات فيما يخص مستقبل تواجدهم بجنوب السودان، خاصة بين المدنيين و المقاتلين، فالمدنيين يؤيدون أكثر البقاء بدولة جنوب السودان و المطالبة بحقوق المواطنة فيها، فيما تذهب الأغلبية العظمى للمقاتلين إلى التشبث بخيار العودة إلى الإقليم، و بقرار الإقامة المؤقتة بدولة جنوب السودان² .

¹ - المرجع السابق، ص 19

² - The International Refugee Rights Initiative ,Darfurians in South Sudan: Negotiating belonging in two Sudans, Uganda, 2005, p 36

و بالنسبة للوضع القانوني للنازحين من الإقليم بدولة جنوب السودان، فقد حدد قانون الجنسية لدولة جنوب السودان سنة 2011، مجمل الفئات البشرية التي ستعتبر مواطنين بالميلاد في الدولة الجديدة، شملت نصوص القانون الذي صمّم حول المحددات المتعلقة بأسلاف الأفراد و مكان ميلادهم، و كذا بالموروث القبلي أو الإقامة المستمرة، شملت هذه النصوص مدىّ أوسع من الأشخاص، مقارنةً بمن كانت لهم الأهلية للتصويت حول سؤال الانفصال، غير أنّ هذا القانون لا يزال دون مستوى توقعات و تطلعات فئات كبيرة من المجتمع بدولة جنوب السودان¹، على غرار ما تمّ التطرق إليه فيما يخص أوضاع القبائل العربية بإقليم أبيي، و هو نفس الوضع الذي يعاني منه نازحي إقليم دارفور بدولة جنوب السودان .

¹ - ibid , p 44

خلاصة الفصل الثالث :

إنّ التعقُّ أكثر في نفاصيل التعددية الإثنية بدولة جنوب السودان، يؤدي بالعديد من الأبحاث و الدراسات إلى مجموعة من الإستنتاجات و النتائج، و ذلك لِحالة جنوب سودانية من خصوصية من بين أقطار العالم بشكلٍ عام، و ما لها من تفرّد مقارنة بالدول الإفريقية بشكلٍ خاص، و كمحصلة لمختلف محاور و مباحث الفصل الثالث من الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي كالتالي :

1. إنّ حالة جنوب السودان، باعتبارها دولة جديدة على الساحة الإفريقية و الدولية، تتملّ حالة جدّ متميزة و فريدة فيما يخص الأبحاث و الدراسات المختصة بتحليل التعددية اللغوية و الدينية، و ذلك بالنظر لمستويات التعدد العالية في كل أبعاد و عوامل التعددية الإثنية المختلفة .

2. بالرغم من إختلاف الدراسات في تشخيص و تحديد عوامل الصراعات الإثنية بجنوب السودان سواءً قبل الانفصال أو بعده منذ سنة 2011، إلا أنّ الصراعات الإثنية بدولة جنوب السودان تتصف بالتعقيد و التداخل من حيث الأسباب و الدوافع من جهة، و من جهة أخرى فإنّ حداثة الدولة و محدودية ال SPLM في إدارة الشأن العام، كلها عوامل يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند تحليل أيّ صراعٍ إثني بدولة جنوب السودان، مع عدم إغفال العوامل الأخرى التي تطرقنا إليها خلال الفصل .

3. إنّ طبيعة إدارة التعددية الإثنية بدولة جنوب السودان، تبقى بحاجة إلى عملٍ و جهدٍ و رؤية حكومية أكثر دقة و عمق، و لا يمكن حلّ أغلب أو جلّ القضايا المتعلقة بالأقليات، و ببعض الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع بدولة جنوب السودان، بدون تظافر جميع الجهود الوطنية المحلية من جهة، و كذا بكل القضايا العالقة بين دولتي السودان و جنوب السودان من جهةٍ أخرى، و ذلك لِحالة هذه القضايا، من تأثيرٍ مباشر على الأوضاع القانونية لقطاعات كبيرة من أفراد شعبي البلدين .

الفصل الرابع

طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة

جنوب السودان

إنّ نظام الحكم و الإدارة بأية دولة يعتبر الحجر الأساس لها، و الحرك الرئيسي لسياساتها سواءً على المستوى الداخلي أم الخارجي، و جنوب السودان باعتبارها أحد أحدث الدول و الكيانات السياسية الدولية بالمجتمع الدولي، هي أحد الوحدات التي تستقطب كثيراً إهتمامات الباحثين، من حيث تحليل و دراسة طبيعة نظام الحكم فيها، و آلية الإدارة المطبقة على مستواها، و من خلال هذا الفصل الأخير من الدراسة، سنحاول أن ندرس أبعاد و جزئيات نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان من جهة، و من جهةٍ أخرى نحاول إستطلاع مدى إتساق نظام الحكم و الإدارة بجنوب السودان، مع واقع التعددية الإثنية التي تميّز المجتمع الجنوب سوداني، و ذلك من خلال التطرق إلى المباحث الرئيسية التالية :

- طبيعة نظام الحكم و أهم القوى الفاعلة بدولة جنوب السودان .
- التعددية الإثنية و النمط اللامركزي للإدارة بدولة جنوب السودان.
- البدائل المستقبلية لنظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان.

المبحث الأول : طبيعة نظام الحكم و أهم القوى الفاعلة بدولة جنوب السودان

إنّ دراسة طبيعة نظام الحكم بدولة جنوب السودان، هي من أحد أهم المواضيع التي نالت جدلاً و نقاشاً واسعاً من قبل الباحثين المهتمين بشأن الدولة الجديدة، فقد سبق الانفصال حالةً من الترقب على الساحتين الإفريقية و الدولية، حول طبيعة و نمط الحكم الذي سيتبناه الفرقاء في GOSS GOSS ، خاصة القائمين على السلطة إبان الفترة الإنتقالية (2005-2011)، فإلى جانب الأمور الشكلية المؤسسية الثابتة مثل طبيعة مبدأ الفصل بين السلطات الواجب إتباعه، حظيت مواضيع أخرى ذات صلة أكثر بطبيعة النظام السياسي باهتمام متزايد مثل : طبيعة النظام الحزبي، هامش الحريات العامة، حرية التعبير

وعليه سيحاول هذا المبحث دراسة طبيعة نظام الحكم السائد بدولة جنوب السودان منذ الانفصال من جهة، و أهم القوى الفاعلة و المؤثرة في صناعة القرار السياسي فيه من جهةٍ أخرى، وذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة مطالب أساسية هي :

- تنظيم السلطات السياسية ب GOSS .
- النظام الحزبي المطبق و سيطرة الحركة الشعبية .
- دور السلطات التقليدية في إدارة الدولة .

المطلب الأول : تنظيم السلطات السياسية ب GOSS

يعتبر تنظيم السلطات بأي حكومة هو أحد المؤشرات و الدلائل الأساسية على طبيعة نظام الحكم السائد، فتوضيح نمط الفصل بين السلطات، و كذا الصلاحيات الموكلة لكل سلطة، تعطينا رؤية عامة على العلاقات السائدة بين هذه السلطات، و معرفة مراكز القوة فيما بينها، و بالنسبة لدولة جنوب السودان، فإن نظام الحكم فيها يصنف ضمن النمط الرئاسي، ما يعنيه من وجود صلاحيات جدٌ واسعة يحظى بها منصب رئيس الدولة، و ما يعنيه أيضاً من

تطبيق النمط الجامد أو المطلق للفصل بين السلطات، مع بعض الإستثناءات التي سنتطرق إليها في تحليلنا لدينامية و عمل نظام الحكم بجنوب السودان .

فبالنسبة للسلطات الثلاثة المشكّلة لـ GOSS فإنه تمّ تنظيمها في الأقسام (الخامس - السادس - السابع) من الدستور الإنتقالي للدولة TCSS الصادر سنة 2011، و الذي وضّح جميع مستويات الحكم الدستورية الرسمية في الدولة أنظر (الجدول رقم 01-04) ¹، و حدّد طبيعة كل سلطة من حيث التركيبة و الصلاحيات، خاصةً فيما تعلق الأمر بين مستويي الحكم الوطني و الولائي، و الذي غالباً ما حظي باهتمام بالغ بالنظر إلى تطبيق الدولة لنظام حكم لامركزي من جهة، و هيمنة المستوى المركزي على مقاليد إدارة الحكم و الدولة من جهة أخرى ².

الجدول رقم (01-04) يبيّن أهم إختصاصات مستويات الحكم الثلاثة بدولة جنوب السودان

القانون المعمول به	الدور / الإختصاص	مستوى الحكم
- الدستور الإنتقالي الوطني لسنة 2011	- رسم و تخطيط البرامج ذات الطابع الوطني . - الإشراف على عمل مستويات الحكم الدنيا .	الوطني
- الدستور الإنتقالي الوطني لسنة 2011 - الدستور الولائي	- تنفيذ البرامج القطاعية على مستوى الولاية . - التنسيق بين المستوى الوطني و المحلي .	الولائي
- الدستور الإنتقالي الوطني لسنة 2011 - الدستور الولائي - قانون الحكم المحلي لسنة	- المستوى الأقرب للمواطن بجنوب السودان . - الإلتزام بمباشرة المهام المتعلقة بالخدمات و المصالح العمومية	المحلي

المصدر : الشكل من إعداد الباحث*

ومن خلال هذا المطلب سنحاول أن نفصّل في كل سلطةٍ على حده، بالإعتماد بشكلٍ كبير على النصوص و البنود الدستورية و القانونية الرسمية الصادرة سنة 2011 .

الفرع الأول : تنظيم السلطة التنفيذية بـ GOSS

تعتبر السلطة التنفيذية بنظام الحكم بدولة جنوب السودان، أحد أكبر ركائز الحكم بها، و ذلك لما لها من صلاحيات و إختصاصات واسعة في صناعة القرار و إدارة الشأن العام بالدولة، و تجدر الإشارة أنّه كان من بين أهم

¹ - ICJ , " South Sudan: An Independent Judiciary in An Independent State? " , geneva : International commission of jurists, 2013, p 11

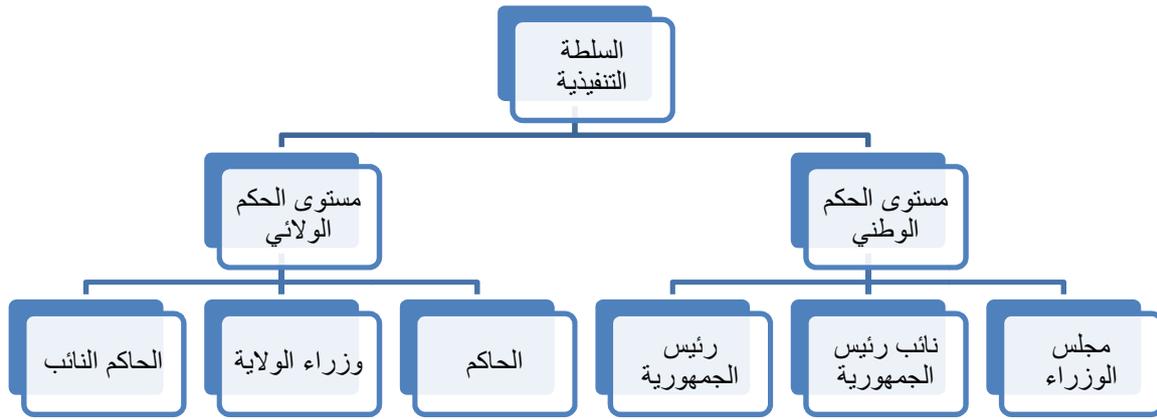
² - Abraham a. Awolich, , the challenge of constitutionalism and separation of powers Doctrine in south sudan policy Brief report , JUBA : The sudd institute , April 26, 2016, p 02

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الواردة في :

Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011,Article 47 , p 15

مطالب القوى المعارضة منذ إستفحال الأزمة السياسية بالبلاد سنة 2013، هو التزايد في تركيز الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية، سواءً على مستوى مؤسسة الرئاسة أم على مستوى قيادة¹ SPLM. و قد تمّ تنظيم كل ما يتعلق بالسلطة التنفيذية في القسم السادس 06 / الفصل الأول من الدستور الإنتقالي لجنوب السودان TCSS لسنة 2011، هذا فيما يخص المستوى الوطني من الحكم، أما بالنسبة لمستوى الحكم الولائي فقد تمّ تنظيمه في القسم الحادي عشر 11 / الفصل الأول منه، و في كلا المستويين تتفرع السلطة التنفيذية إلى العديد من الأفرع و الأقطاب أنظر (الشكل رقم 04-01) .

الشكل رقم (01-04) يبيّن بنية السلطة التنفيذية بدولة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي 2011



المصدر : الشكل من إعداد الباحث*

الفقرة الأولى : السلطة التنفيذية على مستوى الحكم الوطني

وفي هذا النطاق من الحكم تنحصر السلطة التنفيذية في ثلاثة جهات رئيسية هي كل من : رئيس الجمهورية - نائب رئيس الجمهورية - مجلس الوزراء .

أولاً : رئيس الجمهورية

يمثل رئيس الجمهورية في GOSS المنصب صاحب الصلاحيات و الإختصاصات الأوسع على الإطلاق مقارنةً بالمناصب الأخرى، و يُعدُّ مركز قوة الدولة و الممثل على هيمنتها على الحياة السياسية بجنوب السودان²، و حسب TCSS فإن رئيس الجمهورية يمثل رأس الدولة و الحكومة، و قائد ال SPLM/A، و القائد الأعلى لكل القوات النظامية المسلحة الأخرى³، و يشترط الدستور الإنتقالي في الرئيس أن يكون جنوب سودانياً بالميلاد⁴، وهي شروط تتطابق مع ما تمّ التطرق إليه آنفاً فيما يخص متطلبات الحصول على الجنسية بدولة جنوب السودان .

¹ - Øystein H. Rolandsen ,”Another civil war in South Sudan: the failure of Guerrilla Government?” , OSLO, NORWAY : Journal of Eastern African Studies, Vol. 9, No. 1, 2015.P 166

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الواردة في :

Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011

² - John Young . A Fractious Rebellion: Inside the SPLM-IO , Geneva: the Small Arms Survey, 2015,P 15

³ - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part06 , Chapter 02 , Article97 . P 32

⁴ - ibid . P 32

ينتخب رئيس جمهورية جنوب السودان بشكلٍ سرّي و مباشر من قِبل مواطني الدولة، و تم تحديد عهده الرئاسية بأربعة 04 سنوات، و قد أوضح الدستور بداية أول عهدة رئاسية بالدولة الفتية بتاريخ 09 جويلية 2011¹، و يمارس رئيس الجمهورية مجموعة من الإختصاصات أهمها :

- ضمان أمن و سلامة إقليم دولة جنوب السودان .
- الإشراف على عمل المؤسسات الدستورية التنفيذية و يمثل القيادة المثلى لكافة الشؤون العامة .
- يتّأس المجلس الوطني للوزراء .
- يُقرّ و ينهي حالات الطوارئ بالدولة و العمل بالدستور .
- يُعيّن المستشارين الرئاسيين .
- يُمثّل حكومة و شعب دولة جنوب السودان في الخارج .
- يمثل الحكومة في المعاهدات الدولية و يعيّن سفراء الدولة و يُقرّ إعتماد سفراء الدول الأجنبية بجنوب السودان.
- يوجه و يشرف على السياسة الخارجية للدولة و يصادق على المعاهدات و الإتفاقيات الدولية مع مصادقة المجلس التشريعي الوطني عليها .
- صلاحيات تعيين أو عزل حكام الولايات، و حل المجلس التشريعي الولائي في حالتي الأزمات أو تهديد أمن و إقليم الدولة² .

أما فيما يخص نائب الرئيس، فإنه يُعين من قِبل رئيس الجمهورية، بموافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الوطني (The National Legislative Assembly (NLA)، و يعزل أيضاً بقرارٍ من قبل الرئيس أو بأغلبية ثلثي أعضاء NLA، وله العديد من الصلاحيات نذكر منها مايلي :

- يمثل رئيس الجمهورية في حالة غيابه عن الدولة لأي سبب .
- يصبح عضواً فاعلاً في مجلس الوزراء الوطني .
- يصبح عضواً فاعلاً في مجلس الأمن الوطني .

و حالياً يعتبر السيد سلفاكير ميارديت Selve Kiir Meyerdit رئيس دولة جنوب السودان، بعدما فاز بأول إنتخابات رئاسية أجريت بالبلاد قبيل الإنفصال 15 أفريل 2010 بأغلبية ساحقة لمجموع الأصوات أنظر (الجدول رقم 02-04)³، أما نائب الرئيس فيشغله السيد تابان دينغ Taban Deng منذ 26 جويلية 2016⁴.

¹ - ibid , P 33

² - ibid, p 33

³ - Anja dargatz , elections and conflict in sudan, Berlin : international policy analysis , august 2011,p 04

⁴ - Africa : south sudan , in internet document : www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/od.html , august 22 ,2017

جدول رقم (04-02) يبين نتائج آخر إنتخابات رئاسية في جنوب السودان سنة 2010

إسم المترشح	عدد المصوتين	النسبة المتحصل عليها
سلفاكير ميارديت	2.616.613	93%
لام أكون	197.217	07%

Source : Anja dargatz , elections and conflict in sudan,p04.

ثانياً : مجلس الوزراء الوطني

يقوم رئيس الجمهورية بتعيين وزراء حكومة دولة جنوب السودان، و يُشكّل الرئيس إلى جانب كل من نائبه و الوزراء مجلس الوزراء الوطني، و هو يمثل أعلى هيئة تنفيذية بالبلاد، بحيث يتولى رئيس الجمهورية ترأسه، و قد إشتراط TCSS على رئيس الجمهورية أن يضمن تمثيل المرأة بالمجلس بنسبة لا تقل عن 25% من مجموع أعضائه، تجدر الإشارة بأنّ تخصيص كلاً من الدستور الإنتقالي TCSS لسنة 2011، و قانون الحكم المحلي لسنة 2009، لهذه النسبة من مقاعد السلطة التنفيذية و التشريعية أيضاً على المستويين الوطني و الولائي و المحلي للمرأة، يجعل من دولة جنوب السودان هي أكثر دول إفريقيا جنوب الصحراء تطبيقاً لنظام الحصص فيما يخص تمكين المرأة في الحياة السياسية¹.

وقد إشتراط TCSS بأن لا يجب أن يجمع أحد أعضاء المجلس بين عضويته بالمجلس بعضويته بأحد المجالس التنفيذية الولائية الأخرى²، و للمجلس العديد من الصلاحيات و الإختصاصات نذكر منها على سبيل المثال مايلي :

- رسم و إقرار السياسة العامة للبلاد في كل القطاعات .
- الإشراف و مناقشة جميع التقارير الخاصة بأداء جميع البرامج التنفيذية لمختلف الوزارات .
- النظر في تقارير حكام الولايات الخاصة بتطبيق البرامج الحكومية و الولائية .
- تعبئة الجماهير لإنجاز برامج و سياسات الحكومة و ترقية الحياة العامة .
- إقتراح قانون المالية و ميزانية الدولة على المجلس التشريعي الوطني³.

الفقرة الثانية : السلطة التنفيذية الولائية

لقد نظّم الدستور سلطات الهيئة التنفيذية الولائية في القسم الحادي عشر 11 من الفصل الأول، و قد حدّد أقطاب السلطة التنفيذية الولائية في ثلاثة جهات هي : (الحاكم - الحاكم النائب - وزراء الولاية)، و قد حدّدت المادة 164 من الدستور آلية تعيين و عمل أعضاء السلطة التنفيذية الولائية وفق الآتي :

¹ - Eliane Torres, IFES Elizabeth Wright, " Beyond Quotas and Mainstreaming: Political Accommodation and Gender in South Sudan Workshop Report " , Washington DC - USA : Conflict Dynamics International , July 2013, P 08

² - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part06 , Chapter 03 , Article110 . P 37

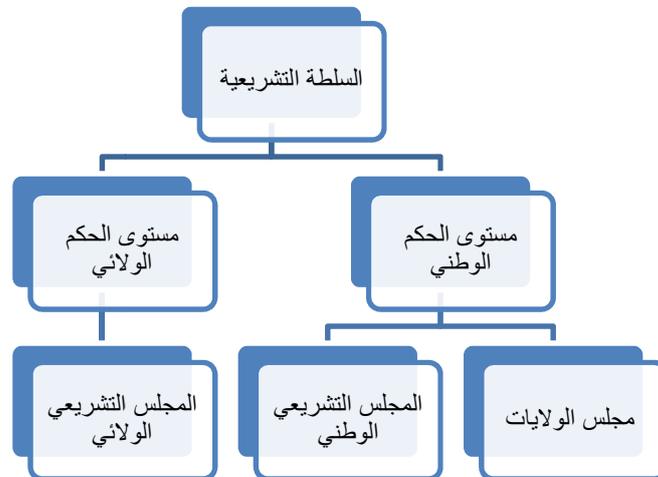
³ - ibid . P 37

- يتأسس الحاكم الهيئة التنفيذية الولائية .
 - يقوم حاكم الولاية بتعيين الحاكم النائب و وزراء الولاية، و ذلك بموافقة رئيس الدولة و بمراعاة النصوص و الضوابط الدستورية الولائية .
 - يعتبر وزراء الولاية مسؤولين، و يساءلون أمام الحاكم و المجلس التشريعي الولائي، بشكلٍ فردي أم جماعي عن أداء مهامهم التنفيذية .
 - يُعزل وزراء الولاية عن طريق حاكم الولاية أو بتصويت عن المجلس التشريعي الولائي بأغلبية الثلثين¹ .
- أما فيما يخص صلاحيات السلطة التنفيذية الولائية، فإن الـ TCSS قد حدّد بشكلٍ حصري جميع الصلاحيات الولائية و الوطنية في شكل ملاحق.

الفرع الثاني : تنظيم السلطة التشريعية

السلطة التشريعية بجنوب السودان تتوزع على مستويين للحكم، مثلها مثل بقية السلطات العامة الأخرى، و ذلك تطبيقاً لنظام الحكم اللامركزي الموسّع أنظر (الشكل رقم 04-02)، و قد فصل الـ TCSS في مسألة تشكّل و آلية عمل المستوى الوطني للسلطة التشريعية، أما فيما يخص المستوى الولائي فقد منح صلاحية تحديد الإختصاصات إلى الدساتير الولائية .

الشكل رقم (04-02) يبيّن بنية السلطة التشريعية بدولة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي 2011



المصدر : الشكل من إعداد الباحث*

الفقرة الأولى : السلطة التشريعية الوطنية

نظّم الـ TCSS السلطة التشريعية الوطنية في القسم الخامس 05 الفصل الأول من الدستور، و قد عرّفها على أنّها الهيئة الأساسية الممثلة لإرادة شعب دولة جنوب السودان، و هي المنوط بها حفظ وحدة مكوناته و القائمة

¹ - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part 11 , Chapter 01 , Article 164 . P 59

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الواردة في :

على صيانة نظام الحكم اللامركزي بالبلاد¹، و قد أقرّ الدستور على أن السلطة التشريعية الوطنية تضم هئتين أساسيتين هما:

1. المجلس التشريعي الوطني (NLA) National Legislative Assembly

2. مجلس الولايات (SC) States Council

و بذلك يكون ال TCSS قد طبّق أحد التقاليد السائدة بالدول المركبة و القاضي بإفراد غرفة برلمانية تشريعية تضمن التمثيل المتساوي للولايات المشكلة لدولة الإتحاد .

أولاً : المجلس التشريعي الوطني NLA

يعتبر NLA بمثابة حجر الزاوية في السلطة التشريعية بدولة و GOSS ، ينتخبون لمدة أربعة سنوات 04، وقد حدد الدستور تاريخ أول عهدة بـ 09 جويلية 2011، وفيما يخص عضوية المجلس فقد نصّ ال TCSS أن العضوية تشتمل على الآتي :

- جميع النواب المنتخبين لعضوية المجلس التشريعي الوطني NLA.
 - جميع نواب GOSS الذين شغلوا مناصب تشريعية قبل فترة الإنفصال أي خلال الفترة الإنتقالية ما بين (2005-2011)، و هذا الشرط مقتصر فقط على أول عهدة برلمانية عقب قيام دولة جنوب السودان .
 - جميع أعضاء مجلس الوزراء الوطني غير الأعضاء بالمجلس التشريعي الوطني بالانتخاب، بحيث نصّ الدستور على أنهم يحق لهم التداول في أعمال المجلس، فيما لا يحق لهم التصويت على القوانين² .
- أما فيما يخص مهام و صلاحيات ال NLA فقد نصّ الدستور على مجموعة من المهام نذكر منها على سبيل المثال مايلي :

- الإشراف على عمل جميع المؤسسات الحكومية الوطنية .
- الموافقة و المصادقة على الخطط و البرامج و سياسات الحكومة الوطنية .
- المصادقة على الميزانية .
- التصديق على المعاهدات و الإتفاقيات الدولية .
- إستجواب و مساءلة وزراء الحكومة على أداء وزاراتهم .
- التصويت على عدم منح الثقة لنائب الرئيس أو أي من وزراء الحكومة الوطنية³ .

¹ - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part05 , Chapter 01 , Article111 . P 18

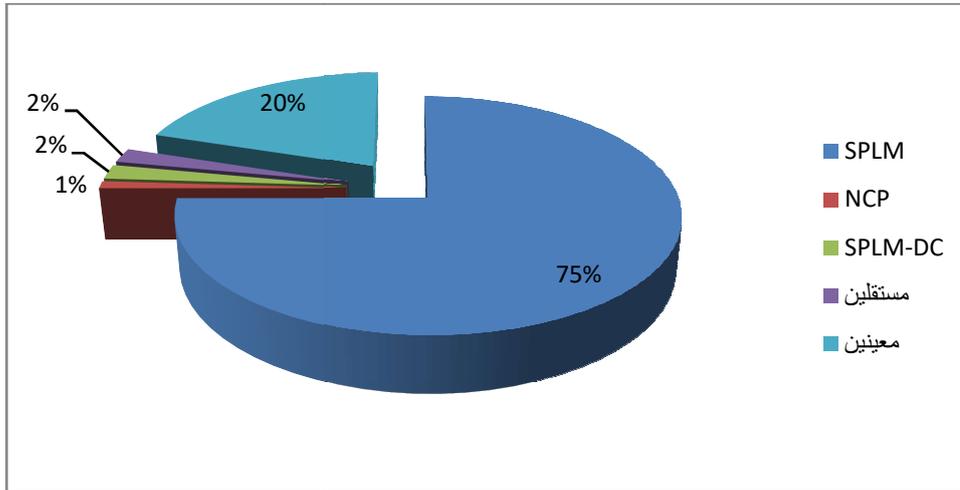
² - ibid . P 19

³ - ibd . P 19

وقد عرف المجلس التشريعي الوطني بجنوب السودان منذ تأسيسه سنة 2011، هيمنة واضحة للحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM بأغلبية ساحقة، مع حضور ضئيل لبقية الأحزاب السياسية الأخرى أنظر (الشكل رقم 03-04)¹، وكذلك واجه الـ NLA مجموعة من التحديات و الرهانات في مجال التشريع كان أبرزها :

- سن قانون إنتخاب جديد يتلاءم مع الطبيعة التعددية التي تميز المجتمع بدولة جنوب السودان و يضمن تمثيل غالبية القبائل في المجالس المنتخبة².
- تعزيز الأطر القانونية الضامنة و التي من شأنها أن تكفل الحقوق و الحريات العامة .
- سن قوانين من شأنها التقليل من حدة القبلية في المؤسسات الحكومية الرسمية للدولة³.

شكل رقم (03-04) يبين تمثيل الأحزاب السياسية بجنوب السودان بالمجلس التشريعي الوطني أوت 2011



Source : Conflict dynamics international , governance and peacebuilding series , building the house Of governance political accommodation in south sudan,p16

ثانياً : مجلس الولايات SC

بالنسبة لمجلس الولايات و هي الغرفة الثانية برلمان دولة جنوب السودان، فيغلب على عضويته طابع التعيين، فوفق المادة 59 فإن عضوية SC تضم الآتي :

- جميع نواب جنوب السودان الذين شغلوا مناصب بمجلس الولايات بجمهورية السودان في الفترة الإنتقالية ما بين (2005-2011)، و هو شرط خاص بعهدة أول مجلس ولايات يقام بدولة جنوب السودان بعد 2011 .

- عشرين عضواً يمثلون الولايات العشرة 10 لدولة جنوب السودان، يتم تعيينهم مباشرة من قبل الرئيس⁴ .

¹ - Conflict dynamics international , governance and peacebuilding series , building the house Of governance political accommodation in south sudan, Uk : Briefing paper no. 4, may 2012. P 16

² - Sofie Dreef Wolfgang Wagner , Designing Elections in Conflict-Prone Divided Societies: the Case of South Sudan , Frankfurt: Peace Research Institute Frankfurt , PRIF-Report No. 122 , 2013 , P 23

³ - Crisis group africa report ,politics and transition in the new south sudan , USA : africa report n°172 – 4 april 2011, P 26

⁴ - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part05 , Chapter 01 , Article56 . P 20

يبقى الشرط الثاني محل جدل و نقاش بين الفرقاء بجنوب السودان، و هو من أهم أحد التعديلات التي تطالب أقطاب المعارضة بإجرائها على الدستور الإنتقالي، و يُعهد لـ SC العديد من الصلاحيات و المهام، يغلب عليها الطابع المحلي الولائي، من بينها الآتي :

- الإشراف على السياسات ذات الصلة ب إعادة البناء و البرامج التنموية و تقديم الخدمات على مستوى الولايات .
- طلب البيانات من حكام الولايات ذات الصلة بتنمية الحكم اللامركزي بالدولة .
- التصديق على أي تغيير ممكن على مستوى الولاية، خاصة فيما تعلق الأمر بإسم الولاية ، الحدود الفاصلة بين الولايات ..
- العمل على تنمية ثقافة السلام و الإنسجام المجتمعي داخل أقاليم الولايات ¹.

الفقرة الثانية : السلطة التشريعية الولائية

وفق المادة رقم 163 من الـ TCSS، فإن السلطة التشريعية الولائية بدولة جنوب السودان، تتمثل أساساً في المجلس التشريعي الولائي، و لم يحدد الدستور الإنتقالي إجراءات إنتخاب أو تعيين أعضاء المجلس التشريعي الولائي، و فوّض هذه الصلاحية للدساتير الولائية بالدولة، و وفق الـ TCSS فإن العهدة التشريعية للمجلس التشريعي الولائي تحدد ب أربعة 04 سنوات، على أن تبدأ أول عهدة بتاريخ 09 جويلية 2011². و قد عُهد للمجلس التشريعي الولائي بعض الصلاحيات منها :

- صلاحية التصويت بعدم الثقة بحاكم الولاية بأغلبية ثلاثة أرباع جميع أعضاء المجلس .
- إن تم إعادة إنتخاب أو تعيين نفس الحاكم المعزول يتم حلّ المجلس تلقائياً، و يتم تشكيل مجلس جديد وفق ما ينص عليه دستور الولاية³.

الفرع الثالث : تنظيم السلطة القضائية ب GOSS

السلطة القضائية كغيرها من السلطات العامة في جنوب السودان، تتفرع من حيث البنية إلى مستويين للحكم (الوطني و الولائي) أنظر (الشكل رقم 04-04)، و قد حرص الدستور على ضرورة تحقيق الإستقلالية في العمل القضائي في شتى النواحي، فوفق المادة 123 من القسم السابع من الدستور الإنتقالي، تُعرّف السلطة القضائية على أنها تستمد سلطاتها و قوتها من شعب جنوب السودان، وقد أورد الدستور مجموعة من الأهداف المنوطة بالسلطة القضائية منها :

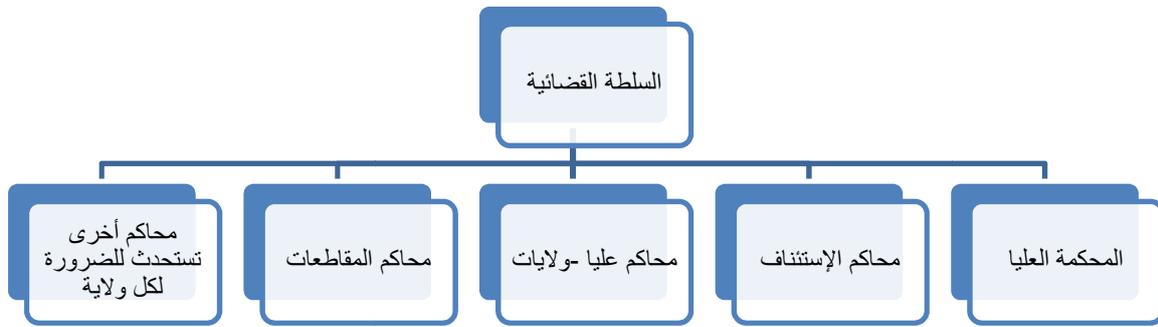
¹ - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part05 , Chapter 01 , Article59 . P 20

² - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Article 163 , P 58

³ - Ibid, p 58

- العمل على تحقيق القيم و القواعد المنصوص عليها دستورياً و قانونياً، و أنّ السلطة القضائية لا بد أن تتصف بالإستقلالية المطلقة من حيث التمويل المالي¹.
 - العمل على ضرورة تحقيق إستقلالية كل من السلطين التشريعية و التنفيذية .
 - لا بد للسلطة القضائية أن تمتلك جهاز محاسبة مالي خاص بها يخضع للمراجعة و التدقيق المالي العمومي بشكل مستمر .
 - على السلطة القضائية و القضاة العمل بكل إستقلالية و بدون أي خلفية تذكر (إثنية أم عرقية ..)، و أن تكون إستقلالية القضاء مضمونة دستورياً و قانونياً².
- أما بالنسبة لصلاحيات السلطة القضائية فقد نصّ عليها الدستور وفقاً للمؤسسات الرسمية التابعة و المكونة للسلطة القضائية بدولة جنوب السودان.

الشكل رقم (04-04) يبيّن بنية السلطة القضائية بدولة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي 2011



المصدر : الشكل من إعداد الباحث*

فبالنسبة للمحكمة العليا supreme court فتمثل الهيئة القضائية العليا في البلاد على المستويين الوطني و الولائي، وهي تتألف من رئيس العدل و نائب رئيس العدل فالأول يمثل رئيس المحكمة العليا و هو المسؤول عن الأداء القضائي و الإداري بكافة السلك القضائي بدولة جنوب السودان³، أما الثاني فينوب عن الرئيس في أداء مهامه في حالات الغياب المبررة قانونياً، و غالباً ما تتصف مهام المحكمة العليا باعتبارها محكمة النقض النهائية بالدولة، و تقوم بالفصل في القضايا إستناداً لـ TCSS و الدساتير الولائية .

أما بالنسبة لمحكمة الإستئناف فهي محكمة نقض إبتدائية قبل المحكمة العليا، و لم يحدّد الدستور أي من الضوابط المتعلقة بتركيبها و طريقة عملها، و أسند ذلك لقانون عضوي خاص، أما محاكم الولايات فتختص في

¹ - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part05 , Chapter 01 , Article 123 , 124 . Pp 40 41

² - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Article 125 , P 41

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الواردة في :

Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011

³ - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Article 127 , P 42

القضايا الولائية المحلية، و تستند إلى التشريعات و القوانين و الضوابط المنصوص عليها في الأطر القانونية الولائية و المحلية .

المطلب الثاني : الأحزاب السياسية و هيمنة الحركة الشعبية على السلطة بدولة جنوب السودان

إنّ دراسة النظام الحزبي في أي نظامٍ سياسي يمكن الباحثين من معرفة العديد من الجوانب و التفاصيل التي يتصف بها هذا النظام أم ذاك، فمستوى التعدد الحزبي من عدمه، و كذا درجة التنافسية الحزبية في الأنظمة التعددية تعكس صورة عامة على النظام السياسي ككل، باعتباره نظام يتيح فرص التداول على السلطة أم تقل فيه هذه الفرصة .

و بالنسبة لدولة جنوب السودان فإن الدراسات المتعلقة بنشاط الأحزاب السياسية في نظامها السياسي، تعتبر من أهم الجزئيات و التفاصيل التي تستدعي الدراسة، فبالرغم من وجود و تعاقب ظهور بعض الأحزاب السياسية المحسوبة على جناح المعارضة على غرار الحركة الشعبية لتحرير السودان / جناح التغيير الديمقراطي SPLM/DC و الحركة الشعبية لتحرير السودان / جناح المعارضة SPLM/IO و حزب الإتحاد الديمقراطي UDP، النادي الديمقراطي لجنوب السودان SSDF، بالرغم من كل هذه الأحزاب السياسية إلا أن دورها يبقى محدوداً بالنسبة لهيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM¹ .

و سيحاول هذا المطلب دراسة طبيعة النظام الحزبي المطبق بدولة جنوب السودان من جهة، و ظاهرة هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان من جهة أخرى .

الفرع الأول : الخلفية التاريخية للعمل الحزبي بجنوب السودان

مرّت التجربة التاريخية للعمل الحزبي بجنوب السودان بالعديد من المراحل، بدايةً بفترة الحكم الثنائي البريطاني المصري (1894-1956) على السودان، مروراً بفترة الحكومات السودانية الوطنية، وصولاً لتاريخ إنفصال الجنوب عن الدولة السودانية سنة 2011، و على مرّ التاريخ إختلفت توجهات الأحزاب و التنظيمات السياسية بجنوب السودان اتجاه مختلف القضايا، أهمها مسألة الوحدة أم الإنفصال مع الشمال أنظر (الجدول رقم 03-04)، و من خلال هذا الفرع سنحاول رصد أهم التنظيمات السياسية خلال الفترات التاريخية السابقة لقيام دولة جنوب السودان.

جدول رقم (03-04) يبيّن تصنيف أحزاب جنوب السودان من حيث تأييد أو رفض الوحدة مع الشمال قبل 2011

إسم الحزب	سانو في الخارج	حزب الأحرار	حزب الليبرالي	حزب الجنوب	حزب سانو في الداخل	حزب جبهة الجنوب
سنة التأسيس	1963	1951	1954	1965	1965	1965
تأييد الوحدة		x	x	x	x	x
تأييد الإنفصال	x					

المصدر : الجدول من إعداد الباحث *

¹ - The economist , "south sudan : country report", London : Intelligence unit, December 2016, p 22

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في : جون قاي نوت يوه، العزلة ..الوحدة و الإنفصال: تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان ص 106

عطفاً على الجدول أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن مطالب الأحزاب الوحدوية الفيدرالية كانت تتمحور حول مجموعةٍ من النقاط أهمها :

- تطبيق نظام فيدرالي بين إقليمي الجنوب والشمال .
- الاعتراف بالمسيحية كديانة رسمية للدولة إلى جانب الإسلام .
- الاعتراف باللغة الإنجليزية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية .
- إقامة إدارة حكومية خاصة بإقليم الجنوب¹ .

ويعتبر الحزب الفيدرالي أحد أهم هذه الأحزاب الوحدوية الجنوبية، بحيث أكد في أديباته بأن يحكم السودان علاقات فيدرالية بين الشمال و الجنوب، و أن يكون الدستور الفيدرالي علمانياً و أن تدار كل ولاية بدستورها الخاص² .

الفقرة الأولى : التجربة الحزبية الجنوبية أثناء فترة الحكم الثنائي البريطاني المصري (1894-1956)

أدت سياسة إدارة الحكم الثنائي فيما يخص العلاقات بين الشمال و الجنوب بالسودان، أو ما عُرف آنذاك بسياسة الجنوب، و التي قامت أساساً على إتباع طرق مستقلة و مختلفة لتطوير كل من الإقليمين على حده، أدت إلى تأخير نشوء الحركات و التنظيمات السياسية بالجنوب مقارنة بالإقليم الشمالي³، وعلى إثر هذه السياسة فقد ظلّ الوعي السياسي بالجنوب ضعيفاً للغاية لفتراتٍ طويلةٍ جداً .

وقد عرف مطلع الأربعينات من القرن الماضي بداية ظهور و نشاط بعض الحركات و التنظيمات السياسية بالجنوب، و قد إتصفت في مجملها بصغر و محدودية الحجم من جهة، و باستخدام الآليات و الطرق السلمية في التعبير عن مصالحها من جهةٍ أخرى، و من ضمن هذه المجموعات نجد جماعة "فاوستينو رورو الإجتماعية السياسية لجنوب السودان" بمنطقة جوبا، وكذا جماعة "بوت ديو" بمنطقة أعالي النيل بـمالاكال⁴ .

وفي سنة 1947 تكونت ما عُرفَ بـ "جمعية تطوير شؤون موظفي الجنوب"، وكان أعضاؤها من موظفي الخدمة المدنية و رجال الشرطة، واستهدفت بالأساس تحسين أجور و مرتبات العمال من الجنوب، وقد إتبعَت في سياساتها و طرق و آليات مطالبها على أسلوب الإضرابات و الاعتصامات المتواصلة .

وقد مثلت سنة 1947 بداية الانتقال من مرحلة التنظيمات الإجتماعية العمالية الجنوبية، إلى مرحلة التأسيس للتنظيمات السياسية البحتة، وقد أُعتبر مؤتمر جوبا، و هو أحد أبرز معالم و محطات الكفاح السياسي بالنسبة للتاريخ السياسي للسودان و جنوب السودان معاً، و الذي إنعقد بنفس السنة، أُعتبر و بدون جدل الحدث

¹ - ديدار فوزي روسانو، السودان .. إلى أين، القاهرة : دار العالم الثالث، 2003، ص 122

² - أحمد أبو سعدة، جنوب السودان و آفاق المستقبل، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2011، ص 152 .

³ - مُجَّد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، تر : هنري رياض، الجنيد علي عمر، وليم رياض، الخرطوم : دار

المأمون، 1983، ص 326

⁴ - نفس المرجع، ص 327

المفصلي في إقتحام إقليم الجنوب للشأن السياسي العام بالسودان، فقد مهّد المؤتمر إلى بداية أوّل تمثيل لشعب جنوب السودان في الجمعية التشريعية السودانية في ديسمبر 1948 بثلاثة عشر 13 عضواً من بين 95 عضو¹. وقد توالى عقب إنعقاد مؤتمر جوبا سنة 1947 و دخول نواب عن الجنوب بالجمعية التشريعية السودانية سنة 1948، توالى محطات عدّة لتأسيس الأحزاب السياسية بجنوب السودان، فقد تمّ تأسيس حزب الأحرار الجنوبي سنة 1951، و الذي كان ينادي بالفيدرالية بين الشمال و الجنوب²، ثمّ تأسس بنفس السنة حزب الجنوب بقيادة كل من "عبد الرحمن سول و ستانلاوس بياما و بوت ديو"، وفي سنة 1954 تأسست جمعية سياسية بجوبا برئاسة "هيلري لوغالي" للقيام بنشاطٍ سياسي، إلا أن هذه الجمعية لم يكتب لها النجاح و الإستمرار طويلاً في الساحة السياسية بجنوب السودان³.

و بالنظر لبرنامج حزب الأحرار الذي يعتمد على سياسة تحقيق الفيدرالية مع الشمال، فقد سعى و تمكّن من إقامة علاقات مع الحزبين السياسيين الكبارين في السودان آنذاك، و هما : حزب الأمة و الحزبي الوطني الإتحادي، و قد بذل حزب الأحرار كل الجهود من أجل تحقيق وضع فيدرالي للجنوب مع الشمال، وفي 19 ديسمبر من سنة 1955، و قبيل الإستقلال الوطني بأيام نجح في إقناع معظم التشكيلات السياسية بالبرلمان السوداني بتوجهه، و تمّ التصويت مع الأحزاب الشمالية الأخرى على إستقلال السودان يوم 01 جانفي 1956 على هذا الأساس⁴.

الفقرة الثانية : العمل الحزبي بجنوب السودان خلال الفترة ما بين 1956-2011

لقد تميّزت هذه الفترة من العمل الحزبي بجنوب السودان بظهور العديد من التنظيمات الحزبية السياسية، و تباينت توجهاتها و برامجها السياسية من جهة، و علاقاتها بالتنظيمات السياسية الشمالية من جهةٍ أخرى، و عليه يمكن أن نتطرق خلال هذه الفترة إلى العديد من الأحزاب السياسية الجنوبية، مع إستبعاد الـ SPLM التي سيُفرد لها فرعٌ تفصيلي خاص، و ذلك باعتبارها أقوى و أكبر الأحزاب السياسية بدولة جنوب السودان حالياً .

أولاً : حزب سانو (في الخارج) SANU

في عام 1961 كوّن أحد أهم و أبرز القادة السياسيين الجنوبيين هم : "جوزيف أدوهو، أقرى جادين، الأب ساترتينو، ألكسيس مبالي"، كوّنوا ما عُرفَ بمنظمة "إتحاد السودان المسيحي" بالعاصمة الأوغندية "كمبالا"، و كان الهدف وراء تأسيس هذه المنظمة إيجاد دعم معنوي و مادي من المنظمات المسيحية الأجنبية لقضية جنوب السودان⁵، وفي فيفري سنة 1962 قرّر القادة تكوين تنظيم سياسي نموذجي آخر تتضمن تركيبته كافة القبائل الجنوبية بهدف إلى تمثيل الجنوبيين في المنفى، و قد تمّ ذلك بتاريخ 25 ديسمبر 1963 أين تمّ الإعلان عن تأسيس

¹- المرجع السابق، ص 329

²- حسن سيد سليمان، تطور النظام السياسي في السودان، الخرطوم : المركز القومي للإنتاج الإعلامي، 2005، ص 22

³- مُجّد عمر بشير، مرجع سابق، ص 330

⁴- نفس المرجع، ص 330

⁵- جون قاي نوت يوه، العزلة .. الوحدة و الإنفصال: تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان. الخرطوم : دار عزة للنشر و التوزيع، 2009، ص 108

حزب سانو (Sudan African National Union (SANU) في العاصمة "كمبالا" بأوغندا، و قد هدف هذا التنظيم الجديد إلى إستيعاب السياسيين الجدد المتواجدين بكثرة بالمنفى بدول شرق إفريقيا . و قد عُرفَ عن الحزب الميل إلى تبني الأسلوب العسكري، و ذلك بتأسيسه لمجموعات عسكرية سرية بالجنوب و المطالبة بالإنفصال التام عن الشمال .

ثانياً : حزب سانو (في الداخل) SANU

توصف الفترة ما بين 1965-1969 بأنها فترة تعقّدت فيها الأمور بالنسبة للحركات السياسية الجنوبية من حيث النشاط و الحركية، و في هذا السياق تأسس حزب "سانو في الداخل" بأفريل 1965 بقيادة السيّد "وليم دينق"، و كان الهدف الأساسي للحزب الجديد هو المطالبة بتطبيق نظام الحكم الفيدرالي في السودان بطريقة سلمية، وهو ما تمّ وصفه بالمطلب الجماعي الذي وافق عليه البرلمان السودان من قبل في 19 ديسمبر 1955، و تلخص وجهة نظر سانو في الداخل في أن التعدد العرقي بالسودان يقتضي سيادة نظام حكم فيدرالي، و هذا ما يفسّر رفض الحزب لمسألة الدستور الإسلامي، الذي أصرت عليه عديد القوى السياسية الشمالية¹.

ثالثاً : حزب جبهة الجنوب

يختلف المؤرخون في تحديد الفترة التي تمّ فيها تأسيس حزب الجنوب بإقليم جنوب السودان، بالرغم من أن العديد من المراجع ترجح تاريخ مارس 1965 كنقطة بداية و تأسيس للحزب، و قد كانت الجبهة في بداياتها عبارة عن مجموعة من الموظفين الجنوبيين في الخدمة المدنية، و طلبة في الجامعات و المعاهد العليا، و نشأ غالبيتهم في العاصمة السودانية الخرطوم، و تولوا مهمة التحدث عن حقوق الجنوبيين داخل البلاد². يرى مؤسسوا الحزب أنّ تنظيمهم ذو طابع جماهيري واسع، يتكون معظم إطاراته من قادة الحزب الفيدرالي، و قد عمل الحزب بشكلٍ سرّي طيلة فترة حكم الجنرال عبود بالسودان 1958-1964، يُعرفُ عن الحزب أنّه يصنف ضمن خانة الأحزاب السياسية الوحدوية، أي التي لا تنادي بفكرة الإنفصال عن الشمال، الأمر الذي أثار على سياساته، فعلى عكس بعض الأحزاب الجنوبية، سعى حزب جبهة الجنوب إلى المشاركة في الحكومات الوطنية السودانية المتعاقبة .

وقد مثّلت فترة رئاسة السيّد "سر ختم خليفة" للحكومة بالسودان، مثّلت أحد المحطات التي شارك فيها الحزب بثلاثة حقائب وزارية هي : وزارة الداخلية "كلمنت أميورو"، وزارة الأشغال "هيلري بول"، و وزارة الإتصالات "وازيون مونديري"³

¹- جون قاي نوت يوه، مرجع سابق، ص 144

²- نفس المرجع، 151

³- نفس المرجع ، ص 152

رابعاً : حزب الجنوب الليبرالي

في سنة 1953 تم تأسيس حزب الجنوب الفيدرالي على يد كل من : "بنجامين لوكي، واستنلاوس بايساما"، و تجدر الإشارة أنّ الحزب قد أسس في بادئ الأمر تحت مسمى الحزب الليبرالي، إلا أنّ الحزب لم يستطع أن يحظى بالقاعدة الشعبية المطلوبة، سواءً في الجنوب أم في بقية الأقاليم السودانية الأخرى، أين تمّ تعديل و تغيير الإسم إلى حزب الجنوب الليبرالي، و تعتبر الفيدرالية أحد أهم مطالب الحزب، في مقابل رفضه لمسألة الانفصال و إقامة الدولة بشكلٍ منعزلٍ عن الشمال¹.

جدول رقم (04-04) يبيّن تمثيل بعض الأحزاب السياسية الجنوبية بالبرلمانات السودانية السابقة

سنة 1968	سنة 1967	سنة 1965	سنة 1958	سنة 1953	
-	-	-	40	-	الحزب الفدرالي
-	01	-	-	16	حزب الجنوب الليبرالي
15	10	-	-	-	حزب سانو في الداخل
10	-	-	-	-	حزب جبهة الجنوب

المصدر : جون قاي نوت يوه، العزلة .. الوحدة و الانفصال: تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان، ص 83

الفرع الثاني : واقع التجربة الحزبية بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2011

إنّ المتتبع لواقع التجربة الحزبية بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2011، يدرك تمام الإدراك أمرين أساسيين هما :

- سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM على النشاط الحزبي بالدولة الوليدة .
- ضعف و شبه غياب تام لكافة التشكيلات الحزبية السياسية الأخرى، سواءً في المعارضة أو تلك المحسوبة في صف الموالاة .

وعلى ضوء هذه المعطيات، سنحاول تحليل بيئة عمل الأحزاب السياسية بدولة جنوب السودان، باعتبارها أحد الفواعل و القوى السياسية المؤثرة بالنظام السياسي ككل، و ذلك من خلال التطرق إلى الأطر القانونية المنظمة لعمل الأحزاب السياسية بدولة جنوب السودان، بالتركيز أكثر على قانون الأحزاب السياسية الصادر في فيفري 2012، و كذا التطرق إلى دراسة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM، باعتبارها الفاعل الحزبي الأكثر قوة و هيمنةً على النشاط الحزبي بدولة جنوب السودان .

¹ - جون قاي نوت يوه، مرجع سابق، ص 83

الفقرة الأولى : العمل الحزبي بجنوب السودان في ظل قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012

يعتبر قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012، هو أول إطار قانوني يختص بتنظيم العمل الحزبي بدولة جنوب السودان، و قد مثل إعداده و إقراره بمثابة إنجازٍ بحد ذاته لمختلف القوى و التشكيلات السياسية بالبلاد، و ذلك بالنظر إلى حالة الجمود التي إكتنفت الإقليم طيلة فترة الوحدة مع دولة السودان، باعتبار حرمان الجماعات الجنوبية و الشمالية أيضاً من حقوقها في تأسيس الأحزاب السياسية و العمل بها لفتراتٍ متفاوتة من تاريخ السودان السياسي، و قد أقرّ القانون في أول مواده على أنه الإطار الوحيد المنظم لعمل الأحزاب السياسية بجنوب السودان، مع توقف كافة الأحكام السابقة الصادرة عن GOSS و المتعلقة بالأنشطة الحزبية¹.

و لقد تمت صياغة القانون في 33 مادة، تطرق فيها إلى كل ما يتعلق بالأحزاب السياسية، من حيث الأحقية في إقامة و تأسيس حزب سياسي، شروط إقامة حزب سياسي، طبيعة النظام الحزبي، الجهة المختصة بتنظيم و مراقبة عمل الأحزاب السياسية، و كذا الضوابط المالية التمويلية الخاصة بالنشاط الحزبي بدولة جنوب السودان .

فبالنسبة لطبيعة النظام الحزبي المطبق بدولة جنوب السودان، فقد نصّ القانون في المادة 15 من الفصل الرابع منه، على أنّ النظام الحزبي بالدولة تعددي، و أن أي مواطن جنوب سوداني بلغ سن الثامنة عشر 18، له الحق في المشاركة بتأسيس حزب سياسي، و لا يجب أن يُكره أي شخص على الإنضمام إلى حزب سياسي معين². و عليه فإن دولة جنوب السودان لم تخرج عن إطارها و نطاقها الجغرافي العام المتعلق أساساً بمنطقة شرق إفريقيا، الذي تتبنى فيه غالبية الدول نظاماً تعددياً في إقامة و تأسيس الأحزاب السياسية، و إتاحة فرصة العمل و إدارة الشأن العام³ أنظر (الجدول رقم 04-05) .

جدول رقم (04-05) يبيّن أعداد الأحزاب السياسية ببعض بلدان شرق إفريقيا لسنة 2006

الدولة	إثيوبيا	كينيا	السودان	تنزانيا	أوغندا
عدد الأحزاب السياسية	60	66	07	25	10

Source : Michael Chege, "Political Parties in East Africa: Diversity in Political Party Systems", p22

ومن جهةٍ أخرى حظر القانون على الأفراد مسألة الإنتماء الحزبي المزدوج في نفس الوقت، وكذلك وضع حداً لمسألة الأحزاب و التشكيلات السياسية ذات البعد الإثني، النوعي، الديني أو الجهوي، و ذلك إعتباراً لطبيعة التركيبة السكانية لمجتمع دولة جنوب السودان، و الذي يتصف بالتعددية الإثنية و القبلية الهائلة.

¹ - Republic of south sudan . Laws of southern sudan . political parties act n 33.chapter 01 , article 02 , JUBA : Ministry Of Justice . 29 february 2012, p 04

² - ibid, p 08

³ - Michael Chege, "Political Parties in East Africa: Diversity in Political Party Systems" , Stockholm : International Institute for Democracy and Electoral Assistance report ,2007, p 22

وقد حدّد القانون بعض الفئات و الشرائح المجتمعية المهنية، التي إعتبرها محظورة من المشاركة في عضوية أو تأسيس أي حزب سياسي، أو العمل في أي نشاط ذا صلة بالنشاط الحزبي و هذه الفئات كالتالي :

- القضاة و أعضاء جهاز العدالة بدولة جنوب السودان .
- أفراد القوات المسلحة النظامية .
- موظفي الخدمة المدنية في كافة مستويات الحكم الثلاثة (الوطني - الولائي - المحلي) .
- دبلوماسيي وزارة الشؤون الخارجية¹ .

أما بالنسبة للهيئة المنظمة و المراقبة لعمل الأحزاب السياسية، و المنوط بها تولي مهمة قبول أو رفض ملفات تأسيس الأحزاب السياسية، فقد نصّ القانون في مادة الثامنة 08 على إقامة "مجلس للأحزاب السياسية" يتصف بالإستقلالية، يتم إختيار أعضائه من طرف رئيس الجمهورية، بالتشاور مع مختلف التشكيلات السياسية بدولة جنوب السودان، و حدّدت عهده عملهم على مستوى المجلس بخمس سنوات 05، إبتداءً من تاريخ إقرار و إقامة المجلس² . و أوّل إجراء قام به المجلس بمقتضى القانون هو إعادة تسجيل الأحزاب السياسية السابقة لقيام دولة جنوب السودان، في مدّة لا تتعدى تسعون 90 يوماً من تاريخ إقرار القانون الجديد ، و عموماً تتخلص مهام "مجلس الأحزاب السياسية" في مايلي :

- تسجيل و إعادة تسجيل الأحزاب السياسية بدولة جنوب السودان .
 - إعداد الميزانية السنوية و تقدّم لمجلس الوزراء الوطني ليتم التصديق عليها في المجلس التشريعي الوطني .
- . NLA

- تلقي و معالجة شكاوى الأحزاب السياسية فيما يخص تطبيق قانون الأحزاب السياسية، أو أي إشكالٍ في أحد القوانين الداخلية الخاصة بالأحزاب السياسية .
- التحقيق واتخاذ قرارات فاصلة في شكاوى الأحزاب السياسية .
- التحقق من تقيّد جميع الأحزاب السياسية بأحكام الدستور الإنتقالي لجنوب السودان، و كذا ضوابط قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012، و الوفاء بجميع الإلتزامات المفروضة عليهم في هذه الضوابط³ .

الفقرة الثانية : سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على النشاط الحزبي بدولة جنوب السودان

من اللافت للإنتباه و لكل متتبع للشأن الحزبي و موازين القوة و السلطة بدولة جنوب السودان، هيمنة و سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM على زمام السلطة فيها، و سنحاول في الآتي دراسة درجة ومستوى هيمنة الحركة على الحياة الحزبية و السياسية ككل بدولة جنوب السودان .

¹ - Republic of south sudan . Laws of southern sudan .political parties act n 33.chapter 04 , article 15 , JUBA : Ministry Of Justice . 29 february 2012, p 09

² - ibid, p 07

³ - ibid, p 08

أولاً : نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان

تعتبر SPLM أكثر الأحزاب هيمنةً على الساحة السياسية بدولة جنوب السودان، و قد تمّ ترسيخ هذه الوضعية منذ بداية النضال السياسي لشعب جنوب السودان ضد الحكومات الوطنية السودانية المركزية، ابتداءً من سنة 1983¹، و قد لعب تزايد قوة الجناح العسكر للحركة دوراً بالغ الأهمية في تأكيد هيمنة و سيطرة الحركة على مقاليد الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان عقب إقامة الدولة في 2011².

تعود نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM إلى شهر ماي 1983، عندما تمردت الكتبية رقم 105 من الجيش السوداني في مدينة بور بالجنوب، و إعلانها عدم الخضوع لأوامر القيادة الشمالية، و منها بدأت موجة التمرد الواسعة بالجنوب باتجاه الشمال³.

و لقد اختلفت آراء و قراءات الباحثين حول الأسباب الرئيسية الأصلية، التي دفعت بتشكّل الحركة، إلا أن جميع هذه الآراء ركزت على مايلي :

- أسست الحركة الشعبية لتحرير السودان نتيجةً للقرار الذي أصدرته حكومة جعفر النميري بإعادة تقسيم إقليم جنوب السودان إلى ثلاثة مديريات بدلا من إقليم واحد وهي كل من : أعالي النيل، بحر الغزال، الإستوائية .
- شكّلت الحركة نتيجة لقرار الرئيس الراحل جعفر النميري بفرض قوانين الشريعة الإسلامية بإقليم جنوب السودان⁴ سنة 1983 .

و من جهةٍ أخرى، يؤرخ العديد من الباحثين لشهر جوان 1983، باعتباره الإنطلاقة الفعلية للحركة من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، و ذلك إثر الإجتماع الذي ضمّ كل من : "جون قرنق، سلفاكير ميارديت، جوزيف أدوهو"، أين أعلنوا عن تكوين حركةٍ ثورية باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان، و جناحها العسكري المسلح المعروف بـ الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLA، و أعدوا و وثقة تعكس رؤية الحركة السياسية، و التي عُرفت بـ منفيستو الحركة الشعبية فيما بعد⁵، و لقد إرتكزت مبادئ التنظيم الجديد على العديد من النقاط منها :

- التخلي عن مطلب إستقلال جنوب السودان و التركيز على تحرير كل السودان من الحكم الدكتاتوري .
- تأسيس ما عُرف بالسودان الجديد الذي يتصف بالمساواة و العدالة الإجتماعية .

¹ - Ogochukwu nzewi and odette ramsingh , "starting from scratch: lessons on citizen engagement and Participatory governance for post referendum public management South sudan", SOUTH AFRICA : centre for policy Studies and south african institute of international affairs, Research paper presented to the CEPA meeting held from 4 to 8 april 2011.P 07

² - Samson Wassara , "Predictable Causes and Prospects of the Current Political Crisis in South Sudan", LONDON : Justice and Security Research Programme, January 23rd, 2014, P 20

³ - عبد الرحمن، حسن الحاج علي، مرجع سابق، ص 45

⁴ - رشا مُجد أحمد أمين، الحركة الشعبية في جنوب السودان (1983-2002)، القاهرة : دار الكتب و الوثائق القومية، 2014. ص 43

⁵ - نفس المرجع، ص 45

● محاربة نظام الحكم القائم، و إقامة نظام يُؤسس على إحترام التنوع الإثني الذي يميّز المجتمع بدولة السودان .
و لقد كانت لرؤية الحركة الشعبية الآثار البالغة على المجتمع السوداني، فمن جهة إستطاعت الحركة جذب فئات كبيرة من المجتمع السوداني، خاصة الساعين منهم لمقاومة التمييز و نظام حكم السيد جعفر النميري، ومن جهة أخرى لاقت الحركة بعض ردود الأفعال السلبية في أوساط الجنوبيين، خاصة الذين كانوا يعملون على هدف الإنفصال و الإستقلال عن الشمال¹.

و من المتفق عليه أنّ الإنطلاقة الأولى للحركة خاصة مع إذاعة و نشر مبادئها و أهدافها السياسية أكسبتها إنتشاراً إجتماعياً و جغرافياً جُداً واسع، فمعظم المواطنين الجنوبيين كانوا ممثلين في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLA، مضافاً إليهم أعداد من المقاتلين في مناطق جبال النوبة، و مجموعات الأنقسانا الوطنية، و أفراد من أواسط السودان و غربه .

و لكن في المقابل لم ترتبط به قبائل عديدة بالجنوب من أهمها : قبائل الفريتيت في غرب منطقة بحر الغزال الإدارية، و التي تشكل حوالي 3,9% من سكان المنطقة، بل إتخذت جُلّ تلك القبائل موقفاً معارضاً لتوجهات جون قرنق و الحركة ككل، أما قبائل الزاندي في غرب الإستوائية فلم تنضم للحركة و لم تُبدِ معارضةً و وقفت موقف الحياد من الإصطفاف بالجنوب².

ثانياً : الهيكل التنظيمي للحركة الشعبية لتحرير السودان

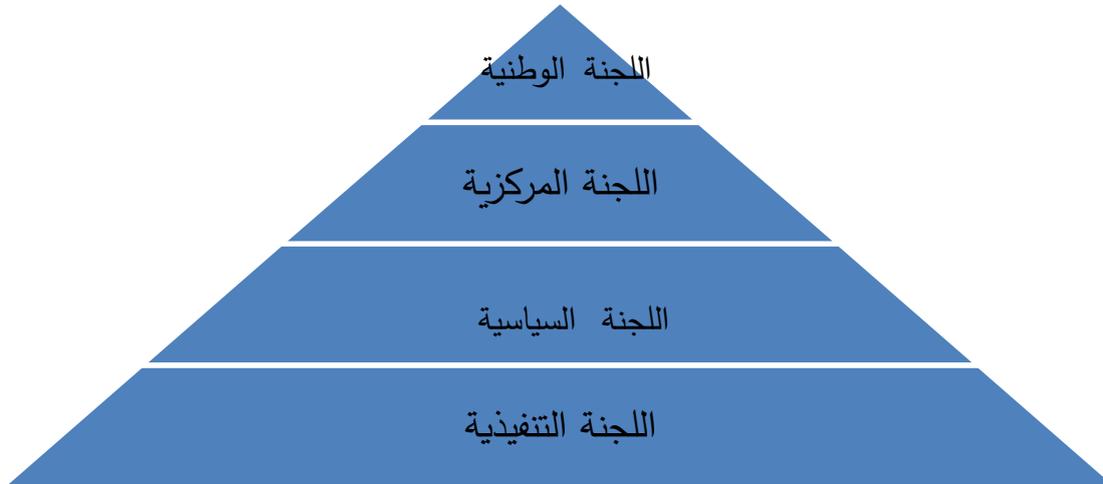
تكونت في بداية مسيرة الحركة القيادة السياسية العليا من مجموعة من الأعضاء عُرفوا بالأعضاء الدائمين، إنقسمت داخلياً إلى قيادتين رئيسيتين : الأولى القيادة السياسية و التي تألفت من كل من : جون قرنق - رئيساً، جوزيف أدوهو - نائباً للرئيس و رئيساً للجنة الفرعية للشؤون الخارجية، مارتين ماجير - مسؤول الشؤون القضائية و الإدارية، و لوال دينغ - مسؤول الشؤون المالية، و في أوت 1984 تمّ تكوين أربعة لجان منبثقة عن القيادة السياسية العليا أنظر (الشكل رقم 04-05)، و ذلك من أجل محاولة التأكيد على سير أمور الحركة بطريقة سلسلة، و على درجة عالية من الكفاءة³.

¹- أبيل ألبير، جنوب السودان : التمادي في نقض العهود و العهود، تر: بشير مُجّد سعيد ، لندن : شركة ميدلايت المحدودة 1992، ص 275

²- نفس المرجع، ص 272

³- رشا مُجّد أحمد أمين، ص 53

شكل رقم (04-05) يبيّن البناء الهرمي لأجهزة وهيكل الحركة الشعبية لتحرير السودان عند التأسيس



المصدر : عبد الرحمن، حسن الحاج علي، المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي، ص46 و بعد الفترة الطويلة من عمل الحركة في إقليم جنوب السودان، إكتسبت خبرةً تنظيمية جيدة مقارنةً بالأحزاب و التنظيمات السياسية الأخرى بالإقليم، فالبناء التنظيمي للحركة ينتشر حالياً عقب قيام الدولة سنة 2011 بجميع مستويات الحكم، إبتداءً من مستوى الحكم الوطني المركزي، مروراً بالمستوى الولائي، و صولاً إلى المستوى الثالث و المتعلق بمستوى الحكم المحلي بجميع جزئياته، و يمكن رصد أهم الأجهزة التي تقوم عليها الحركة حالياً في الآتي :

- المؤتمر الوطني العام .
- مكتب الحركة الشعبية .
- المكتب السياسي .
- الأمانة العامة¹ .

وعلى ضوء ما سبق ذكره، أصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM القوة السياسية الأكثر تأثيراً بالساحة السياسية بدولة جنوب السودان، و الأكثر تمثيلاً في الحكومات الوطنية منذ قيام الدولة سنة 2011 أنظر (الجدول رقم 04-06)² .

جدول رقم (04-06) يبيّن تمثيل الحركة الشعبية في حكومة 2011 مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى

SANU	USAP	UDSF	DM	SPLM	
-	01	01	01	26	عدد الوزراء
01	01	01	01	22	عدد الوزراء النواب

Source : Conflict dynamics international , governance and peacebuilding series , building the house Of governance political accommodation in south sudan,p18

¹ - Rachel morrow, South Sudan: Conflict Mapping, Ontological Security and Institutionalised Conflict , UK :Generations For Peace Institute , December 2014.p 32

² - : Conflict dynamics international ,Op.cit , p 18

المطلب الثالث : دور السلطة التقليدية كفاعل في النظام السياسي بدولة جنوب السودان

تعتبر السلطة التقليدية أحد أبرز الأجهزة الفاعلة في النظام السياسي و الإجتماعي بدولة جنوب السودان، و ذلك لما لها من دورٍ أساسي في العديد من المجالات، خاصةً منها الخدمية و القضائية، و لم يأتِ تقنين الهيئات التقليدية سنة 2009 كسلطة لها العديد من الإختصاصات و الوظائف من فراغ، بل هي نتيجةً لخلفية و بعدٍ إثني من جهة، و لتجربة تاريخية طويلة بإقليم جنوب السودان من جهةٍ أخرى، و عليه سيحاول هذا المطلب معالجة مسألة دور السلطة التقليدية بالنظام السياسي بدولة جنوب السودان من خلال أربعة نقاط أساسية هي كالتالي :

- تحديد مفهوم السلطة التقليدية .
- البعد الإثني و الإجتماعي للسلطة التقليدية بجنوب السودان .
- الخلفية التاريخية لتجربة السلطة التقليدية بجنوب السودان .
- واقع السلطة التقليدية بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2011 .

الفرع الأول : تحديد مفهوم السلطة التقليدية

ميّز عالم الاجتماع و الفيلسوف "ماكس فيبر" Max Weber في حديثه عن ظاهرة السلطة بشكلٍ عام، بين ثلاثة 03 أصنافٍ أو أشكال للسلطة متمثلة في مايلي: السلطة الكارزمية، السلطة التقليدية، السلطة العقلانية القانونية، و ينتج حسبه عن كل نوعٍ من هذه الأنواع صنف محدد من القيادة، تعمل في مجتمعات مختلفة و متباينة من حيث التركيبة.

و من وجهة نظرٍ أخرى، يشير مفهوم السلطة التقليدية إلى ذلك النمط من القيادة غير الرسمية، و التي تعتمد في غالب الأحيان على شخص "الزعيم"، بحيث يستمد هذا الأخير نفوذه و تأثيره من النظام السائد في مجتمعه، الذي يعتمد بالأساس على الأعراف، العادات و التقاليد¹، و هو بذلك عكس نمط السلطة الكارزمية وفق ماكس فيبر، التي تعتمد على الصفات الشخصية الموجودة في الإنسان على غرار قدرته على الإقناع، فن الخطابية ..

و في تعريفٍ آخر للسلطة التقليدية، فهي ذلك النمط من السلطة المستمدة من أحكام العرف و التقاليد، و السائدة في المجتمعات الأقل تقدماً، و وفقاً لـ ماكس فيبر فإنّ الأصل في السُلطة التقليدية هي إشتقاقها من السيطرة الأبوية داخل الأسرة الواحدة، التي تولّد نوعاً من الطاعة و الولاء من قِبل أفراد الأسرة اتجاه الأب، و بذلك فإن صاحب السلطة التقليدية، لا يمتلك وسائل و أدوات حقيقية مادية لإنفاذ الطاعة داخل محيطه².

و في أمثلةٍ أخرى للسلطة التقليدية، فإنّ ماكس فيبر إستدل بنظرية الحق الإلهي المفسرة لنشأة السلطة السياسية ككل، و هو نمطٌ من السلطة يمنح قوة و هيمنة لجهات محدّدة، بدعوى حقٍ إلهي يمتلكونه إمّا بشكلٍ مباشر

¹ - Christopher Ryan Maboloc, "Max Weber's 3 types of authority". In internet document : www.opinion.inquirer.net/85293/max-webers-3-types-of-authority#ixzz58aT5N1Cz , february 2018.

² - What is Traditional Authority?, in internet document: www.hrzone.com/hr-glossary/what-is-traditional-authority, February 2018

أو غير مباشر، و كذلك بالنسبة لسلطة ملاك الأراضي أو الإقطاعيين، فإنه حسب ماكس فيبر أيضاً، يعتبر أحد صور السلطة التقليدية التي سادت أوروبا في أوقات و فترات تاريخية سابقة، بحيث أُسس الولاء فيها على مفاهيم و أُسس عسكرية، و ساهم هذا النوع في تشكيل ما إصطلح عليه "الحكومة الرعوية"¹.

الفرع الثاني : البعد الإثني للسلطة التقليدية بدولة جنوب السودان

إنّ للسلطة التقليدية بدولة جنوب السودان، على شكلها و بنيتها الحالية، أو حتى إبان الفترات التاريخية السابقة، جذور و خلفيات متعلقة أساساً بنمط و أنواع البنى السياسية، و الإجتماعية للقبائل القاطنة بأقاليم جنوب السودان، فالسلطة التقليدية أو نظام الإدارة الأهلية كما كان يُعرف سابقاً، إستمدت سلطاتها و شرعيتها من نظام الطاعة و الولاء السائد في مكونات المجتمع جنوب سوداني القبليّة و العشائرية، خاصةً فيما يتعلق بنظام و مهام فضّ النزاعات و الخلافات البينية القبليّة، و فرض العقوبات و إقامة الحدود، و حل المشاكل الأهلية القبليّة أنظر (الملحق رقم 07)، و خلال هذا الفرع سنحاول إستعراض بعض أوجه النظم السياسية و الإجتماعية لأهم القبائل القاطنة بإقليم دولة جنوب السودان، و التي أستمدت منها مبادئ و آليات عمل السلطة التقليدية بالدولة الجديدة .

الفقرة الأولى : طبيعة السلطة التقليدية لدى قبائل الدينكا بجنوب السودان

من المهم جداً معرفة نمط التنظيم السياسي و الإجتماعي للقبائل بدولة جنوب السودان بشكلٍ عام، و القبائل الواسعة الإنتشار و الأكثر قوة و نفوذاً بشكلٍ خاص، و قبائل الدينكا تعتبر أكبر و أقوى القبائل الجنوبية، و أكثرها نفوذاً و تأثيراً على صناعة و إدارة الدولة على رأس السلطة الحاكمة، فبالنسبة لنظام الزعامة في مجتمع الدينكا ، فيتعدد و يتداخل أحياناً مع نظم المعتقدات الدينية، فالكهنة لهم مهمة الوعظ و الإرشاد، و يقومون بدور الزعماء ، فيما يتعلق بالطقوس و العلاج لكنهم لا يتمتعون بأي سلطة سياسية².

وفي نقطة ذات صلة، يعتبر المجتمع لدى قبائل الدينكا بجنوب السودان بأنه الأكثر أبوية، فالأب عندهم هو ربّ الأسرة، وكل ما فيها يعتبر ملكاً له يتصرف فيه كيفما يشاء، و للدينكا بناءً سلطوي، يبدأ بشخص السلطان و ينتهي بالزعيم أنظر (الشكل رقم 04-06)³.

¹ - ibid.

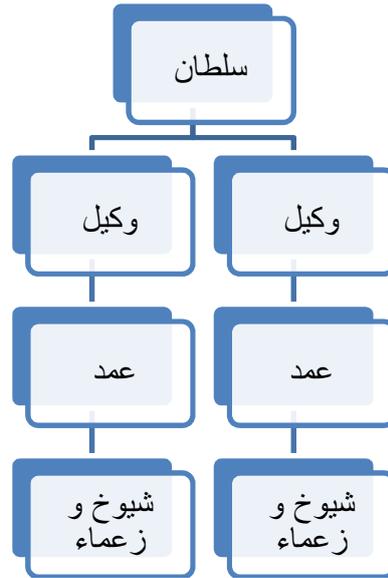
² - غادة مُجد رجاء الطنطاوي، "القبليّة و أثرها على النظام السياسي في السودان من سنة 1956 حتى 1989"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في

الدراسات الإفريقية السياسية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم نظم سياسة و إقتصادية، القاهرة : 1994. ص 88

³ - رشا سعيد صبحي مُجد، "جنوب السودان في ظل إتفاق أديس أبابا 1972 : دراسة تاريخية"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات

الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، القاهرة، 2000. ص 430، ص 70

شكل رقم (04-06) يبين البناء السلطوي لدى قبائل الدينكا بجنوب السودان



المصدر : رشا سعيد صبحي عُجْد، "أثر اللغة في الإندماج الوطني بجنوب السودان"، ص70

يتولى السلطان عند الدينكا بجنوب السودان تمثيل العشيرة لدى الحكومات الإقليمية عبر مختلف الأقاليم الإدارية، أما الزعيم فيتولى المسائل الداخلية البينية ذات الصلة بالدين و المعتقد، و يتفرغ الشيوخ و العمدة إلى قضايا فض النزاعات التي قد تحدث بين أفراد القبيلة، و ذلك إستناداً إلى ما تمليه التقاليد و الأحكام العرفية السائدة بالقبيلة¹.

الفقرة الثانية : طبيعة السلطة التقليدية لدى قبائل الشيلوك بجنوب السودان

إنّ قبائل الشيلوك بجنوب السودان هم القبيلة الوحيدة ذات النظام السياسي المركزي، بحيث تتجسد كل السلطات فيها تحت قيادة ملكٍ واحد أو سلطان، إذ يرون بأن قوة و حيوية القبيلة لا تتحقق إلا من خلال توافر و تواجد قوة و حيوية لدى السلطان الحاكم، و يتشابه أفراد قبائل الشيلوك في تفكيرهم و نظامهم السلطوي بأفراد قبائل الأنوك إلى حدٍ كبير².

و تتوحد لدى الشيلوك كل من السلطتين الدينية و الروحية مع السلطة الزمنية، على عكس الدينكا الذين يميزون فيما بينهما، و تتمثل هذه السلطة عند الشيلوك في شخص ما يسمونه بـ "الرت" Reth أي زعيم القبيلة، و للرت مكانة مرموقة في مجتمعات الشيلوك، و على رأس كل قرية من قرى الشيلوك يوجد ما يسمونه بـ الشيخ أو العمدة، و لا يمكن له ممارسة سلطاته قبل إعتماده من قبل السلطان، و للعمدة و المشايخ دور رئيسي في فضّ المنازعات، و رعاية شؤون القرية، و عندما تتجاوز المشكلة حدود العمدة يقوم بالإتصال المباشر بالرت³.

¹ - المرجع السابق، ص 70

² - عبد الغني سعودي، يونان لبيب، عُجْد التابعي، مشكلة جنوب السودان، القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط، 1981، ص 31

³ - عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب السياسية الجنوبية 1947 - 2005، مرجع سبق ذكره، ص 25

و يلجأ الأفراد للث حل مشاكلهم و قضاياهم المختلفة، و في وقتٍ سابق فإن الرّث كان يقوم بتحويل بعض القضايا المختلفة إلى المحاكم الأهلية، خاصةً فيما تعلق الأمر بقضايا القتل و السرقة، بينما نُحلُّ بعض المشاكل الأخرى عن طريق تحكيم العُرف القبلي المتعارف عليه¹.

الفرع الثالث : الخلفية التاريخية لتجربة السلطة التقليدية بجنوب السودان .

عند الحديث عن التجربة التاريخية التي شهدتها إقليم جنوب السودان في تطبيق نظام السلطات التقليدية لإدارة المجتمعات القبلية، فإننا بصدد تحليل تنظيم إداري أُسس بالسودان سنة 1922، من قِبَل السلطات الإستعمارية البريطانية، سمي بنظام الإدارة الأهلية أو نظام الحكم غير المباشر .

إنّ نظام الحكم غير المباشر نظام إتبعته السياسة البريطانية في إدارة مستعمراتها، و هو النظام الذي يؤثر بواسطته النفوذ الأوروبي على المواطنين بطريقةٍ غير مباشرة، عن طريق إستخدام رؤساء هذه المجتمعات، و ليس بشكلٍ مباشر عن طريق القيادات العسكرية و الضباط العاملين في هذه الأقاليم و المستعمرات².

و لم يكن السودان و جنوب السودان كإقليم، أول بلدين يطبق فيهما نظام الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية من قِبَل السلطات البريطانية، فقد طبق البريطانيون هذا النمط من الحكم و الإدارة سابقاً على الهند، ومنها نقلوه إلى المستعمرات الإفريقية الأخرى في أواخر القرن التاسع عشر 19، و كانت نيجيريا أول مستعمرة يُطبق فيها هذا النمط على يد اللورد لوجارد Lord Logard³.

ولقد مثل التقرير الذي أعدّه اللورد ميلنر Lord Milner في 26 جوان 1920 الإشارة الأولى لتبني نظام الإدارة الأهلية بالسودان و إقليم جنوب السودان، فبالنسبة لإقليم الجنوب شرح التقرير للحكومة البريطانية سُبُل إدارة القبائل الجنوبية من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين هما :

- نشر الأمن و المحافظة على النظام و ترك القبائل تعمل بحرية لتقرير شؤونها .
- الإرتقاء بالمستوى الإجتماعي و إدخال المؤشرات التنموية الحضارية، و تشجيع الزراعة و الصناعة المحليتين بالجنوب .

من هذا المنطلق كان لابد للإدارة البريطانية من الإعتماد على الزعماء المحليين، و ذلك لقلّة عدد الإداريين بالنسبة لإتساع رقعة الأراضي، و ضعف الموارد المالية المتاحة لإدارة أقاليم الجنوب، لذلك إرتأت الإدارة البريطانية ضرورة الإعتماد على السلطات المحلية التقليدية القبلية لتيسير مهماتها في المديرية الجنوبية .

وفي فيفري من سنة 1922، أرسّت الحكومة البريطانية معالم السياسة الجديدة، و ذلك بمنح شيوخ القبائل الرُّحل بعض السلطات القضائية، و قد إستفادت سلطات الإستعمار البريطاني من هذه الإدارة بالنظر للتكلفة المتدنية، مقارنة باستخدام موظفين بريطانيين، و كذا إستفادت من تقريب الأهالي أكثر من سلطات الإحتلال⁴.

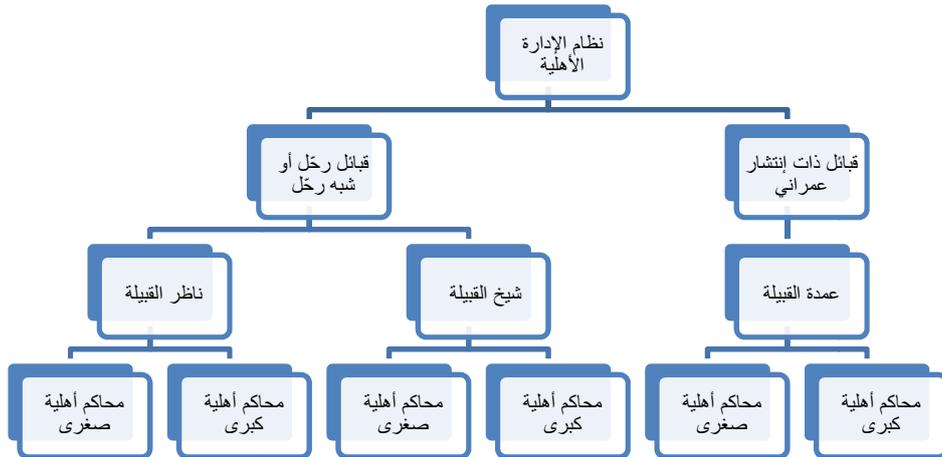
¹- المرجع السابق، ص 25

²- العجب أحمد الطريفي (محرر)، دراسات في الوحدة في السودان، الخرطوم : مجلس دراسات الحكم الإقليمي، 1988، ص 79

³- نفس المرجع، ص 79

⁴- مُجد سلامة النحال، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، بيروت : الدار العربية للموسوعات، 2005، ص 66

شكل رقم (04-07) يبين بنية الإدارة الأهلية بإقليم جنوب السودان (1927 - 1951)



المصدر: كي البحري، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري : دراسة في علاقات وادي النيل 1899-1936، ص 298

و في الآتي تعريف بمؤسسات الحكم التقليدي في إطار الإدارة الأهلية و أهم إختصاصاتهم :

1. شيوخ القبائل :

كانت القبائل السودانية تنقسم إلى قبائل رحل و أخرى شبه رحل أو مستقرة، و كان يطلق على رئيس القبيلة إسم "شيخ" و هو يمثل القبيلة في أية مشاكل قد تنشأ بينها و بين القبائل الأخرى، خاصة فيما يتعلق بمجالات الرعي و الزراعة، اللذان يمثلان أهم الأنشطة الإقتصادية للقبائل السودانية .

و على هذا الأساس استغلت الإدارة البريطانية الدور المهم الذي يلعبه شيخ القبيلة في تطبيق نظام الحكم الأهلي، و قد تجلّى هذا من خلال قانون سلطات المشائخ لسنة 1927 و الذي منح شيوخ القبائل العديد من الصلاحيات منها :

- أن يكون شيخ القبيلة مسؤولاً عن الأمن في نطاق قبيلته، وله سلطة التبليغ و القبض على مخالفني القانون .
 - كُلف مشائخ القبائل بتحصيل الضرائب و أموال الحكومة مقابل مكافئة بسيطة تقدم له و تقدر ما بين 15% - 10% من نسبة الضرائب المحصلة .

- الإشراف على صيانة الطرق و الآبار و مشروعات خزن المياه .

- الإشراف على توفير الخدمات الصحية و البيطرية في القبيلة .

و إلى جانب المكافآت المالية تمّ توفير مرتبات محددة لمشائخ القبائل، و ذلك من خلال وضع ميزانية خاصة لكل قبيلة على نطاق ضيق لسد نواحي الإنفاق الخاصة بها، و كان الأساس المالي الذي قامت عليه هذه الميزانيات هو قانون الضريبة المحلية الصادر سنة 1919 ، الذي ينص على جباية بعض الضرائب المحلية في المدن و الأرياف و صرفها على السكان المحليين .¹

¹ - بن عودة مجّد الأمين، مرجع سابق، ص 51

2. ناظر القبيلة :

وهو بمثابة شيخ القبيلة، ولقد استخدم لقب "الناظر" بالنسبة للقبائل التي فيها النظام و الإستقرار إلى حد كبير، و قد كانت سلطات النظّار تزيد عن سلطات الشيوخ في كثير من الأحيان، فعلى حين أعطيت للنظار سلطة قاضي الجنايات من الدرجة الثالثة، اقتصر القانون على منح الشيوخ سلطات قضائية و تنفيذية محددة .

3. عمدة القرية :

إذا كان يدير شؤون القبيلة شيخ أو ناظر، فإن المناطق التي انتشر فيها العمران، وتطورت فيها الزراعة خاصة في الأقاليم الشمالية، كان الوضع فيها مختلفاً، إذ كان يمثل كل قرية "عمدة"، وكان العمدهم الذين يقومون بتحصيل الضرائب و حفظ الأمن و النظام، وكانوا بمثابة وكلاء على المأمير، وكذلك أوكلت إليهم سلطة الفصل في المنازعات بين الأهالي بواسطة مجالس الأعيان، التي كانت تتكون من الشخصيات البارزة في كل قرية .

4. المحاكم الأهلية الصغرى :

كانت هذه المحاكم تطبق العرف القبلي في حالة عرضت عليها أي مشكلة، و في حالة تعارض العرف مع قانون العقوبات، يترك لهذه المحاكم إختيار الأنسب للوصول إلى حل ملائم في القضايا المعروضة، و كانت سلطات المحاكم الأهلية الصغرى تقتصر على الحكم بالسجن مدة تتراوح ما بين الشهر و السنة، و على الحكم بالغرامة ما بين عشرة (10) إلى خمسة جنيهات (05) مصري حسب السلطات الممنوحة للمحكمة .

5. المحاكم الأهلية الكبرى :

وصلت سلطات هذه المحاكم إلى حد الحكم بالسجن مدة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات، و الغرامة حتى 100 جنيه مصري، و تتسع نواحي النظر في القضايا من خلال هذه المحاكم بحيث أصبح من حقها النظر في جميع القضايا، ماعدا القضايا الخاصة بالقتل و السرقة و الجرائم الموجهة ضد الحكومة المركزية، و تطورت المحاكم الأهلية فأصبحت أيضاً تنظر في القضايا المدنية التي كانت من إختصاص المحاكم العادية، على أن يوافق الطرفان المتنازعان على ذلك، و على أن يكون الحكم في هذه القضايا يتراوح ما بين عشرة (10) إلى مئة (100) جنيه مصري، كذلك أنشئت بعض الفروع الخاصة بالقضاء الشرعي داخل هذه المحاكم فحكمت في قضايا الأحوال الشخصية أيضاً.¹

ولقد تبنت السلطات البريطانية تزامناً مع إقامة نظام الإدارة الأهلية، تطبيق سياسة "الأراضي المغلقة أو المقفلة" لسنة 1922، و التي تمّ بمقتضاها عزل الجنوب عن الشمال، و ذلك بمنع الشماليين من دخول الإقليم الجنوبي إلا بوجود إذن مسبق، و قد إشتمل هذا الحظر إلى جانب الأقاليم الجنوبية الثلاثة التاريخية، أقاليم أخرى من أراضي السودان أنظر (الجدول رقم 04-07) ².

¹ - بن عودة مجّد الأمين، مرجع سابق، ص52

² - ديق ألبنيق، السودان الجنوبي و الطريق إلى المستقبل، الخرطوم : دار عزة للنشر و التوزيع، 2017، ص 41

جدول رقم (04-07) يبين الأقاليم المعنية بقانون الأراضي المغلقة في السودان لسنة 1922 (المساحة بالميل)

المديرية	الإستوائية	أعالي النيل	دارفور	كردفان
المساحة الإجمالية	195.020	92.270	138.150	146.580

المصدر : عبد الغني سعودي، يونان لبيب، محمد التابعي، مشكلة جنوب السودان، ص 97

الفرع الرابع : واقع السلطة التقليدية بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2011

يُجمع العديد من الباحثين على الدور البالغ الذي لعبته السلطة التقليدية في إدارة الشؤون العامة، و الفض في النزاعات الأهلية القبلية بدولة جنوب السودان، و ذلك طيلة السنوات الأولى لقيام الدولة، ومن بين القضايا و المسائل ذات الأهمية القصوى لعمل و نشاط السلطات و الهيئات التقليدية مسألة الفصل في ملكية الأراضي، فمن المعلوم واتساقاً مع ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث، تعتبر ملكية الأرض و الإستحواذ على مصادر المياه، أحد أبرز و أهم أسباب النزاعات الإثنية البينية بدولة جنوب السودان، و في هذا الإطار يبقى دور السلطات التقليدية رائداً، في حسم و إنهاء صراعاتٍ من هذا القبيل .

فقد أثبتت التجربة التاريخية، أن من أكثر العناصر المميزة للنظام العربي للأرض بجنوب السودان، هو حق السلطات التقليدية في منح الأراضي و تسوية المنازعات المتعلقة بها، و يترتب على ذلك أنه حتى في حالة الأرض غير المستعملة فإنه لا يحق للغريب أن يأتي و يقيم فيها أو يستغلها، إذ ينبغي عليه في البدء بترتيب الأمر مع ممثلي الهيئات التقليدية بالإقليم¹.

و على الرغم من إلغاء الإدارة الأهلية التقليدية بالسودان سابقاً سنة 1971، و إلغاء حقها في تخصيص الأراضي و الفصل في نزاعاتها، فإنه لم يكن بالإمكان تنفيذ هذا القانون في كثيرٍ من المناطق النائية، بما فيها أقاليم واسعة من جنوب السودان، و قد لاحظت العديد من الدراسات أنّ مواطني الأرياف بالجنوب أبقوا على ولائهم للإدارة الأهلية القديمة، بحيث أصبح من غير الممكن إدارة تلك المناطق دون موافقتهم².

و في دراسة أجراها كل من : Mareike Schomerus and Tim Allen تحت عنوان : Southern

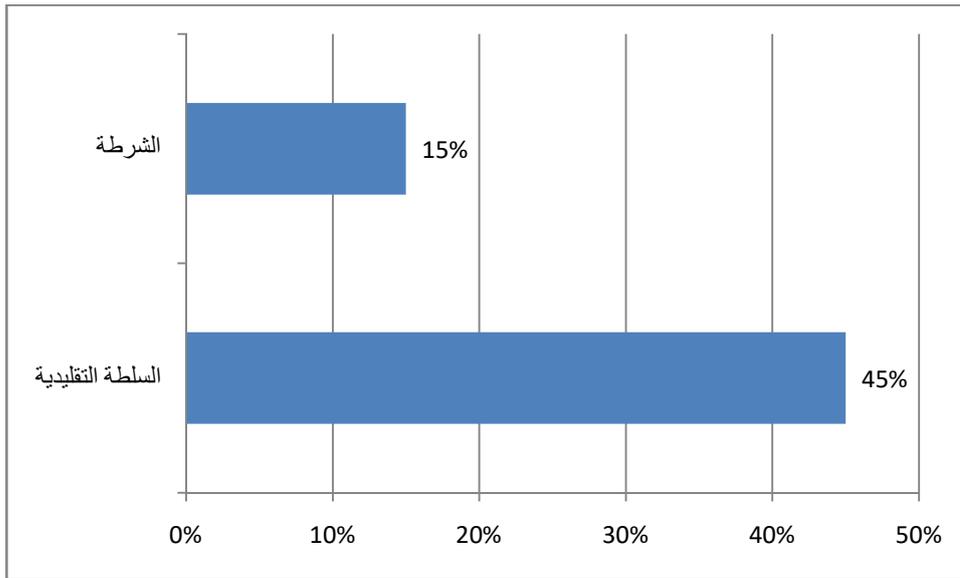
Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace، أثبتت الدور الفاعل للسلطات التقليدية في حل النزاعات و المشاكل الأهلية، و أصبحت الجهة الأكثر نيلاً لثقة مواطني جنوب السودان مقارنةً بالجهات الحكومية الرسمية الأخرى كجهاز الأمن و الشرطة³ أنظر (الشكل رقم 04-08) .

¹- يوانس أجواين، أليكس دوفال (محرران)، عندما يحل السلام : موعد مع ثلوث الديمقراطية و التنمية و السلم في السودان، تر: سيد أحمد علي بلال و عبد السلام حسن، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001، ص 129

²- نفس المرجع، ص 129

³ - Mareike Schomerus and Tim Allen, report : Southern Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace, uk : UK Department for International Development, 2012.p59

شكل رقم (04-08) يبيّن تفضيلات مواطني جنوب السودان اتجاه الجهات المختصة بفض نزاعاتهم



Source : Mareike Schomerus and Tim Allen, report : Southern Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace ,p 03

- و بالنظر للشكل أعلاه فإن دور الهيئات التقليدية يزداد فاعلياً و ذلك لسببين أساسيين هما :
- إزداد الولاء إلى هيئات الحكم التقليدي المبنية أساساً على أبعادٍ و مرتكزاتٍ إثنية مرتبطة بالنظم السياسية و الإجتماعية للقبائل بجنوب السودان .
 - فقدان الثقة في الهيئات الحكومية الرسمية كالشرطة و الجيش، لما يشوبها من عوامل قبلية بحثة تربط في علاقاتها ببعضها البعض، و كذا في تركيبتها المشكّلة لها .
- لقد تمّ ضبط هيكلية السلطات التقليدية من وحي تنظيم سلطات و صلاحيات الزعماء و السلاطين القبليين بجنوب السودان، و مدى دورهم في حلّ النزاعات و الخلافات البينية، و قد تمّ تقبّل هذا النظام بدولة جنوب السودان، باعتباره يدخل في معتقدات و تقاليد الفئمة التي تمثّل الأغلبية من سكان الدولة¹ .
- ومن جهةٍ أخرى فقد لعبت السلطة التقليدية، أو بالأحرى أُستخدمت في فتراتٍ تاريخية عديدة كأداةٍ لتحريك شعب جنوب السودان خلال الحروب الأهلية السودانية (1958-1972) و (1983-2005) بين الحكومة المركزية و الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM²، و هذا ما جعل من السلطات التقليدية بجنوب السودان ممثلة في أشخاص الزعماء و شيوخ القبائل تأخذ مكانةً جدُّ حساسة بالنظام السياسي الكلي لدولة جنوب السودان منذ إقامة الدولة سنة 2011 .

¹ - IPSTC, "state and nation building in south sudan after the comprehensive peace agreement, Nairobi-Kenya : the international peace support training center, issue brief n 04 , 2012, p 17

² - Markus V. Hoehne, Traditional Authorities and Local Government in Southern Sudan, Saale - Germany : Institute for Social Anthropology, November 2008, p 03

الفقرة الأولى : تقنين عمل هيئات السلطة التقليدية بدولة جنوب السودان

إنّ من أهم القضايا التي نوقشت في الفترة السابقة لقيام دولة جنوب السودان سنة 2011، و كذا إبتان التشاورات المتعلقة بإعداد الدستور الإنتقالي الجديد للدولة TCSS، هي مسألة مصير و إعادة العمل بالسلطات التقليدية المحلية القبلية في الأطر و النصوص الدستورية القانونية للدولة، و ذلك لما لها من أدوار غاية في الأهمية في إدارة الشؤون القبلية الداخلية نيابةً عن السلطات الحكومية .

وقد تطرّق الـ TCSS لمسألة السلطات التقليدية في المواد (166، 167) من القسم الحادي عشر 11 الفصل الأول منه، بحيث عرّف بمهية السلطة التقليدية بدولة جنوب السودان و أبرز أهم مهامها و قد جاءت كالآتي:

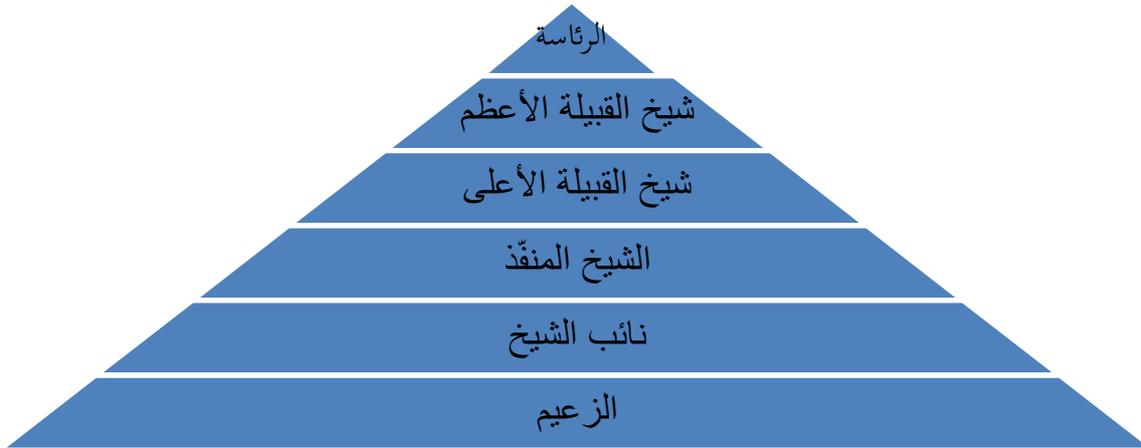
- إنّ الدستور يعترف بوجود سلطة تقليدية تعمل وفق الأعراف و التقاليد المتعارف عليها .
 - على هيئات السلطة التقليدية أن تعمل وفق الأعراف و أن لا تتعارض مع الدستور الوطني الإنتقالي للدولة، و كذا الدساتير الولائية الأخرى .
 - على السلطة القضائية الإقرار بالقوانين العرفية التقليدية المتعارف عليها¹ .
- وعليه فقد أقرّ قانون الحكم المحلي لسنة 2009 إقامة محاكم أهلية عُرفية، يكون دورها النظر في الخلافات و النزاعات القبلية المحلية، إستناداً للتقاليد و الضوابط و الأعراف المتداولة²، هذا و قد أتاح الدستور الوطني الإنتقالي TCSS حرية تحديد مهام الهيئات التقليدية على مستوى الولايات بشكل دقيق للدساتير الولائية الأخرى المتعلقة بأقاليم دولة جنوب السودان، و تأخذ هيئات الحكم التقليدي أو السلطات التقليدية بدولة جنوب السودان، هيكلاً تنظيمياً تتدرج من خلاله المراكز السلطوية في شكلٍ هرمي³ كما هو موضح بـ أنظر (الشكل رقم 04-09) .

¹ - Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011, Part11 , Chapter 01 , Article 166, 167 . P P 60 , 61

² - David K. Deng , challenges of accountability an assessment of dispute resolution processes in rural south sudan , JUBA : The South Sudan Law Society , March 2013, P 21

³ - Sara De Simone , ‘ post-conflict decentralization: Dynamics of land and power in unity state – south Sudan’, NAPOLI – ITALY : University Of Naples L’orientale, Unisci Discussion Papers, N° 33 October 2013. P 40

شكل رقم (04-09) يبيّن البناء الهرمي للسلطة التقليدية بدولة جنوب السودان



Source : Sara De Simone , “ post-conflict decentralization: Dynamics of land and power in unity state – south Sudan”, p 40

المبحث الثاني : التعددية الإثنية و النمط اللامركزي للإدارة بدولة جنوب السودان

تعدّ قضايا التنوع و التعدد الإثني و سبل إدارته، أحد أهم القضايا التي سيطرت على تفكير القوى و التشكيلات السياسية المساهمة في تأسيس دولة جنوب السودان، خاصةً الفترة التي شهدت نقاشات و سجلات عديدة بين الفرقاء في جنوب السودان، حول إعداد مسودة دستور الدولة الجديدة، و بالتزامن مع هذا الموضوع، طرحت العديد من البدائل و الإستراتيجيات لإدارة التعدد الإثني، وكان النظام اللامركزي الموسّع للإدارة، هو البديل الأكثر تفضيلاً من بين البدائل الأخرى، بالرغم من الإنتقادات، و ظهور العديد من المقترحات الأخرى حول إدارة الدولة، خاصةً عقب موجة العنف التي إجتاحت الدولة منذ سنة 2013، وهي ذات المقترحات التي سيتم مناقشتها في آخر مبحث من الدراسة، و عليه سيعالج هذا المبحث هذه الجزئية من خلال التطرق إلى المطالب التالية:

- تجربة الحكم اللامركزي بجنوب السودان قبل قيام الدولة سنة 2011 .
- الحكم المحلي كتجسيد لنمط الحكم اللامركزي بدولة جنوب السودان منذ سنة 2011 .
- أهم عقبات تطبيق النظام اللامركزي بدولة جنوب السودان .

المطلب الأول : تجربة الحكم اللامركزي بجنوب السودان قبل قيام الدولة سنة 2011

لقد شهدت السنوات و الحقب التاريخية السابقة لقيام الدولة بجنوب السودان سنة 2011، تطبيق العديد من الأنماط و أنظمة الحكم و الإدارة بإقليم الجنوب، سواءً إبان الفترات الإستعمارية للسودان، (فترة الحكم المصري – العثماني، فترة الحكم البريطاني – المصري)، أو خلال فترات حكم الحكومات الوطنية بعد الإستقلال الوطني (1956 – 2011)، و قد تمايزت نظم الحكم و الإدارة بين الأسلوبين : المركزي المشدد، و الأسلوب اللامركزي، إلا أن الدراسة ستركز على أنماط الحكم اللامركزي التي طبقت بإقليم جنوب السودان إبان فترة الإستقلال الوطني .

الفرع الأول : نظام الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب 1972-1980

من الجدير بالذكر بأن من أكثر الحقب و الفترات التاريخية لتاريخ إقليم جنوب السودان رسوخاً للأمن و السلام و الإستقرار، هي الفترة الممتدة ما بين (1972-1983)، و هي ذات الفترة أيضاً التي تمّ فيها منح الجنوبيين

نظام حكم ذاتي على أراضيهم في عهد الرئيس الراحل السيد جعفر النميري، و ذلك إستناداً لمبادئ إتفاقية أديس أبابا لسنة 1972 .

عُقدت الإتفاقية بين كل من الحكومة المركزية السودانية، بوفدٍ ترأسه السيد أبيل أليز، بينما مثل الطرف الجنوبي حركة أنيانيا ممثلةً بكل من : (إذيوبي منديري، مادين قدي قرنق، لورنس وول، جوزيف أدهو)، و ذلك تحت رعاية الأمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي، و بحضور كل من مجلس الكنائس العالمي WCC، و مجلس كنائس عموم إفريقيا¹.

و لقد سبق الإتفاقية حوالي عشرين سنة 20 من الإقتتال بين إقليمي جنوب السودان و شماله، وذلك لأسبابٍ عديدة أهمها عدم الوفاء بإقرار مبدأ الحكم الفيدرالي عقب نيل الإستقلال سنة 1956، و قد أدرك مهندسوا إتفاقية أديس أبابا أنّ مفتاح حل الصراع بالسودان يكمن في ثلاثة نقاط أساسية هي :

- الإقرار بواقع التنوع الإثني الثقافي بالسودان .
- وضع خطة تنموية متوازنة لتجاوز واقع التخلف و التهميش بإقليم الجنوب .
- إشراك الجنوبيين بشكلٍ فعلي في صنع القرار على مستوى الحكومة المركزية².

ولقد كانت إتفاقية أديس أبابا أحد أبرز إنجازات نظام حكم السيد جعفر النميري، المعروف بنظام ماوي لدى السودانيون، و مثلت سنوات الحكم الذاتي بالجنوب الأكثر إستقراراً سياسياً و أمنياً على الإطلاق منذ الإستقلال سنة 1956، و قد إنعكست بشكلٍ إيجابي على حياة الجنوبيين، بحيث تمّ رصد عودة أزيد من 300000 لاجئ جنوبي من خارج السودان للإقليم، أين أدركوا و لأول مرة أن الإقليم يُدار بكوادر و إطارات جنوبية، إضافةً إلى تقلّد العديد من قيادات الجنوب السياسيين مناصب سياسية مركزية جديدة لأول مرة أنظر (الجدول رقم 04-08)، فيما كانت المناصب المركزية المخصصة للجنوبيين من قبل قاصرة على المناصب الوزارية الهامشية فقط³.

جدول رقم (04-08) يبيّن أهم القيادات الجنوبية المشاركة في أول حكومة إقليمية جنوبية وفق إتفاق أديس أبابا 1972

إسم القائد	المنصب السياسي قبل الإتفاقية	المنصب السياسي بعد الإتفاقية
صمويل أرو بول	عضو حزب سانو	وزير الحكومة الإقليمية بالجنوب
توبي مادوت	عضو مجلس شعب وعضو حزب سانو	وزير الحكومة الإقليمية بالجنوب
هلري باولو لوقالي	رئيس لجنة التنمية السياسية	وزير الحكومة الإقليمية بالجنوب
لويجي أدوك	عضو جبهة الجنوب	وزير الحكومة الإقليمية بالجنوب
أبيل أليز	عضو جبهة الجنوب	رئيس المجلس التنفيذي العالي

المصدر : رشا سعيد صبحي مُجد، "جنوب السودان في ظل إتفاق أديس أبابا 1972 : دراسة تاريخية"، ص 33

¹- صالح محمود القاسم، النظام السياسي و مشكلة الجنوب في السودان في الفترة من (1969-1989)، عمان: دار جليس الزمان، 2010، ص 98

²- إسمايل سليمان، المشكلة القومية و إتفاقية السلام في السودان، السودان : الشركة العالمية للنشر و الطباعة و التوزيع 2007، ص 32

³- منصور خالد، "الأزمة السياسية في السودان و طريق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة:

- ولقد رحّب الجنوبيين بالإتفاقية لأسبابٍ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين أو جزئين أساسيين هما :
- جزء سياسي حقوقي، يتعلق بمنح العديد من الحقوق الثقافية للأقليات و الجماعات الإثنية بجنوب السودان، فقد عاجلت الإتفاقية مسألة الذاتية الثقافية و السياسية، التي تتيح تطوير و ترقية الثقافات بما فيها اللغات المحلية، كما نصّت على ذلك في المادة السادسة، على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في السودان، و اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في الإقليم الجنوبي، على أن تكون مهمة تعزيز اللغات المحلية الأصلية من واجبات الحكومة الإقليمية بالجنوب¹.
 - جزء تنظيمي، أين قضت الإتفاقية بقيام نظام حكم ذاتي بجنوب السودان، في إطار السودان الموحد وفقاً لقانون الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب الصادر سنة 1972، و قد نظم هذا القانون كيفية إدارة الإقليم بواسطة أبناء الجنوب، كما إعتد القانون المديريات كوحدات إدارية داخل الإقليم، و كان عددها ثلاثة مديريات هي : الإستوائية، أعالي النيل، بحر الغزال²، و أكّدت الإتفاقية على ضرورة إقامة برامج تنمية خاصة بإقليم جنوب السودان أنظر (الجدول رقم 04-09)، وذلك للتقليل من حجم الفجوة التنموية بين إقليمي الجنوب و الشمال .

جدول رقم (04-09) يبيّن برامج تنمية أقاليم جنوب السودان للسنوات المالية ماين 1972 – 1975 (الوحدة جنيه سوداني)

السنة المالية	الميزانية المقدّرة	الميزانية الفعلية	النسبة المئوية للميزانية المحققة
1973-1972	1.400.000	560.000	40%
1974-1973	7.300.000	730.000	10%
1975-1974	7.100.000	1.150.000	16.2%

Source : youngo-bure E, the first decade of development in the southern sudan,p48

و الجدير بالذكر أنّ قانون الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب الصادر سنة 1972، قد أقام نظام حكم لامركزي على المستوى الإداري لا السياسي، و قد أكّد على ذلك الدستور السوداني لسنة 1973، ففي مادته السابعة 07 نصّ على أن : "تُقسّم جمهورية السودان الديمقراطية، بقصد تحقيق المشاركة الشعبية في الحكم و تطبيق اللامركزية إلى وحدات إدارية يُحدّد القانون عددها و حدودها و أسماءها"، و قد جاء الحديث عن الوحدات الإدارية مرتبطاً باللامركزية الإدارية أكثر من كونه يُقيم لامركزية سياسية³. و قد أصبحت بنية نظام الحكم اللامركزي الإداري بمديريات جنوب السودان قائمة على أساس جهازين و مؤسستين رئيسيتين هما كالتالي :

¹ - حيدر إبراهيم علي، "السودان : إستراتيجية الهويات المتنازعة"، مجلة شؤون عربية، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع 129، ربيع 2007، ص 183

² - مُجّد العاجب إسماعيل الصافي، الفيدرالية في السودان من خلال دستوري (1998-2005) ولاية جنوب دارفور-نموذج تطبيقي، الخرطوم: دار عزة للنشر و التوزيع، 2007، ص 47

³ - نفس المرجع، ص 48

أولاً : السلطة التنفيذية :

وفق المادة 17 من الفصل السادس للإتفاقية، تؤول السلطة التنفيذية الإقليمية إلى المجلس التنفيذي العالي، الذي يتصرف بالنيابة عن الرئيس، و يتشكل المجلس من أعضاء يعينهم و يستبدلهم الرئيس بناءً على توصية المجلس الشعبي الإقليمي، إن رئيس المجلس التنفيذي العالي و أعضاؤه، مسؤولين أما رئيس الجمهورية و مجلس الشعب الإقليمي، عن كفاءة الإدارة في المنطقة الجنوبية و يؤدون اليمين الدستورية أمام الرئيس .

وحسب المادة 24 من الإتفاقية فإنه يجوز للمجلس التنفيذي العالي، أن يأخذ المبادرة بقوانين لإنشاء خدمة عامة إقليمية، يحدد المجلس العالي التنفيذي واجبات الإدارات المتنوعة في المنطقة الجنوبية، باستثناء المسائل المتعلقة بإدارات الحكومة المركزية، فإنها تتطلب موافقة الرئيس، و هذه المسائل هي : (الدفاع القومي، الشؤون الخارجية، العملة و النقد، النقل النهري و الجوي الإقليمي الداخلي، الجنسية و الهجرة، التخطيط للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، التخطيط التعليمي ..)¹.

ثانياً : السلطة التشريعية :

تؤول السلطة التشريعية الإقليمية إلى مجلس الشعب الإقليمي، ينتخب أعضاؤه بالتصويت السري المباشر العام من قبل المواطنين السودانيين المقيمين بالمنطقة الجنوبية، و لهذه الهيئة العديد من الصلاحيات منها :

- إنتخاب رئيس الجهاز التنفيذي الإقليمي، والرقابة على جهازه، بما في ذلك سحب الثقة من رئيس المجلس التنفيذي الإقليمي و من أعضائه، من خلال أغلبية ثلاثة أرباع المجلس التشريعي الإقليمي .
- سلطة مطالبة رئيس الجمهورية بإرجاء تطبيق أي قانون تصدره الحكومة المركزية، يعتبره أعضاء الجمعية الإقليمية ذا أثر ضار بمصالح الإقليم الجنوبي .
- إصدار القوانين الخاصة بالحفاظ على الأمن الداخلي و الحفاظ على النظام العام، و الإدارة الكفأة، وتطوير منطقة الجنوب في المجالات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية .
- يجوز لمجلس الشعب الإقليمي فرض رسوم و ضرائب إقليمية إلى جانب الرسوم و الضرائب القومية و المحلية، و كذلك إصدار التشريعات و الأوامر لضمان جباية كافة الأموال العامة على مختلف المستويات، و حددت المادة 24 من الفصل السابع للإتفاقية 25 مصدراً لإيرادات الإقليم الجنوبي، و يلاحظ أن القانون قد وازن بين حق الحكومة المركزية و السلطات الإقليمية في فرض الضرائب .²

وبالرغم من أنّ نظام الحكم الذاتي الإقليمي الذي أقرّ في الجنوب إستناداً لإتفاقية أديس أبابا لسنة 1972، ليس فقط مجرد إنتقال السلطة من المركز إلى الأقاليم، إلا أن هذا النظام بقي غامضاً و غير محدّد في بعض القضايا

¹- بن عودة محمد الأمين، مرجع سابق، ص 70

²- نفس المرجع، ص 70

الأساسية، خاصةً فيما تعلق ببعض الصلاحيات التشريعية و التنفيذية¹، وقد مثلت هذه العوامل بالإضافة إلى أسبابٍ أخرى دوافع لإنهيار الإتفاقيه في آخر المطاف، ومن بين الأسباب أيضاً مايلي :

- قرار الرئيس جعفر النميري بإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بدلاً من إقليم واحد .
- إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية بإقليم جنوب السودان ابتداءً من 05 جوان 1983 .
- إكتشاف النفط في الأقاليم الجنوبية، و الجدل حول خط تصدير الموارد النفطية إما عبر الموانئ الشمالية أم عبر دول الجوار الإفريقي² .

الفرع الثاني : تجربة الحكم الإتحادي بجنوب السودان وفق الدستور السوداني 1998

أُعتبرت تجربة الحكم الإتحادي بإقليم جنوب السودان وفق الدستور الدائم للسودان لسنة 1998، أُعتبرت بمثابة أول تجربة لامركزية في فترة حكم جبهة الإنقاذ الوطني، التي إستولت على الحكم سنة 1989 عن طريق إنقلاب عسكري، و قد تمّ إقرار الدستور الدائم للسودان سنة 1998، بعد سلسلة من مؤتمرات وطنية حول قضايا السلام و الحكم بالسودان، و يرى العديد من الباحثين أنّ هذه التجربة كانت بمثابة خطوة أولية باتجاه تبني نظام الحكم الفيدرالي لسنة 2005، و الذي مهّد بدوره إلى إتاحة فرصة تقرير المصير بالنسبة لشعب جنوب السودان و إقامة الدولة سنة 2011، و قد تم بناء مؤسسات الحكم اللامركزي في ولايات السودان بشكلٍ عام، و إقليم الجنوب بشكلٍ خاص وفق الآتي :

السلطة التنفيذية الولائية

أُنيطت السلطة التنفيذية الولائية وفق دستور 1998، إلى كل من الوالي و مجلس وزراء الولاية، ففيما يخص منصب والي الولاية، يقوم رئيس الجمهورية باختيار ثلاثة مرشحين من أصل ستة (06)، تقدمهم لجنة مكونة من نواب عن المجلس الوطني ممثلين للولاية المعنية، وأعضاء من مجلس الولاية و رؤساء المحليات بالولاية، ثم يعرض الرئيس المرشحين الثلاثة على هيئة الإنتخابات العامة، للقرار في أهليتهم للمنصب، ويكونون هم المرشحين الذين يقدمون للإنتخابات العامة في الولاية لتولي منصب الوالي بها، ولقد حدّدت المادة (61) من نفس الدستور اختصاصات الوالي في الآتي :

- تعيين وزراء الولاية بعد التشاور مع رئيس الجمهورية .
- رئاسة مجلس وزراء الولاية .
- الإشراف العام على أمن الولاية، وتنسيق حسن إدارتها .
- تمثيل الولاية .

¹ - حامد، مُجد بشير، " نشر السلطة و التكامل القومي في جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،

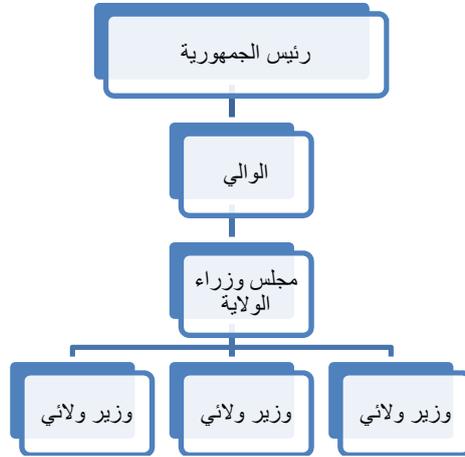
القاهرة: العدد 91، 1988. ص 95

² - صالح محمود القاسم، مرجع سابق، ص 117

أما فيما يخص مجلس وزراء الولاية، فيمثل القطب الثاني للسلطة التنفيذية الولائية في النظام الإتحادي السوداني، وكما أشرنا فإن وزراء الولاية يتم تعيينهم من طرف والي الولاية بالتشاور مع رئيس الجمهورية .
وفيما يخص اختصاصات مجلس وزراء الولاية، فإنه تنطبق عليه كافة اختصاصات مجلس الوزراء الإتحادي و التي أشرنا إليها سابقاً، ماعدا المبادرة بمشروعات المعاهدات و الإتفاقات الدولية التي تبقى شأنها إتحادياً، ومع مراعاة أنه يتولى شؤون الولاية فقط، وتعرض مشروعاته على مجلس الولاية .¹

وكذلك فإن اختصاصات الوزير الولائي هي ذات اختصاصات الوزير الإتحادي، المنصوص عليها في المادة (50) من نفس الدستور، مع مراعاة أن الوالي يقوم مقام رئيس الجمهورية في الولاية، وفي الشكل رقم (04-10) توضيح لبنية السلطة التنفيذية الولائية وفق دستور 1998

شكل رقم (04-10) يبين بنية السلطة التنفيذية الولائية بإقليم الجنوب وفق دستور 1998



المصدر : الشكل من إعداد الباحث* السلطة التشريعية الولائية :

يقوم في كل ولاية مجلس للولاية منتخب من طرف سكان الولاية، يتولى سلطة التشريع و أية سلطات أخرى بحكم الدستور .ولا يكون أهلاً للترشيح لمجلس الولاية من هو عضو بالمجلس الوطني، أو في مجلس ولاية أخرى، وفيما يخص اختصاصات مجلس الولاية التشريعي، فإنها تسري عليه كافة الأحكام الخاصة بتحديد اختصاصات المجلس الوطني، ماعدا مايتعلق بالتشريع في مشروعات التعديل الدستوري و التصديق على المعاهدات و الإتفاقات الدولية .ومن بين اختصاصاته أنه يقوم بتقديم مشروعات القوانين، استجواب الوزير الولائي، تقديم مشروعات قوانين المالية الخاصة بالولاية .²

و بالرغم من التقدّم الذي حققه النظام الإتحادي وفق دستور السودان الدائم لسنة 1998، إلا أنه أعتبر من قبل العديد من الباحثين بأنه لا يختلف كثيراً عن نماذج للديمقراطيات الشعبية في بعض البلدان العربية و الإفريقية، و أياً يكن فإن الدستور وبكل ما جاء به من نظم حكم لامركزية جديدة للسودان ككل و للجنوب بشكل خاص،

¹ - - بن عودة محمد الأمين، مرجع سابق، ص 97

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على الدستور الدائم لجمهورية السودان لسنة 1998، المادة 64

² - - بن عودة محمد الأمين، مرجع سابق، ص 98

فمن جهة أُعتبر كمحطة بدأ فيها إعادة الإعتبار لتمثيل القوى السياسية و الأقاليم الجنوبية في المشاركة في الحكم منذ إنهاء العمل باتفاقية أديس أبابا أنظر (الجدول رقم 04-10)، ومن جهةٍ أخرى فقد مثّل بالنسبة لحكومة الإنقاذ بمثابة الغطاء الشرعي لكسب شرعية و مصداقية أكثر على المستويين الوطني و الدولي¹.

جدول رقم (04-10) يوضح نسبة تمثيل الأقاليم الجنوبية في الحكومات السودانية للفترة (1958-1998)

(1998-1989)	(1985-1969)	(1969-1965)	(1965-1958)	
7,58%	2,78%	6,12%	-	أعالي النيل
4,27%	1,10%	2,40%	-	الإستوائية
5,21%	0,76%	4,80%	4,17%	بحر الغزال

المصدر : عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، ص 96

ويمكن تحديد أهم النقاط السلبية للنظام الإتحادي لسنة 1998 في مايلي :

- استمرار قبضة المركز بصورة مباشرة على الأداء التنفيذي رغم وجود أجهزة تنفيذية ولائية .
- غياب صيغة المجلسين التشريعيين كنموذج لتحقيق المشاركة الفاعلة للولايات .
- استمرار القوانين الواحدة التي كانت سارية، دون أن يمسه التغيير الجوهرى، وفقاً لخصائص و طبيعة كل ولاية .
- ضعف الأداء الولائي الناتج عن سيطرة الوظائف السياسية على الوظائف التنفيذية .
- اعتماد المعيار الجغرافي الموروث عن النظام البريطاني السابق أساساً لتوزيع الولايات .
- التوسع غير المقنع في انشاء المحليات استجابةً لتوازنات قبلية أو جهوية .
- المعيار التشريعي الواحد المعتمد على الشريعة الإسلامية، رغم التعدد الديني للمجتمع السوداني.²

الفرع الثالث : نظام الحكم الفيدرالي وفق الدستور السوداني الإنتقالي لسنة 2005

لقد مثّل نظام الحكم الفيدرالي بجنوب السودان و المطبّق وفقاً للدستور الإنتقالي لسنة 2005، مثّل آخر تجربة للحكم اللامركزي بإقليم جنوب السودان في إطار الدولة السودانية الموحدة، و قد إمتدت تجربة الحكم الفيدرالي هذه طيلة ستة سنوات 06، في الفترة ما بين (2005 - 2011)، و على غرار تجربة الحكم الذاتي لمديريات الجنوب لسنة 1972، و التي قامت إستناداً لإتفاقية أديس أبابا بنفس السنة، و تمّ صياغة الدستور السوداني الجديد بمقتضاها، أُقيم نظام الحكم الفيدرالي على مبادئ إتفاقية نيفاشا للسلام CPA لسنة 2005، و التي ساهمت بدورها في صياغة دستور إنتقالي جديد للسودان من نفس السنة .

¹ - مُجّد علي جادين، مرجع سابق، ص 85

² - بركات موسى الحواتي، " النظام الاتحادي بين التماسك القومي والتفكيك الإقليمي الأطر النظرية وواقع الممارسة 1993-2009م " internet document , http://tanweer.sd/Arabic/modules/smartsection/item.php.101, July 2017

إنفاقية نيفاشا للسلام كأساس لإقامة نظام الحكم الفيدرالي بالجنوب :

اجتمعت الحكومة السودانية و ال SPLM في مفاوضات متواصلة في الفترة ما بين ماي 2002 إلى غاية ديسمبر 2004 في كل من المدن الكينية : (ماشاكوس، نيروبي، ناكورو، نايوتوكو، نيفاشا)، برعاية منظمة IGAD و جمهورية كينيا، توصل خلالها الطرفان إلى سلسلة من المفاهات، واعتبرت هذه المفاهات بأحد أبرز أهم الإتفاقيات الحاصلة بين الطرفين منذ بداية الحرب الأهلية السودانية سنة 1983¹.

أدت إتفاقية السلام الشامل CPA و المعروفة باتفاقية نيفاشا، دوراً حاكماً في تغيير الأطر الدستورية و القانونية للدولة السودانية، من حيث الإعتراف بالتنوع الإثني السوداني و سبل إدارته طبقاً لهذه الإتفاقية، و كذا أثرت في تغيير نمط الحكم، لينطوي على حكم ديمقراطي، و فتح المجال أمام تغيير حدود الدولة في إستفتاء لتقرير مصير شعب جنوب السودان².

وقد ناقشت الإتفاقية عملية الإنتقال السياسي، فاتفق الطرفان على العمل في مهمة حكم البلاد، و أن تمر عملية الإنتقال بمرحلتين : مرحلة ما قبل الفترة الإنتقالية ومدتها ستة 06 سنوات إبتداءً من سنة 2005، و في نهاية المرحلة الإنتقالية هذه، يصوت شعب جنوب السودان في إستفتاء مراقب دولياً، إتما لتأكيد وحدة السودان بالموافقة على نظام الحكم المقام بموجب الإتفاقية، أم يختار الانفصال و إقامة الدولة الجديدة³.

واتفق الطرفان أيضاً على إقامة مفوضية التقدير و التقييم خلال الفترة ما قبل المرحلة الإنتقالية لمراقبة تطبيق الإتفاقية، بحيث تشمل عضوية المفوضية بالإضافة إلى طرفي إتفاقية نيفاشا تشمل الدول الأعضاء في منظمة IGAD، الدول المراقبة (إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)، و أية دولة أخرى أو منظمة إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان⁴.

وقد أرسيت الإتفاقية أسس ما عُرف بالسودان الجديد، كالمؤسسات السياسية و الدستورية الجديدة، من أهمها : إقرار دستور جديد و مؤسسة جديدة للرئاسة تتكون من رئيس و نائبين، على أن يتمتع النائب الأول (الجنوبي) بحق الفيتو على قرارات عديدة مثل : القرارات المتعلقة بإعلان الحرب و السلام و حالات الطوارئ، حل البرلمان و التعيينات الرئاسية في البلاد، و كذا إستحداث نظام الغرفتين في المؤسسة التشريعية، و العديد من الهياكل و الهيئات التنظيمية الجديدة الأخرى⁵.

¹- إجلال رأفت، عبده مختار موسى، محمود وهيب السيد(محرراً)، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب .. قبل السلام، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 55

²- إجلال رأفت، عبد الله الفكي البشير و آخرون، إفتصال جنوب السودان المخاطر و الفرص، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص 177

³- لام أكول، الثورة الشعبية لتحرير السودان: ثورة إفريقية، تر: إسماعيل آدم و بشرى آدم، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2009، ص 312

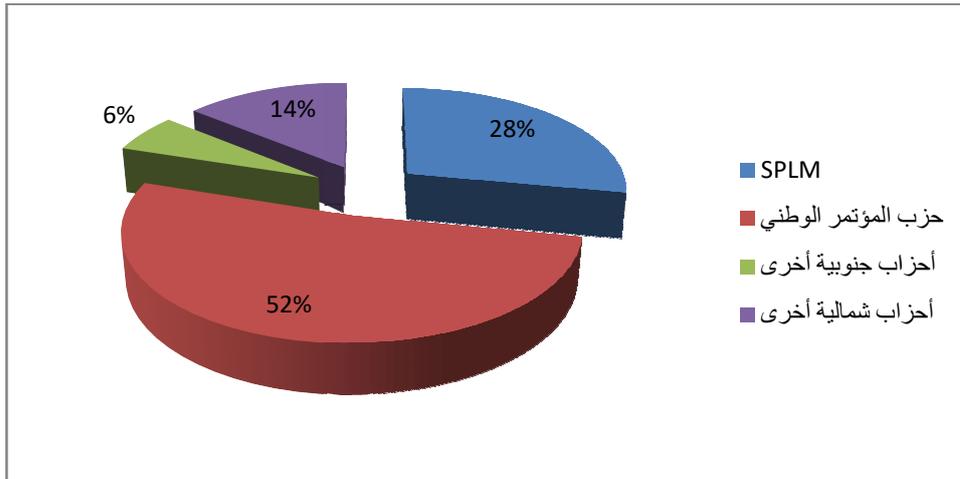
⁴- نفس المرجع، ص 312

⁵- سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009 : دراسة تاريخية وثائقية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 305

إنّ أهم سمة قام عليها نظام الحكم و الإدارة بجنوب السودان في الفترة الإنتقالية السابقة للإنفصال (2005-2011)، هي مبدأ تقاسم السلطة، و الذي رسخه الدستور الإنتقالي لسنة 2005 بعد إقراره في إتفاقية CPA، و ذلك بعد مجموعة من إتفاقات السلام منذ تولي حكومة الإنقاذ السلطة بالسودان سنة 1989¹، و قد منحت إتفاقية CPA صلاحيات جدّ واسعة لـ GOSS باعتبارها تمثل مستوى الحكم الرابع في البلاد، و ذلك إستناداً لنص المادة 159 للدستور الإنتقالي السوداني لسنة 2005². و بالنسبة لطبيعة نظام الحكم و الإدارة وفقاً للإتفاقية فقد جاء كالتالي :

بالنسبة للسلطة التشريعية أصبحت على مستويين (مركزي - ولائي)، فعلى المستوى المركزي الوطني تمّ تشكيل الهيئة التشريعية القومية، و التي تتكون من مجلسين هما : (المجلس الوطني - مجلس الولايات)، ففيما يتم إنتخاب أعضاء المجلس الأول بشكل مباشر من الشعب وفق الدستور الإنتقالي، يتم تعيين أعضاء المجلس الثاني ليضمن التمثيل المتساوي للولايات السودانية فيه، و من جانب آخر ضمنت الـ CPA تمثيل الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM و القوى السياسية السودانية الأخرى في المجلس الوطني وفقاً لحصص معينة أنظر (الشكل رقم 04-11).

شكل رقم (04-11) يبيّن نسبة مشاركة SPLM في حكومة الوحدة الوطنية وفق الدستور الإنتقالي لسنة 2005



المصدر : الشكل من إعداد الباحث

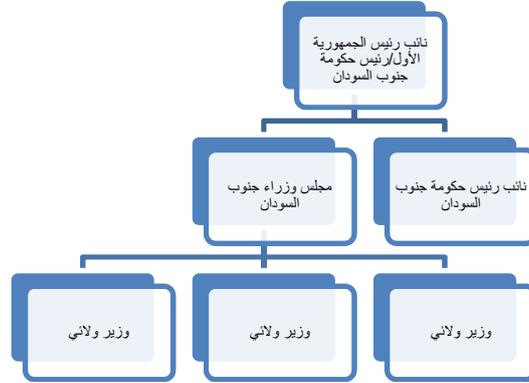
أما الجهاز التنفيذي الوطني، فقد نصّ بروتوكول تقاسم السلطة على أنه يتكون من : (مؤسسة الرئاسة و نائبه و مجلس الوزراء)، بضمان الشراكة في آلية إتخاذ القرار، و يتكون مجلس الوزراء بنفس النسب المعمول بها في المجلس الوطني التشريعي كما هو موضح في الشكل أعلاه، و يصبح بمقتضى الـ CPA رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان

¹ - Johan Brosché , "Sharing Power – Enabling Peace? Evaluating Sudan's Comprehensive Peace Agreement 2005", New York, USA : the Mediation Support Unit, Department of Political Affairs, United Nations, 2009, P 16

² - Noha Ibrahim Abdelgabar " , constitutional reform as a means of democratic transformation in sudan", HAMBURG – GERMANY : university of hamburg, july 2014, P 70

SPLM، هو النائب الأول لرئيس الجمهورية و رئيس GOSS و القائد العام ل SPLA¹، لتصبح بذلك بنية الجهاز التنفيذي ل GOSS وفقاً للدستور الإنتقالي لسنة 2005 قائمة على أساس مبدأ تقاسم السلطة أنظر (الشكل رقم 04-12) .

شكل رقم (04-12) يبيّن بنية الجهاز التنفيذي ل حكومة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي لسنة 2005



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

أما فيما يخص السلطة القضائية فتنشأ في جنوب السودان في الحكومة الإقليمية و تتدرج من أدنى درجات المحاكم، حتى أعلى محكمة في الجنوب و هي المحكمة العليا لإقليم جنوب السودان، بحيث تقول إليها الإستثناءات من كل المحاكم الولائية في الجنوب في كل الأمور المتعلقة بالقانون الإتحادي أو الإقليمي، أو الولائي، كما أنّ الجنوب يحكمه دستور علماني و الشمال يدار بدستور إسلامي².

و برغم ما حققته ال CPA من إنجازات و إيقاف لأحداث الحرب أهلية التي إندلعت سنة 1983، إلا أن الإتفاقية لاقت العديد من الإنتقادات، أهمها أنها عملت على إقامة نظام إثني قبلي، فقد تسربت القبلية من خلال إرساء النظام الفيدرالي، و ما توزيع الإختصاصات و تقسيم السلطة فيه إلا إتساقاً مع التوزيع الإثني و موازين القوة فيه³.

المطلب الثاني : الحكم المحلي كتجسيد لنمط الحكم اللامركزي بدولة جنوب السودان منذ سنة 2011 .

لقد تمّ الإعتماد على نظام الحكم المحلي بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2001، و ذلك باعتباره آلية لتطبيق نظام الحكم اللامركزي الذي يقوم على أساسه الكيان الجنوبي، وباعتباره أيضاً محور نظام الحكم و الإدارة فيه، و لجنوب السودان كأقليم تجربة تاريخية ثرية في العمل بنظام الحكم المحلي قبل إقامة الدولة، فقد بدأ الأخذ بهذا النمط منذ الفترة الإستعمارية الثنائية البريطانية-المصرية سنة 1951، ثمّ عقب تولي الرئيس جعفر النميري الحكم سنة 1969، وعليه فإنه خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى نقطتين أساسيتين هما :

¹- لام أكول، مرجع سابق، ص 316

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على الدستور الإنتقالي السوداني لسنة 2005، المادة 168

²- محمد الأمين خليفة، خطى السلام خلال عهد الإنقاذ : أديس أبابا 1972-نيفاشا 2005، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2005، ص 315

³- حيدر إبراهيم علي، "السودان إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 423، ماي 2014، ص 40

- الخلفية التاريخية لنظام الحكم المحلي بجنوب السودان .
- الإطار القانوني الدستوري لنظام الحكم المحلي بدولة جنوب السودان .

الفرع الأول : الخلفية التاريخية لنظام الحكم المحلي بجنوب السودان

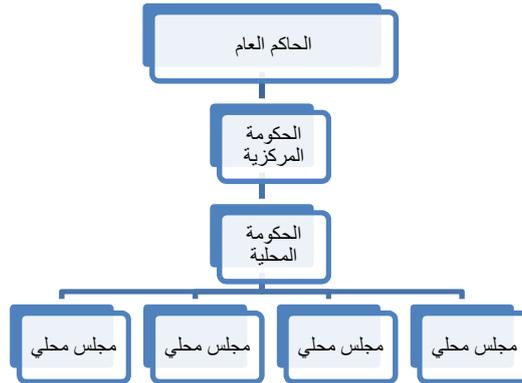
مرّ إقليم جنوب السودان بتجربة تاريخية في الحكم المحلي تعود جذورها للحقبة الإستعمارية للسودان، و هي التجربة التي كان لها الأثر الكبير و الإسهام في رسم معالم نظام الحكم المحلي القائم حالياً في دولة جنوب السودان، سواءً من حيث الهياكل التي يقوم عليها هذا النظام، أم من حيث المهام و الإختصاصات الموكلة لها، و لرصد هذه التجربة التاريخية، سنتوقف عند محطتين أساسيتين هما :

- الحكم المحلي بجنوب السودان وفق قانون اللورد مارشال لسنة 1951
- الحكم الشعبي المحلي بجنوب السودان وفق قانون سنة 1971

الفقرة الأولى : الحكم المحلي بجنوب السودان وفق قانون اللورد مارشال لسنة 1951

إنّ من أهم المراحل و المحطات التاريخية التنظيمية الهامة، المساهمة في تطور و بلورة نظام الحكم اللامركزي بعموم السودان و بجنوب السودان بشكلٍ خاص، نجد قانون الحكم المحلي لسنة 1951 أنظر (الشكل رقم 04-13)، أو ما يعرف في أدبيات الحكم المحلي بالسودان بقانون اللورد مارشال، وقد تمت بلورة القانون نتيجة لطلب الحكومة السودانية من اللورد مارشال، باعتباره خبيراً في مجال الحكم المحلي ببريطانيا، بوضع تصورٍ عن نظامٍ للحكم اللامركزي بالسودان، فكتب تقريره الخاص و ضمنه جملةً من التوصيات التي وافقت عليها الجمعية التشريعية بتاريخ 09 نوفمبر 1949، و قد تبع هذا إلغاء قوانين الحكومة المحلية لسنة 1937، و صدر بديلاً عنها قانون الحكومة المحلية لسنة 1951 أو قانون مارشال¹.

شكل رقم (04-13) يبيّن بنية نظام الحكم المحلي بجنوب السودان لسنة 1951



المصدر : زكي البحيري، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري : دراسة في علاقات وادي النيل 1899-1936، ص 302 و لنظام الحكم المحلي لسنة 1951 مجموعة من الخصائص و السمات، نذكر منها على سبيل المثال مايلي:

¹ - العجب أحمد الطريفي (محرر)، مرجع سابق، ص 80

1. الأخذ بنظام اللجان ذات الصفة الإستشارية .
 2. الأخذ بنظام التدرج في منح السلطات للمجالس المحلية، و ذلك وفقاً للظروف و المعايير الإقتصادية و الإجتماعية و درجة الوعي بالمنطقة، و من بين هذه المعايير نجد :
 - مناطق تكون سلطة الحكومة فيها مخولة لمفتش المركز و لها مجالس إستشارية و لها ميزانيات مستقلة.
 - مدى قدرة السلطات المحلية السلطات المحلية على جذب الكفاءات الإدارية و الفنية .
 3. منح المجلس المحلي المزيد من السلطات متى ما أبرز مقدرةً على القيام بأعباء إضافية .
- ومن حيث المناطق المحلية، فقد كان لإقليم جنوب السودان حوالي 24 منطقة و مجلس محلي من 84 منطقة محلية بعموم السودان، كانت مقسمة على حوالي سبعة 07 مديريات أنظر (الجدول رقم 04-11)، و قد رُوعي في هذا التقسيم أن تكون المنطقة متماسكة لخلق الولاء المحلي، كما رُوعي أن لا يكون حجم المنطقة المحلية كبيراً بالدرجة التي يصعب معها إدارة تلك المنطقة، و لا يجب أن تكون صغيرة أيضاً لدرجة أن لا تكفي مواردها لتغطية تكاليف الخدمات المقدمة فيها ¹.

جدول رقم (04-11) يبيّن المجالس المحلية في المديريات الجنوبية وفق قانون الحكم المحلي لسنة 1951

	أعالي النيل	جونقلي	غرب الإستوائية	شرق الإستوائية	شرق بحر الغزال	غرب بحر الغزال	البحيرات
مجالس الريف	3	5	3	3	2	1	3
مجالس المدن	1	-	-	1	1	1	-

المصدر : علي حسن عبد الله، الحكم و الإدارة في السودان، ص 117

أما فيما يخص إختصاصات المجالس المحلية وفق قانون سنة 1951، فقد أقتطعت مهام الحكومة المحلية من الأعمال التي تقع ضمن مهام عدة إدارات و مصالح، و حُصرت في قائمة واحدة ألحقت بقانون الحكومة المحلية لسنة 1951، و كان ذلك هو معيار الفصل في إعتبار العمل يدخل ضمن نطاق الحكومة المحلية أم لا، و هل من الممكن إدارته محلياً أم يجب أن يُدار على مستوى مركزي، بشرط أن لا يعرف المستوى الفني للخدمة تدهوراً أو إنخفاضاً .

و سلطات الحكومة المحلية كانت إختيارية، أي أن للمجلس المحلي الحق في أن يمارسها أو لا، و ذلك بالقدر الذي تسمح به إمكانياته و حسب ما تمليه حاجة المنطقة، هذا و أن ضغط السكان المحليين على المجالس المحلية و كذا توجيهات الحكومة المركزية، سيحول دون تباطؤ أي مجلس محلي على أداء الأعمال التي تخوله سلطاته القيام بها، إلا إذا لم يجد القدرة المالية للقيام بهذه المهام و الأعمال ².

¹- علي حسن عبد الله، مرجع سابق، ص 117

²- نفس المرجع، ص 117

و تشمل إختصاصات الحكومة المحلية دائرة متسعة من المهام، فهناك سلطات النظام العام كالحد من الجرائم، و كذا سلطات متعلقة بالميادين العامة، موارد المياه، و هناك صلاحيات لها علاقة بالتعليم و الصحة و البيئة و الزراعة و المراعي، و كذا صيانة التربة و المرافق العامة¹.

أما فيما يخص مالية المجالس المحلية فتتكون من خلال الإيرادات التالية²:

- حصيلة الضرائب المباشرة التي تفرض في المنطقة و التي تنازلت عنها الحكومة المركزية للمجالس المحلية، كضريبة المنازل و الملاهي .
- حصيلة العوائد المحلية التي يفرضها المجلس على العقارات في المدن و القرى .
- حصيلة الرخص التي يفرضها المجلس على الحرف و الأماكن التي تستوجب المراقبة كالأسواق و أماكن بيع و صنع الطعام و الشراب .
- الرسوم على الخدمات التي يؤديها المجلس للمواطنين كنقل القمامة و وسائل النقل .
- إعانات من الحكومة المركزية .

بالرغم من أن توصيات اللورد مارشال، كانت تؤكد على أن لا تقوم المجالس المحلية على أسس قبلية بل جغرافية، إلا أن التقسيم الإداري وفق قانون الحكم المحلي لسنة 1951 الذي قسّم السودان إلى 84 منطقة محلية، كان يراعي مسألة تواجد الولاء القبلي بهدف زيادة تماسك هذه المناطق المحلية .

ومن جهة أخرى فقد لعب قانون الحكم المحلي دوراً بارزاً في عملية تقريب الخدمات الحكومية من المواطن السوداني و تحسينها، واعتبر القانون بمثابة أهم إنجازات مرحلة الحكم الثنائي، لكن هذا لا ينفي دور الإدارة الثنائية في تعميق الفوارق الإثنية و الجغرافية بين إقليمي الجنوب و الشمال، باعتبارها طرفي "المشكلة القومية" في السودان، و تجلّى هذا في العديد من السياسات من أهمها سياسة الأراضي المقفلة³.

الفقرة الثانية : الحكم الشعبي المحلي لسنة 1971

بعد مرور عشرين عاماً على إقرار قانون الحكم المحلي سنة 1951، أصدرت ثورة مايو في عام 1971 قانوناً جديداً للحكم المحلي، إصطلحت عليه نظام الحكم الشعبي المحلي، و قد مثل حالة مغايرة و مختلفة تماماً على ما كان عليه الوضع وفق قانون اللورد مارشال، فقد جاء قانون مايو متضمناً لفلسفة جديدة صاغها الدكتور جعفر محمد علي بحيث وزير الحكم الشعبي المحلي آنذاك، و جاءت هذه الفلسفة مبنية على مفهوم أن السودان دولة حديثة التكوين في طريق النمو، و هي في أمس الحاجة إلى الإنصهار القومي و الإستقرار السياسي، فبينما إتسم قانون الحكم المحلي لسنة 1951 بواقعية متدرجة و موازية، جاء قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1971 مؤشراً على تحولات جديدة في طرق

¹- المرجع السابق، ص 118

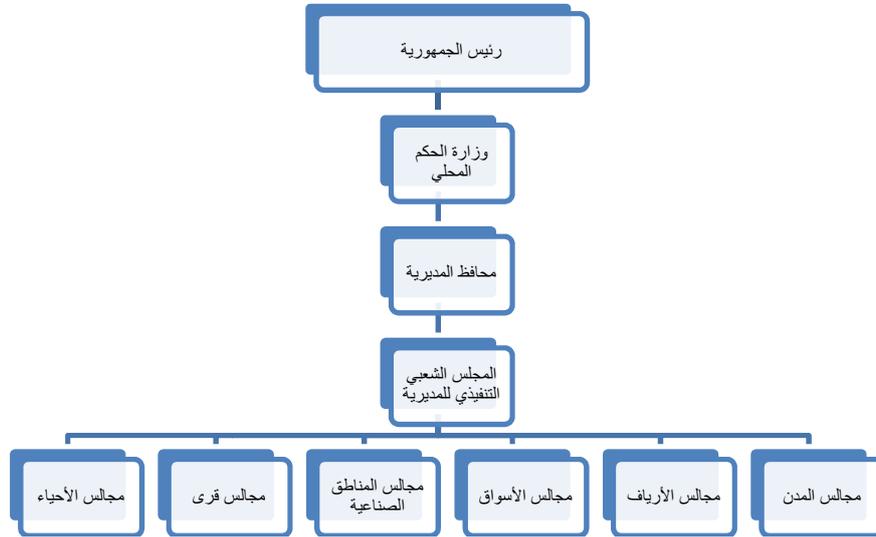
²- بن عودة محمد الأمين، مرجع سابق، ص 55

³- نفس المرجع، ص 55

الإدارة، و كذا تفويض الصلاحيات لسلطات مجالس الحكم الشعبي المحلي، على أن يبقى المركز مشرفاً و قابضاً على زمام الأمور¹.

و لقد دافعت القيادة السياسية آنذاك على هذا النمط من الحكم الجديد، و ذلك إستناداً للأيدولوجيا الإشتراكية الحاكمة فيها، فقد رأت في نظام الحكم الشعبي المحلي على أنه أتى تحقيقاً للديمقراطية، و توسيعاً لقاعدة المشاركة الشعبية الجماهيرية، و إلتزاماً بمبدأ اللامركزية الإدارية، و توفيراً للإستقرار و التقدم، بحيث تُنشأ السلطة التنفيذية بأوامر تأسيسية في كل مديرية مجلساً شعبياً تنفيذياً له شخصية إعتبارية، يتولى القانون تحديد صلاحياتها و نطاق إختصاصها². و تبنى هياكل و أجهزة نظام الحكم الشعبي المحلي في شكلٍ تراتبي، تتفرع في آخه أنماط و أنواع عديدة من المجالس المحلية أنظر (الشكل رقم 04-14).

شكل رقم (04-14) يبين بنية نظام الحكم الشعبي المحلي بجنوب السودان لسنة 1971



المصدر : العجب أحمد الطريقي، مرجع سابق، ص 83

أما من حيث صلاحيات مجالس الحكم الشعبي المحلي، فقد نصّ القانون على مجموعة من الصلاحيات، نذكر منها على سبيل المثال مايلي :

- رفع عدد وحدات الحكم المحلي من 86 مجلساً محلياً في عهد ما قبل ثورة مايو، إلى 5600 مجلس وحدة انتشرت على مستوى الأحياء، القرى الأسواق و المناطق الصناعية، وهذا إعتقاداً من النظام الحاكم أنه يمثل توسيعاً لقاعدة الديمقراطية و المشاركة في الحكم .
- إنشاء المجالس المحلية على شكل هرمي، قمته مجلس شعبي تنفيذي للمديرية، وتليه مجالس المناطق، المدن و الأرياف، و الأحياء و القرى، الأسواق و المناطق الصناعية .
- منح المجلس الشعبي التنفيذي الشخصية الإعتبارية دون غيره من المجالس الدنيا، كمجالس المناطق و المدن، و الأرياف و خلافها.

¹- عبد الرحمن عبد الله، السودان الوحدة أم التمزق، تر: الفاتح التجاني، لبنان : رياض الريس للكتب و النشر، 2002، ص 141

²- عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص 172

- تتكون المجالس الشعبية المحلية حسب الطريقة التي تحددها اللوائح الصادرة من وزير الحكم المحلي، على أن يختار أعضاء المجالس الشعبية المحلية بالانتخاب من أعضاء المنظمات الممثلة لقوى الشعب، وأن يكون ربع أعضائها من النساء .
- يعين رئيس الجمهورية محافظ المديرية، من ذوي المقدرة الإدارية و الوعي السياسي "الملتزم بأسس ثورة مايو"، ويكون مسؤولاً لدى رئيس الجمهورية عن طريق وزير الحكومة المحلية عن الإدارة الرشيدة و عن تنفيذ سياسة الحكومة بالمديرية، و يرأس المحافظ المجلس الشعبي التنفيذي بحكم منصبه¹ .
- جدير بالذكر أنه و بالرغم من سعي حكومة مايو لإحداث العديد من التغيرات على مستوى هيئات الحكم المحلي بالسودان عموماً، و بجنوب السودان خصوصاً، و ذلك بهدف تحسين الأداء و الخدمة العمومية، إلا أن نمط الحكم الشعبي المحلي أنتقد كثيراً، ومن بين أهم هذه الإنتقادات مايلي :
- فيما يتعلق بضرورة أن يكون ربع المجلس الشعبي المحلي من النساء، هذا يتعارض مع البيئة السودانية ، والعادات و التقاليد المحلية، التي في كثير منها لا تتوافق مع هذه السياسات اليسارية الجديدة آنذاك .
- إن كثرة المجالس الشعبية المحلية طرح تحدي كبير على الحكومة المركزية ، و المتمثل في تكاليف الإنفاق المركزي على هذه المجالس .
- لقد خلقت مجالس المناطق الكثير من التضارب في أداء صلاحياتها على مستوى المديرية فقط، بغض النظر عن المستوى الأشمل للهيكل الإداري، هذا ما أدى إلى صعوبة تنفيذ السياسات المركزية ،وفشل تكاملية العمل بين الأجهزة المختلفة .
- لم يهتم قانون الحكم الشعبي المحلي بالجانب المالي، الذي يعتبر الأساس في نجاح أو فشل التجربة، إذ كان من الواجب أن تراجع العلاقة المالية بين المجالس التنفيذية و الحكومة المركزية و المجالس القاعدية، لأنه لا يمكن تحويل مسؤوليات مالية جديدة للمجالس، إلا إذا تمت زيادة الوعاء الضريبي، خاصة و أن حصيلة المجالس من الضرائب وفق القانون الجديد، بقيت تعتمد على نفس الضرائب التقليدية السابقة وفق قانون 1951 للحكم المحلي، ما لا يتوافق مع محاولات التجديد في هيكل نظام الحكم الشعبي المحلي² .

الفرع الثاني : الإطار القانوني الدستوري لنظام الحكم المحلي بدولة جنوب السودان

منذ قيام دولة جنوب السودان سنة 2011، إعتد مؤسسو الدولة الجديدة في إعداد القوانين و دستور الدولة الإنتقالي على إرث تاريخي من التجارب في الإدارة و الحكم في ظل الدولة السودانية الموحدة (سابقاً)، و الحكم المحلي كغيره من القضايا واهتمامات مؤسسي دولة جنوب السودان، حظي باهتمام بالغ من حيث ترسيخ ضوابط قانونية و دستورية، تنظيم العمل و حسن سير هيئات مستوى الحكم المحلي و غيرها من المسائل ذات الصلة .

الفقرة الأولى : قانون الحكم المحلي لدولة جنوب السودان لسنة 2009

¹- بن عودة مجَّد الأمين، مرجع سابق، ص 68

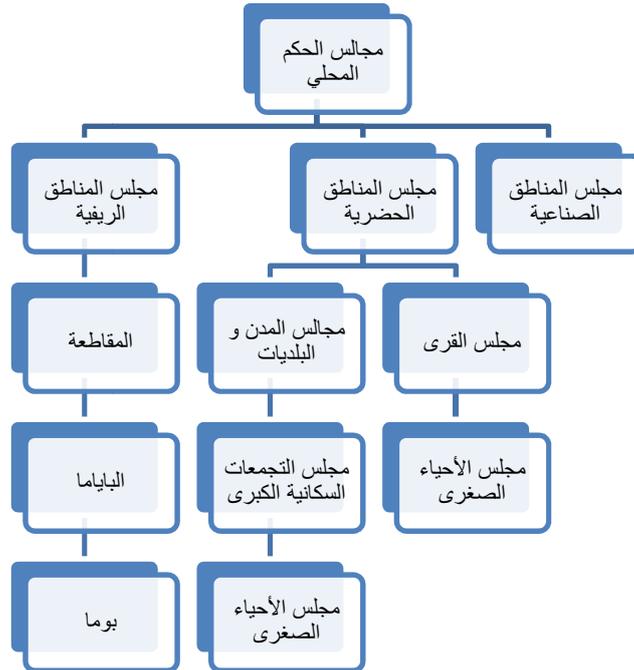
²- علي حسن عبد الله، مرجع سابق، ص 128, 129

لقد تمّ تنظيم جميع سلطات و هيئات الحكم المحلي بجنوب السودان، باعتباره المستوى الثالث للحكم بالدولة، تمّ تنظيمها في قانون صدر سنة 2009، خاص بالحكم المحلي بإقليم جنوب السودان، و قد تمّ إعداده بالإعتماد على نص مضمون المادة 85 من الدستور الإنتقالي للسودان لسنة 2005 .

فقد ورد في الفرع السادس 06 من الفصل الثاني 02 الفقرة الأولى 01 من القانون بأن الحكم المحلي يمثل المستوى الثالث من مستويات الحكم الرسمية الحكومية لدولة جنوب السودان، بحيث يضم مجموعة من المجالس المحلية المستقلة ذاتياً، و المؤسسة وفقاً للدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان لسنة 2011، و تطبيقاً لقانون الحكم المحلي لإقليم جنوب السودان لسنة 2009، و قد أكد القانون أيضاً على ضرورة التأسيس على مبادئ اللامركزية في إدارة هذه المجالس، و الإستناد إلى الضوابط الديمقراطية و أسس تفويض السلطة من السلطات الوطنية المركزية¹.

و من جهةٍ أخرى، فقد أكد القانون في نفس الفرع المذكور آنفاً، على أنّ مجالس الحكم المحلي بجنوب السودان، تمثل الهيئات و السلطات الأقرب إلى المواطن، بحيث تعبّر عن إرادته تُدار بشكلٍ مباشر من قِبَل المواطنين، و تتوزع هذه المجالس عبر جميع أقاليم البلاد و مناطق الدولة الريفية و الحضرية أنظر (الشكل رقم 04-15)، و تخضع في تسييرها إلى القوانين و الأعراف و التقاليد القبلية المحلية².

شكل رقم (04-15) يبيّن بنية نظام الحكم المحلي بدولة جنوب السودان وفق قانون الحكم المحلي لسنة 2009



Source : Sara De Simone , " post-conflict decentralization: Dynamics of land and power in unity state – south Sudan" , p04

¹ - Republic Of South Sudan. laws of southern sudan . the local government act . paragraph 02 , juba: 2009, p 05

² - ibid , p 05

و قبل التفصيل في هياكل و أجهزة الحكم المحلي بجنوب السودان، نشير إلى أن القانون قد نوّه في بادئ الأمر، و حرص على توضيح جزء مهم من قضايا النقاش الدائر بجنوب السودان، و المتعلق أساساً بمسألة ملكية الأراضي و الأقاليم، بحيث نصّ القانون في الفقرة الأولى 01 من الفرع السابع 07 على أن كل ولاية يجب أن تقسّم إلى مجالس محلية وفقاً للدستور الإنتقالي TCSS، و يجب أن يشتمل إقليم هذه المجالس على جميع توسعات المناطق الريفية المتمثلة أساساً في جنوب السودان بـ (البوما – الباياما) BOMA and PAYAMA أنظر (الجدول رقم 12-04)، و كذا المناطق الحضرية تقسّم إلى (الأحياء – التجمعات السكانية الكبرى) ¹.

جدول رقم (12-04) يبيّن بعض مجالس "الباياما و البوما" لولاية غرب الإستوائية

مجالس البوما	إسم الباياما	مجالس البوما	إسم الباياما
Bingo	Landili	Amaki	Kozi
Dorolili		Kozi	
Dukudu		Ngode	
Mabirindi	Maridi	Eyira	Mambe
Maridi Town		Mambe	
Mboroko		Olo	
Nagbaka		Edi	
Modubai		Mekke	Ngamunde

Source : International organization for migration (iom), "village assessment survey

report : county profiles Western equatoria 2012 -2013 Maridi – mundri west »,p 02

و لتفادي احتمالات النزاع والصراع حول ملكية الأراضي، ميّز القانون بين ثلاثة أصناف من ملكية الأرض هي : (الأراضي الخاصة – الأراضي الجماعية أو القبلية – أراضي عمومية حكومية)، و قد أحال القانون صلاحية الفصل في ملكية واستغلال الأراضي، و تحديد الأشخاص و الجهات صاحبة الأراضي إلى هيئات السلطة التقليدية، و السلطات المحلية الولائية المختصة، و ذلك تطبيقاً و عملاً بنص المادة 180 من الدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان لسنة 2011 ².

و لقد ميّز قانون الحكم المحلي في مسألة التشريع و القوانين المعمول بها بين خمسة مصادر أساسية للتشريع

رتبها كالاتي :

¹ - International organization for migration (iom), "village assessment survey report : county profiles Western equatoria 2012 -2013 Maridi – mundri west », Juba :forcie consulting , 2013,P02

² - Republic Of South Sudan. laws of southern sudan . the local government act, op.cit, p 06

1. الدستور الإنتقالي للدولة السودانية لسنة 2005 (و الذي خلفه الدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان سنة 2011).
2. الدساتير الولائية لإقليم جنوب السودان .
3. قانون الحكم المحلي لجنوب السودان لسنة 2009 .
4. الأعراف و التقاليد القبلية السائدة بالأقاليم و الولايات .
5. مصادر أخرى .

وفي هذا الإطار شدّد القانون على عدم الإعتماد بالمصادر الدينية في التشريع المحلي بمختلف هيئات الحكم المحلي بالدولة، و ذلك تطبيقاً لمبدأ فصل الدين عن الدولة و علمانية الكيان السياسي لجنوب السودان¹، و قد بيّن القانون مجموعة من النقاط باعتبارها أهم الأهداف التي تسعى من خلالها السلطات المركزية في تطبيق نظام الحكم المحلي بالبلاد و هي كالتالي :

- ترقية آليات الحكم الذاتي و تعزيز مشاركة الأفراد و الجماعات في إقامة القانون و ترقية العمل الديمقراطي .
- تشجيع الأفراد و الجماعات على المشاركة في الحكم و ترقية الحوار حول المصالح و الشؤون المحلية .
- ترقية الثقافة المدنية و التنمية الإقتصادية بالبلاد .
- تعزيز المصالحة و إدامة السلام بين مختلف أطراف المجتمع بأقاليم الدولة بجنوب السودان .

أنواع المجالس المحلية بجنوب السودان وفقاً لقانون الحكم المحلي لسنة 2009

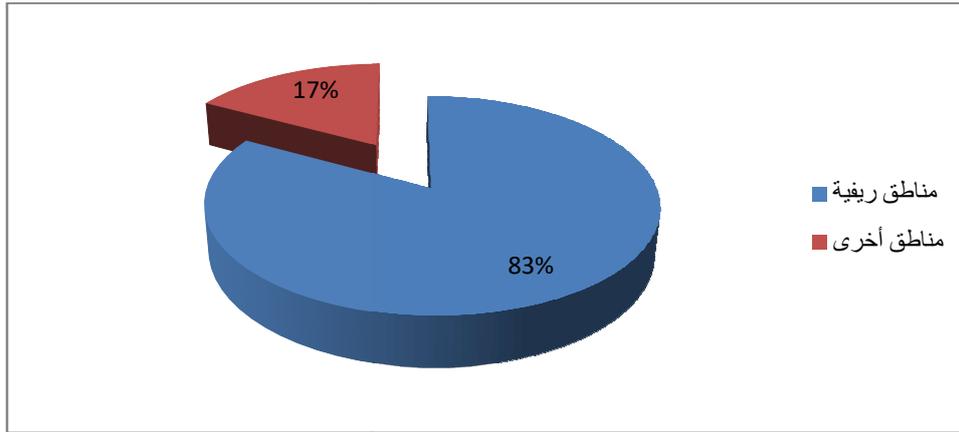
نظّم القانون جميع المسائل المتعلقة بأنواع المجالس المحلية بجنوب السودان، و أهم إختصاصاتها و مهامها، و كذا العلاقات السائدة بين هذه المجالس، نظّمها في نص الفرع السادس عشر 16 منه الفقرات (01-05)، و قد حصر أنواع المجالس المحلية في الآتي : (مجالس ريفية – مجالس حضرية – مجالس صناعية) .

فبالنسبة للمجالس الريفية، فإنها تعتبر الأكثر توسعاً وانتشاراً بدولة جنوب السودان، و ذلك للنسبة الهائلة من السكان التي تقطن في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية² أنظر (الشكل رقم 04-16)، فإنها تُؤسس في المناطق التي يسود فيها نشاط إقتصادي قائم على الزراعة و الرعي، أو أي نشاط إقتصادي آخر يمثل مزيجاً من النمطين المذكورين، و يجب أن يتصف هذا الإقليم بوجود سلطة تقليدية قبلية قوية و متحكمة .

¹ - Republic Of South Sudan. laws of southern sudan . the local government act, op.cit, p 06

² - Southern Sudan Centre for Census , "Statistics and Evaluation , Key Indicators for Southern Sudan " , Juba – South Sudan : 8th February, 2011, P 03

الشكل رقم (04-16) يبيّن نسبة المناطق الريفية بدولة جنوب السودان



Source: Southern Sudan Centre for Census , “Statistics and Evaluation , Key Indicators for Southern Sudan “, p 03

أما بالنسبة لمجلس الحكم المحلي الحضري، فتؤسس بالمناطق و الأقاليم التي يقلُّ فيها النشاط الإقتصادي الزراعي و الرّعي إلى نسبة ما دون 60% من إجمالي الطابع الإقتصادي للإقليم .
أما فيما يخص مجالس الحكم المحلي المتعلقة بالمناطق الصناعية، فقد حدّدها القانون بأنّها تُقام في المناطق التي قد يسودها أحد أو كلا خصائص المناطق الريفية و الحضرية، و نوّه القانون إلى أنّ هذه المجالس (الريفية - الحضرية - الصناعية)، قد تتحول طبيعتها وفق معيارين أساسيين هما :

- حجم التواجد السكاني في إقليم المجلس المحلي المعني .
 - طبيعة و مستوى التحسن في البنية التحتية المتوفرة لدى كل إقليم¹ .
- وهي نفس الضوابط المتحكمة في تأسيس مجالس محلية جديدة بالإضافة إلى ضوابط و معايير أخرى هي كالتالي :
- وجود مصالح محلية متميزة .
 - وفرة في في القدرات و الكفاءات الإدارية الكافية لإقامة هذه المجالس المحلية .
 - المقدرة المالية و الإقتصادية للمنطقة² .

و للمجالس المحلية بمختلف أصنافها و أنواعها هياكل و أجهزة محددة وفقاً لقانون الحكم المحلي في التالي :

1. المجلس التشريعي .
2. المجلس التنفيذي .
3. مجلس القانون العربي .

فبالنسبة لتركيبية المجالس المحلية التشريعية، فقد نصّ القانون في الفصل الخامس 05 الفرع 26 منه، على أنّها تشكل وفقاً للإنتخاب السري المباشر من قِبل المواطنين وفق الأسس و الضوابط التالية :

¹ - Republic Of South Sudan. laws of southern sudan . the local government act, op.cit, p 10

² - ibid, p 12

- على كل مجلس محلي أن يضم 35 نائباً ينتخبون من إجمالي سكان "البوما" الخاصة بكل مقاطعة، أو من قاطني الأحياء الصغرى و التجمعات السكانية الكبرى، و يباشرون عملهم لعهدٍ تمتد ل أربعة 04 سنوات.
 - ضمان تمثيل المرأة في المجالس المحلية التشريعية بنسبةٍ مئوية لا تقلّ عن 25% من إجمالي أعضاء المجالس التشريعية في كل منطقة محلية بالبلاد على حده.
 - ضمان تمثيل الأفراد من ذوي الإحتياجات الخاصة (دون تحديد نسبة مئوية معينة) ¹.
- أما فيما يخصّ صلاحيات المجالس التشريعية المحلية، فقد نصّ القانون في الفقرة 37 من الفصل الخامس 05، على أنّها تُحال إلى الدستور الإنتقالي لجنوب السودان لسنة 2011، و الذي وضّح بالتحديد مهام السلطات المركزية الوطنية من جهة، و مهام السلطات الولائية و المحلية من جهةٍ أخرى.
- أما بالنسبة للمجالس التنفيذية المحلية فتتألف من الأعضاء الذين يمثلون الهيئات و الأجهزة التالية :
- أعضاء لجان المقاطعات / رؤساء البلديات و المدن .
 - رؤساء السلطة التقليدية بالإقليم و يشغلون و يعملون كأمناء للمجالس التنفيذية الولائية .
 - رؤساء المصالح الإدارية بالمجالس المحلية .

ولا يجب أن يجمع العضو في المجلس التنفيذي المحلي عضويته به، مع عضوية المجالس التشريعية المحلية أو العضوية بالمجلس التنفيذي الولائي، أو أي من مستويات الحكم الأخرى، و فيما يخص صلاحيات المجالس المحلية التنفيذية فقد منح القانون صلاحية تحديدها للدساتير الولائية بأقاليم دولة جنوب السودان ².

المطلب الثالث : أهم عقبات تطبيق نظام الحكم اللامركزي بدولة جنوب السودان

أبانت التجربة بجنوب السودان في إقامة نظام للحكم المحلي بالدولة منذ سنة 2011، أبانت على العديد من جوانب القصور و النقص، أين بدا و كأنه النظام غير الأمثل لطبيعة و تركيبة المجتمع الإثنية و التي تتصف بالتعدد و التنوع الكبيرين، لكن و بالنظر للتجارب التاريخية التي سبق الإشارة إليها آنفاً، خاصة إبان فترة الحكم الثنائي البريطاني - المصري 1898-1956 ، أو إبان فترة حكم الرئيس السيد جعفر النميري، نجد كثيراً من الجوانب الإيجابية و العديد من الإنجازات على هذا المستوى، خاصّةً و أنّها نظم كانت تستند في أغلبها إلى قانون الحكم المحلي لسنة 1951 أو ما يُعرف بقانون اللورد مارشال، و هو الأمر الذي يجعل العديد من الباحثين يتساءلون حول أسباب و مظاهر القصور و النقص في التجربة الحالية منذ إقامة الدولة سنة 2011، فهل يكمن القصور في الأطر القانونية المنظمة لعمل هذه الهيئات، أم هناك عوامل و متغيرات أخرى متحركة في كفاءة و فاعلية مستوى الحكم المحلي بالدولة .

وفي هذا الإطار سيحاول المطلب معالجة أهم الصعوبات الناجمة و المعترضة لتطبيق نظام الحكم المحلي بدولة جنوب السودان منذ سنة 2011، خاصّةً و أنّ مستوى الحكم المحلي، يعتبر المستوى الذي يعبر عن الطبيعة التعددية

¹ - ibid , p 14

² - ibid, p 21

التي تميّز مجتمع دولة جنوب السودان من حيث التركيبة الإثنية، و سيركز المطلب على ثلاثة أبعادٍ أساسية يمكن من خلالها إدراك أهم المشاكل التي تواجه إقامة نظام حكم محلي ناجح بدولة جنوب السودان و هي كالتالي :

- تزايد دور السلطات التقليدية بمستوى الحكم المحلي
- إشكالية التمويل و ضعف الإيرادات المالية لهيئات الحكم المحلي
- معضلة البُعد الإثني في التقسيمات الإدارية بدولة جنوب السودان

الفرع الأول : تزايد دور السلطات التقليدية بمستوى الحكم المحلي

إنّ أهم ما يمكن للباحث أن يدركه عند الإطلاع على عمل هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان، هو التعاضد المتزايد لدور و مكانة السلطات التقليدية على المستوى الثالث للحكم بالدولة، فبالرغم من أن تجربة إدماج و إقحام السلطات التقليدية قديمة جداً بإقليم جنوب السودان، و التي تعود بالأساس لقانون الإدارة الأهلية كما سبق و أن أشرنا إليه، إلا أنّ العامل الأساسي يكمن في طبيعة العلاقات السائدة بين هيئات الحكم المحلي بكافة أجهزته من جهة، و بمؤسسات السلطة التقليدية القائمة عبر جميع أقاليم الدولة من جهةٍ أخرى، و كذا يبرز عامل آخر يتمثل في مدى قدرة النظام السياسي، أو السلطة السياسية الحاكمة على فرض و ترسيخ الولاء الوطني في مقابل الولاءات القبلية التقليدية الأخرى .

يعتبر مستوى الحكم المحلي هو مستوى التماس بين السلطة التقليدية و أحد مستويات سلطة الدولة الحديثة، و بالتالي تصبح تلك المساحة من المنافسة كبيرةً حسب قوة الطرفين، فكلما كانت السلطة التقليدية قوية و متمسكة، كان دورها بالنظر للحكومة المحلية أكبر و أكثر نفوذاً، خاصة إذا لم يكن لها دور رسمي قانوني، و حال دولة جنوب السودان لا يعتبر إستثناءً أو تجربة فريدة من نوعها خاصة في المحيط و النطاق الإفريقي، إلا أن دور و مكانة هيئات الحكم التقليدي تختلف من دولة إفريقية لأخرى أنظر (الجدول رقم 04-13) ¹.

جدول رقم (04-13) يبيّن وضعية السلطة التقليدية بجنوب السودان مقارنة ببعض الدول الإفريقية

العلاقة بالأحزاب السياسية	الوضع الدستوري	وجود سلطة تقليدية مركزية	
يوجد	الإعتراف بالسلطات التقليدية على مستوى الحكم المحلي	لا توجد	جنوب السودان
يوجد	الإعتراف بالسلطات التقليدية على مستوى الحكم المحلي	توجد سلطة مركزية في معظم المناطق القديمة	إثيوبيا
يوجد	لا يوجد	توجد سلطات تقليدية في مناطق الشمال و الجنوب الغربي	نيجيريا

المصدر : الجدول من إعداد الباحث*

¹ - مُجّد مُجّد إبراهيم علي حجاج، "إشكالية الحكم المحلي في إثيوبيا و نيجيريا دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية

السياسية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، القاهرة : 2016، ص 158

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في المرجع التالي :

مُجّد مُجّد إبراهيم علي حجاج، "إشكالية الحكم المحلي في إثيوبيا و نيجيريا دراسة مقارنة" ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية

السياسية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، القاهرة : 2016 . ص 159

فمثلاً و بالنظر إلى شمال نيجيريا حيث توجد سلطات تقليدية قوية و لا يوجد لها دور رسمي في الحكومة المحلية، فإن حالة الصراع بين الهيئتين متواصلة و في و ضع مستمر، بينما تمثل حالة حاكم منطقة "راي بوبا" في الكامرون الوضعية التي ينحاز فيها زعيم السلطة التقليدية إلى أحد الأحزاب السياسية، أي يعتبر لاعباً بارزاً في تغيير معادلات الخارطة السياسية في البلاد¹.

ويبدو واضحاً أنه كلما كانت السلطة التقليدية قوية و كان الزعماء المحليون أقوياء و مؤثرين، خاصة في المجالات الدينية و الإقتصادية، كلما كان الحكم المحلي ضعيفاً في مقابل السلطة التقليدية، على عكس ما إذا كان الحكم المحلي قوياً و يمتلك الموارد المالية الكافية، فإن بإمكانه أن يصمد أمام سلطة الزعماء و القادة التقليديين، و هو ما يشير إلى سلوك معظم الفاعلين المحليين بتقديم المصالح الذاتية عن العامة².

و عليه كثيراً ما يطرح الباحثون تساؤلات حول إمكانية تدعيم التمثيل المحلي ديمقراطياً، في ظل تلك الطبيعة من نوع العلاقة بين هيئتي الحكم المحلي و التقليدي، و في ضوء الأهداف المرجوة أساساً من هذا المستوى في نظام الحكم.

بحيث تتطلب تلك الحالة التوصل إلى تفاهات تدعم تنفيذ السياسات اللازمة لتنمية المجتمع و خدمته، و النظر إلى التطور المتوقع من خلال العلاقة التي يمكن أن تنتج عن نماذج السلطات التقليدية في الحكم المحلي، مما يخلق إشكالات جديدة من التفاعل فيما بينهما، يمكن أن تحقق في وقتٍ ما جزءاً من المصالح الذاتية لكلٍ منهما، و جزءاً من المصالح العامة المجتمعية، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المختلفة للعديد من العوامل أهمها الزمن و التطور التاريخي لعلاقة السلطات ببعضها البعض، خصوصاً في مستوى يكاد يكون فيه التفاعل شبه يومي و تتداخل فيه مدخلات و مخرجات النظام الخاص بهما³.

و بالنسبة لدولة جنوب السودان، فقد تمّ تقنين عمل السلطات التقليدية في نظام الحكم، و أُدمجت على مستوى الحكم المحلي بالبلاد، و ذلك بمقتضى النصوص القانونية الواردة في قانون الحكم المحلي لسنة 2009، و قد حدّد هذا الأخير المؤسسات و الهياكل الأساسية التي تعمل من خلالها سلطات الحكم التقليدي، على مستوى محليات دولة جنوب السودان، و قد تمّ حصر نشاط أشخاص السلطات التقليدية في مايلي :

1. مجالس المقاطعة التشريعية : بحيث أكّد القانون على ضرورة تضمين العضوية فيها لأفراد و قيادات و زعامات السلطة التقليدية المتواجدة بالمقاطعة، و أن تعمل هذه الزعامات على تمثيل الأفراد الذي ينتمون إلى الجماعات الإثنية المعنية .

¹ - Emmanuel o.Nuesiri, ,RFGI Working paper ,”the re-emergence of customary authority and its relation with local government”, Dakar- Senegal : codesria, 2014.p 44

² - مُجَدُّ مُجَدُّ إبراهيم علي حجاج، مرجع سابق، ص 158

³ - نفس المرجع، ص 160

2. مجالس "البوما" : و قد إعتبرها القانون بأنها الحيز الجغرافي الأمثل و الرئيسي لنشاط و عمل السلطة التقليدية على المستوى المحلي بأقاليم دولة جنوب السودان، و هي بمثابة الرقعة الجغرافية التي تجسد فيها القوانين و الضوابط العرفية القبلية .

3. مجالس القرى : و يتجسد فيها دور السلطات التقليدية التشريعي و القضائي على مستوى أحياء القرى المنتشرة بربوع أقاليم دولة جنوب السودان أنظر (الجدول رقم 04-14).

جدول رقم (04-14) يبين مثال عن عدد هيئات السلطة التقليدية بولاية جونقلي

مجالس الباياما	Kolnyang	Anyidi	Makuach	Baidit	Jalle	Bor Town
عدد مجالس البوما	04	03	04	06	05	04
عدد مجالس السلطة التقليدية	05	03	04	06	05	04

Source: The republic of south sudan , local government board, Jonglei state , Bor county county profile report fy 2012, p 17

ومن جهةٍ أخرى أكد القانون على ضرورة عدم العمل بالسلطات التقليدية على مستوى البلديات أو مجالس المدن، ليفسح المجال فيها للسلطات المدنية المحلية و الولائية¹. و بالرغم من محاولات تحجيم دور و عمل هيئات الحكم التقليدي أو السلطات التقليدية بدولة جنوب السودان وفق قانون الحكم المحلي لسنة 2009، إلا أنه ومن وحي التجربة الواقعية، إتضح تزايد أهمية دور السلطات التقليدية ليس فقط على مستوى الحكم المحلي، بل حتى على مستويات الحكم الأخرى، و ذلك يرجع للعديد من الأسباب نذكر منها :

- العلاقات الوطيدة بين هيئات الحكم التقليدي أو السلطة التقليدية بالأحزاب و التنظيمات السياسية، سواء تلك التي في الموالاته و على رأسها SPLM، أو الأخرى المحسوبة على المعارضة .
- الأدوار المتعاضمة التي تقوم بها السلطات التقليدية بجنوب السودان، حتى في إتجاهها السلمي بحيث كثيراً ما أستخدم الزعماء المحليين في الإصطفافات المسلحة منذ إندلاع الإقتتال الداخلي بدولة جنوب السودان سنة 2013 .
- تزايد الولاءات القبلية في مقابل الولاء الوطني و ذلك بسبب فقدان الثقة في الممارسات الحكومية من قبل قطاعات كبيرة و واسعة من المواطنين .

¹ - Republic Of South Sudan. laws of southern sudan . the local government act,p 11

الفرع الثاني : إشكالية التمويل و ضعف الإيرادات المالية لهيئات الحكم المحلي

يعتبر التمويل و حجم إيرادات هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان، أحد أهم المتغيرات المتحكمة في بناء و أداء و فاعلية هيئات الحكم المحلي في أي دولة، و قد يؤثر النقص في الإيرادات التي تحصلها أجهزة و هياكل الحكم المحلي من مصادر التمويل المختلفة، تؤثر في حسن تسييرها و تقديمها للخدمات المنوط بها أداءها، و من خلال التجربة التي تعتبر فنية إلى حد ما بدولة جنوب السودان، يتضح وجود إختلالات واضحة جداً في نظام جذب و تحصيل الإيرادات المالية، التي من خلالها يمكن دفع هيئات الحكم المحلي بالدولة إلى القيام بالتزاماتها المحلية .

وبالنسبة للمصادر المالية التي أتاحتها قانون الحكم المحلي لسنة 2009 لهيئات الحكم المحلي، فقد تم حصرها في الفقرة الأولى 01 من الفرع 73 من القانون و هي كالتالي :

1. هبات حكومية .
2. إيرادات محلية متمثلة أساساً في مجموعة من الضرائب و التعريفات أنظر (الجدول رقم 04-15) .
3. التبرعات و المساهمات المجتمعية .
4. هبات و منح من المنظمات أو الأفراد .
5. القروض .
6. أي مصادر مالية أخرى يرخص بها القانون ¹.

جدول رقم (04-15) يبين أهم مصادر تمويل هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان

تعريفات و رسوم	ضرائب
- أتعاب على استخدام خدمات عمومية .	ضريبة الملكية - ضريبة على الخدمة العمومية - ضريبة على
- أتعاب إبرام العقود .	ملكية الأرض - ضريبة على ملكية المواشي - ضرائب على
- أتعاب استخراج الشهادات - الغرامات الإدارية .	الأرباح

المصدر : الجدول من إعداد الباحث*

تجدر الإشارة إلى أنه و بالرغم من تعدد مصادر تمويل هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان وفق قانون الحكم المحلي لسنة 2009، إلا أنه سُجل تدني واضح في إيرادات المجالس المحلية منذ قيام الدولة سنة 2011² أنظر (الشكل رقم 04-17)، هذا و يُرجع العديد من الباحثين أسباب تدني الخدمات المحلية إلى قيود مفروضة من قبل الأطر القانونية المنظمة لآليات تمويل هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان .

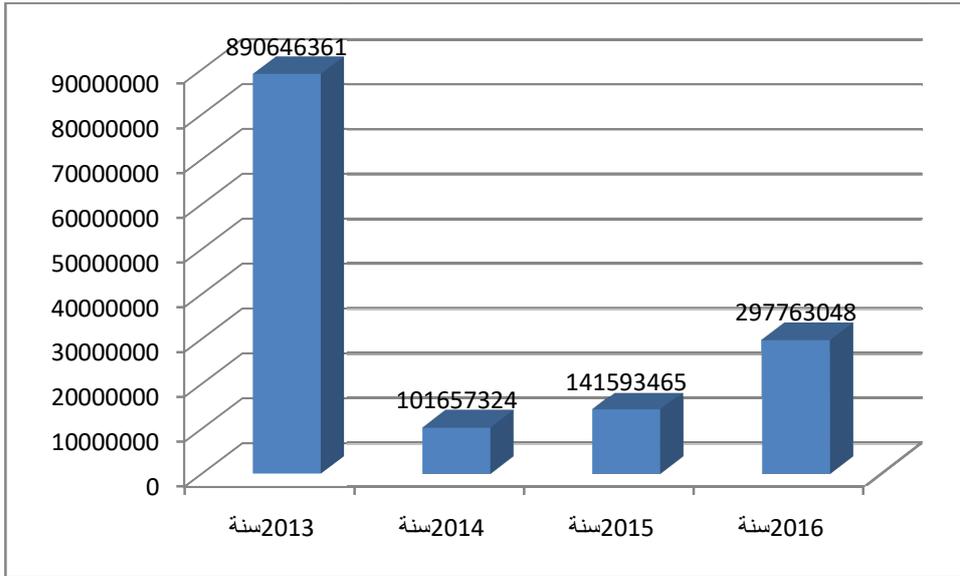
¹ - Republic of South Sudan , Local government board ,” Orientation course for local government administrative officers”, juba : winrock international, 2012,P 15

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على :

Republic Of South Sudan. laws of southern sudan . the local government act . section 74 , paragraph 01 , 02 , juba: 2009, p 37

² - Republic of South Sudan , Ministry of Finance and Economic Planning, “South Sudan Tax System”, juba : june 2016.P 08

شكل رقم (04-17) يبيّن إيرادات دولة جنوب السودان من إجمالي الضرائب (2013 - 2016)



Source : Republic of South sudan , Ministry of Finance and Economic Planning, “South Sudan Tax System”, juba : june 2016.,p08

فمن بين أهم مبادئ ميزانية هيئات الحكم المحلي بجنوب السودان، أن يكون التخطيط للميزانية وفق تقديرات حجم إيرادات المجلس المحلي¹، أي أنه هناك شبه غياب لإرادةٍ ولائمةٍ و محلية بتحسين الخدمة، و ربطها فقط بمستوى الإيرادات المتدنية أصلاً، و عدم التفكير في وسائل جذبٍ لإيراداتٍ جديدة و أكثر فاعلية . و عند دراسة أداء هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان يركز العديد من الباحثين على نوعية الخدمات المقدمة، و أدوار المجالس المحلية في قطاعاتٍ حيويةٍ بعينها، أهم هذه القطاعات نجد قطاعي التعليم و الصحة، فوفق الدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان لسنة 2011 TCSS، فقد تمّ منح الأهمية بمتابعة قطاعي الصحة و التعليم لهيئات الحكم المحلي وفق التالي :

- على هيئات الحكم المحلي إدامة تسهيل الخدمات الصحية و التعليم الإبتدائي .
- على هيئات الحكم المحلي التنسيق و العمل على الربط بين مصالح وزارتي التعليم و الصحة على مستوى الأقاليم المحلية².

¹ - The Government of the Republic of South Sudan, Ministry of Finance and Economic Planning and the Local Government Board, “Public Financial Management Manual for Local Governments”, Juba : May 2013, P 10

² - USAID/sudan support project, « sudan local governance assessment south sudan and in the three areas” , WASHINGTON, DC : management systems international, 2009,P 07

ومنذ إستقلال وانفصال جنوب السودان و إقامة الدولة سنة 2011، شهد قطاعي التعليم و الصحة تدهوراً متزايداً خاصة على المستوى المحلي بأغلب الأقاليم أنظر (الجدول رقم 04-16)، الأمر الذي أظهر فشل الحكومات الوطنية و المحلية في إدارة هذه القطاعات ¹.

جدول رقم (04-16) يبيّن وضعية قطاعي الصحة و التعليم بمحليات ولاية جونقلي - مقاطعة بور ديسمبر 2011

إسم الباياما	Bor Town	Kolnyang	Anyidi	Makuach
عدد المستشفيات	01	02	01	02
عدد المدارس الإبتدائية	23	12	05	07
إجمالي عدد السكان	17865	8122	1990	2806

Source : The republic of south sudan , local government board, Jonglei state , Bor county county profile report fy 2012, p 14

و يبقى قطاع التعليم بدولة جنوب السودان عبر كافة أقاليمه يشهد تدهوراً عميقاً، بالرغم من المساعي الحكومية الحثيثة من جهة، و من إقامة العديد من برامج الدعم الدولية منذ سنة 2009، على رأسها برامج ال UNESCO الهادفة إلى تعزيز الحق في التعليم، و تطوير أساليبه و مناهجه ².

ومن بين العوامل الأكثر تأثيراً على التدهور في إيرادات هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان، و المؤثرة أيضاً على أدائها و فعاليتها، نجد مشكلة الفساد المالي، و التي حسب تقرير أجرتة Department of Foreign Affairs تعتبر أكبر مشكلة تواجهها GOSS حسب توجهات ما يقرب 97% من المبحوثين ³، فيما يرى عدّة باحثين أنّ الفساد لم يقتصر دوره في إضعاف الأداء الحكومي فحسب، بل كان هو أحد أهم أسباب إندلاع الصراع الإثني الداخلي بدولة جنوب السودان سنة 2013، خاصة فيما تعلق بالفساد الذي يمارسه المسؤولون الحكوميون المحسوبين على الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM ⁴.

¹ - The republic of south sudan , local government board, Jonglei state , Bor county county profile report fy 2012, juba : winrock international , 2012,P 14

² - UNESCO , South Sudan 2014-2016, "Building Peace In The Minds Of Men And Women", NEW YORK : UNESCO Country Programming Document , 2016, P 21

³ - Republic of south sudan , Department of Foreign Affairs,Evaluation Profile, juba : Development Evaluation Division, April 2015, P 58

⁴ - IRIS, humanitarian foresight think tank , « a two-year outlook for North central south sudan 2016-2018 »,France- Paris, April 2016,P 04

و قضية الفساد بدولة جنوب السودان لم تعد أمراً يخفى على المتتبعين أو حتى المواطنين بحدّ ذاتهم، ففي شهر جوان من سنة 2012، أقرّ الرئيس سلفاكير ميارديت باستشراء الفساد المالي بحكومته، و قد صرّح باختلاس ما يزيد عن 04 بليون دولار بسبب سوء تسيير هيئات الحكم المركزي و الولائي و المحلي معاً¹.

الفرع الثالث : معضلة البُعد الإثني في التقسيمات الإدارية بدولة جنوب السودان

يعتبر موضوع التقسيم الإداري، و تحديد الحدود الإدارية للولايات و المقاطعات الإقليمية المحلية، أحد أبرز المواضيع ذات الصلة بأداء و كفاءة هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان، فكما مثّلت مسألة الحدود أحد أهم المسائل التي غدّت الصراعات بين دولتي جنوب السودان و السودان سنة 2011، فقد لعبت كذلك دوراً غاية في الحساسية في إثارة الإقتتال الداخلي البيئي بدولة جنوب السودان منذ سنة 2013 ، بسبب عدم الوضوح في تحديد الحدود الفاصلة بين أقاليم جنوب السودان و ولاياته العشرة 10 .

تجدر الإشارة أن جنوب السودان كإقليم قد مرّ بالعديد من المراحل و المحطات التاريخية، التي شهد فيها تغيّرات و تعدد في طبيعة التقسيم الإداري لأقاليمه، لكن في مجملها لم تخرج عن نطاق السّجال و الجدل بين خيارين أساسيين هما :

1. إما تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة 03 أقاليم رئيسية وهي الأقاليم الكبرى التاريخية المعروفة : (بحر الغزال – الإستوائية – أعالي النيل) .

2. أو إعتبار الجنوب إقليماً واحداً يُدار بشكلٍ كليّ بسياسةٍ معينة بدون تجزئة، و هو كان دائماً أحد أهم مطالب الجنوبيين منذ إستقلال جمهورية السودان سنة 1956 إلى غاية إنفصال الجنوب سنة 2011 . و قد تفاوتت تجارب جنوب السودان طيلة الفترة السابقة للإنفصال بين الخيارين المذكورين آنفاً أنظر (الجدول رقم 04-17)، مع إستثناءات محدودةٍ فقط شدّت عن هذه القاعدة .

جدول رقم (04-17) يبيّن أهم التقسيمات الإدارية بتاريخ جنوب السودان قبل سنة 2011

الفترة الزمنية	1894-1956	1956-1972	1972-1983	1983-1994	1994-2005	2005-2011
عدد الأقاليم	إقليم واحد 01	ثلاثة أقاليم 03	إقليم واحد 01	ثلاثة أقاليم 03	عشرة أقاليم 10	إقليم واحد 01

المصدر: الجدول من إعداد الباحث*

¹ - Michele Gonnelli (edit), south sudan broadcasting state power, Pisa – ITALY : Itpcm international commentary , vol. Viii no. 30, july 2012.P 07

*الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في :

www.safga.net/images/internet

Sudan's stats, internet document, www.gulf2000.columbia.edu/images/maps/

sudangeo , internet document, <http://i47.tinypic.com/10gjl7.jpg>:

الفقرة الأولى : خلفية تاريخية حول التقسيمات الإدارية بإقليم جنوب السودان

بالنسبة لمرحلة الحكم الثنائي البريطاني - المصري، قُسم السودان إلى حوالي ستة 06 أقاليم أو مديريات هي : (دنفلا - بربر - كسلا - سنار - الخرطوم - كردفان)، و إلى ثلاثة محافظات هي : (حلفا - سواكن - شنودة)، و قسّمت كل مديرية إلى "مأموريات" أو مراكز، يترأس المديرية مدير بريطاني من العسكريين، يعاونه على أداء مهامه 02 من المساعدين ، أما بالنسبة لجنوب السودان، فقد أُعتبر خلال هذه الفترة التاريخية إقليم واحد بثلاثة مديريات تُدار بسياسة منفردة أنظر (الملحق رقم 08)، و التي عُرفت آنذاك بسياسة الأراضي المقفلة أو الأراضي المغلقة .

وفي المرحلة التالية مباشرةً للإستقلال الوطني سنة 1956، أقرّ الدستور الإنتقالي السوداني الصادر سنة 1956، و الذي يعتبر أكثر الدساتير السودانية تأكيداً على النهج المركزي في الحكم و الإدارة، أقرّ على مجموعة من التوجهات هي كالتالي :

- أقرّ دستور 1956 النظام المركزي للحكم، وركز على المستوى الرئاسي و مؤسساته دون الإلتفاف للمستويات الدنيا الأخرى (المديريات و مستويات الحكم المحلي)، التي بقيت على حالها قائمة على أساس قانون الحكم المحلي لسنة 1951.
- التشديد على المركزية من خلال تركيز السلطات الإدارية و القضائية في يد مفتشي المراكز التابعين لوزارة الداخلية، مما أحدث شخراً في نظام الحكم المحلي .
- أبقى الدستور المؤقت على التقسيم الإداري القديم لسنة 1948 القائم على أساس تسعة مديريات هي : (الشمالية، كسلا، النيل الأزرق، الخرطوم، كردفان، دارفور، الإستوائية، بحر الغزال، أعالي النيل)، أي أنه إعتد تقسيم إقليم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، على عكس ما طالب به الجنوبيون باعتبار الجنوب إقليم قائم بذاته .¹

وقد مثلت بدايات فترة حكم الرئيس الراحل جعفر النميري، مثلت نقلةً نوعيةً جدُّ بارزة في مسألة إعادة الإعتبار لمطالب الجنوبيين فيما يخص طبيعة التقسيم الإداري لإقليمهم، فوفقاً لإتفاقية أديس أبابا التي أتاحت لشعب جنوب السودان حكماً ذاتياً على الإقليم، أُعتبر و لأول مرّة الجنوب إقليماً واحداً، يُدار ذاتياً بحكومة إقليمية لها العديد من الصلاحيات باستثناء المسائل المتعلقة بإدارة الحكومة المركزية فإنها تتطلب موافقة الرئيس، و هذه المسائل هي من قبيل : (الدفاع القومي - الشؤون الخارجية - العملة ..)²، و قد أعادت الإتفاقية أيضاً العمل بالأسلوب اللامركزي في الحكم و الإدارة على عكس الدستور السوداني الإنتقالي لسنة 1956، و أُعيد تقسيم السودان (الشمالي) إلى خمسة 05 أقاليم هي : (الإقليم الشمالي - الإقليم الشرقي - الإقليم الأوسط - إقليم كردفان - إقليم دارفور)³.

¹ - الهادي عبد الصمد عبد الله، التنظيم الدستوري و إدارة التنوع الثقافي في السودان، الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998، ص 90-91

² - مجدي علي عطية، مرجع سابق، ص 146، 147

³ - أحمد شوقي محمود، نظام الحكم في السودان في ظل دستور 1973، القاهرة : دار النشر للجامعات المصرية، 1985، ص 9، 10

وقد توالى القرارات الجمهورية في فترة حكم الرئيس جعفر النميري، والتي أكدت على ضرورة إبقاء الجنوب إقليمياً إدارياً واحداً بالرغم من إستحداث ما عُرف بمديريات جنوبية جديدة سنة 1974، ذات مهام إدارية بحتة هي كل من : (أعالي النيل - بحر الغزال - الإستوائية) ¹، وكذا القرار الجمهوري الصادر سنة 1976 والذي أسس لإنشاء ثمانية عشر 18 مديرية جديدة بالسودان، مع إبقاء التقسيم الإداري على حاله بإقليم الجنوب، أي إعتبره إقليمياً واحداً .

إلا أن سياسة تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم أُعيد العمل بها من جديد، و كان ذلك عندما تمّ إنهاء العمل باتفاقية أديس أبابا لسنة 1972 بمقتضى الأمر الجمهوري المؤرخ في 06 جوان 1983، و القاضي بإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة 03 أقاليم أنظر (الملحق رقم 09) منفصلة هي : (أعالي النيل - بحر الغزال - الإستوائية)، و هو ذات القرار الذي أدّى إلى إندلاع الحرب الأهلية السودانية الثانية التي دامت طوال الفترة مابين (1983 - 2005) ².

وفي فترة تاريخية لاحقة، و خلال حكم الإنقاذ الوطني، شهد إقليم جنوب السودان تذبذباً في إستحداث الأقاليم الإدارية و خلطاً في تعديلها، ففي سنة 1994 صدر المرسوم الدستوري العاشر 10، و الذي إستحدث حوالي ستة وعشرون 26 ولاية سودانية جديدة، ضمت و لأول مرة عشر 10 ولايات جنوبية أنظر (الملحق رقم 10)، وهي ذات الولايات المعتمدة حالياً وفق التقسيم الإداري لدولة جنوب السودان منذ سنة 2011، و قد عملت حكومة الإنقاذ الوطني من خلال هذا التقسيم الجديد، على مسح جميع الخطوط القبلية المتوارثة بالجنوب، و الحيلولة دون تماسك الإقليم، لكي تسهل عملية إحتوائه و إدارته ³، واستمر الوضع على ما هو عليه خلال إقرار الدستور السوداني الدائم لسنة 1998، و الذي أكد على التقسيم السابق لجنوب السودان إلى عشرة 10 ولايات ⁴ أنظر (الجدول رقم 04-18) .

و قد مثّلت إتفاقية نيفاشا للسلام الشامل CPA المبرمة سنة 2005، مثّلت آخر محطة فيما يخص الخلفية التاريخية للتقسيمات الإدارية لدولة جنوب السودان، بحيث أقرّت الإتفاقية مطالب الجنوبيين باعتبار الجنوب إقليمياً واحداً، يُدار بحكومة إقليمية ذات صلاحيات أوسع مقارنة لما جاءت به إتفاقية أديس أبابا سابقاً سنة 1972.

¹- عبد القادر إسماعيل، سنوات السلام في السودان إتفاق أديس أبابا 1972، ص 193

²- UNITED NATIONS , "Southern Sudan Local Governance in Complex Environments Project Assessment", Cairo : United Nations Development Programme Regional Centre Cairo, 2010,P14

³- مُجّد أبو الفضل، "جنوب السودان و حق تقرير المصير"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة:العدد 116، أبريل 1994، ص 184، 185

⁴- أحمد عبد الرحمن مُجّد، أحمد إبراهيم أبو سن، إنطباعات حول التقسيم الجديد للولايات، سلسلة دراسات إستراتيجية، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم، 1998، ص 159

جدول رقم (04-18) يبيّن التقسيم الإداري لجنوب السودان لسنة 1998

المنطقة	أعالي النيل	بحر الغزال	الإستوائية
الأقاليم الإدارية	- شمال أعالي النيل	- شمال بحر الغزال	- بحر الجبل
	- الوحدة	- غرب بحر الغزال	- شرق الإستوائية
	- البحيرات	- جونقلي	- غرب الإستوائية
		- واراب	

المصدر : أحمد عبد الرحمن مُحمّد، أحمد إبراهيم أبو سن، إنطباعات حول التقسيم الجديد للولايات ، ص 159

الفقرة الثانية : التعددية الإثنية و التقسيم الإداري بدولة جنوب السودان منذ 2011

لقد تبنى مؤسسو دولة جنوب السودان عند إعداد الدستور الإنتقالي لسنة 2011، تبينوا نهج التقسيم الإداري لسنة 1994 لجمهورية السودان، و القاضي بإنشاء عشرة 10 ولايات بالجنوب أنظر (الملحق رقم 11)، فوفق المادة 161 من دستور دولة جنوب السودان الإنتقالي لسنة 2011، فإن إقليم دولة جنوب السودان يضم عشرة ولايات، تُحكم و تُدار بشكلٍ لامركزي، و تتوزع فيها مختلف الجماعات الإثنية بشكلٍ لا يضمن هيمنة جماعة إثنية على أخرى أنظر (الجدول رقم 04-19) ¹.

جدول رقم (04-19) يبيّن البعد الإثني للتقسيم الإداري لولايات جنوب السودان العشرة (بعد 2011)

الولاية	القبائل المنتشرة	الولاية	القبائل المنتشرة
أعالي النيل	النوير- الشلك -الدينكا- قبائل عربية	غرب بحر الغزال	الأزاندي-الفرتيت-الدينكا- آخرون
جونقلي	النوير- الشلك -الدينكا- الأنوك- الباريا	شرق الإستوائية	الأنوك-الأشولي-التوركانا- اللاتوكا-الباريا-التوبوسا
الوحدة	النوير- الشلك -الدينكا- قبائل عربية	غرب الإستوائية	الباريا-الأزاندي-ديدنجا- نمولي
واراب	الدينكا - آخرون	بحر الجبل	الباريا-ديدنجا- نمولي - قبائل عربية
البحيرات	الدينكا	-	-
شمال بحر الغزال	الدينكا-الفرتيت-عرب رزيقات	-	-

المصدر : عبد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الإفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي، ص 160

ولم يكن الجدل وارداً حول الحدود الإدارية للأقاليم المحلية بدولة جنوب السودان، إلا بعد إصدار الرئيس سلفاكير قراره بإعادة تقسيم دولة جنوب السودان إلى 28 ولاية بدلاً من عشرة 10 ولايات أنظر (الملحق رقم

¹ عبد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الإفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013، ص 160

12)، و ذلك ب 02 أكتوبر سنة 2015¹، و هو القرار الذي أثار نقاشات و تأويلات عديدة بسبب أنه جاء نتيجة لنقاشات واستشارات أجراها الرئيس مع زعامات تقليدية تابعة لقبائل الدينكا عبر أقاليم الدولة، بحيث كان من المقرر إنشاء 23 ولاية إلا أن القرار ثبت في نهاية المطاف 28 ولاية جديدة بدولة جنوب السودان²، و بمقتضى القرار تغيرت الحدود الإدارية للعديد من الولايات أنظر (الجدول رقم 04-20)، الأمر الذي أثر في التوازنات القبلية لكثير من الجماعات الإثنية عبر أقاليم الدولة من جهة، و من جهة أخرى أثر على مردودية عمل هيئات الحكم المحلي المتذبذبة أصلاً .

جدول رقم (04-20) يبين وضعية بعض ولايات جنوب السودان عقب التقسيم الإداري أكتوبر 2015

الولاية وفق تقسيم سنة 2011	الولاية بعد التقسيم الجديد لسنة 2015
شرق الإستوائية	Imatong
	Namorunyang
البحيرات	Gok
	Western lakes
	Eastern lakes
الوحدة	Ruweng
	N.Liech

Source : the Stimson Center , The 28 States System in South Sudan , p 01

و قد أثر قرار إعادة تقسيم دولة جنوب السودان إلى 28 ولاية في العديد من الجوانب، أهمها أنه تسبب في إعادة إندلاع الإقتتال الإثني الداخلي بالبلاد، و ذلك بعد أقل من سنة من توقيع إتفاق التهدئة الذي أنهى الصراع الدائر بالبلاد منذ سنة 2013، و من جهة أخرى أثر على عمل الهيئات الولائية و المحلية عقب قرار العزل التي طالت أغلب حكّام الولايات، الأمر الذي فاقم من وضع هذه السلطات التي تعتبر ضعيفة بالأساس بالنظر للصلاحيات والمهام الموكلة لها .³

و قد تمّ تفسير خلفية قرار الرئيس بإعادة تقسيم الدولة إلى 28 ولاية عدة تفسيرات منها :

- أن القرار قد يكون هدف للتأثير على موازين القوى الإقليمية الولائية لترجيح كفة الأقاليم المساندة له و لتوجهاته .

¹ - Radio Tamazuj, "Kiir and Makuei Want 28 States in S. Sudan," October 2, 2015,

<https://radiotamazuj.org/en/article/kiir-and-makuei-want-28-states-s-sudan>

² - Radio Tamazuj, "Dinka Council: Kiir Added Four States to Our Proposal," October 29, 2015,

<https://radiotamazuj.org/en/article/dinka-council-kiir-added-4-states-our-proposal>.

³ - the Stimson Center , The 28 States System in South Sudan , Washington DC : Briefing Note , August 9, 2011.p 01

• قد يكون القرار تمهيداً لسياسة جديدة تهدف إلى إقامة نظام فيدرالي إثني عوض نظام الحكم اللامركزي الموسّع¹.

ومن جانبٍ آخر فقد لاقى هذا القرار بإعادة تقسيم دولة جنوب السودان إلى 28 ولاية رفضاً محلياً و دولياً واسعاً، خاصة من قِبل دول الترويكا الراعية لعمليات السلام بجنوب السودان، و المتمثلة أساساً في كل من : (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و النرويج)²، و التي إعتبرت أن القرار يتناقض مع النصوص الدستورية، و قد أفضت جميع هذه الضغوطات إلى دفع الرئيس إلى إلغاء القرار بتاريخ 02 جوان 2016 .

المبحث الثالث : البدائل المستقبلية لنظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان

منذ إندلاع الإقتتال الإثني بدولة جنوب السودان سنة 2013، و دخول الدولة الوليدة في موجةٍ من العنف الداخلي الدّامي، و الذي غدّته العديد من العوامل السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية و الإثنية، أخذت العديد من الدراسات و الأبحاث في التساؤل حول مستقبل نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، بل التساؤل حول مصير و مستقبل الكيان الجنوب سوداني ككل .

و قد نال موضوع طبيعة إدارة الدولة من جهة، واقتسام السّلطة و مستقبل شكل الدولة من جهةٍ أخرى، نال الحيز و القسط الأكبر من النقاش السياسي والأكاديمي بجنوب السودان و خارجه، و ذلك بحكم إتفاقيات السلام و التهذئة الموقعة من طرفي الصراع بجنوب السودان، و التي أكّدت في مجملها الحرص على ضرورة إقامة نظام جديد للحكم و الإدارة يعكس الطبيعة التعددية للمجتمع بدولة جنوب السودان، و على ضوء هذا تمّ إقتراح العديد من البدائل و المقترحات، و تنبأ الباحثون بالعديد من السيناريوهات فيما يخص مستقبل الدولة و نظام الحكم و الإدارة بجنوب السودان، و خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم هذه البدائل المتمثلة في مايلي :

1. الفيدرالية الإثنية و محاكاة النموذج الإثيوبي في نمط الحكم و الإدارة

2. العودة للطريق الثالث و تطبيق نظام الحكم الكونفيدرالي مع السودان

المطلب الأول : الفيدرالية الإثنية و محاكاة النموذج الإثيوبي في نمط الحكم و الإدارة

مع تفاقم وتردّي الأوضاع بدولة جنوب السودان منذ سنة 2013، وازدياد حدّة الخلافات السياسية حول إدارة الدولة و المجتمع، تمّ إقتراح العديد من البدائل و رسم جملة من الرؤى في هذا الإطار، و من بين أهم هذه البدائل المقترحة، نجد تطبيق النموذج الإثيوبي في الحكم و إدارة التنوع الإثني، و المتمثل أساساً في نظام الفيدرالية الإثنية، و لهذه المساعي و المطالبات العديد من المبررات و الدوافع المنطقية الواقعية .

¹ - Radio Tamazuj, "SPLM-IO Proposes Breaking Apart Existing South Sudan States," July 17, 2014, <https://radiotamazuj.org/en/article/splm-io-proposes-breaking-apart-existing-south-sudan-states>.

² - United Nations Security Council Presidential Statement, March 17, 2016,

S/PRST/2016/1, http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/PRST/2016/1

الفرع الأول : مبررات إختيار النموذج الإثيوبي في الحكم و الإدارة

هناك العديد من العوامل و المتغيرات تجعل من النموذج الإثيوبي يبدو هو الأصلح و الأمثل لكي يكون بديلاً لنظام الحكم اللامركزي المطبق حالياً بدولة جنوب السودان، و هذه العوامل و المتغيرات هي كالتالي :

الفقرة الأولى : البعد الجغرافي و الإثني المشترك بين دولتي جنوب السودان و إثيوبيا الاتحادية

هناك مجموعة من العوامل الجغرافية التي تساهم بشكلٍ أو بآخر بالتقارب و تدفع بجعل النموذج الإثيوبي في الإدارة و الحكم كبديلٍ قابلٍ للتطبيق بدولة جنوب السودان أنظر (الجدول رقم 04-21)، فبالنسبة لدولة إثيوبيا الاتحادية فإنها تقع بالجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، بين خطي عرض 02 و 09 شمالاً، و خطي طول 38 و 42، وهي أحد دول القرن الإفريقي، تحدّها من الشمال إريتريا و من الغرب السودان و دولة جنوب السودان، بحيث تربطها بهذه الأخير حدودٌ طولها 1299 كلم، وهو شريط حدودي جدُّ شاسع مقارنة بدول الجوار الأخرى، و من الجنوب تقع كينيا بشريطٍ حدودي يبلغ طوله حوالي 130 كلم، ومن الشرق دولتي الصومال و جيبوتي، و ليس لإثيوبيا أي منافذ بحرية على غرار دولة جنوب السودان¹.

جدول رقم (04-21) يبيّن الخصائص الجغرافية لدولتي جنوب السودان و إثيوبيا

نسبة الزيادة في التحضر في السنة	نسبة الأقاليم الحضرية	المساحة الإجمالية	
5,05%	18,8%	648.000 كلم ²	جنوب السودان
4,89%	19,5%	127.120 كلم ²	إثيوبيا

المصدر : الجدول من إعداد الباحث *

وفقاً للجدول أعلاه فإنه بالرغم من الفارق الشاسع في المساحة الإجمالية للدولتين، إلا أنّ التقارب في نسبة الأقاليم الحضرية مقارنةً بالريفية، يعتبر عامل جدُّ هام في إتاحة فرصة لنجاح النموذج الإثيوبي في الحكم المحلي بدولة جنوب السودان .

أما بالنسبة للتركيبية السكانية الإثنية لكل من دولتي جنوب السودان و لإثيوبيا، فهناك قدرٌ هائل من التداخل و التقارب الإثني و القبلي بينهما، فكلا الدولتين يتصفان بالتعدد الإثني و اللغوي و الديني الواضح أنظر (الجدول رقم 04-22)، ومن جهةٍ أخرى هنالك العديد من القبائل و الجماعات الإثنية المشتركة بين الدولتين على غرار : (الأنوك - البرتا - المورلي - النوير - وادوك - كاسيو - الكومو)².

¹- أسامة عبد الرحمن أبو بكر، تأثير السياسة الخارجية الإثيوبية على السودان في فترة ما بعد الحرب الباردة 1990-2012 . القاهرة : الإفريقية الدولية للنشر والطبع والتوزيع، 2014، ص 41

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في المرجعين التاليين :

أسامة عبد الرحمن أبو بكر، تأثير السياسة الخارجية الإثيوبية على السودان في فترة ما بعد الحرب الباردة 1990-2012، ص 41

<http://www.indexmundi.com/factbook/compare/ethiopia.south-sudan>

²-أسامة عبد الرحمن أبو بكر مرجع سابق، ص 111

جدول رقم (04-22) يبيّن الخصائص الإثنية السكانية لدولتي جنوب السودان و إثيوبيا

التعدد الديني	عدد اللغات	عدد الجماعات الإثنية	عدد السكان	
مسيحيين - مسلمين - معتقدات تقليدية	60 - 68 لغة	64 جماعة إثنية	12.530.717	جنوب السودان
مسيحيين - مسلمين - معتقدات تقليدية - يهود	87 لغة	85 جماعة إثنية	71.000.000	إثيوبيا

المصدر : الجدول من إعداد الباحث *

وفقاً للجدول أعلاه فإن نسبة التشابه بين الدولتين فيما يخص طبيعة التعددية في اللغة و الدين و المجموعات الإثنية القبلية، كلها تعتبر عوامل مساعدة على إنجاح التجربة الإثيوبية في إقامة الفيدرالية الإثنية بدولة جنوب السودان، بالرغم من الفارق الكبير في إجمالي عدد السكان .

الفقرة الثانية : العوامل التاريخية و السياسية

تربط إثيوبيا بجنوب السودان علاقات جُدُّ مميزة، و ذلك نتيجة السنوات الطويلة التي أمضاها قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM في أديس أبابا، و التي إتخذوا منها منطلقاً لتمردهم الأول على الحكومة السودانية المركزية سنة 1983، و على الرغم من الموقف الإثيوبي الراض ل فكرة إنفصال الجنوب، و المؤيد لبقاء السودان موحداً، نظراً لتخوّف الحكومة الإثيوبية من تكرار السيناريو السوداني على أراضيها، إلا أنّ توقعاتها بقيام دولة جنوب السودان الغنية بالمياه، سيعزّز من موقفها في مواجهة كل من السودان و جمهورية مصر العربية، بشأن مسألة مياه النيل، و لاسيما أنّ دولة جنوب السودان لن تتردّد في دعم الطرف الإثيوبي، و الذي كثيراً ما أدّى دوراً بالغ الأهمية في تأمين سلاح الحركة الشعبية إبان الحرب الأهلية السودان . و كذلك في ضوء سعي جوبا المستمر لتعزيز التعاون الإستراتيجي مع أديس أبابا، إدراكاً منها لأهمية إثيوبيا كلاعِبٍ مهم في منطقة القرن الإفريقي¹.

أما بعد قيام دولة جنوب السودان، فيمكن توصيف طبيعة الدور الإثيوبي نحو الصراع في جنوب السودان، على أنّه ذو طبيعة دبلوماسية سياسية، بحيث رجّحت منذ الوهلة الأولى لإندلاع الصراع البدائل السياسية و الدبلوماسية المختلفة لتسوية الصراع القائم بين الفرقاء في جنوب السودان، و التي تجسّدت من خلال الزيارات

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في المرجعين التاليين :

أسامة عبد الرحمن أبو بكر، تأثير السياسة الخارجية الإثيوبية على السودان في فترة ما بعد الحرب الباردة 1990-2012 . ص 41

<http://www.indexmundi.com/factbook/compare/ethiopia.south-sudan>

¹ - Conflict dynamics international , governance and peacebuilding series , building the house Of governance political accommodation in south sudan, Uk : Briefing paper no. 4, may 2012,p 118

الدبلوماسية للمسؤولين الإثيوبيين إلى جنوب السودان محاولةً منهم بالتأثير على الأوضاع الداخلية فيه، و فرض التهدة بين الأطراف المتصارعة¹.

و تمثل الجانب الأهم للدور الإثيوبي حيال الصراع في دولة جنوب السودان، هو وجودها في موقع القيادة فيما يخص جهود الوساطة المبذولة عبر تجمّع IGAD، و ذلك بغية تسوية الخلافات القائمة منذ سنة 2013 بالدولة الوليدة، و قد ظلّت إثيوبيا بمثابة الراعي الرسمي لمسار المفاوضات الدائرة بجنوب السودان منذ بداية الإقتتال الإثني الداخلي سنة 2013، إلى حين التوصل إلى إتفاقية التهدة و حل الصراع، و التي تمّ الإعلان عنها بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 17 أوت 2015، و التي تضمنت العديد من البنود أهمها ما تعلق بمبادئ الإقتسام المحلي للسلطة، الترتيبات الأمنية الإنتقالية، و الوقف الدائم لإطلاق النار، و العدالة الإنتقالية و المصالحة و غيرها من القضايا².

وانطلاقاً من العوامل التاريخية السياسية المذكورة، يتّضح الموقف الإثيوبي من تبني دولة جنوب السودان لنظام حكم و إدارة قائم على أساس الفيدرالية الإثنية، هذا النظام الذي من شأنه أن يقيم دولةً أكثر أمناً واستقراراً مما هي عليه في الوقت الحالي، فمصلحة إثيوبيا في إستقرار دولة جنوب السودان تفسّر بأسباب و متغيرات عديدة، أهمها التداخل الإثني المجتمعي بين البلدين، الذي يفرض على إثيوبيا ممارسة ضغوط على الحكومة و القياديين في دولة جنوب السودان، بغية الحفاظ على الكيان السياسي الجنوبي موحداً و جامعاً لكافة الأطياف الإثنية القبلية فيه .

الفرع الثاني : التعددية الإثنية كميزة مشتركة بين إثيوبيا و دولة جنوب السودان

تعتبر إثيوبيا أحد أكثر المجتمعات الإفريقية تنوعاً من حيث الإثنيات و اللغات و الأديان و المعتقدات، فوفق آخر إحصاء للسكان أجري بالبلاد، فقد رصد حوالي 85 جماعة إثنية، تتحدث ما يزيد عن 87 لغة من أمهات اللغات الإفريقية، و التي تتفرع بدورها إلى أكثر من 200 لهجة على مستوى البلاد³ أنظر (الجدول رقم 04-23).

الجدول رقم (04-23) يبين تعداد بعض الجماعات الإثنية بإثيوبيا وفق الإحصاء السكاني لسنة 2007

Chara	Bench	Dawuro	Amhara	Affar	العدد
13,214	352,194	537,954	19,878,199	1,276,867	

Source ; GROVER HUDSON , Ethnic Group and Mother Tongue in the Ethiopian Censuses of 1994 and 2007, p 205

وما يميّز الظاهرة الإثنية بإثيوبيا الإتحادية، هو إنتماؤها لعائلات إثنية متعددة، منتشرة في العديد من الأقطار و الدول الإفريقية خاصة بدول الجوار بمنطقة القرن الإفريقي، و لكل جماعة إثنية منها إرثها التاريخي و اللغوي و الثقافي، الذي يميّزها عن بقية الجماعات الأخرى التي تتعايش معها في المنطقة . و لتحديد الخارطة الإثنية بإثيوبيا

¹ - محمود زكريا محمود، "الأدوات المتنافسة : القوى الإقليمية الصاعدة و إدارة الصراعات في شرق إفريقيا"، مجلة رؤى مصرية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإجتماعية و التاريخية، السنة الثانية، ع 26، مارس 2017. ص 22

² - محمود زكريا محمود، مرجع سابق، ص 23

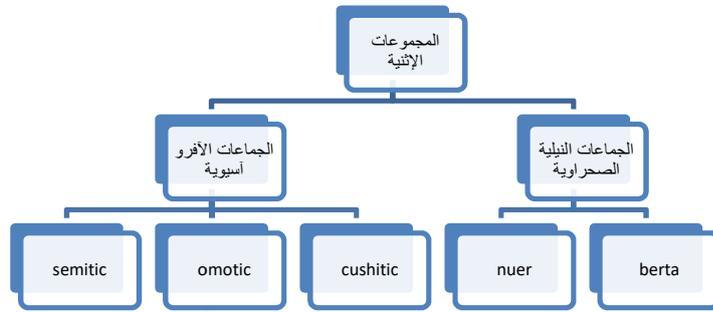
³ - GROVER HUDSON , Ethnic Group and Mother Tongue in the Ethiopian Censuses of 1994 and 2007, USA ; Michigan State University, East Lansing, 2012, p 204

بشكلٍ دقيق، لابد من إتباع التصنيف الأنثروبولوجي الذي إتفق عليه العديد من الباحثين المهتمين بالشأن الإثيوبي أنظر (الشكل رقم 04-18)، و الذي يرى بأن المجتمع الإثيوبي يتفرع إلى قسمين أساسيين هما¹ :

1. الجماعات الإثنية الأفروآسيوية : و التي تتفرع بدورها إلى ثلاثة مجموعات أساسية هي : (Semitic , Cushitic , Omotic)، و كل مجموعة من هذه الجماعات تنقسم بدورها إلى مجموعة من القبائل الإثيوبية .

2. الجماعات الإثنية النيلية الصحراوية : و التي تضم مجموعة محدودة من القبائل لكنها تتميز بميزاتها على ثقلي عددي لا يستهان به، و تضم عدّة قبائل أهمها : (Agnuak ,Nuer , Megengir , Berta).

الشكل رقم (04-18) يبين التركيبة الإثنية للمجتمع الإثيوبي



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

الفرع الثالث : النموذج الفيدرالي الإثيوبي و مدى إتساقه مع دولة جنوب السودان

يعتبر نظام الحكم الفيدرالي الإثيوبي، أحد أكثر التجارب الفيدرالية نجاحاً بالقارة الإفريقية، و قد مرّت الدولة الإثيوبية في تشكيلها و تشكل أنظمة الحكم و الإدارة فيها بالعديد من المراحل و المحطات التاريخية الطويلة، إلى أن وصلت إلى الشكل الحالي الراهن .

الفقرة الأولى : خلفية تاريخية عن تشكّل نظام الحكم الفيدرالي بإثيوبيا الاتحادية

بالنسبة للتجارب الفيدرالية في الدول الإفريقية، يمكن التمييز بين قسمين من الدول، القسم الأول يشمل الدول الإفريقية التي تبنت النظام الفيدرالي بتأثير سياسات المستعمر، و في هذا الإطار يمكن الإستدلال بتجربة إفريقيا الوسطى، و قسم آخر من الدول إنتهج النهج الفيدرالي بناءً على معطيات داخلية أغلبها كان إستجابةً أو تفاعلاً مع صراعات و نزاعات إثنية داخلية، و في هذا الإطار يمكن تصنيف كل من السودان و إثيوبيا².

¹ - Lubo Teferi , The post 1991 'inter-ethnic' conflicts in Ethiopia: An investigation , Ethiopia ; International Journal of law and Conflict Resolution , Department of Law, Adama Science and Technology University, Adama, Oromia State , March, 2013, p 108

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الدستورية الواردة في :

The federal republic of Ethiopia . Ethiopia's Constitution of 1994,

² - Lubo Teferi , op.cit , p 111

لقد مرّت إثيوبيا بتجاربٍ عديدة ضاربة في التاريخ، عرفت من خلالها العديد من أنماط الحكم، و ساهمت جميعها في رسم الصورة الحالية للدولة الإثيوبية القائمة على أساس فيدرالية إثنية، أو كما يصطلح عليها بعض الباحثين بالفيدرالية الجغرافية، ففي البداية شهدت الأراضي الإثيوبية نظام حكم ملكي مسيحي، ساد طوال الفترة ما بين القرن الرابع 04 ميلادي إلى غاية القرن الثامن 08 ميلادي، أين سقطت المملكة في يد المسلمين، فيما بعد قام المسلمون بتأسيس ما عُرف بنظام السلطنة، و هو النظام الذي ساد الإقليمين الشرقي و الجنوبي، و اللذان يعرفان إنتشاراً للمسلمين إلى يومنا هذا، و تزامن مع نفس الفترة إستمراراً للتواجد المسيحي في باقي مناطق البلاد، وهي ما عرفت بمملكة Zara Yakob¹.

و لم تعرف إثيوبيا أي شكلٍ من أشكال التوحيد أو الحكم المركزي قبل مجيء الإمبراطور Menelik 2، و الذي أسس الدولة الإثيوبية المركزية، و ذلك بعد سيطرته على قوى الإقطاعيين فيها واستناده للقوة العسكرية، و ساد حكمه طوال الفترة الممتدة ما بين 1889-1913، ثمّ شهدت إثيوبيا مرحلةً جديدةً من الحكم بوصول الإمبراطور هيلاسيلاسي سنة 1974، و الذي أحكم سيطرته على الدولة، واعتمد بشكل كبير على ترسيخ الحكم الديني المسيحي الأرثوذكسي، الأمر الذي أثار و أحدث صدامات و نزاعات إثنية عديدة بالبلاد، إنتهت بإقرار نظام الحكم الفيدرالي سنة 1994، و القائم على أسسٍ إثنية جغرافية مناطقية، مع التأكيد على علمانية الدولة .

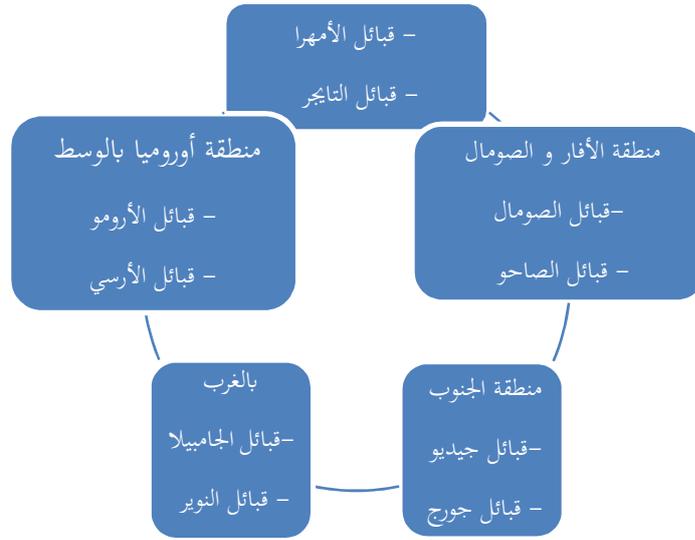
الفقرة الثانية : بنية نظام الحكم الفيدرالي الإثيوبي

لقد تمّ إقرار نظام الحكم الفيدرالي في إثيوبيا من خلال الدستور الإنتقالي لسنة 1994، و أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا النطاق مايلي :

- الصياغة المرنة للدستور الإتحادي الإثيوبي، خاصةً فيما تعلق بوصف و تحديد صلاحيات و آليات تكوين و تشكّل مؤسسات الحكم الولائية، أين ترك جميع الصلاحيات للدساتير الولائية، بخلاف الطريقة الجامدة للدساتير الفيدرالية الأخرى، التي تحدد بشكلٍ دقيق صلاحيات و اختصاصات الحكومات الولائية مثال دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005 .
- علمانية الدولة تفادياً لأي صراعات و نزاعات دينية عقائدية بالبلاد .
- المعيار الإثني الجغرافي المعتمد في تقسيم الأقاليم و الولايات بالدولة أنظر (الشكل رقم 04-19)

¹ - Lubo Teferi , op.cit , p 111

الشكل رقم (04-19) يبين تقسيم مناطق الولايات بإثيوبيا حسب البعدين الجغرافي و لإثني



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

- تحديد الجماعة الإثنية المسيطرة في الأقاليم التي تعرف بتجانساً إثنياً معيناً، و إقرار مبدأ التوافق في الحكم بالأقاليم التي تعرف تنوعاً إثنياً هائلاً و تغيب فيها هيمنة جماعة إثنية معينة، و لقد نظم الدستور شكل الدولة و نظام الحكم في البلاد بالفصل الرابع منه، أين حدّد في المادة 47 عدد الولايات بثمانية 08 ولايات، تعود السلطة و الهيمنة في كل ولاية إلى جماعة إثنية بعينها أنظر (الجدول رقم 04-24)، ما عدا الولاية السابعة 07 التي تعرف تنوعاً إثنياً كبيراً إلى درجة يصعب تحديد الجماعة المهيمنة فيها .

الجدول رقم (04-24) يبين الولايات الإثيوبية مع تحديد الجماعة الإثنية المسيطرة في كل ولاية

رقم الولاية	إسم الولاية	الجماعة الإثنية المسيطرة
01	التايجر	جماعة التايجر
02	آفار	جماعة آفار
03	أمهرا	جماعة أمهرا
04	أوروميا	جماعة أوروميا
05	صوماليا	جماعة صوماليا
06	بنشنغل جوميز	جماعة بنشنغل جوميز
07	الجنوبية	ولاية متنوعة
08	جامبيلا	جماعة جامبيلا

المصدر :الجدول من إعداد الباحث *

* الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المواد الدستورية الواردة في : , Ethiopia's Constitution of 1994 . The federal republic of Ethiopia

* الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المواد الدستورية الواردة في :

وفي سياق متصل، و تطبيقاً على الحالة بدولة جنوب السودان، فقد قدّمت العديد من الدراسات محاولات لرسم معالم الفيدرالية الإثنية بدولة جنوب السودان، و ذلك إستناداً للتوزيع الإثني بأقاليم الدولة من جهة، و كذا لموازنين القوة و السيطرة لكل جماعة إثنية على الأقاليم المعنية¹ أنظر (الجدول رقم 04-25) من جهةٍ أخرى، ليصبح بذلك مماثل لما هو مطبّق في الحالة الإثيوبية، من حيث توزيع نفوذ إدارة الأقاليم وفقاً لموازنين القوة السائدة بين مكونات المجتمع الإثيوبي الإثنية .

جدول رقم (04-25) يبيّن النموذج المقترح للفيدرالية الإثنية وفق التوزيع الإثني الإقليمي بدولة جنوب السودان

إقليم بحر الغزال	إقليم الإستوائية	إقليم أعالي النيل
الاجا - البالاندا بور - البالاندا بغيري - البونغو - الدينكا - غولو جور - مانانغا - ندوغو - كارا - بينغا	أيوكايا- الأزاندي - الباي - باكا- الباري - اللوبيت- كوكو- بوجولو - كيليكو - توبوسا- لوغبورا	الموري - النوير - أنياووك - الشولي - أودوك - مابان

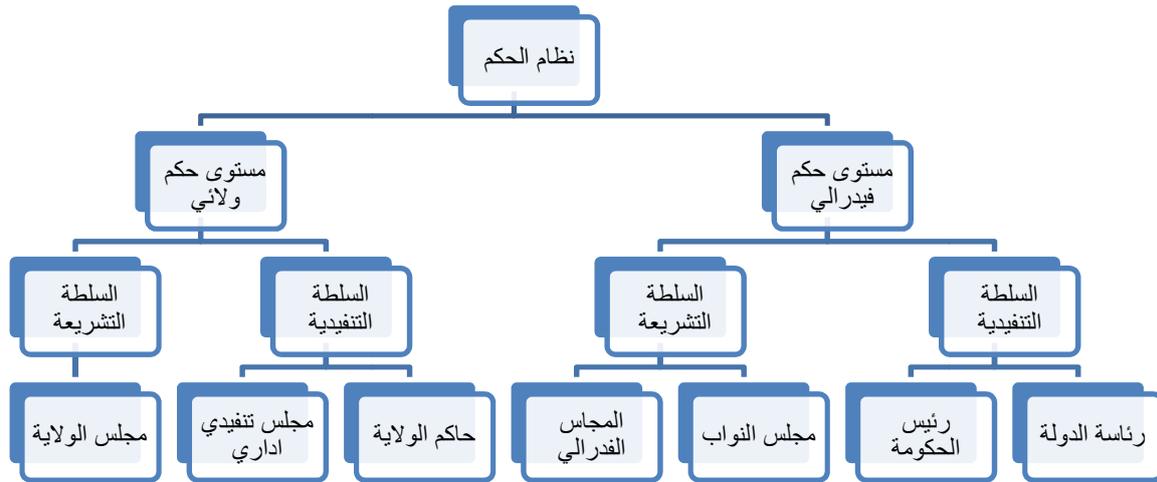
Source : Madut Kon, Institutional Development, Governance, and Ethnic Politics in South, p 87

و على غرار الحالة الإثيوبية يظهر إقليمي بحر الغزال و أعالي النيل كمراكز قوة لكل من الدينكا و الوير على التوالي، و يبقى إقليم الإستوائية كمنطقة ثالثة لا تسودها أي جماعة إثنية كما هو الحال في الولاية الجنوبية السابعة بالنسبة للتجربة الإثيوبية التي تتصف إدارتها بعدم هيمنة أي جماعة إثنية معينة عليها، و ذلك نتيجة للتنوع الإثني الهائل الحاصل فيها.

أما بالنسبة لمؤسسات و مستويات الحكم فقد جاء الدستور الإثيوبي الإنتقالي لسنة 1994 جدّ مقتضياً، بحيث إكتفى في المادة 50 من الفصل الرابع بتوضيح أهم المؤسسات السياسية الحاكمة، على المستويين الفيدرالي و الولائي أنظر (الشكل رقم 04-20)، تاركاً أمر تحديد الصلاحيات إلى الدساتير الولائية .

¹ - The South Sudan Humanitarian Project, "South Sudan Macro-Conflict Analysis: Informing Operating Assumptions of Humanitarian Action", JUBA- SOUTH SUDAN :
Workshop Outcome Paper: July 2015, PP 16,18

الشكل رقم (04-20) يبين بنية نظام الحكم الفيدرالي في إثيوبيا وفق دستور 1994



المصدر : الشكل من إعداد الباحث *

الفرع الرابع : السياسة التعليمية كأداة لإدارة التنوع في الفيدرالية الإثنية

لقد إنتهجت إثيوبيا منذ إقرارها نظام الحكم الفيدرالي سنة 1994 سياسة تعليمية قائمة على أساس تمكين اللغات المحلية لمختلف الجماعات الإثنية في المدارس التعليمية، و اللغة كما هو متعارف عليه هي وسيلة للتواصل و المعرفة، و كذلك هي تعبير عن الهوية الثقافية للأفراد و الجماعات ¹.

و يعتبر الحق في ممارسة اللغة الأم أحد أهم الحقوق المكفولة في المعاهدات و الإتفاقيات الدولية، على غرار ما نصّ عليه العقد الدولي ضدّ التمييز، الذي يندرج ضمن ميثاق حقوق الإنسان، و كذلك حسب إعلان الـ UNESCO الخاص بحقوق الأقليات أين أقرّ الحق بالتعليم باللغات المحلية لمختلف أفراد الجماعات الإثنية، و الأقليات عبر دول العالم ².

و وفق الدستور الفيدرالي الإثيوبي لسنة 1994، فقد أقرّ في مادته الخامسة 05 من الفصل الأول حق الجماعات الإثنية بالتعامل باللغات المحلية، و أكدّ على ضرورة صيانتها و العمل على تطويرها ³، وقد تميّزت السياسات التعليمية بإثيوبيا قبل سنة 1994 بهيمنة إستخدام اللغة الإنجليزية من جهة، و اللغة الأمهرية من جهة

* الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الدستورية الواردة في :

The federal republic of Ethiopia . Ethiopia's Constitution of 1994,

¹ - Teferra, Damtew. 1999. 'The Politics of Multilingual Education and Publishing in Ethiopia'. In: Altbach, Philip G. / Damtew Teferra (Eds.). Publishing in African Languages. Challenges and Prospects. London, pp. 75-110.

² - Katrin Seidel and Janine Moritz , Changes in Ethiopia's Language and Education Policy – Pioneering Reforms? , Proceedings of the 16th International Conference of Ethiopian Studies, ed. by Svein Ege, Harald Aspen, Birhanu Teferra and Shiferaw Bekele, Trondheim 2009, p 1125

³ - The federal republic of Ethiopia . Ethiopia's Constitution of 1994,chapter 01 , article 05 , p 07

أخرى، باعتبار هذه الأخيرة تمثل لغة أحد أكبر الجماعات الإثنية إنتشاراً و هيمنةً بإثيوبيا، الأمر الذي ولّد العديد من التجاذبات الداخلية، باعتبار إثيوبيا تحوي أكثر من 87 لغة أم إفريقية، إلى جانب 200 لهجة محلية .
و كذلك أثبتت العديد من الدراسات منها دراسة Katrin Seidel and Janine Moritz بعنوان
Changes in Ethiopia's Language and Education Policy – Pioneering Reforms? التي
توصلت إلى أنّ مستوى التحصيل عند الطلاب و التلاميذ يقلّ عند إستخدام لغات أجنبية أو غير مألوفة، مقارنةً
باستخدام اللغة الأم¹.

لقد إستندت السياسة التعليمية الإثيوبية على ترسيم إستخدام حوالي خمسة و عشرون 25 لغة محلية من بين
87 لغة، و ذلك بشكلٍ حصري في مستويات التعليم الإبتدائي، عبر كافة الأقاليم بالدولة أنظر (الجدول رقم 04-
26)، و قد تمّ الإقتصار على هذه اللغات نظراً للعديد من العوامل منها :

- الأخذ بعين الإعتبار عامل التقارب و التشابه بين مختلف اللغات المنتشرة بإثيوبيا .
- صعوبة تطبيق هذه السياسة على كل اللغات الموجودة و التي تقدر بحوالي 87 لغة، و ذلك
لأسبابٍ تقنية متعلقة أساساً بالتأطير .
- مدى إستخدام اللغة من حيث الكتابة وانتشارها في وسائل القراءة أهمها الصحف².

الجدول رقم (04-26) يبين بعض أهم اللغات المحلية المستخدمة في التدريس وفق التوزيع الإثني بإثيوبيا

Kafa	Wolayita	Silte	Harari	Amharic	
599,146	1,268,445	900,348	21,888	16,007,933	عدد الناطقين بها

Source ; Katrin Seidel and Janine Moritz , Changes in Ethiopia's Language and Education
Policy, p 1127

و حسب نفس الدراسة المشار إليها آنفاً، فقد كان للسياسة التعليمية الإثيوبية الجديدة القائمة على أساس
إستخدام اللغات الأم الأخرى إلى جانب الأمهرية و الإنجليزية بالمستوى الإبتدائي، كان لها أثر جدّ إيجابي من حيث
العديد من المؤشرات منها :

أ. زيادة عدد المسجلين أو المتدربين : ففي خلال العشر سنوات 10 الأولى من تطبيق هذه السياسة إرتفع
عدد المتدربين بنسبة 30% سنة 1995، و وصل إلى نسبة زيادة تقدّر بـ 80% سنة 2005، و ذلك
مقارنةً بعدد المتدربين سنة 1994 .

ب. تقليص التسرب المدرسي : حققت إثيوبيا من خلال تطبيق سياسة دمج اللغات المحلية في التعليم الإبتدائي
قفزة فيما يتعلق بتقليص نسبة التسرب المدرسي من 19,2% سنة 2002 إلى 14,4% سنة 2004³.

المطلب الثاني : العودة للطريق الثالث و تطبيق نظام الحكم الكونفيدرالي مع السودان

¹ - Katrin Seidel and Janine Moritz , op.cit , p 1126

² - Dhaba Hundie. 2005. Staff of USAID Ethiopia, Basic Education Program, Addis Ababa, interview , 21.09.2005.

³ - Katrin Seidel and Janine Moritz , op.cit , p 1129

يُعدُّ مصطلح "الطريق الثالث" في الأدبيات السياسية السودانية، على بديل نظام الحكم الكونفيدرالي بين الشمال و الجنوب، و يُعتبر مؤسس الحركة الشعبية SPLM وقائدها التاريخي السيد "جون قرنق" John Grang أحد الأوائل الذين نادوا بتطبيق هذا النموذج من الحكم بالسودان، واعتبره بمثابة الحل المثالي لمشكلة الاندماج الوطني، و ذلك بما عُرف لاحقاً بفكرة "السودان الجديد" .

و قد إزداد إستخدام مصطلح "الطريق الثالث" في الفترة الإنتقالية السابقة لإنفصال الجنوب عن الشمال السوداني، و التي إمتدت من سنة 2005 إلى غاية 2011، و قد كان القصد منه : إختيار النموذج الكونفيدرالي للحكم و الإدارة بالسودان كبديلٍ عن خيارى البقاء في إطار نظام الحكم الفيدرالي الذي أقيم وفق ال CPA سنة 2005، أو إنفصال الجنوب و إقامة دولة مستقلة جديدة، و خلال هذا المطلب سنحاول رسم معالم نظام الحكم الكونفيدرالي المقترح بين دولتي جنوب السودان و السودان، وفق مختلف الرؤى و الأطروحات المقترحة بالتركيز على فكرة السودان الجديد ل جون قرنق، و كذا دراسة و تقييم مدى تطبيق هذه الرؤية على أرض الواقع كبديلٍ لنظام الحكم اللامركزي الحالي .

الفرع الأول : الكونفيدرالية كأحد البدائل و المطالب التاريخية للحركة الشعبية لتحرير السودان

وردت الكونفيدرالية للمرة الأولى كأحد الخيارات لمواطني جنوب السودان عند الاستفتاء على حق تقرير المصير في متون اتفاق شقدوم أواخر 1994م بين الحركة الشعبية وحزب الأمة القومي، كما نص عليها في قرار التجمع الوطني الديمقراطي الذي اتخذته في مؤتمر اسمرا للقضايا المصيرية في جوان حول (حق المصير) حينما نص في فقرته رقم (13) من القرار على اتخاذ قوي التجمع لموقف موحد من خيارات استفتاء جنوب السودان من الوحدة الذي اشتمل على خيارى الفيدرالية والكونفيدرالية أو الاستقلال¹ .

وقدمت الحركة الشعبية SPLM هذا النموذج في مباحثات أبوجا 2 وطرحت على منظمة الوحدة الإفريقية -قبل تعديل اسمها للاتحاد الإفريقي- مسودة دستور كونفيدرالي بين الشمال والجنوب لتوضيح رؤيتها لمعالجة قضية الحرب الأهلية بجنوب السودان، كما طرحته خلال مباحثات السلام التي رعتها IGAD منذ قبول الحكومة السودانية التفاوض وفق مبادئها في عام 1997م للشكل الكونفيدرالي، وفصلته في ردها على مقترح الوسطاء في جوان 2002² .

أكد جون قرنق مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM خلال تنظيره لنظام الحكم الكونفيدرالية كحل لمشكلة السلام بالسودان، و هو الآن مطروح كحل لمشاكل الوحدة و الاندماج لدولة جنوب السودان منذ سنة 2013، أكد بأن المقترح الكونفيدرالي لا يتنافى مع وحدة السودان، و لا يتعارض أيضاً مع مطلب الإنفصال،

¹ - ماهر أبو جوح، "اتفاقية السلام والكونفيدرالية بين الشمال والجنوب كخيار ثالث"

<http://www.theniles.org/ar/articles/politics/371-July 22 2017>

² - ماهر أبو جوح، "اتفاقية السلام والكونفيدرالية بين الشمال والجنوب كخيار ثالث"

<http://www.theniles.org/ar/articles/politics/371-July 22 2017>

هذا الأخير الذي يمثل بديلاً عن الكونفيدرالية و ذلك في قوله : " أوّد أن أوكد أيضاً أن شعار الكونفيدرالية الذي تقدمنا به في نيروبي لن يقود إلى الشقاق، كما لا يمكن أن يقود إلى عدم الوحدة لأننا نمسك بزمام الأمور " ¹ و قد أورد جون قرنق في مؤلفه حول رؤيته للسودان الجديد، أورد العديد من الأسباب و الدوافع التي جعلته يتبنى النهج الكونفيدرالي كحل لمشاكل السودان، و كأداة لإنهاء الحرب الأهلية بالبلاد، فبالنسبة له فإن هذه الأسباب و الدوافع تكمن في الآتي :

1. أن الطرح الكونفيدرالي كان في بادئ الأمر مجرد رد فعل لرفض الجبهة الإسلامية القبول بمسألة فصل الدين عن الدولة و إقامة دولة علمانية، و نظام الحكم الكونفيدرالي يتيح للدويلات أو الوحدات المنضوية تحته مبدأ السيادة الداخلية، و فرض قوانين و ضوابط إنطلاقاً من الدستور الخاص بكل وحدة داخل الإتحاد، و قد عبّر جون قرنق مؤكداً على هذه الفكرة قائلاً بأن : " إن القصد من طرح الكونفيدرالية هو أن نضع الجبهة الإسلامية تحت المجهر، نحن تنظيم سياسي و لا يمكننا أن نناضل في فراغ، إذ يجب أن يكون هناك تحرك سياسي للأفكار، أي لكل الإستراتيجيات و الأفكار " ².
2. أما السبب الثاني فهو إعتبره "أن الكونفيدرالي في الأصل طرحت كموقف تفاوضي تكتيكي، طُرح في مفاوضات دول IGAD ب نيروبي من باب الدفع بشروط تعجيزية لإستكشاف نية النظام السوداني، بعد أن منح لنفسه الحق في أن يعرض إستقلال الجنوب على الفصائل الانفصالية" ³

الفرع الثاني : أهم معالم المقترح الكونفيدرالي بين دولتي جنوب السودان و السودان

لقد قام المقترح الكونفيدرالي في بادئ الأمر على مجموعة من الخطوط العريضة، بحيث يوضح أن كل الدولة تكون ذات سيادة في القوانين، ترتيبات الأمن، أما المواضيع الخلافية كقضية أحكام الشريعة الإسلامية أو أي مسائل متشابهة فيتم تناولها على انفصال بواسطة كل دولة على انفراد وفقاً لدستورها، وليست لدولة إجبار الأخرى ضد رغباتها، لأن ترتيبات الأمن منفصلة، ويوضح أن الأسس العامة التي تتفق عليهما الدولتان الكونفيدراليتان وتعاونان في سبيل المصلحة المشتركة يمكن من بناء وحدة صحيحة، أي على أساس الفائدة المشتركة وليس على القسر والجبر والذي يشكل رصيماً للانفصال التام كنتيجة للمنفعة الذاتية لإحدى الدولتين ⁴، ويتمتع جنوب السودان بنظام مصري قائم على المعاملات التقليدية وقوات مسلحة مع حق في تكوين مكاتب تمثيلية بالخارج لا تكون بدرجة سفارات وتعمل بالتنسيق مع السفارات السودانية في تلك البلدان وحق الجنوب في الحصول على قروض خارجية شريطة أن تلتزم حكومة الجنوب بسداد تلك القروض .

¹ - جون قرنق، رؤية للسودان الجديد و إعادة بناء الدولة السودانية . تر: الواثق كمبر، القاهرة : مرايا للكتاب، 2005.

² - نفس المرجع، ص 136

³ - المرجع السابق، ص 28

⁴ - ماهر أبو جوخ، "اتفاقية السلام والكونفيدرالية بين الشمال والجنوب كخيار ثالث"

أما في شمال السودان فلا يوجد لديه مستوى لحكومة إقليمية ويتكون من ولايات ترتبط بصورة مباشرة بالمستوى القومي، يقوم النظام المصرفي في شمال السودان علي المعاملات الإسلامية، ولا يحق لأي ولاية شمالية حق إقامة مكاتب تمثيلية خارجية لها أو الحصول على قروض خارجية بدون مشاركة الحكومة الاتحادية¹.

الفرع الثالث : تقييم المقترح الكونفيدرالي ومدى نجاحته لدولة جنوب السودان

لقد تمّ إنتقاد الطرح الكونفيدرالي في وقته و ذلك للعديد من الأسباب منها :

1. تناقضات جون فرنق أنه دعى إلى الكونفيدرالية في السودان، بما يتناقض مع إدّعائه الإلتزام بوحدة السودان، و كذلك إدّعائه بأن حق تقرير المصير لا يتعلق بالجنوب فقط، إنّما يشمل المناطق السودانية المهمشة الأخرى، على غرار الحال في إقليم شرق السودان أو ما يسمى بإقليم البجة، و كذا إقليم دارفور، فقد إهتمته الحكومة السودانية بدعم حركات التمرد في دارفور بالسلاح و التدريب و المستشارين، بهدف الضغط على الحكومة السودانية لتقديم تنازلات في مفاوضات السلام².
2. أن المذهب الكونفيدرالي بالسودان بين كل من إقليمي الشمال و الجنوب، من شأنه تعميق الفوارق المذهبية و الطائفية و الجهوية .
3. أن الطرح الكونفيدرالي وفق الصياغة التي تم طرحها في محادثات نيروبي سنة 1997 لم يُنصف الشمال، إذ أعطى للجنوبيين فرصة المشاركة في الحكم بنسبة الثلث بإدارة الحكم بالشمال، فيما إقترح إدارة الإقليم الجنوبي بشكلٍ حصري للقيادات الجنوبية³، هذا الإنتقاد في محله إلا أن الظروف و سياق الأحداث إختلف بشكلٍ جذري منذ سنة 1997 مروراً باتفاقية نيفاشا لسنة 2005 وصولاً إلى يومنا هذا .
4. تقييد سلطة الحكومة القومية من خلال إقترح ما عُرف بحق الفيتو لممثلي إقليم الجنوب بمستوى الحكومي القومي بالشمال .
5. إنّ مفهوم السودان الجديد القائم على أساس الحكم الكونفيدرالي يُفْرِغ الدولة المركزية من محتواها و مضمونها إلى حدٍ بعيد، و يتحول إلى تحالف بين ولايات شبه مستقلة و يتمتع فيه الجنوب باستقلالٍ فعلي و قانوني و دستوري⁴.

ومن جانب آخر يرى العديد من الباحثين أن التفكير في الحل الكونفيدرالي كبديل يجمع بين إقليمي الجنوب و الشمال السودانيين يلقي الكثير من التحديات و الصعوبات، و هي ذات التحديات التي واجهتها ال CPA إبان تطبيقها في الفترة الإنتقالية (2005 - 2011) و المتعلقة أساساً ببرامج التنمية المتوازنة بين الجنوب و الشمال

¹ - ماهر أبو جوح، "اتفاقية السلام والكونفيدرالية بين الشمال والجنوب كخيار ثالث"

<http://www.theniles.org/ar/articles/politics/371-July 22 2017>

² - السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 28

³ - هاني رسلان، "إتفاق تقاسم السلطة" مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ع 160، أبريل 2005، ص

،أهمها برنامج تنمية الجنوب الذي تم إقراره عقب شهرين من إتفاقية نيفاشا للسلام سنة¹ 2005، هذه البرامج التي كان من شأنها أن تجعل من الوحدة بين البلدين خياراً جذاباً، فالفشل في تحقيق الثقة بين الطرفين سابقاً، كان من بين أحد أهم الأسباب في تعجيل إنفصال الجنوب سنة 2011 من جهة، و من جهةٍ أخرى هو أحد الأسباب التي قد تمنع حدوث أي شكل من أشكال الإتحاد المستقبلي بين جنوب السودان و السودان .

و أخيراً و كمحصلة لما سبق، فإنه من الناحية النظرية ليس هناك ما يمنع من إزدهار كيانٍ سياسي يقوم على مبادئ الكونفيدرالية، فهناك نماذج تاريخية عديدة للرابطة الكونفدرالية بين الدول مثل الولايات الأمريكية خلال الفترة من (1781-1788) و اتحاد الدول الأفريقية بين مالي وغانا و غينيا (1961-1963) واتحاد سنجامبيا بين السنغال و غامبيا (1982-1989)². إلا أنّ ذلك يعتمد على وجه الخصوص على وجود قيادات سياسية، تتمتع بقدراتٍ كبيرة على بناء التحالفات و قيادتها بحكمة و المحافظة عليها و توحيد القوى السياسية باتجاه أحد البديلين،

¹ - منصور خالد، تكاثر النزاع و تناقض الأوتاد . الخرطوم : مدارك، 2010 ، ص 129

² - حمدي عبد الرحمن، "حقيقة تقرير المصير الاستقطاب والخيار الثالث إلى أين يتجه السودان؟"

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions – July 22 2017

خلاصة الفصل الرابع :

بعد التحليل و الدراسة لمختلف تفاصيل و جزئيات الفصل الرابع و الأخير من الدراسة، و المتعلق أساساً بالبحث في طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، و مدى إتساقه مع واقع التعدد الإثني بالدولة، نخلص في الأخير إلى مجموعة من النقاط هي بمثابة خلاصة و محصلة لنتائج البحث الخاصة بالفصل الرابع، و هي كالتالي :

1. إفتقار نظام الحكم بدولة جنوب السودان لآليات واضحة لإقتسام السلطة بين مختلف الفرقاء، الأمر الذي أثار بشكل واسع في أداء النظام السياسي ككل، خاصةً و أنّ المجتمع بدولة جنوب السودان يتصف بالتعدد الإثني القبلي، و هو عاملٌ كافٍ لتبني آلية لتقاسم السلطة و تطبيق النمط التوافقي في إتخاذ القرارات و إدارة الدولة .

2. إنّ قيام دولة و GOSS على مبدأ الشرعية الثورية، و التي أكتسبت نتيجة لسنوات النضال السياسي و العسكري الطويل منذ سنة 1958، أثار بشكل كبير على إنسداد الموقف، و تعطلّ عمل النظام السياسي في فترات عديدة منذ قيام الدولة سنة 2011، وهو العامل أيضاً الذي ساهم في إزدياد قوة و تأثير وهيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM ليس فقط على بقية الأحزاب السياسية فحسب، بل على جميع مقاليد الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، و هو الأمر الذي ساهم في حدوث العديد من الأزمات بالدولة، أهمها الإقتتال الإثني الذي إندلج بالبلاد منذ سنة 2013 .

3. إنّ الخلط بين الأبعاد و الحسابات السياسية و التوازنات الإثنية القبلية التقليدية، جعل من آلية السلطة التقليدية بجنوب السودان تصبح أداةً للتعطيل على المستوى المحلي، بدلاً من أن تكون وسيلةً لمساعدة لنجاح نظام الحكم المحلي، و هذا ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في دور و صلاحيات هيئات الحكم التقليدي بالبناء العام لنظام الحكم اللامركزي بدولة جنوب السودان .

4. عدم مواءمة نظام الحكم اللامركزي الموسّع بدولة جنوب السودان بشكله الحالي لطبيعة التوازنات الإثنية بالدولة، وهذا ما يفسّر عدم الإستقرار السياسي و التنظيمي في عمل نظام الإدارة من جهة، واستمرار النقاشات و السجلات حول نجاعة اللامركزية كبديل يتبناه مؤسسوا الدولة، و مهندسوا النظام الدستوري فيها من جهةٍ أخرى .

5. بقاء مستقبل نظام الحكم و الإدارة بالدولة مفتوحاً على جميع الإحتمالات و السيناريوهات، فبالرغم من حديث العديد من الباحثين عن إحتمالية إنقسام دولة جنوب السودان إلى دويلات إثنية صغيرة، إلا أنّ كلاً من بديلي الفيدرالية الإثنية من جهة، و الطرح الكونفيدرالي مع جمهورية السودان (الشمالي) من جهةٍ أخرى، يبقين هما أحد أهم البدائل المتاحة في المستقبل القريب بالنسبة لنظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان .

الذاتية

إنّه و بعد دراسة أوجه العلاقة بين متغيري التعددية الإثنية و مدى تأثيرها على تحديد طبيعة أنظمة الحكم و الإدارة بشكل عام، و بدولة جنوب السودان بشكل خاص، يتضح لنا العديد من أبعاد التأثير و التأثير بين المتغيرين، و عليه فإن الدراسة و بعد التمحيص و التحليل عبر كافة فصولها، تتوصل إلى مجموعة من النتائج هي بمثابة محصلة على وضعية نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، و مدى تأثير عامل التعددية الإثنية فيه، باعتباره العامل الأكثر تحكماً في الدولة الناشئة منذ سنة 2011.

إنّ حالة الارتباط الوثيق بين كل من التعددية الإثنية كظاهرة مجتمعية تسود غالبية المجتمعات و شعوب أقاليم و دول العالم من جهة، و بين طبيعة أنظمة الحكم و الإدارة من جهة أخرى، تعتبر حالة غالبية خاصةً بالدول متعددة الإثنيات، فإن لم تكن التعددية الإثنية هي المحرك الوحيد و المؤثر على تحديد نمط الحكم و الإدارة، فإنها تعتبر من العوامل الأكثر تأثيراً و فعالية إلى جانب عوامل أخرى، مثل عامل مساحة الدولة الجغرافية، أو كثرة حجم السكان، و عليه فإن الخصوصيات اللغوية، العرقية، الدينية و الثقافية في أي دولة سيكون لها الدور الحاسم في تحديد معالم مؤسسات الحكم و الإدارة في أي كيان سياسي.

بالنظر إلى التجربة بدولة جنوب السودان فيما يخص آليات إدارة التعددية الإثنية، فقد اختلفت هذه الآليات، خاصةً إن أجرينا مقارنةً بين وضع دولة جنوب السودان منذ إقامة الدولة سنة 2011، و ما قبل هذه الفترة عندما كان الجنوب يُمثل مجرد إقليم في إطار الدولة السودانية الموحدة سابقاً، فقبل إقامة الدولة شهد إقليم جنوب السودان العديد من آليات إدارة التعددية الإثنية، بحيث تفاوتت بين السياسات العنيفة و السلمية، و هو الأمر الذي حاول القادة السياسيين تداركه عند إقامة الدولة سنة 2011، إلا أنّ ذلك لم يتحقق بشكلٍ مطلقٍ كلياً، و ذلك للعديد من الأسباب أهمها تفشي ظاهرة القبلية في جميع مناحي الحياة بدولة جنوب السودان، على النحو الذي تطرقت إليه الدراسة في فصلها الثالث .

إنّ سياسات التقسيم العادل للثروة و السلطة هي من بين أهم الآليات الأنجع في إدارة المجتمعات المتعددة الإثنيات ، وهي التجربة التي أثبتت فعاليتها بإقليم جنوب السودان سابقاً في إطار العلاقة الدستورية مع الشمال، خاصةً خلال الفترة الإنتقالية السابقة للإنفصال (2005-2011)، و هي ذات الآلية التي أصبحت فيما بعد مطلباً رئيسياً للعديد الجماعات الإثنية بجنوب السودان بعد إندلاع الإقتتال الإثني بالدولة سنة 2013.

مع إنفصال جنوب السودان، و إعلان قيام الدولة سنة 2011، أصبح يمثل حالة جدٌ فريدة على المستويين الإفريقي و الدولي من حيث التعددية الإثنية بشكلٍ عامة، فالتركيبية القبلية التي أفرزت تنوعاً في الديانات و اللغات، و المنحدرة من أعراقٍ و أجناسٍ مختلفة، جعلت من مجتمع دولة جنوب السودان من بين الأكثر تعدداً على مستوى العالم، ما أثار في التجاذبات السياسية المختلفة حول طبيعة نمط الإدارة و الحكم الواجب تطبيقه بالدولة الفتية .

إلى جانب العديد من التحديات التي واجهتها دولة جنوب السودان منذ سنة 2011، تعتبر القبلية المشكلة و العائق الأكثر تعقيداً و العصي على الحل من قبل القيادات و الزعامات السياسية الجنوبية، فالقبلية ميزة

متأصلة ليس فقط على مستوى التركيبة الاجتماعية السكانية، بل أيضاً على مستوى الأطر المؤسساتية الحاكمة للدولة الإفريقية الوليدة .

إنّه و بعد الدراسة و التحليل في كافة تفاصيل العلاقة بين متغيري الدراسة الأساسيين (التعددية الإثنية - نظام الحكم الإداري بدولة جنوب السودان)، تتوصل الدراسة إلى مجموعة حقائق واستنتاجات و قد جاءت وفق الآتي :

1. لقد إتضح من خلال تطرّق الدراسة إلى واقع التعددية بدولة جنوب السودان، أنّ هذه الظاهرة سائدة و جدّ معقّدة بالدولة، و هذا التعقيد لا يرجع أو بالأحرى لا يتعلق بالجانب الموضوعي للظاهرة، فتعددية الإثنية كما سبق و أكّدت الدراسة، هي حالةٌ صحية تسود غالبية المجتمعات و الشعوب، و لكن بدرجاتٍ متفاوتة و متباينة، و تصبح مشكلة و معضلة مجتمعية، إن أساءت الدول و الحكومات إدارتها على وجهٍ صحيح، و من هذا المنطلق فإن التجربة بدولة جنوب السودان و إلى حدّ السّاعة، فيما يخص إدارة التعددية الإثنية بكافة أبعادها دينية، لغوية، ثقافية و عرقية تبقى محدودةً و غير ناجحة .

2. إنّ فرضية العلاقات الصراعية بين مختلف الجماعات الإثنية المكونة و المشكلة لمجتمع دولة جنوب السودان صحيحةً إلى أبعد الحدود، إلا أنه و من الضروري و وفقاً للتحليل، تؤكد الدراسة إلى أنه هناك عدّة عوامل ساهمت في إزدياد حدّة الصراعات الإثنية بدولة جنوب السودان، من ضمنها الإرث التاريخي العميق، الذي رسّخ و طبع عدّة محطات و شواهد تثبت صحّة هذه الفرضية، حتى قبل إقامة دولة جنوب السودان عقب انفصالها عن السودان سنة 2011، بل حتى قبل إستقلال جمهورية السودان عن الإدارة الثنائية المصرية- البريطانية سنة 1956.

ومن جهةٍ أخرى هناك عوامل إستجدت منذ سنة 2011، ساهمت بدورها في إستفحال العلاقات الصراعية بين مختلف الجماعات الإثنية بجنوب السودان، أهمها التجاذبات السياسية بين القادة الممثلين لأبرز القبائل بجنوب السودان، و سوء إدارة بعض القضايا المحلية القبلية، كالمشاكل الحدودية، نزاعات ملكية الأرض .. على النحو الذي تطرّقت إليه الدراسة في الفصلين الثالث و الرابع منها .

3. بالنسبة لطبيعة توازنات القوة السائدة بين مختلف الجماعات الإثنية بدولة جنوب السودان، فإنه و بالنظر إلى موازين النفوذ و التأثير في هياكل و مؤسسات الحكم بالدولة، يظهر بشكلٍ جلي سيادة القبائل النيلية، خاصة تلك التي تتصف بـكبر حجمها و كثافة إنتشارها على الأراضي و الأقاليم بدولة جنوب السودان، أهمها كل من قبائل الدينكا، النوير و الشلك على التوالي.

و في هذه الجزئية لابد من التوضيح أكثر بالنسبة لدور بقية الجماعات الإثنية القبلية الأخرى، و التي لعبت دور المغذي و المساهم في بلورة نوع من التحالفات و التكتلات القبلية على الساحة بجنوب السودان، و ذلك وفقاً للمنطقة الجغرافية من جهة، و وفقاً للمصلحة المتوقعة من التحالف من جهةٍ أخرى، و يظهر هذا في التحالفات الميليشيات القبلية المسلحة و في التحالفات الحزبية بدرجةٍ أقل .

4. من حيث طبيعة و شكل نظام الحكم بدولة جنوب السودان فهو نظام رئاسي، و من خلال التحليل تؤكد الدراسة صحة الفرضية المطروحة حول الدور الفاعل و المفصلي لمنصب رئيس الجمهورية، بل و المستحوذ على زمام السلطة ككل بحكومة جنوب السودان، و هو ما أدى في كثيرٍ من الأحيان إلى تصاعد الإحتقان بين الفرقاء السياسيين بجنوب السودان، خاصة ممثلي أهم القبائل النيلية، الرافضين لإستمرار هيمنة الرئيس على جميع مقاليد الحكم بالبلاد على النحو الذي هو عليه منذ إقامة الدولة سنة 2011.

5. إنّ المتمعن في بنية نظام الحكم بدولة جنوب السودان، سواءً على المستويين الوطني أو المحلي، يدرك تمام الإدراك وجود مؤسسات و تنظيماتٍ بعينها، تؤثر و بدرجاتٍ متفاوتة في ديناميكية و عمل نظام الحكم ككل، و على حسب النطاق الإقليمي الجغرافي.

فإلى جانب دور رئيس الجمهورية البارز، تبقى الفرضية صحيحة أيضاً بالنسبة لهيمنة مؤسسة الحزب الحاكم، و المتمثلة أساساً في الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM، على الأقل على مستوى النشاط و الساحة الحزبية، و من جهةٍ أخرى تسجل هيئات السلطة التقليدية القبلية هيمنةً و دوراً بالغاً، خاصة على مستوى الحكم المحلي و المناطق الريفية من البلاد، هذه الأخيرة التي تمثل حيزاً جغرافياً قدره 83% من المساحة الإجمالية للبلاد، و يتجلى دورها بشكلٍ دقيق في حل النزاعات و المسائل القبلية على غرار النزاع حول ملكية الأرض، مصادر المياه، مناطق الرعي .. و هي قضايا كما سبق و تطرقت إليها الدراسة لعبت دوراً أساسياً في العديد من حالات الصراع و الإقتتال الإثني بالبلاد، حتى قبل إعلان إقامة الدولة سنة 2011.

6. إنّ النسق التقليدي القبلي بمجتمع جنوب السودان له دور غاية في الأهمية و التأثير، و هو الأمر الذي أدركه القادة المؤسسين للدولة عند وضعهم لدستور البلاد المؤقت سنة 2011، و ذلك عندما قنوا و أسسوا للسلطات التقليدية بالدولة ضمن نصوصٍ دستورية صريحة، لكن و وفق ما تطرقت إليه الدراسة في الفصل الرابع منها، فإن هيئات السلطة التقليدية القبلية لم يتراجع دورها بالمطلق، حتى في السنوات التي تمّ توقيف العمل بها أو بما عُرف بهيئات الإدارة الأهلية عقب إستقلال جمهورية السودان سنة 1956، بقيت السلطات التقليدية هي حجر الأساس و الجهة الأكثر تأثيراً و فعالية في حل القضايا و النزاعات الأهلية القبلية، مقارنةً بالهيئات و المؤسسات الرسمية الحكومية الأخرى .

7. يعتبر نظام الحكم اللامركزي الموسّع بدولة جنوب السودان قاصراً إلى حدٍ بعيد في ملاءمة الوضع العام للمجتمع التعددي بالدولة، و قد أبان هذا النمط على عجزه و قصوره منذ السنوات الأولى لإقامة الدولة، الأمر الذي دفع بمختلف القوى السياسية الجنوبية إلى ضرورة التأسيس لآليات حكمٍ و إدارة جديدة بالبلاد، تكون قادرة على عكس واقع التعددية الإثنية بالدولة، و تكون أكثر إستجابةً لمطالب الجماعات الإثنية بجنوب السودان.

و قد إقتاحت الدراسة في آخر الفصل الرابع منها بعض البدائل في هذا الإطار، مثل بديل نظام الحكم الكونفيدرالي مع شمال السودان، و هو ذات البديل و الطرح القديم المعروف بـ "الطريق الثالث"، أو بديل الفيدرالية الإثنية بالإعتماد على النموذج الإفريقي الأقرب المتمثل في الحالة الإثيوبية، مع وجود مقترحات عديدة أخرى، طرحت بعضها مسألة إعادة تقسيم دولة جنوب السودان إلى دويلات مستقلة، تُقام على أسسٍ إثنية جغرافية .

الملاحق

الملحق رقم 01

إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي - باريس 20 نوفمبر 2001

المادة الأولى: التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية

تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر المكان و الزمان ، و يتجلى هذا التنوع في أصالة و تعدد الهويات المميزة للمجموعات و المجتمعات التي تتألف منها الإنسانية ، و التنوع الثقافي بوصفه مصدراً للتبادل و التجديد و الإبداع ، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحيّة ، و بهذا المعنى فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية ، و ينبغي الاعتراف به و التأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر و المستقبل.

المادة الثالثة: التنوع الثقافي بوصفه عاملاً من عوامل التنمية

إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد ، فهو أحد مصادر التنمية ، لا بمعنى النمو الإقتصادي فحسب ، و إنما من حيث هي أيضاً وسيلة لبلوغ حياة فكرية و عاطفية و أخلاقية و روحية مرضية.

المادة الرابعة: حقوق الإنسان بوصفها ضماناً للتنوع الثقافي

إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن إحترام كرامة الإنسان ، فهو يفترض الإلتزام باحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ، وخاصةً حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات و حقوق الشعوب الأصلية ، و لا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحد من نطاق حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي.

المادة الخامسة: الحقوق الثقافية بوصفها إطاراً ملائماً للتنوع الثقافي

الحقوق الثقافية جزءٌ لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية و متلازمة و متكافلة ، و يقتضي إزدهار التنوع المبدع الأعمال الكامل للحقوق الثقافية كما حددت في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و في المادتين 13 و 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية ، و الإجتماعية و الثقافية ، و بناءً على ذلك على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخصٍ بالقدرة على التعبير عن نفسه و إبداع أعماله و نشرها باللغة التي يختارها ، و خاصةً بلغته الأصلية .

ولكل شخص الحق في تعليم و تدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية التي يختارها و أن يمارس تقاليده الثقافية الخاصة ، في الحدود التي يفرضها إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية .

الملحق رقم 02

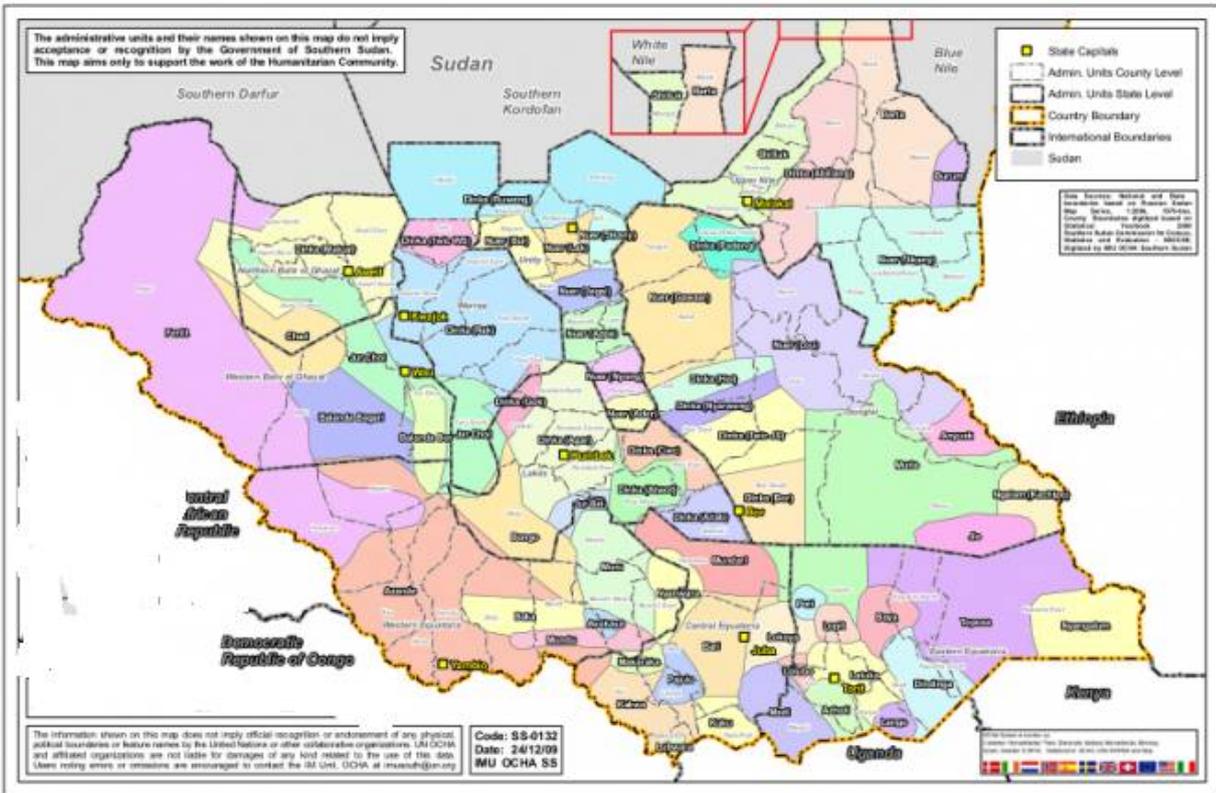
خريطة الموقع الجغرافي لدولة جنوب السودان



source : <http://www.4arb.com>

الملحق رقم 03

خريطة توضح توزع الجماعات الإثنية بدولة جنوب السودان



www.reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/styles/attachment-large/public/resources-pdf-previews/18084-

الملحق رقم 04

أهم الصراعات الإثنية بجنوب السودان منذ إقامة الدولة سنة 2011

عدد القتلى	مكان الصراع	القبائل المتصارعة	تاريخ الصراع
250	Likuangole, Pibor county	اللونوير - الموري	24-18 أبريل 2011
400	Gumuruk and Likuangole, Pibor county	اللونوير - الموري	24-15 جوان 2011
750	Pieri, Uror county	اللونوير - الموري	18 أوت 2011
1000	Likuangole and Pibor, Pibor county	اللونوير - الموري	23 ديسمبر 2011 - 09 جانفي 2012
276	Akobo, Nyirol, and Uror counties	الموري - بور دينكا	27 ديسمبر 2011 - 27 فيفري 2012
225	Wanding payam	اللونوير - الموري	09 - 11 مارس 2012

HSBA Report , My neighbour, my enemy Inter-tribal violence in Jonglei , Small Arms Survey , Geneva :Sudan Issue Brief Number 21, October 2012

الملحق رقم 05

أهم إتفاقات السلام لفض الصراعات الإثنية بدولة جنوب السودان منذ 2014

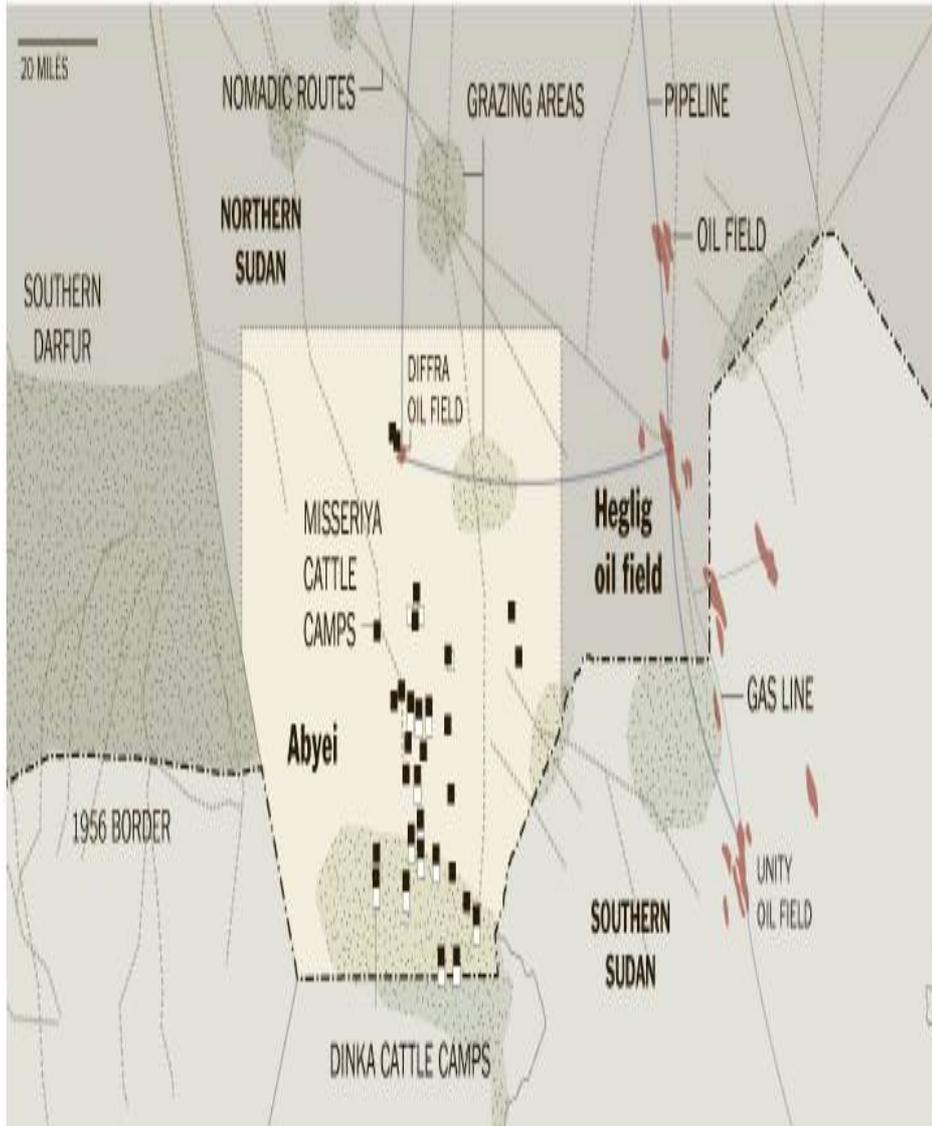
المواضيع المتداولة	الوسيط	أطراف الإتفاق	تاريخ الإتفاق	الإتفاق
- الوقف الفوري لإطلاق النار -نشر قوات حفظ سلام إفريقية -إفساح المجال للمساعدات الإنسانية	إثيوبيا - أديس أبابا	- SPLM - SPLM/IO	09 ماي 2014	إتفاق وقف إطلاق النار
- تشكيل حكومة إنتقالية -تكوين مفوضية لصياغة دستور جديد	إثيوبيا - أديس أبابا	- SPLM - SPLM/IO	جوان 2014	خارطة الطريق
- تقاسم السلطة -حكومة وحدة وطنية	IGAD	- SPLM - SPLM/IO	أوت 2014	إعلان مبادئ التسوية

التقسيم الإداري				
- إعادة الوحدة ل SPLM -تشكيل حكومة -إنتقالية إبتداء من جويلية 2015 - ترتيب هيكلية السلطة التنفيذية .	تنزانيا - آروشا	- SPLM - SPLM/IO	01 فيفري 2015	إتفاق تقاسم السلطة

المصدر : أيمن شبانة ،"الحرب الأهلية و مستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان"

الملحق رقم 06

الموقع الجغرافي لإقليم أبي المتنازع عليه بين دولتي السودان و جنوب السودان



Source : The Most Controversial Areas, internet document , www.nytimes.com

الملحق رقم 07

بعض القوانين العرفية لقبائل جنوب السودان

العقوبة	الجريمة أو الحادثة	إسم القبيلة
غرامة من 10 – 15 جنيه مع سجن عشرة أيام	الزنا	اللاتوكا
الإعدام	القتل	
غرامة 07 أبقار و يتكفل أبو الفتاة بالمولود	الإعتداء على فتاة	التوبوسا
من حق أبنائه أو أخوته أن يتقاسموا زوجات المتوفي لكي لا تؤول ملكيته من البقر للغرباء	وفات الأب	
الإعدام	القتل	المادي
غرامة 05 أبقار مع دفع المهر و الزواج بالبنت	الإغتصاب	
الإعدام أو دفع فدية أغنام مع إستبعاد عن منطقة تواجد القبيلة	القتل	الدادينجا

المصدر : عبد القادر إسماعيل، سنوات السلام في السودان إتفاق أديس أبابا 1972

الملحق رقم 08

التقسيم الإداري لجنوب السودان خلال فترة الحكم الثنائي البريطاني المصري 1894-1956



Source : www.rfi.ro/articol/stiri/politica/mai-multi-oficiali-sudanezi-ucisi-intr-un-accident-aviatic

الملحق رقم 09

القرار الجمهوري لتنظيم الحكم الإقليمي في المديرية الجنوبية أمر جمهوري

أمر جمهوري رقم (01) لسنة 1983 خاص بتنظيم الحكم الإقليمي في المديرية الجنوبية

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على توصيات رئيس المجلس التنفيذي العالي في خطابه المؤرخ في 21 فبراير وعلى توصيات وقرارات المؤتمر القومي الرابع للإتحاد الاشتراكي السوداني، و عملاً بأحكام المادتين 81 و 83 من الدستور أصدر الأمر الآتي و نصّه :

1. يُسمى هذا الأمر، الأمر الجمهوري رقم (01) لسنة 1983 الخاص بتنظيم الحكم الإقليمي في المديرية الجنوبية و يُعمل به من تاريخ التوقيع عليه .
2. تسري أحكام هذا الأمر لمدة ثمانية عشر شهراً .
3. تنشأ في الجنوب ثلاثة أقاليم على النحو التالي :

العاصمة	الإقليم
مدينة واو	بحر الغزال
مدينة جوبا	الإستوائية
مدينة ملكال	أعالي النيل

4. تكون لكل إقليم شخصية إعتبارية مستقلة، و تقسم الأقاليم الجنوبية على النحو التالي:

العاصمة	المديرية	الإقليم
رومبيك	البحيرات	بحر الغزال
أويل	شرق بحر الغزال	
راجا	غرب بحر الغزال	
توريت	شرق الإستوائية	الإستوائية
بامبيو	غرب الإستوائية	
الناصر	أعالي النيل	أعالي النيل
بور	جونقلي	

المصدر : يحيى جمال عثمان ، " الحدود الإدارية في السودان: دراسة في الجغرافيا السياسية"

الملحق رقم 10

خريطة توضح طبيعة التقسيم الإداري لإقليم جنوب السودان إلى عشر ولايات وفق المرسوم الدستوري

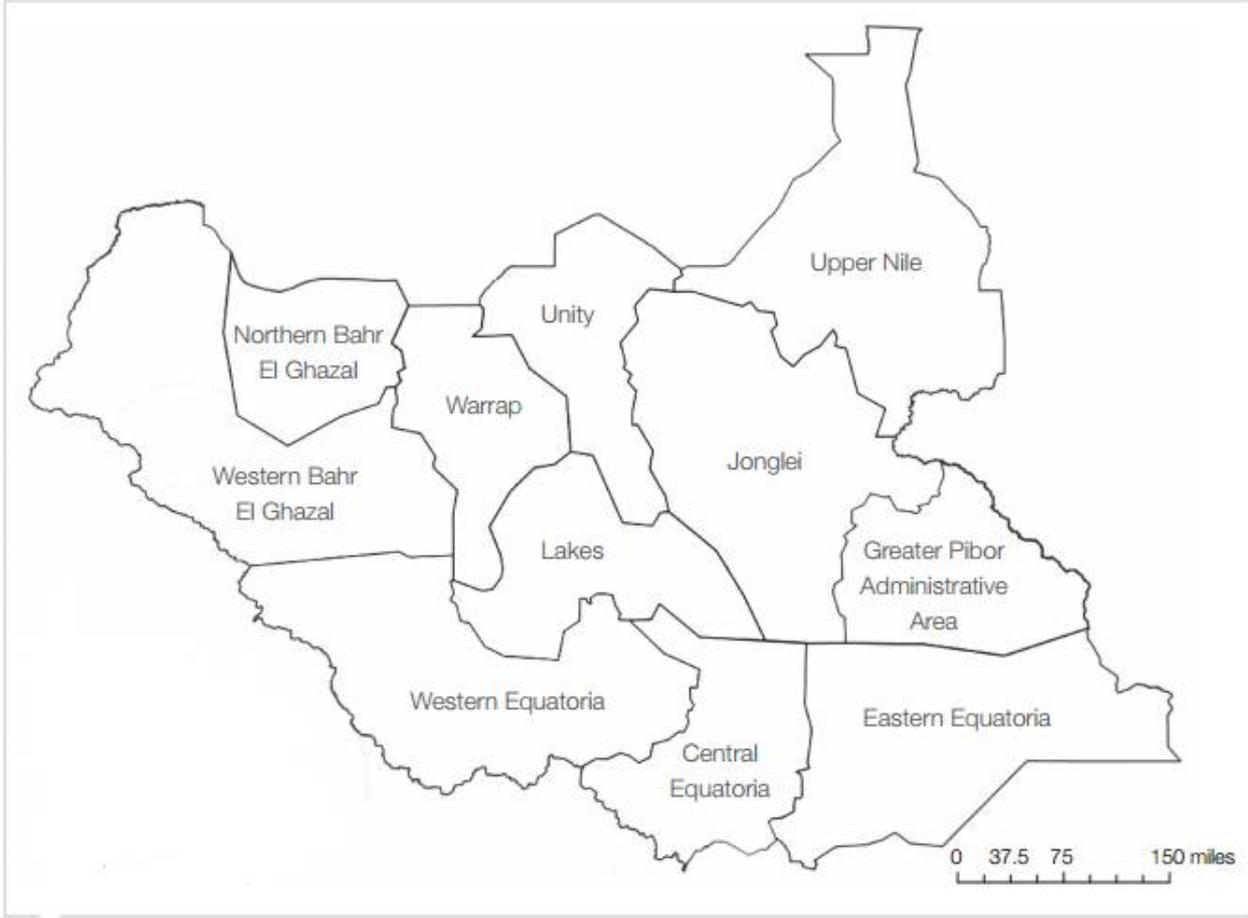
السوداني العاشر لسنة 1994



Source : www.sohu.com/a/132922493_359763

الملحق رقم 11

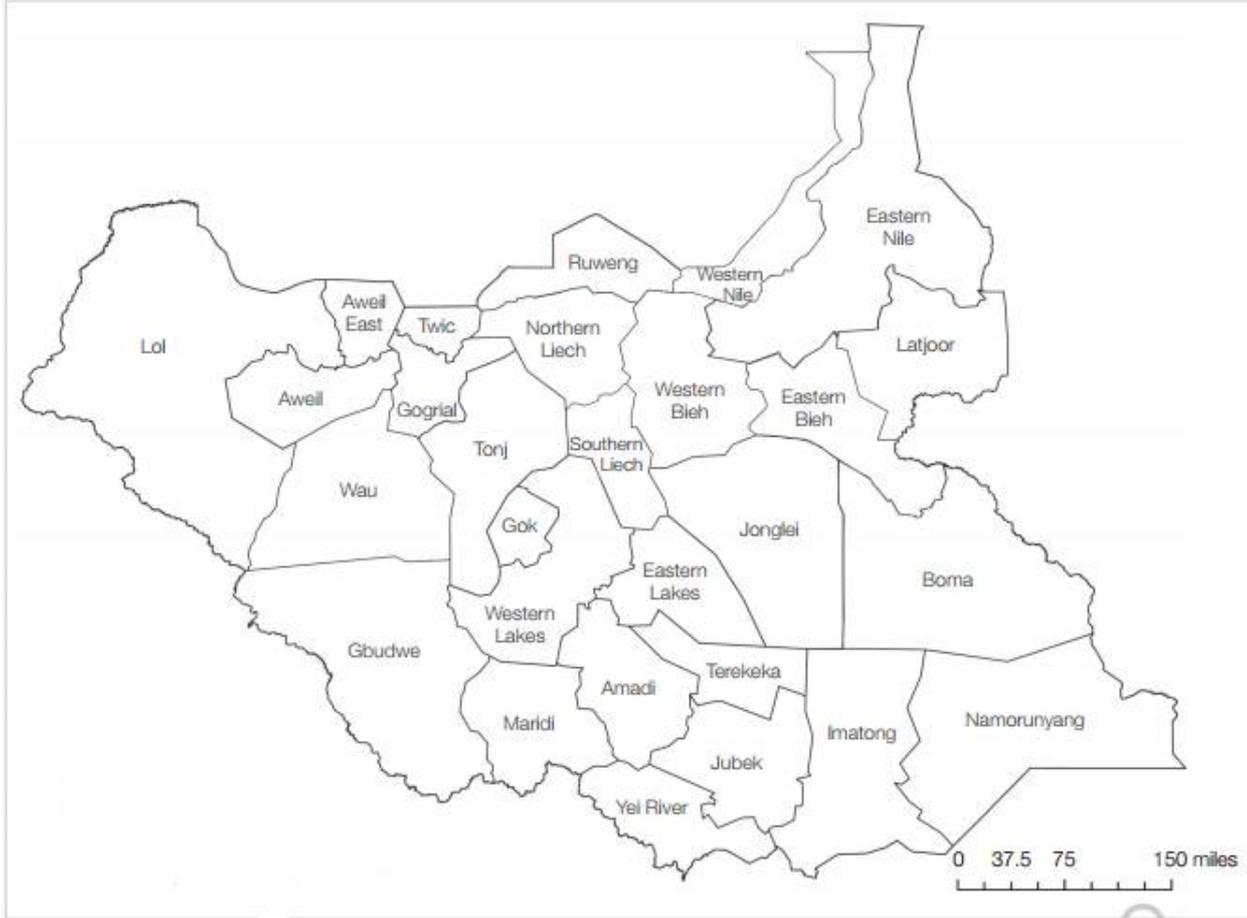
خريطة أقاليم جنوب السودان وفق التقسيم الإداري لسنة 2011 (عشرة 10 ولايات)



Source : paula cristina roque and remember miamingi , “beyond arciss: new fault Lines in south sudan”

الملحق رقم 12

خريطة توضح أقاليم دولة جنوب السودان وفق التقسيم الإداري لسنة 2015 (28 ولاية)



Source : paula cristina roque and remember miamingi , “beyond arciss: new fault Lines in south sudan”

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الكتب :

1. إبراهيم سعد الدين ، الملل والنحل والأعراف: هموم الأقليات في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994
2. أبو الخير السيد مصطفى أحمد ، أزمات السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر. القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع ، 2006
3. أبو بكر أسامة عبد الرحمن ، تأثير السياسة الخارجية الإثيوبية على السودان في فترة ما بعد الحرب الباردة 1990-2012 . القاهرة : الإفريقية الدولية للنشر والطبع والتوزيع، 2014.
4. أبو سعدة أحمد ، جنوب السودان و آفاق المستقبل . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2011 .
5. أبو هنييف علي صادق ، القانون الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف، ب ت ن.
6. أجواين يوانس ، أليكس دوفال (محرران)، عندما يحل السلام :موعد مع ثالث الديمقراطية و التنمية و السلم في السودان. تر: سيد أحمد علي بلال و عبد السلام حسن ، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2001
7. أحمد أزهار هاشم ، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية و سلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي . القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014 .
8. أحمد عبد الغفار مُجَّد ، لايف منقار ، تر :مُجَّد علي جادين ، دارفور إقليم العذاب : إشكالية الموقع و صراع الهويات. هولندا: منشورات رواق، جامعة بيرجن، 2006
9. إسماعيل عبد القادر ، سنوات السلام في السودان إتفاق أديس أبابا 1972 . القاهرة : مكتبة الطوبجي ، 2000
10. _____ ، مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب السياسية الجنوبية 1947 – 2005 . القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2000
11. إسماعيل مصطفى عثمان ، دارفور :الماضي الحاضر المستقبل. القاهرة : دار الأصالة للصحافة و النشر و الإنتاج الإعلامي، 2007
12. الأسود شعبان الطاهر ، علم الإجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2003 سعد الدين إبراهيم ، تأملات في مسألة الأقليات ، الكويت : دار سعاد الصَّبَّاح ، 1992 .
13. آغا عنتر عشري ، سلفاكير و دولة جنوب السودان. القاهرة : مكتبة جزيرة الورد ، 2011
14. **أكول لام** ، الثورة الشعبية لتحرير السودان: ثورة إفريقية. تر: إسماعيل آدم و بشرى آدم، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2009

15. ألكسندر هاملتون، جيمس مادسون، جون قاي، أوارق فيدرالية. تر: عبد الإله النعيمي، الجزء الأول، ط 01، بغداد: 2006.
16. ألوينز لاري، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية. تر: جابر سعيد عوض، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1996
17. أليز أبيل، جنوب السودان : التماذي في نقض العهود و العهود . تر: بشير مُجّد سعيد ، لندن : شركة ميدلايت المحدودة 1992
18. أليق دينق، السودان الجنوبي و الطريق إلى المستقبل . الخرطوم : دار عزة للنشر و التوزيع ، 2017
- أمين رشا مُجّد أحمد ، الحركة الشعبية في جنوب السودان (1983-2002). القاهرة : دار الكتب و الوثائق القومية ، 2014 .
19. أندرسون جورج ، مقدمة عن الفيدرالية. تر: مها تكلا، كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2008.
20. بحر سميرة ، المدخل لدراسة الأقليات . القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، 1982
21. البحيري زكي ، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري : دراسة في علاقات وادي النيل 1899- 1936 . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2009.
22. _____ ، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية الأبعاد الإجتماعية و الطورات السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006
23. البرزنجي عصام عبد الوهاب ، علي مُجّد بدير، مهدي ياسين السلامي، مبادئ أحكام القانون الإداري. القاهرة: العاتك لصناعة الكتب، 2007.
24. بشير مُجّد عمر ، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام . تر : هنري رياض، الجنيد علي عمر ، وليم رياض ، الخرطوم : دار المأمون، 1983
25. بغدادي عبد السلام إبراهيم ، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الإفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي. الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2013
26. بلال مازن ، المسألة الكردية. بيروت: بيسان للنشر، 1987.
27. البنا محمود عاطف ، النظم السياسية: التنظيم السياسي و صورته الرئيسية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1985.
28. جادين مُجّد علي ، مناقشات حول الديمقراطية و الوحدة الوطنية في السودان . الخرطوم : دار عزة للنشر و التوزيع ، 2002.
29. الجوهري مُجّد ، شكري علياء ، مقدمة في دراسة الأنثروبولوجيا. القاهرة : الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، 2008 .
30. حبيب علي عباس ، الفيدرالية و الانفصالية في إفريقيا: دراسة تحليلية عن إيريتريا-جنوب السودان-يبافرا. القاهرة : مكتبة مدبولي، 1999

31. حسن عبد الرحمن خضر ، الأبعاد الدينية و السياسية لقيام دولة جنوب السودان و تأثيرها على المحيط العربي الإسلامي . الكويت : مركز الإعلام الكويتي ، 2013 .
32. الحكيم فيصل مصطفى ، "الحكم الذاتي في ضوء القانون الدولي" . أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في القانون الدولي، غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، بيروت، 1999 .
33. الحلايلة مُجَّد علي، الإدارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الأردن بريطانيا فرنسا و مصر. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009 .
34. مجاهد حورية توفيق ، الإسلام في إفريقيا و واقع المسيحية و الديانات التقليدية . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2002 ،
35. خالد منصور ، السودان أهوال الحرب و طموحات السلام قصة بلدين . الخرطوم : دار مدارك للطباعة و النشر ، 2008 .
36. _____ ، تكاثر النزاع و تناقض الأوتاد . الخرطوم : مدارك ، 2010
37. خليفة مُجَّد الأمين ، خطى السلام خلال عهد الإنقاذ : أديس أبابا 1972-نيفاشا 2005. الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2005.
38. درويش سلوى يوسف ،"النسق السياسي عند الدينكا". في وقائع ندوة الدينكا و مشكلة جنوب السودان ، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 06 جوان 2001
39. الدليمي حافظ علوان حمادي ، النظم السياسية في أروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية . عمّان: دار وائل، 2001.
40. دينق فرانسيس ، صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان . تر: عوض حسن مُجَّد أحمد ، القاهرة : مركز الدراسات السودانية ، 2001.
41. رأفت إجلال ، عبد الله الفكي البشير و آخرون ، انفصال جنوب السودان المخاطر و الفرص . الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012
42. _____ ، عبده مختار موسى ، محمود وهيب السيد(محرراً)، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب .. قبل السلام. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006
43. الرشيد أحمد الزروق مُجَّد ، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا . القاهرة : المكتب العربي للمعارف، ب ت ن
44. روسانو ديدار فوزي ، السودان .. إلى أين . القاهرة : دار العالم الثالث ، 2003 .
45. الزعبي خالد سمارة ، تشكيل المجالس المحلية . الإسكندرية : منشأة المعارف، 1984.
- سليمان إسماعيل ، المشكلة القومية و إتفاقية السلام في السودان. السودان : الشركة العالمية للنشر و الطباعة و التوزيع 2007
46. سليمان حسن سيد ، تطور النظام السياسي في السودان . الخرطوم : المركز القومي للإنتاج الإعلامي، 2005.

47. سليمان عصام ، الفيدرالية و المجتمعات التعددية و لبنان . القاهرة : دار العلم للملايين، 1991 .
48. الشرقاوي سعاد ، النظم السياسية في العالم المعاصر. القاهرة: مركز نبراس.
49. الصافي مُجَّد العاجب إسماعيل ، الفيدرالية في السودان من خلال دستوري (1998-2005) ولاية جنوب دارفور-نموذج تطبيقي. الخرطوم: دار عزة للنشر و التوزيع، 2007
50. الصاوي عبد العزيز حسين ، أزمة المصير السوداني: مناقشات حول المجتمع و التاريخ و السياسة. القاهرة : مركز الدراسات السودانية ، 1999
51. الطريفي العجب أحمد (محرر)، دراسات في الوحدة في السودان . الخرطوم : مجلس دراسات الحكم الإقليمي، 1988
52. العباسي سرحان غلام حسين ، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009 : دراسة تاريخية وثائقية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
53. عاشور أحمد صقر ، الإدارة العامة المقارنة مدخل بيئي مقارنة. بيروت: دار النهضة العربية، 1979.
54. عبد الرحمن ، حسن الحاج علي ، المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي . القاهرة : سلسلة كتب البيان ، 2010 .
55. عبد الرحمن عبد الله ، السودان الوحدة أم التمزق ، تر: الفاتح التجاني ، لبنان : رياض الريس للكتب و النشر، 2002
56. عبد الغني سعودي، يونان لبيب ، مُجَّد التابعي، مشكلة جنوب السودان، القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط ، 1981
57. عبد الواحد وفاء لطفي حسين ، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع المتعدد الأعراق و الدروس المستفادة للمنطقة العربية : دراسة حالي الأفارقة الزواج في جنوب السودان و الأكراد في العراق. القاهرة : المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010
58. عبد الوهاب مُجَّد رفعت ، الأنظمة السياسي.بيروت: منشورات حلي الحقوقية،2004.
59. علوان عبد الكريم ، الوسيط في القانون الدولي العام. عمّان: مكتبة دار الثقافة و التوزيع، 1997.
60. علي حيدر إبراهيم ،"السودان : إستراتيجية الهويات المتنازعة". مجلة شؤون عربية ، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ع 129 ، ربيع 2007 .
61. غانم عبد المطلب ، النظم المحلية في الدول الإسكندنافية. القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1989 .
62. القاسم صالح محمود ، النظام السياسي و مشكلة الجنوب في السودان في الفترة من (1969-1989). عمان : دار جليس الزمان ، 2010

63. قرنق جون ، رؤية للسودان الجديد و إعادة بناء الدولة السودانية . تر: الواثق كمبر ، القاهرة : مرايا للكتاب، 2005.
64. قلندر محمود مُجَّد ، جنوب السودان مراحل إنحيار الثقة بينه و بين الشمال 1955-1983 . دمشق : دار الفكر ، 2004
65. كيللر إدموند ، عبد الملك عودة (محرراً)، "الفيدرالية الإثنية و الإصلاح المالي و التنمية و الديمقراطية في إثيوبيا".
66. مُجَّد السيد السعيد ، الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية ، الكويت : المجلس الأعلى للثقافة و الفنون و الآداب، 1986 .
67. مُجَّد عبد العليم ، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي. دراسة مقارنة لبعض الأنماط، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1994.
68. مُجَّد قبلي بهاء الدين مكاوي ، التعددية و تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجاً . الخرطوم : مركز الراصد للدراسات، 2006 .
69. محمود أحمد شوقي ، نظام الحكم في السودان في ظل دستور 1973. القاهرة : دار النشر للجامعات المصرية، 1985
70. محمود نادية مصطفى (محرراً) ، ملامح الصراع في دارفور الأزمة و الأفق المستقبلي . القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2004
71. مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، التوافقية و إدارة التعددية اللبنانية. ط01، بيروت: دار سائر المشرق للنشر و التوزيع، 2013.
72. مطوك ضيو ، سياسة التمييز الإثني في السودان : مبررات فصل جنوب السودان . تر: مهدي مُجَّد السيد ، جمال طه غلاب، الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية ، 2010
73. المعتصم مُجَّد ، جنوب السودان في مئة عام. القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، 1972
74. مولود مُجَّد عمر ، الفيدرالية و إمكانية تطبيقها في العراق. أربيل-العراق: مؤسسة موكرياني للطباعة و النشر، ط01، 2003.
75. مولود مُجَّد عمر ، الفيدرالية و إمكانية تطبيقها كنظام سياسي: العراق نموذجاً . ط01، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2009.
76. النحال مُجَّد سلامة ، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان. بيروت : الدار العربية للموسوعات ، 2005
77. نصر مُجَّد عبد المعز ، في النظريات و النظر السياسية. بيروت: مطبعة دار النهضة العربية، 1973.
78. نقد مُجَّد إبراهيم ، علاقات الرق في المجتمع السوداني توثيق و تعليق . القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1995 .

79. نور الأسعد، تمهيد حول الفيدرالية. بيروت : المعهد الديمقراطي الوطني، 2005 .
80. ولي حسن قره ، الحلول العملية المطبقة لمشكلة القوميات و الأقليات في إطار القانون الدستوري الدولي. بيروت: دار الفارابي، 2004
81. وهبان أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر 2002.
- 2. الدوريات و المجلات العلمية :**
82. إبراهيم سعد الدين ،"التعددية الإثنية في الوطن العربي". مجلة كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 62 ، السنة الخامسة- فيفري 1995 .
83. أبو الفضل مُجّد ،"جنوب السودان و حق تقرير المصير" . مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة:العدد 116، أبريل 1994 .
84. أسامة نورا ، "حسابات الدول الوليدة : العلاقات الخارجية ل جنوب السودان".مجلة السياسة الدولية ، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع 185 ، يوليو 2011 .
85. أيكلمان ديل ، "الإنتماء القبلي في وقتنا الراهن التداعيات و التحولات " . مجلة عمران للعلوم الإجتماعية و الإنسانية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، العدد 19 ، المجلد 05 ، شتاء 2017
86. الباصيصي صلاح حيدر ، "مظاهر الوحدة و الانفصال في الدولة الفيدرالية". مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية، بغداد : العدد 02، السنة الخامسة.
87. بشير حامد مُجّد ، " نشر السلطة و التكامل القومي في جنوب السودان ".مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة: العدد 91، 1988 .
88. بطرس ماجد رضا ،"بيئة الحكم المحلي في المملكة المتحدة". مجلة النهضة ، القاهرة : كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، العدد السادس عشر ، جويلية 2003 .
89. التوم النذير مُجّد ،"التعددية الإثنية في السودان:قراءة في علاقة الدستور/القانون بالرموز الثقافية " . مجلة تنوير. مركز التنوير المعرفي.الخرطوم . العدد 5 ، أبريل 2008
90. التوم جمال الدين علي ، التشريع السوداني في ميزان حقوق الإنسان . القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، سلسلة دراسات حقوق الإنسان ، 2006 .
91. ثابت هالة جمال ،مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. القاهرة : الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2003.
92. خالد منصور ، " الأزمة السياسية في السودان و طريق المستقبل ".مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة: العدد 49، أكتوبر 1988 .
93. دياب أحمد إبراهيم ، الهوية السودانية عبر التاريخ :دراسة تحليلية تأصيلية تاريخية . الخرطوم : مركز البحوث و الدراسات السودانية ، سلسلة بحوث و دراسات ، 2006 .

94. الدين طارق محي و آخرون ، المسلمون في دولة جنوب السودان .الإمارات العربية المتحدة : مركز المسبار للدراسات و البحوث ،2013 .
95. رحيم عبد الرحمن ، " اللامركزية الإدارية و اللامركزية الفيدرالية و أوجه المقارنة بينهما". مجلة القانون و السياسة، العراق: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة صلاح الدين، السنة الأولى، العدد الأول، حزيران ، 1994.
96. رسلان هانئ ، "إتفاق تقاسم السلطة".مجلة السياسة الدولية ، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع 160 ، أبريل 2005 .
97. _____، "أبعاد الصراع حول منطقة أبيي ". مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 156 ، مج 39، أبريل 2004 .
98. شبانة أيمن ،"الحرب الأهلية و مستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان". القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، مجلة الشؤون الإفريقية ، المجلد 03، ع 12، أكتوبر 2015
99. الشباني مُجَّد ابراهيم ناجي ،"مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه - دراسة في الجغرافية السياسية". مجلة كلية التربية الأساسية ، العراق : جامعة بابل ، العدد 16 ، حزيران 2014
100. الطويل أماني ، "القابلية للتصعيد : تعقيدات الصراع في جنوب السودان". مجلة السياسة الدولية ، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع 197 ، يوليو 2014 .
101. عبد النور ناجي ،"دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية : تجربة البلدية الجزائرية". مجلة النهضة ، القاهرة : كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، المجلد العاشر، العدد الرابع ، أكتوبر 2009 .
102. عطية مجدي علي ، "إتفاقية أديس أبابا 1972".مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة: العدد 91، جانفي 1988 .
103. علي حيدر إبراهيم ، "السودان إلى أين". مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 423، ماي 2014.
104. علي مُجَّد صالح عمر ،"أثر إتفاق السلام الشامل على العلاقة بين دولتي السودان و جنوب السودان". القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، مجلة الشؤون الإفريقية ، ع 04 ، أكتوبر 2013 .
105. _____، "القضايا العالقة بين دولتي السودان". القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، مجلة الشؤون الإفريقية ، ع 05 ، جانفي 2014
106. مُجَّد أحمد عبد الرحمن ، أحمد إبراهيم أبو سن ، إنطباعات حول التقسيم الجديد للولايات . سلسلة دراسات إستراتيجية ، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، 1998
107. محمود أحمد إبراهيم ، الحروب الأهلية في إفريقيا . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2001 .

108. محمود محمد زكريا ، "الأدوات المتنافسة : القوى الإقليمية الصاعدة و إدارة الصراعات في شرق إفريقيا". مجلة رؤى مصرية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإجتماعية و التاريخية ، السنة الثانية ، ع 26 ، مارس 2017 .
109. نوار عبد العزيز سليمان ، " الحرب الأهلية و أبعادها الطائفية" . مجلة السياسة الدولية ، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 43 ، جانفي 1976
110. هلال رضا مُحمَّد ، "الجماعات الإثنية في جنوب آسيا ديناميات الإندماج و الانفصال".مجلة السياسة الدولية ، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 177، جويلية 2009 .
111. اليوسفي حازم ،"الفيدرالية و النظم الإتحادية". سلسلة قضايا، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، العدد 10 ، السنة الأولى – أكتوبر 2005 .

3. وثائق رسمية :

112. جمهورية السودان ، الدستور الدائم لجمهورية السودان لسنة 1998.

4. الرسائل الجامعية

113. أبودية أحمد محمد عبد الفتاح ، "مشكلات الأقليات في الوطن العربي : دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين و جنوب السودان". رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في البحوث و الدراسات السياسية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، قسم البحوث و الدراسات السياسية . القاهرة ، 2000 .
114. أحمد عبد اللطيف فاروق ،"إنفصال جنوب السودان و تأثيراته على الأمن القومي المصري". أطروحة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، قسم البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة : 2014 .
115. إمام أحمد أمل مُحمَّد ، "الإثنية و النظم الحزبية في إفريقيا: دراسة مقارنة "، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم السياسة و الإقتصاد . القاهرة : 2013.
116. ثابت هالة جمال ،"إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990-2000 " . رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، القاهرة : 2002 .
117. الطنطاوي غادة مُحمَّد رجاء ،"القبلية و أثرها على النظام السياسي في السودان من سنة 1956 حتى 1989 " . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية السياسية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم نظم سياسة و إقتصادية ، القاهرة : 1994 .

118. عبد المنعم أحمد أبو طيخ، "توزيع الإختصاصات في الدولة الفيدرالية دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، غير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية القانون و العلوم السياسية ، الدانمارك ، 2008.
119. عبد الوالي محمد عبد الوهاب ، "التعددية الإثنية و التكيف الثقافي في دولة جنوب السودان : دراسة ميدانية" . رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم الأنثروبولوجيا ، القاهرة : 2014
120. عبيد أشرف محمد محمد ، "قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني : دراسة تحليلية للخطاب الرسمي و المعارض". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم السياسة و الإقتصاد ، القاهرة : 2012
121. العتيبي عبد الله عايض دريمح ، "التعددية الثقافية من منظور التربية الإسلامية دراسة تحليلية". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التربية تخصص التربية الإسلامية ، قسم التربية الإسلامية و المقارنة ، غير منشورة ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، مكة المكرمة ، 1434 هـ
123. عثمان يحيى جمال ، " الحدود الإدارية في السودان: دراسة في الجغرافيا السياسية". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ، قسم الجغرافيا ، غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة 1990.
124. عفيفي ريم عفيفي عبد الستار ، "ديناميات الصراع الداخلي في دولة جنوب السودان و مستقبل الدولة الجديدة". رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم السياسة و الإقتصاد ، 2015
125. علي حجاج محمد محمد إبراهيم ، "إشكالية الحكم المحلي في إثيوبيا و نيجيريا دراسة مقارنة". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية السياسية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم السياسة و الإقتصاد ، القاهرة : 2016 .
126. عيد عيد محمد السيد ، "أثر المعتقدات الدينية و ممارساتها في الحياة الإجتماعية لدى النيليين مثال الدينكا و الشلك" ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم الأنثروبولوجيا . القاهرة : 2004 .
127. القاضي أحمد فؤاد ، "العلاقة بين الدولة و الدين في السودان منذ الإستقلال". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم السياسة و الإقتصاد ، القاهرة : 2005

128. قنصوه صبحي علي مُجَّد ، "مشكلة الإندماج الوطني في نيجيريا". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم الدراسات السياسية، القاهرة: 1989 .

129. قوق علي ، "إدارة الأقاليم و التجارب المستفادة عربياً -حالة ماليزيا-". مذكرة مقدّمة لنيل درجة ماجستير العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010-2011.

130. كمال الدين عايده مجذوب ، "الإدارة البريطانية في السودان في الفترة من 1925 إلى 1951". رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، كلية الآداب، قسم التاريخ ، الخرطوم ، 1989 .

130. مُجَّد الأمين بن عودة ، "النظام الفيدرالي و إدارة التنوع الإثني السودان نموذجاً". رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2011.

131. مُجَّد رشا سعيد صبحي ، "أثر اللغة في الإندماج الوطني بجنوب السودان". رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم الأنثروبولوجيا ، 2012 .

132. _____ ، "جنوب السودان في ظل إتفاق أديس أبابا 1972 : دراسة تاريخية". رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم التاريخ ، القاهرة ، 2000 .

133. مطاوي مُجَّد صالح علي أبو ، "مستقبل السودان في ظل إتفاق السلام الشامل 2005". رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم السياسة و الإقتصاد ، 2013 .

134. مهدي مُجَّد عاشور ، "التعددية الإثنية و النظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب إفريقيا". رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، قسم النظم السياسية و الإقتصادية ، القاهرة : 2001

5. المداخلات في الملتقيات العلمية :

135. الطعامنة مُجَّد محمود ، " نظم الإدارة المحلية: المفهوم و الفلسفة و الأهداف". ورقة مقدّمة للملتقى العربي الدولي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صلالة- سلطنة عمان : 18 - 20 أوت 2003

136. عامر سعيدة مُجَّد ، "إشكالية بناء الدولة في الصومال و أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية". بحث مقدّم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية ، تركيا - إسطنبول : جامعة إسطنبول، 02 - 05 ماي 2013

137. نعمان مُجَّد عبد الرقيب ، " اليمين إلى أين :نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد". ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة: مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان، يناير 2012.

6. التقارير :

138. المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين ، دارفوريون في جنوب السودان : التفاوض حول الإنتماء في السودانيين . أوغندا : 2005

139. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،"السودان..تفاقم مشكلة دارفور و تصاعد مخاطر انفصال الجنوب". التقرير الإستراتيجي العربي 2008-2009 ، القاهرة 2010 .

140. هيئة الأمم المتحدة ، "تقرير خاص للأمين العام عن استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي". نيويورك : مجلس الأمن ، 05 أبريل 2017 .

141. وزارة ديوان الحكم الإتحادي ، إنجازات ديوان الحكم الإتحادي ،الخرطوم : المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، 2005.

7. المصادر الصحفية

142. جريدة آخر لحظة ، "بين سندان الشمال و مطرقة الجنوب " . السودان : العدد 117 ، 14 سبتمبر 2011.

143. جريدة الأهرام اليوم ، "مصير المسلمين في الجنوب بين نفوذ الطاهر بيور و طغيان الثقافة المسيحية الحاكمة ،

144. المجلس الإسلامي للسودان " . القاهرة : العدد 54 ، 05 فيفري 2011

8. وثائق من مواقع إلكترونية :

145. شايب بشير ، "الحكم المحلي " ، In internet document

www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=210:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7:

146. الطويل أماني ، " الخرطوم - جوبا.. عام من الانقسام":

www.arabi.ahram.org.eg/News/11057.aspx ، تاريخ التصفح : 12 جوان 2017

147. ماهر أبو جوخ ، "اتفاقية السلام والكونفدرالية بين الشمال والجنوب كخيار ثالث"

http://www.theniles.org/ar/articles/politics/371- July 22 2017

148. حمدي عبد الرحمن ، "حقيقة تقرير المصير الاستقطاب والخيار الثالث إلى أين يتجه السودان؟"

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions – July 22 2017

المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Books :

- 149.abdelgabar Noha ibrahim “ , constitutional reform as a means of democratic transformation in sudan”. HAMBURG – GERMANY : university of hamburg, july 2014
- 150.abu manga Al amine, linguistic diversity and language endangerment in the sudan. khourtum: university of khartum, undated.
- 151.Agbor Julius And Olumide Taiwo, Managing Ethnic Diversity, South Sudan One Year After Independence: Opportunities And Obstacles For Africa’s Newest Country . Ethiopia : The Brookings Institution, 2013.
- 152.albarazi Zahra and dr. Laura van waas , statelessness and displacement . Norway : tilburg university, 2015
- 153.Atem Kuir David Mabior, “Peacebuilding and Reconciliation in Divided Societies Peace” . Leadership Conference’s Paper: Canada 2016.
- 154.Atta–Asamoah Andrews and Roba D. Sharamo and Philip M. Mwanzia, South Sudan: origins and implications of emerging (in)security dynamics, . Denmark : Institute for security studies , Situation Report , 29 July 2011,
- 155.Awolich Abraham , the challenge of constitutionalism and separation of powers Doctrine in south sudan policy Brief report . JUBA : The sudd institute , April 26, 2016

- 156.**Berkley Center for Religion, Peace, and World Affairs Religion and Conflict , Sudan: Race and Religion in Civil War , USA : Georgetown University Case Study Series , August 2013,
- 157.**Borland Helen And Mphand Charles, The Numbers Of African Languages Emerging In Victoria,. Australia ; Victoria University, 2006 .
- 158.**Brosché Johan, “Sharing Power – Enabling Peace? Evaluating Sudan’s Comprehensive Peace Agreement 2005”. New York, USA : the Mediation Support Unit, Department of Political Affairs, United Nations,2009
- 159.**Byrn Tony, local government in Britain. London: penguin books, 1994
- 160.**D. Holtzman Jon, Nuer Journeys, Nuer Lives: Sudanese Refugees in Minnesota. USA:Omegatype Typography Inc , 2000 .
- 161.**Damtew Teferra (Eds) ‘The Politics of Multilingual Education and Publishing in Ethiopia’. London: Publishing in African, 1999
- 162**dargatz Anja, elections and conflict in sudan. Berlin : international policy analysis , august 2011
- 163.**Deng David, challenges of accountability an assessment of dispute resolution processes in rural south sudan . JUBA : The South Sudan Law Society , March 2013
- 164.**Deng KUOL Luka Biong, South Sudan’s Prospects for Peace and Security. Washington, D.C: Global Fellow Peace Research Institute , April 2016 .
- 165.**Dent Martin ,Identity Politics, Filling The Gap Between Federalism And Independence, Ashgate. USA:2004.
- 166.**Gore Paul Wani,The overlooked role of elites in African grassroots conflicts: A case study of the Dinka–Mundari–Bari conflict in Southern Sudan. Norway : CMI, 2014

- 167.H. Johnson Douglas, The Fighting Nuer: Primary Sources And The Origins Of A Stereotype. UK ; International African Institute , 1981
- 168.heine Bernd , African languages an introduction. UK ; Cambridge university press , 2000.
- 169.Hoehne Markus, Traditional Authorities and Local Government in Southern Sudan. Saale -Germany : Institute for Social Anthropology, November 2008
- 170.HUDSON GROVER , Ethnic Group and Mother Tongue in the Ethiopian Censuses of 1994 and 2007. USA ; Michigan State University, East Lansin, 2012.
- 171.Hutchinson Sharon , A Guide To The Nuer Of Jonglei State, Usa : University Of Wisconsin-Madison, Undated .
- 172.Hutton Lauren, SOUTH SUDAN From Fragility at Independence to a Crisis of Sovereignty. Netherlands: Netherlands Institute of International Relations Clingendael Conflict Research Unit,march 2014.
- 173.Jal Gatluak Ruon,"The Roots Cause of Cross Border Conflict in Gambella Regional State between Jikany-Nuer and Lou-Nuer". Addis Ababa : Public Policy and Administration Research,2014
- 174.jones imma and john javenta, concept of citizen; a review. England ; institute of development studies, February 2002.
- 175.kameir Wathing ,the political econimy of south sudan : a scoping analytical study. Abidjan: the african development bank, undated
- 176.Kolar Tilen, The Question of Conflict Zones in South Sudan . Turkey : Forum Security Council ,undated
- 177.M. kurdi, the encounter of religions an analysis of the problem of religion in south sudan,USA: temple university, 1985
- 178.M.Ahmed abdel ghaffar (edit), management of crises in the sudan . Khartoum : university of Khartoum press, 1989.

- 179.**Manby Bronwen, International Law and the Right to a Nationality in Sudan. Addis Ababa :Open Society Foundations,2011
- 180.**morrow Rachel, South Sudan: Conflict Mapping, Ontological Security and Institutionalised Conflict . UK :Generations For Peace Institute , December 2014.
- 181.**Mous Maarten, Loss Of Linguistic Diversity In Africa. Germany: Leiden University, 2003 .
- 182.**Musau Berita, Ethnic Conflicts and Transition to Democracy in Africa: Recurrence of Ethnic Conflicts in Kenya (1991–2008),germany : forum 40, 2009.
- 183.**Osemeka Irene n, the management of religious diversity in west africa: the exceptionalism of the wolof and yoruba in the post-independence period, nigeria : university of lagos, 2014.
- 184.**Salim Salim Ahmed, South Sudan ; The Cost Of War. Nairoub: Frontier Economics, January 2015
- 185.**Sanderson Mike, “ Key Threats of Statelessness in the Post–Secession Sudanese and South Sudanese Nationality Regimes “ . UK : University of Exeter , 2013
- 186.**Schomerus Mareike and Tim Allen, report : Southern Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace. Uk : UK Department for International Development, 2012.
- 187.**stocker Gerry, the politics of local government. UK: macmillan houndmills, 1991.
- 188.**Teferi Lubo , The post 1991 ‘inter-ethnic’ conflicts in Ethiopia: An investigation . Ethiopia ; International Journal of law and Conflict Resolution , Department of Law, Adama Science and Technology University, Adama, Oromia State , March, 2013.
- 189.**Young John, A Fractious Rebellion: Inside the SPLM–IO . Geneva: the Small Arms Survey, 2015

190. young ken and nirmala rao, local government. UK: Blackwell, 1997.

2. Scientific journals :

191. Angelo Victor and Kate McGuinness , Security and Stability Reflections on the Impact of South Sudan on Regional Political Dynamics. Norway : Norwegian Institute of International Affairs , 2012

192. Barbara Annie Chikwanha and Richard Bowd , Understanding Africa's contemporary conflicts Origins, challenges and peacebuilding, Denmark : Institute for Security Studies , September 2010 .

193. Bayeh Endalcachew , Republic of South Sudan: From North-South to Nuer-Dinka Conflict . New Delhi: International Journal of Research (IJR) Vol-1, Issue-11 December 2014

194. Blanchard Lauren Ploch, The Crisis in South Sudan. USA; Congressional Research Service, December 27, 2013.

195. Conflict dynamics international , governance and peacebuilding series , building the house Of governance political accommodation in south sudan, Uk : Briefing paper no. 4, may 2012.

196. Dagne Ted, The Republic of South Sudan: Opportunities and Challenges for Africa's Newest Country. USA; Congressional Research Service, July 25, 2011.

197. De Simone Sara, " post-conflict decentralization: Dynamics of land and power in unity state – south Sudan". NAPOLI – ITALY : University Of Naples L'orientale, Unisci Discussion Papers, N° 33 October 2013.

198. Dessalegn Aziza Geleta, Full Length Research "The Cause and Consequence of Conflict in South Sudan " . Addis Ababa: International Journal of Political Science and Development , January 2017

199. diamond larry, "ethnicity and ethnic conflict ". the journal of modern african studies . UK – London : vol 25, 1987 .

- 200.**Gonnelli Michele (edit), south sudan broadcasting state power. Pisa – ITALY : Itpcm international commentary , vol. Viii no. 30, july 2012.
- 201.**Hammond Hollyn, Language Of Instruction For Increased Access To Relevant Education For Conflict–Affected Children In South Sudan , USA: International Affairs Review , Volume Xxi, Number 2, Spring 2013 .
- 202.**Isaacs–Martin Wendy, Archie Mafeje,Political and Ethnic Identity in Violent Conflict: The Case of Central African Republic, South Africa : international journal of conflict and violence, Vol. 10 (1) 2016.
- 203.**karmis demeterios and wayne norman, ”federalism”. Jornal of federalism. Uk : regularly publishes philosophical articles, march 2010.
- 204.**Kon Madut, Institutional Development, Governance, and Ethnic Politics in South Sudan. Canada, York University, Ottawa ; Journal of Global Economics, Volume 3 Issue 2, 2015.
- 205.**Lauren Ploch Blanchard , The Crisis in South Sudan, Washington : Congressional Research Service , December 27, 2013.
- 206.**Misinterpreting ethnic conflicts in africa by clement mweyang aapengnuo,usa : africa center for strategic studies, africa security brief, vol 04 , april 2010
- 207.**Nuesiri Emmanuel ,RFGI Working paper , ”the re–emergence of customary authority and its relation with local government”. Dakar–Senegal : codesria, 2014.
- 208.**okiech Pa’gan amum ,the civil wars in south sudan: an historical and political commentary. USA : the applied anthropologist, Volume 36 Number 1-2 , 2016
- 209.**Osinubi Tokunbo Simbowale and Oladipupo Sunday Osinubi , ”Ethnic Conflicts in Contemporary Africa: The Nigerian Experience “. Nigeria : University of Lagos , 2006

210. Pasch Helma , Grammar of Location and Motion in Zande. germany ; cologne , studies from Africa , African linguistics , APAL, vol 05 ,2007 .
211. Rolandsen Øystein H , ”Another civil war in South Sudan: the failure of Guerrilla Government?” , OSLO, NORWAY : Journal of Eastern African Studies, Vol. 9, No. 1, 2015.
212. Roque Paula Cristina and Remember Miamingi , “Beyond ARCISS: New fault lines in South Sudan”. Denmark : Institute for Security Studies EAST AFRICA REPORT issue 9 , january 2017
213. sanderson Mike , “Statelessness and mass expulsion in sudan: a Reassessment of the international law”. Northwestern journal of international human rights , Vol 12 issue 1 , Winter 2014
214. Tadesse Debay, “Post-Independence South Sudan: the challenges ahead”. Milano : ISPI Working Paper, No 46, February 2012
215. The South Sudan Humanitarian Project, “South Sudan Macro-Conflict Analysis: Informing Operating Assumptions of Humanitarian Action”, JUBA- SOUTH SUDAN : Workshop Outcome Paper: July 2015
216. varma Anjana , The creation of south sudan : prospects and challenges . NEW DELHI : observer research foundation ,2011
217. Wassara Samson , “Predictable Causes and Prospects of the Current Political Crisis in South Sudan”. LONDON : Justice and Security Research Programme, January 23rd, 2014
218. Young John , A Fractious Rebellion: Inside the SPLM-IO . Geneva : Institute of International and Development

3. Official documents :

219. African Union Archives, The Comprehensive Peace Agreement Between The Government of The Republic of The Sudan and The

Sudan People’s Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army ,
addis ababa : 2013

220. Republic of South Sudan , Local government board ,” Orientation
course for local government administrative officers”. Juba : Winrock
International, 2012 .

221. Republic of South Sudan , Ministry of Finance and Economic
Planning, “South Sudan Tax System”, Juba : June 2016.

222. Republic of South Sudan , Department of Foreign Affairs, Evaluation
Profile, Juba : Development Evaluation Division, April 2015

223. Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011,
Part , Chapter , Article .

224. Republic of South Sudan . Laws of Southern Sudan . Political Parties Act
in 33. Chapter , Article , Paragraph , Juba : Ministry Of Justice . 29 February
2012

225. Republic of South Sudan, THE NATIONALITY ACT, Juba : The
Ministry of Justice 7th July 2011 .

226. Republic Of South Sudan. Laws of Southern Sudan . The Local
Government Act . Chapter, Section , Paragraph , Juba: 2009

227. The Federal Republic of Ethiopia . Ethiopia's Constitution of 1994.

228. The Government of the Republic of South Sudan, Ministry of
Finance and Economic Planning and the Local Government Board,
“Public Financial Management Manual for Local Governments”, Juba :
May 2013

228. The Republic of South Sudan , Local Government Board, Jonglei State ,
Bor County County Profile Report FY 2012, Juba : Winrock International ,
2012

4. University Dissertations :

229. brown Elijah m, “the road to peace: the role of the southern sudanese church in communal stabilisation and national resolution” , a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctorat of philosophy, uk : the university of edinburgh, 2008,

230. Bumshik Min , “ The formation of political identity of South Sudan from the 1950s to the 1960s and influence of the educational work of Christian missions” , A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Sacred Theology, USA : Boston University, SCHOOL OF THEOLOGY, 2016

231. Stolp Florian, Beyond Greed And Grievance In South Sudan – Analysis Of Ethnically And Politically Motivated Violence , A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Political Sciences, Germany: University Münster, 2014/2015

232. Tounsel Christopher Gallien ‘God will crown us’: The Construction of Religious Nationalism in Southern Sudan, 1898–2011 “A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy USA: University of Michigan ,DEPARTEMENT OF History 2015 .

5. Research Papers :

233. Abu-Manga Al-Amin, research paper : “Challenges to Management of Linguistic Diversity in the Sudan”. International Seminar on India and Africa: Partnership for Capacity Building and Human Resource Development , New Delhi : Jawaharlal Nehru University, 9–10, February 2010.

234. Garri Dhahawi, research paper : “The politics of language, identity construction and State-building that divided the sudan into two States: a

critical analysis”. Australia : northern border university, proceedings of 72nd the iier international conference, melbourne, , 9th june 2016 .

235.Miller Catherine , RESEARCH PAPER ; Language, identities and ideologies : a new era for Sudan , Bergen – Norway ; University of Bergen, 7th International Sudan Studies Conference , 2006.

236.Mugrave Simon and John Hajek, research paper; Sudanese languages in Melbourne ; linguistic demography and language maintenance , australia ; university of Melbourne , conference of the Australian linguistic society, 2009 .

237.nzewi Ogochukwu and odette ramsingh , “starting from scratch: lessons on citizen engagement and Participatory governance for post referendum public management South sudan”. SOUTH AFRICA : centre for policy Studies and south african institute of international affairs,Research paper presented to the CEPA meeting held from 4 to 8 april 2011.

238.plonski Patrick and others , research paper ; why are more African countries adopting English as an official language, USA ; african studies association , Baltimore Maryland , annual conference, November 23 2013.

239.Seidel Katrin and Janine Moritz , “Changes in Ethiopia’s Language and Education Policy – Pioneering Reforms? “ , Research paper, Proceedings of the 16th International Conference of Ethiopian Studies, Harald Aspen, Birhanu Teferra and Shiferaw Bekele, Trondheim 2009.

6. Reports :

240.ACAPS,south sudan ; country profile,Geneva, may 2017.

241.ACAPS,south sudan ; country profile,Geneva,august 2015.

242. ACCORD – South Sudan, first quarter 2016: Update on incidents, AUSTRALIA : Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation, 3 May 2016

243. ACLED report , conflict trends (no. 46) real-time analysis of african political violence ,Geneva : armed conflict location event data project, march 2016

244. ACLED report , conflict trends (no. 49) real-time analysis of african political violence, Geneva : armed conflict location event data project, june 2016

245. Chege Michael, “Political Parties in East Africa: Diversity in Political Party Systems” . Stockholm : International Institute for Democracy and Electoral Assistance report ,2007

246. Crisis group africa report ,politics and transition in the new south sudan , USA : africa report n°172 – 4 april 2011

247. Enough Forum report : The Military Dynamics of South Sudan’s Civil War , UK : July 2014

248. HSBA Report , My neighbour, my enemy Inter-tribal violence in Jonglei , Small Arms Survey , Geneva :Sudan Issue Brief Number 21, October 2012

249. HSBA Report, Armed groups in Sudan The South Sudan Defence Forces in the aftermath of the Juba Declaration, Small Arms Survey , Geneva :Sudan Issue Brief Number 2, October 2006

250. Human Rights Watch REPORT ,South Sudan’s New War Abuses by Government and Opposition Forces, USA : 2014

252. ICJ ,” South Sudan: An Independent Judiciary in An Independent State?” . Geneva : International commission of jurists, 2013

252. IDMC Report , “SUDAN: Rising inter-tribal violence in the south and renewed clashes in Darfur cause new waves of displacement”.

Geneva : Internal Displacement Monitoring Centre A profile of the internal displacement situation 28 May, 2010

253.International organization for migration (iom), “village assessment survey report : county profiles Western equatoria 2012 -2013 Maridi - mundri west » , Juba :forcie consulting , 2013

254.IPSTC, “state and nation building in south sudan after the comprehensive peace agreement, Nairobi-Kenya : the international peace support training center, issue brief n 04 , 2012

255.IRIS, humanitarian foresight think tank , « a two-year outlook for North central south sudan 2016-2018 »,France- Paris, April 2016 .

256.Pew Research Center, Religious Diversity Index, Washington, DC: 2010

257.Reuters , South Sudanese Find Their Way Home Slow Going, September 28, 2011

258.SFCG Report ,South Sudan Conflict Analysis Brief Trends In Conflict Drivers, Triggers And Unifiers,USA: Search For Common Ground,2016

259.Southern Sudan Centre for Census , “Statistics and Evaluation , Key Indicators for Southern Sudan ” , Juba – South Sudan : 8th February, 2011

260.The economist , “south sudan : country report” ,London : Intellegence unit, December 2016

261.The International Refugee Rights Initiative ,Darfurians in South Sudan: Negotiating belonging in two Sudans, Uganda, 2005

262.The Stimson Center , The 28 States System in South Sudan , Washington DC : Briefing Note , August 9, 2011.

263.Torres Eliane, IFES Elizabeth Wright, “ Beyond Quotas and Mainstreaming: Political Accommodation and Gender in South Sudan

Workshop Report ” . Washington DC - USA : Conflict Dynamics International , July 2013

264.U.N.D.P, Community Consultation Report Upper Nile State South Sudan , Juba, South Sudan: United Nations Development Programme , May 2012

265.UN , Report Of The Secretary General Implementation Of Integrated, Coherent And Coordinated Support To South Sudan By The United Nations System , Newyork : Secretary General ,September 2014

266.UN report, Final report of the Panel of Experts on South Sudan established pursuant to Security Council resolution 2206 (2015) , New york : Security Council 22 January 2016

267.UNESCO , South Sudan 2014-2016, “Building Peace In The Minds Of Men And Women”, NEW YORK : UNESCO Country Programming Document , 2016

268.UNESCO Country Programming Document, “Building Peace in the Minds of Men and Women”. Juba, South Sudan : 2013 .

269.UNHCR report , South sudan regional refugee response plan , Democratic Republic of the Congo: November 2016.

270.UNICEF Report ,” Analysis Of Nine Conflicts In Sudan”, Khartoum: May 2003.

271.UNITED NATIONS , “Southern Sudan Local Governance in Complex Environments Project Assessment” , Cairo : United Nations Development Programme Regional Centre Cairo, 2010.

272.United States Department of State , SOUTH SUDAN 2014 INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM REPORT, USA : Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor ,2013

273.United states department of state , south sudan 2014 international religious freedom report, usa : bureau of democracy, human rights, and labor ,2014 ,

274.USAID/sudan support project, « sudan local governance assessment south sudan and in the three areas” , WASHINGTON, DC : management systems international, 2009 .

275.Wagner Sofie Dreef Wolfgang , Designing Elections in Conflict-Prone Divided Societies: the Case of South Sudan . Frankfurt: Peace Research Institute Frankfurt , PRIF-Report No. 122 , 2013

276.WCC , “ Human Rights Of Stateless People Report Of The International Consultation “Towards An Ecumenical Advocacy On Rights Of Stateless People”, Washington Dc : *World Council Of Churches* Publications, 2013

7. Interviews :

277.Hundie Dhaba. 2005. Staff of USAID Ethiopia, Basic Education Program, Addis Ababa, interview , 21.09.2005.

8. Web Links :

278.Grimes, Barbara, ed. 2000. The ethnologue: languages of the world (14th edition:www.ethnologue.com. May 2017

279.S.L Cummins , notes on the Sudanese tribes of the white Nile , in internet document , www.jramc.bmj.com/ may 2017

280.Country Profile: The Languages of South Sudan : in internet document : www.thelinguafile.com/2015/08/country-profile-languages-of-south-sudan.html?m=1 , Monday, August 17, 2015

281.Religious Beliefs In South Sudan, in internet document : www.worldatlas.com/articles/religious-beliefs-in-south-sudan.html,may2017

282.Education in South Sudan, in internet document : www.africansudanese.org/people/south-sudanese-languages.html

- 283.**The Nilotic Language Family ,
www.pages.uoregon.edu/dlpayne/Nilotic/NiloticFamily.htm , August 23, 2016
- 284.**South Sudan , in internet document :
www.ethnologue.com/country/ss/languages
- 285.**South Sudan Defense Forces (SSDF), in internet document :
www.sudantribune.com/spip.php?mot236 , 20 -06- 2017
- 286.**South Sudan Defence Forces , in internet document :
www.wikipedia.org/wiki/South_Sudan_Defence_Forces , 20 -06- 2017
- 287.**Documentation for South Sudan Defence Forces (SSDF), in internet document :
www.sowi.uni-mannheim.de/militias-public/data/pgag/259/evidence , 20 -06- 2017
- 288.**UNHCR., Understanding Statelessness, In internet document:
www.unhcr.org/stateless-people.html, January 2017.
- 289.**Statelessness, in internet document:
www.wikipedia.org/wiki/Statelessness, January 2017.
- 290.**south sudan demographics profile 2017, in internet document :
www.indexmundi.com/south_sudan/demographics_profile.html
- 291.**Institute on Statelessness and Inclusion, The World's Stateless, in internet document : www.InstituteSI.org/worldsstateless , july 10th 2016
- 292.**the citizen journal , in internet document :
WWW.Thechtizen.info/opinion/too-many-aliens-foreigners-is-staggerin-in-south-sudan , july 10th 2017
- 293.**Africa : south sudan , in internet document :
www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/od.html , august 22 ,2017

294. www.safga.net/images/internet

294. Sudan's stats, internet document,
www.gulf2000.columbia.edu/images/maps/

295. sudangeo , internet document, <http://i47.tinypic.com/10gjl7.jpg>
:

296. Radio Tamazuj, “Kiir and Makuei Want 28 States in S. Sudan,”
October 2, 2015, www.radiotamazuj.org/en/article/kiir-and-makuei-want-28-states-s-sudan

297. Radio Tamazuj, “SPLM-IO Proposes Breaking Apart Existing South
Sudan States,” July 17, 2014, www.radiotamazuj.org/en/article/splm-io-proposes-breaking-apart-existing-south-sudan-states

298. Radio Tamazuj, “Dinka Council: Kiir Added Four States to Our
Proposal,” October 29, 2015, www.radiotamazuj.org/en/article/dinka-council-kiir-added-4-states-our-proposal.

299. United Nations Security Council Presidential Statement, March 17,
2016, in internet document :
www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/PRST/2016/1.

300. Ryan Christopher Maboloc, “Max Weber’s 3 types of authority”. In
internet document : www.opinion.inquirer.net/85293/max-webers-3-types-of-authority#ixzz58aT5N1Cz , february 2018.

301. What is Traditional Authority?, in internet document:
www.hrzone.com/hr-glossary/what-is-traditional-authority, February
2018

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	نسبة الأقليات من الشعوب المهتدة بالزوال	15
(02-01)	أهم الجماعات اللغوية في الوطن العربي	24
(03-01)	النموذج التعددي لـ "تيد جار" لدمج الجماعات الإثنية	26
(04-01)	أهم مبررات الجماعات الإثنية في إستخدامها للإستعلائية	27
(05-01)	أهم مبررات مطالب الجماعات الإثنية	30
(06-01)	أنواع مطالب الجماعات الإثنية وفق معيار القابلية للتفاوض	37
(07-01)	نموذج إقتسام السلطة لـ "تيد جار" لدمج الأقليات و الجماعات الإثنية	42
(08-01)	نموذج المنع لـ "تيد جار" لدمج الأقليات و الجماعات الإثنية	43
(09-01)	نموذج الإمتصاص لـ "تيد جار" لدمج الأقليات و الجماعات الإثنية	46
(01 -02)	أهم الإعتبارات المتحكمة في تحديد حجم وعدد الوحدات المحلية	53
(02-02)	أهم الفروقات بين نظامي الحكم المحلي و الإدارة المحلية	56
(03-02)	أهم المكاتب التنفيذية وفق نظام الحكم المحلي السويدي	63
(04 -02)	طريقة توزيع الإختصاصات بين الحكومة المركزية و الحكومة المحلية في السويد	65
(05 -02)	أهم الوظائف الخدمية المتعلقة باختصاصات هيئات الحكم المحلي ببريطانيا	68
(06-02)	أشكال أنظمة الحكم الذاتي وفق الفقيه كارلو لافانيا	71
(07 -02)	بعض الثورات الكردية في كل من إيران و تركيا	77
(08-02)	أهم مصادر تمويل هيئات الحكم الذاتي بجزيرة جرينلاند	81
(09 -02)	أهم خصائص نظام الحكم الفيدرالي	84
(10-02)	الفرق بين النظام الفيدرالي و النظام اللامركزي	86
(11 -02)	الفرق بين الإتحادين الفيدرالي و الكونفيدرالي	88
(12 -02)	أهم أسباب قيام الإتحاد الفيدرالي	90
(13 -02)	أهم شروط نجاح الحكم الفيدرالي في إدارة التعددية الإثنية	96
(14 -02)	أهم الإختصاصات المركزية والولائية وفق نظام الحكم الفيدرالي الأمريكي	98
(15 -02)	أوجه العلاقة بين الحكومة الفيدرالية و الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية	99

106	التوزع الجغرافي للجماعات الإثنية ببعض ولايات جنوب السودان	(01-03)
108	نسبة مشاركة وزراء من قبيلة الدينكا في الحكومات السودانية قبل الانفصال في الفترة (1956 - 1998)	(02-03)
114	أهم العائلات اللغوية السائدة في إفريقيا	(03-03)
116	أهم اللغات في بعض الدول الإفريقية	(04-03)
117	أهم العائلات اللغوية بجنوب السودان	(05-03)
118	أهم اللغات المشتركة مع دول الجوار لجنوب السودان	(06-03)
120	النسبة المئوية للغات الجنوبية في السودان سنة 1993	(07-03)
122	الوضع الدستوري للغة الإنجليزية في بعض الدول الإفريقية	(08-03)
123	أهم أفرع لغة الدينكا في جنوب السودان	(09-03)
125	أهم مناطق إنتشار لغة النوير في جنوب السودان	(10-03)
125	وضعية جنوب السودان من حيث مؤشر التنوع الديني لسنة 2010	(11-03)
127	النسبة المئوية للديانات الإفريقية في بعض الدول الإفريقية سنة 2012	(12-03)
133	حصيلة الصراع بين النوير و الموري سنة 2009	(13-03)
134	أهم التنظيمات العسكرية لقبائل الدينكا و النوير قبل الانفصال	(14-03)
136	تقديرات عدد الأفراد المختطفين جراء الصراع بين الدينكا ملوال والرزيقات بقارة	(15-03)
136	مناطق الرعي الخاصة بالدينكا ملوال حسب إتفاقية مونرو 1924 و 1935	(16-03)
138	أهم الصراعات الإثنية القبلية بجنوب السودان سنة 2009	(17-03)
139	بعض مناطق الرعي المتنازع عليها بين جنوب السودان و السودان	(18-03)
142	عائدات قطاع المحروقات لإقتصاد جنوب السودان من 2005 - 2010	(19-03)
143	عائدات الإقتصاد بجنوب السودان خارج قطاع المحروقات من 2005 - 2010	(20-03)
144	بعض القبائل المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM	(21-03)
145	حصيلة الصراع بين النوير و الموري سنة 2011	(22-03)
148	بعض الميليشيات القبلية المناوئة لنظام الحكم منذ أبريل 2010	(23-03)
151	أهم التنظيمات الفرعية لـ SSDF	(24-03)
152	بعض الميليشيات القبلية المقاتلة منذ سنة 2013 بجنوب السودان	(25-03)

158	أهم الأحداث و عدد القتلى بجنوب السودان أبريل 2016	(26-03)
158	عدد لاجئ جنوب السودان في دول الجوار	(27-03)
160	بعض إتفاقات السلام لفض الصراعات الإثنية بدولة جنوب السودان منذ 2014	(28-03)
163	التوزيع الجغرافي للأشخاص منعدمي الإنتماء و الجنسية عبر العالم	(29-03)
165	نسبة إنتاج النفط في بعض حقول أبيي 2004 – 2009	(30-03)
174	أهم أسباب تفاقم مشكلة دارفور	(31-03)
180	أهم إختصاصات مستويات الحكم الثلاثة بدولة جنوب السودان	(01-04)
183	نتائج آخر إنتخابات رئاسية في جنوب السودان سنة 2010	(02-04)
189	تصنيف أحزاب جنوب السودان من حيث تأييد أو رفض الوحدة مع الشمال قبل 2011	(03-04)
193	تمثيل بعض الأحزاب السياسية الجنوبية بالبرلمانات السودانية السابقة	(04-04)
194	أعداد الأحزاب السياسية ببعض بلدان شرق إفريقيا لسنة 2006	(05-04)
198	تمثيل الحركة الشعبية في حكومة 2011 مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى	(06-04)
205	الأقاليم المعنية بقانون الأراضي المغلقة في السودان لسنة 1922	(07-04)
209	أهم القيادات الجنوبية المشاركة في أول حكومة إقليمية جنوبية وفق إتفاق أديس أبابا 1972	(08-04)
210	برامج تنمية أقاليم جنوب السودان للسنوات المالية ما بين 1972 – 1975	(09-04)
214	نسبة تمثيل الأقاليم الجنوبية في الحكومات السودانية للفترة (1958- 1998)	(10-04)
219	المجالس المحلية في المديرية الجنوبية وفق قانون الحكم المحلي لسنة 1951	(11-04)
224	بعض مجالس "البايما و البوما" لولاية غرب الإستوائية	(12-04)
228	وضعية السلطة التقليدية بجنوب السودان مقارنة ببعض الدول الإفريقية	(13-04)
230	مثال عن عدد هيئات السلطة التقليدية بولاية جونقلي	(14-04)
231	أهم مصادر تمويل هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان	(15-04)
233	وضعية قطاعي الصحة و التعليم بمحليات ولاية جونقلي - مقاطعة بور ديسمبر 2011	(16-04)

234	أهم التقسيمات الإدارية بتاريخ جنوب السودان قبل سنة 2011	(17-04)
237	التقسيم الإداري لجنوب السودان لسنة 1998	(18-04)
237	البعد الإثني للتقسيم الإداري لولايات جنوب السودان العشرة (بعد 2011)	(19-04)
238	وضعية بعض ولايات جنوب السودان عقب التقسيم الإداري أكتوبر 2015	(20-04)
240	الخصائص الجغرافية لدولتي جنوب السودان و إثيوبيا	(21-04)
241	الخصائص الإثنية السكانية لدولتي جنوب السودان و إثيوبيا	(22-04)
242	تعداد بعض الجماعات الإثنية بإثيوبيا وفق الإحصاء السكاني لسنة 2007	(23-04)
245	الولايات الإثيوبية مع تحديد الجماعة الإثنية المسيطرة في كل ولاية	(24-04)
246	النموذج المقترح للفيدرالية الإثنية وفق التوزيع الإثني الإقليمي بدولة جنوب السودان	(25-04)
248	أهم اللغات المحلية المستخدمة في التدريس وفق التوزيع الإثني بإثيوبيا	(26-04)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
64	بنية نظام الحكم المحلي السوداني	(01-02)
67	بنية نظام الحكم المحلي البريطاني	(02-02)
100	التركيبة الإثنية للمجتمع السويسري	(03-02)
106	النسبة المئوية لتواجد الجماعات الإثنية بأقاليم جنوب السودان الكبرى	(01-03)
107	أهم القبائل النيلية بجنوب السودان	(02-03)
108	أهم بطون قبيلة الدينكا	(03-03)
109	أهم بطون قبائل النوير	(04-03)
111	أهم القبائل النيلية الحامية في جنوب السودان	(05-03)
112	أهم بطون قبيلة اللاتوكا في جنوب السودان	(06-03)
113	أهم القبائل السودانية الغربية بجنوب السودان	(07-03)
114	أهم بطون قبيلة المادي في جنوب السودان	(08-03)
115	النسبة المئوية لحجم كل عائلة لغوية بإفريقيا	(09-03)
117	أهم العائلات اللغوية للغات الأصلية بجنوب السودان	(10-03)
124	أهم اللهجات المتداخلة مع لغة الباري	(11-03)
127	النسبة المئوية للديانات الإفريقية في بعض الدول الإفريقية سنة 2012	(12-03)
128	أنواع الأرواح في المعتقدات التقليدية الإفريقية	(13-03)
130	النسبة المئوية للمسيحيين و المسلمين في دولة جنوب السودان	(14-03)
130	النسبة المئوية لأهم الطوائف المسيحية بجنوب السودان	(15-03)
135	آراء أفراد قبيلتي الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة حول أسباب الصراع	(16-03)
142	التغير في عائدات قطاع المحروقات لإقتصاد جنوب السودان من 2005 - 2010	(17-03)
143	عائدات الإقتصاد بجنوب السودان خارج قطاع المحروقات من 2005 - 2010	(18-03)
145	نسبة تمثيل قبائل الدينكا في حكومة جنوب السودان سنة 2011	(19-03)
146	الزيادة في عدد قتلى الصراع بين قبيلتي النوير و الموري بين سنتي 2009	(20-03)

	2011 -	
147	بعض المؤشرات التنموية بجنوب السودان سنة 2011	(21-03)
153	تقديرات بأهم الأسباب المحتملة للصراع الإثني بجنوب السودان منذ 2013	(22-03)
154	توجهات أفراد قبائل النوير والونوير و الجينكابي اتجاه البعد السياسي كسبب للصراع القبلي	(23-03)
156	التغير في أهمية عامل ملكية الأرض كسبب للصراع الإثني ما بين (2015-2016)	(24-03)
157	التغير في نسبة الصراع حول الماشية ومصادر المياه بجنوب السودان ما بين (2015-2016)	(25-03)
159	نسبة اللاجئين بدول جوار دولة جنوب السودان	(26-03)
167	أهم أفرع قبائل المسيرية بإقليم أبيي	(27-03)
173	التركيبة القبلية لسكان إقليم دارفور	(28-03)
181	بنية السلطة التنفيذية بدولة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي 2011	(01-04)
184	بنية السلطة التشريعية بدولة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي 2011	(02 -04)
186	تمثيل الأحزاب السياسية بجنوب السودان بالمجلس التشريعي الوطني أوت 2011	(03-04)
188	بنية السلطة القضائية بدولة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي 2011	(04-04)
198	البناء الهرمي لأجهزة وهياكل الحركة الشعبية لتحرير السودان عند التأسيس	(05-04)
201	البناء السلطوي لدى قبائل الدينكا بجنوب السودان	(06-04)
203	بنية الإدارة الأهلية بإقليم جنوب السودان (1927 - 1951)	(07-04)
206	تفضيلات مواطني جنوب السودان اتجاه الجهات المختصة بفض نزاعاتهم	(08-04)
208	البناء الهرمي للسلطة التقليدية بدولة جنوب السودان	(09-04)
213	بنية السلطة التنفيذية الولائية بإقليم الجنوب وفق دستور 1998	(10-04)
216	نسبة مشاركة SPLM في حكومة الوحدة الوطنية وفق الدستور الإنتقالي لسنة 2005	(11-04)
217	بنية الجهاز التنفيذي لحكومة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي لسنة	(12-04)

	2005	
218	بنية نظام الحكم المحلي بجنوب السودان لسنة 1951	(13-04)
221	بنية نظام الحكم الشعبي المحلي بجنوب السودان لسنة 1971	(14-04)
223	بنية نظام الحكم المحلي بدولة جنوب السودان وفق قانون الحكم المحلي لسنة 2009	(15-04)
226	نسبة المناطق الريفية بدولة جنوب السودان	(16 -04)
232	إيرادات دولة جنوب السودان من إجمالي الضرائب (2013 - 2016)	(17-04)
243	التركيبية الإثنية للمجتمع الإثيوبي	(18-04)
245	تقسيم مناطق الولايات بإثيوبيا حسب البعدين الجغرافي و الإثني	(19-04)
247	نظام الحكم في إثيوبيا وفق دستور 1994	(20-04)

الفهم برس

الفهرس

الصفحة	العنوان
/	الإهداء
/	الشكر
/	قائمة المختصرات
أ	مقدمة
01	الفصل الأول : مدخل نظري حول مفهوم التعددية الإثنية
02	المبحث الأول : تحديد مفهوم التعددية الإثنية
02	المطلب الأول : تعريف التعددية الإثنية
02	الفرع الأول : التعريف اللغوي لمفهوم التعددية الإثنية
06	الفرع الثاني : التعريف الإصطلاحي لمفهوم التعددية الإثنية
11	المطلب الثاني : التمييز بين مفهوم الإثنية و مفاهيم أخرى
11	الفرع الأول : الإثنية و العرق
14	الفرع الثاني : الإثنية و الأقلية
16	الفرع الثالث : الإثنية و القومية
18	الفرع الرابع : الإثنية و الطائفية
20	الفرع الخامس : الإثنية و القبلية
21	المبحث الثاني : أهم تصنيفات و مطالب الجماعات الإثنية
21	المطلب الأول : تصنيفات الجماعات الإثنية
22	الفرع الأول : تصنيفات الجماعات الإثنية وفقاً للسمات المميزة
24	الفرع الثاني : تصنيفات الجماعات الإثنية وفقاً لغاياتها
28	الفرع الثالث : الجماعات الإثنية الدينية
30	المطلب الثاني : مطالب الجماعات الإثنية
31	الفرع الأول : المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية
34	الفرع الثاني : المطالب المتعلقة بشكل الدولة
35	الفرع الثالث : المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام و مؤسساته
37	المبحث الثالث : سياسات و آليات إدارة التعددية الإثنية

37	المطلب الأول : السياسات و الآليات السلمية لإدارة التعددية الإثنية
38	الفرع الأول : سياسة الإصلاح الديمقراطي
38	الفرع الثاني : السياسات الرمزية
39	الفرع الثالث : سياسة إقامة تجمعات إثنية فيدرالية
40	الفرع الرابع : إقتسام السلطة و الديمقراطية التوافقية
43	الفرع الخامس : سياسة هيمنة الدولة
43	الفرع السادس : سياسة التقسيم
43	المطلب الثاني : السياسات و الآليات العنيفة لإدارة التعددية الإثنية
45	الفرع الأول : سياسات و آليات الإستيعاب و الدمج
46	الفرع الثاني : سياسة الإبعاد
47	الفرع الثالث : سياسة التطهير العرقي و الإثني
48	خلاصة الفصل الأول
49	الفصل الثاني: التعددية الإثنية و علاقتها بأنظمة الحكم و الإدارة
50	المبحث الأول : التعددية الإثنية و نظام الحكم المحلي
51	المطلب الأول : تحديد مفهوم الحكم المحلي
51	الفرع الأول : تعريف الحكم المحلي
53	الفرع الثاني : أركان نظام الحكم المحلي
55	الفرع الثالث : التمييز بين مفهومي الحكم المحلي و الإدارة المحلية
57	المطلب الثاني : آليات عمل هيئات الحكم المحلي
57	الفرع الأول : توزيع الإختصاصت بين الحكومة المركزية و الحكومة المحلية
59	الفرع الثاني : الرقابة على عمل هيئات الحكم المحلي
60	الفرع الثالث : آليات تمويل هيئات الحكم المحلي
62	المطلب الثالث : نماذج تطبيقية عن نظام الحكم المحلي
62	الفرع الأول : التجربة السويدية في الحكم المحلي
65	الفرع الثاني التجربة البريطانية في الحكم المحلي
69	المبحث الثاني : التعددية الإثنية و نظام الحكم الذاتي
69	المطلب الأول : تحديد مفهوم الحكم الذاتي

69	الفرع الأول : التعريف اللغوي و الإصطلاحي لمفهوم الحكم الذاتي .
72	الفرع الثاني: تطور مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي العام.
73	الفرع الثالث: مرتكزات نظام الحكم الذاتي
75	المطلب الثاني: نماذج تطبيقية عن نظام الحكم الذاتي
75	الفرع الأول : تجربة إقليم كردستان العراق في الحكم الذاتي
79	الفرع الثاني : تجربة الحكم الذاتي في جزيرة جرينلاندا
82	المبحث الثالث : التعددية الإثنية و نظام الحكم الفيدرالي
82	المطلب الأول : تحديد مفهوم الفيدرالية
82	الفرع الأول : تعريف الفيدرالية
85	الفرع الثاني : التمييز بين مفهوم الفيدرالية و مفاهيم أخرى
89	المطلب الثاني : آليات تشكّل و عمل نظام الحكم الفيدرالي
89	الفرع الأول : الجذور التاريخية لنشأة نظام الحكم الفيدرالي
91	الفرع الثاني : طرق نشأة نظام الحكم الفيدرالي
93	الفرع الثالث : طرق توزيع الإختصاصات داخل الدول الفيدرالية
95	المطلب الثالث : نماذج تطبيقية عن نظم الحكم الفيدرالية
95	الفرع الأول : الفيدرالية كآلية لإدارة التعددية الإثنية
97	الفرع الثاني : نموذج نظام الحكم الفيدرالي الأمريكي
100	الفرع الثالث : نموذج نظام الحكم الفيدرالي السويسري
103	خلاصة الفصل الثاني
104	الفصل الثالث : التعددية الإثنية و واقع إدارة التنوع بدولة جنوب السودان
105	المبحث الأول : أبعاد التعددية الإثنية بدولة جنوب السودان
106	المطلب الأول : التعددية القبلية بجنوب السودان
107	الفرع الأول : القبائل النيلية
111	الفرع الثاني : القبائل النيلية الحامية
112	الفرع الثالث : القبائل السودانية الغربية
114	المطلب الثاني : التعددية اللغوية في جنوب السودان
114	الفرع الأول : التعددية اللغوية في إفريقيا

116	الفرع الثاني : التركيبة اللغوية للغات الأصلية بجنوب السودان
118	الفرع الثالث : معضلة الإعراف باللغات المحلية بجنوب السودان
122	الفرع الرابع : أهم اللغات القبلية الأصلية بجنوب السودان
125	المطلب الثالث : التعددية الدينية في جنوب السودان
126	الفرع الأول : وضعية الدين في الدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان
126	الفرع الثاني : أهم الديانات التقليدية بجنوب السودان
129	الفرع الثالث : الديانات السماوية في جنوب السودان
131	المبحث الثاني : نمط العلاقات السائدة بين الجماعات الإثنية بدولة جنوب السودان
131	المطلب الأول: الخلفية التاريخية للصراعات الإثنية بجنوب السودان
131	الفرع الأول : واقع الصراعات الإثنية بالدول الإفريقية
132	الفرع الثاني : أهم الصراعات الإثنية قبل قيام دولة جنوب السودان
138	المطلب الثاني : التوظيف السياسي للتعددية الإثنية بجنوب السودان
138	الفرع الأول : أهم التحديات التي واجهت حكومة جنوب السودان عقب الانفصال
148	الفرع الثاني : السياق العام لبيئة الصراع الإثني بجنوب السودان بعد الانفصال
149	الفرع الثالث : أهم أطراف الصراع الإثني الداخلي بجنوب السودان
153	الفرع الرابع : أسباب الصراع الإثني بجنوب السودان
157	المطلب الثالث : نتائج الصراع الإثني بجنوب السودان وأهم إتفاقات التسوية
157	الفرع الأول : عدد قتلى الصراع الإثني بجنوب السودان منذ ديسمبر 2013
158	الفرع الثاني : أزمة اللاجئين و النازحين
159	الفرع الثالث : أهم مساعي واتفاقات تسوية الصراع الإثني بجنوب السودان منذ 2103
161	المبحث الثالث : التعددية الإثنية و مشكلة الإلتناء بدولة جنوب السودان
161	المطلب الأول : واقع قانون الجنسية و المواطنة بدولة جنوب السودان
161	الفرع الأول : الأطر القانونية للجنسية بدولة جنوب السودان
164	الفرع الثاني : واقع حق المواطنة بدولة جنوب السودان
165	المطلب الثاني : القبائل العربية بمنطقة أبيي و معضلة الإلتناء
165	الفرع الأول : التعريف بإقليم أبيي
166	الفرع الثاني : الجدل حول الأحقية بملكية الإقليم بين السودان و جنوب السودان

167	الفرع الثالث : واقع حقوق القبائل العربية بإقليم أبيي
168	المطلب الثالث : المسلمين و حرية المعتقد بدولة جنوب السودان
169	الفرع الأول : التواجد الإسلامي بدولة جنوب السودان
170	الفرع الثاني : واقع الأقلية المسلمة بدولة جنوب السودان
171	المطلب الرابع : أوضاع القبائل النازحة من إقليم دارفور
171	الفرع الأول : التعريف بإقليم دارفور
173	الفرع الثاني : الخلفية التاريخية لمشكلة إقليم دارفور
174	الفرع الثالث : واقع حقوق المواطنة لأهالي دارفور في دولة جنوب السودان
177	خلاصة الفصل الثالث
178	الفصل الرابع : طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان
179	المبحث الأول : طبيعة نظام الحكم و أهم القوى الفاعلة بدولة جنوب السودان
179	المطلب الأول : تنظيم السلطات السياسية بحكومة جنوب السودان
180	الفرع الأول : تنظيم السلطة التنفيذية بدولة جنوب السودان
184	الفرع الثاني : تنظيم السلطة التشريعية بدولة جنوب السودان
187	الفرع الثالث : تنظيم السلطة القضائية بدولة جنوب السودان
189	المطلب الثاني : الأحزاب السياسية و هيمنة الحركة الشعبية على السلطة بدولة جنوب السودان
189	الفرع الأول : الخلفية التاريخية للعمل الحزبي بجنوب السودان
193	الفرع الثاني : واقع التجربة الحزبية بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2011
199	المطلب الثالث : دور السلطة التقليدية كفاعل في النظام السياسي بدولة جنوب السودان
199	الفرع الأول : تحديد مفهوم السلطة التقليدية
200	الفرع الثاني : البعد الإثني للسلطة التقليدية بدولة جنوب السودان
202	الفرع الثالث : الخلفية التاريخية لتجربة السلطة التقليدية بجنوب السودان
205	الفرع الرابع : واقع السلطة التقليدية بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2011
208	المبحث الثاني : التعددية الإثنية و النمط اللامركزي للإدارة بدولة جنوب السودان
208	المطلب الأول : تجربة الحكم اللامركزي بجنوب السودان قبل قيام الدولة سنة 2011
208	الفرع الأول : نظام الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب 1972-1980

212	الفرع الثاني : تجربة الحكم الإتحادي بجنوب السودان وفق الدستور السوداني 1998-2005
214	الفرع الثالث : نظام الحكم الفيدرالي وفق الدستور السوداني الإنتقالي لسنة 2005-2011
217	المطلب الثاني : الحكم المحلي كتجسيد لنمط الحكم اللامركزي بدولة جنوب السودان منذ سنة 2011
218	الفرع الأول : الخلفية التاريخية لنظام الحكم المحلي بجنوب السودان
222	الفرع الثاني : الإطار القانوني الدستوري لنظام الحكم المحلي بدولة جنوب السودان
227	المطلب الثالث : أهم عقبات تطبيق نظام الحكم اللامركزي بدولة جنوب السودان
228	الفرع الأول : تزايد دور السلطات التقليدية بمستوى الحكم المحلي
231	الفرع الثاني : إشكالية التمويل و ضعف الإيرادات المالية لهيئات الحكم المحلي
234	الفرع الثالث : معضلة البُعد الإثني في التقسيمات الإدارية بدولة جنوب السودان
239	المبحث الثالث : البدائل المستقبلية لنظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان
239	المطلب الأول : الفيدرالية الإثنية و محاكاة النموذج الإثيوبي في نمط الحكم و الإدارة
240	الفرع الأول : مبررات إختيار النموذج الإثيوبي في الحكم و الإدارة
242	الفرع الثاني : التعددية الإثنية كميزة مشتركة بين إثيوبيا و دولة جنوب السودان
243	الفرع الثالث : النموذج الفيدرالي الإثيوبي و مدى إتساقه مع دولة جنوب السودان
247	الفرع الرابع : السياسة التعليمية كأداة لإدارة التنوع في الفيدرالية الإثنية
249	المطلب الثاني : العودة للطريق الثالث و تطبيق نظام الحكم الكونفيدرالي مع السودان
249	الفرع الأول : الكونفيدرالية كأحد البدائل و المطالب التاريخية للحركة الشعبية لتحرير السودان
250	الفرع الثاني : أهم معالم المقترح الكونفيدرالي بين دولتي جنوب السودان و السودان
251	الفرع الثالث : تقييم المقترح الكونفيدرالي ومدى نجاعته لدولة جنوب السودان
253	خلاصة الفصل الرابع
255	الخاتمة
263	الملاحق
273	قائمة المراجع
301	قائمة الجداول و الأشكال
309	الفهرس
317	ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة :

إنّ التعددية الإثنية أحد أبرز الظواهر المجتمعية الأكثر أهمية، خاصةً على مستوى الدراسات الأنثروبولوجية و السياسية معاً، وذلك لما لها من تأثير على وحدة واستقرار الدول و الحكومات، و كذا لأثرها الواضح على سياسات البناء و الإدماج الوطني بالأخص في الدول و المجتمعات التي تتميز بدرجة عالية من التعدد الإثني، عبر كافة المستويات و الأبعاد (دينية، عرقية، لغوية و ثقافية).

و قد حاولت هذه الدراسة التطرق لظاهرة التعددية الإثنية، باعتبارها متغير مستقل يؤثر على تحديد طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، و ذلك بالتركيز على الفترة اللاحقة لسنة 2011، و هي السنة التي انفصل فيها إقليم الجنوب على جمهورية السودان و إقامة دولة الجنوب، و قد توصلت الدراسة إلى إعتبار التعددية الإثنية أحد أهم الدوافع لتطبيق نظام الحكم اللامركزي بدولة جنوب السودان من جهة، و كذا سوء إدارة التعددية الإثنية و التوزيع غير العادل للسلطة بين مختلف الجماعات الإثنية من جهة أخرى، ساهما بطريقة مباشرة على فشل و تعطلّ عمل نظام الحكم اللامركزي بجنوب السودان .

The abstract :

The Multi-Ethnic is one of the most important societal phenomena, especially at the anthropological and political studies, because of their impact on the unity and stability of countries and governments, as well as their obvious impact on national building and integration policies, particularly in countries and societies that characterized With a high degree of multi-ethnicity, across all levels and dimensions (religious, ethnic, linguistic and cultural).

This study attempts to address the multi-ethnic phenomenon, as an independent variable that impact on the nature of the government's and administration system in the State of South Sudan, through focusing on the period subsequent of 2011, which is the year when southern region was split up from the Republic of Sudan and the establishment of the State of the South, and The study found that the multi-ethnic was one of the most important reasons for the application of the decentralized system of government in Southern Sudan, and the mismanagement of multi-ethnic with the unequal distribution of power among different ethnic groups, have contributed directly to the failure and disruption of the functioning of the regime Decentralization In southern Sudan.